الأمم المتحدة

A/76/405

الجمعية العامة

Distr.: General
20 January 2022
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الدورة السادسة والسبعون

البند 42 من جدول الأعمال

ضـــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضـــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 289/75، المعنون "ضـــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعد، بالتشـــاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن هذه المسألة.

150322 240222 21-14748 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 10

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات 10

ألبانيا 10

الجزائر 10

أندورا 11

أنغولا 11

أنتيغوا وبربودا 12

الأرجنتين 12

أرمينيا 13

أستراليا 13

أذربيجان 13

جزر البهاما 14

البحرين 14

بنغلاديش 14

بربادوس 14

بيلاروس 15

بليز 16

بنن 16

بوتان 17

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) 17

البوسنة والهرسك 19

بوتسوانا 19

بروني دار السلام 20

بوركينا فاسو 20

بوروندي 21

كابو فيردي 21
كمبوديا 21
الكاميرون 22
كندا 22
جمهورية أفريقيا الوسطى 22
تشاد 23
شيلي 23
الصين 23
جزر القمر 24
الكونغو 25
كوستاريكا 25
كوت ديفوار 26
كوبا 27
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 84
جمهورية الكونغو الديمقراطية 85
جيبوتي 85
دومينيكا 85
الجمهورية الدومينيكية 86
إكوادور 87
مصر 87
السلفادور 88
غينيا الاستوائية 88
إريتريا 89
إسواتيني 89
إثيوبيا 90
الاتحاد الأوروبي 90
فيجي 92

غابون 92
غامبيا 92
جورجيا 93
غانا 93
غرينادا 94
غواتيمالا 95
غينيا 95
غينيا – بيساو 96
غيانا 96
هايتي 97
هندوراس 98
آيسلندا 98
الهند 98
إندونيسيا 98
إيران (جمهورية – الإسلامية) 99
العراق 101
جامايكا 101
اليابان 102
الأردن 103
كازاخستان 103
كينيا 104
كيريباس 104
الكويت 104
قيرغيزستان 105
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 105
لبنان 105
ليسوتو 106

ليبريا 106
ليبيا 106
مدغشقر 107
ملاوي 107
ماليزيا 107
ملديف 108
مالي 108
موريتانيا 108
موريشيوس 109
المكسيك 109
موناكو 110
منغوليا 110
الجبل الأسود 111
المغرب 111
موزامبيق 111
ميانمار 111
ناميبيا 112
ناورو 113
نيبال 113
نيوزيلندا 113
نيكاراغوا 113
النيجر 115
نيجيريا 116
النرويج 116
عمان 116
باكستان 116
بنما 117

بابوا غينيا الجديدة 117
باراغواي 118
بيرو 118
الفلبين 119
قطر 119
جمهورية كوريا 119
جمهورية مقدونيا الشمالية 119
الاتحاد الروسي 120
رواندا 121
سانت كيتس ونيفس 121
سانت لوسيا 122
سانت فنسنت وجزر غرينادين 122
ساموا 123
سان مارينو 123
سان تومي وبرينسيبي 123
المملكة العربية السعودية 124
السنغال 124
صربيا 124
سيشيل 125
سيراليون 125
سنغافورة 126
جزر سليمان 126
جنوب أفريقيا 126
جنوب السودان 127
سري لانكا 128
السودان 128
سورينام 129

سويسرا 130
الجمهورية العربية السورية 130
طاجيكستان 132
تايلند 132
تيمور – ليشتي 133
توغو 133
تونغا 134
ترينيداد وتوباغو 134
تونس 135
تركيا 135
تركمانستان 135
توفالو 136
أوغندا 136
الإمارات العربية المتحدة 136
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية 137
جمهورية تنزانيا المتحدة 138
أوروغواي 138
أوزبكستان 139
فانواتو 139
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) 139
فييت نام 142
اليمن 143
زامبيا 143
زمبابوي 144
الكرسي الرسولي 144
دولة فلسطين 145

ثالثا – الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها 146
منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية 146
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 146
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 151
الوكالة الدولية للطاقة الذرية 159
منظمة الطيران المدني الدولي 160
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 161
منظمة العمل الدولية 163
المنظمة البحرية الدولية 164
المنظمة الدولية للهجرة 164
الاتحاد الدولي للاتصالات 165
مكتب شؤون الفضاء الخارجي 166
مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا 167
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان 171
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 173
منظمة الأمم المتحدة للطفولة 174
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية 175
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 180
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة 187
برنامج الأمم المتحدة للبيئة 188
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية 189
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية 190
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث 191
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة 192
صندوق الأمم المتحدة للسكان 194
الاتحاد البريدي العالمي 195
برنامج الأغذية العالمي 195

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية 197
المنظمة العالمية للملكية الفكرية 198
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية 200
منظمة السياحة العالمية 200
منظمة التجارة العالمية 200
رابعا – الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشـــاركة بصـــفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها 202
المنظمة الدولية للحماية المدنية 202
الاتحاد البرلماني الدولي 202
مركز الجنوب 203

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، أن يعدّ، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

2 - وعملاً بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في رسالة مؤرخة 22 تموز/يوليه 2021، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بمعلومات عن تنفيذ ذلك القرار. وأرسل تذكيرا بذلك في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

3 - ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة ووكالات الأمم المتحدة التي وردت حتى 22 تشرين الأول/أكتوبر 2021. وستصدر الردود التي ترد بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيلول/سبتمبر 2021]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفّذ قرار الجمعية العامة 289/75 تنفيذا تاما، وهي لم تُصدر أو تُطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه.

الجزائر

[الأصل: بالعربية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

إن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة التاسعة والعشرين على التوالي بأغلبية ساحقة للقرار رقم 289/75 القاضي برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، يؤكد مجددا أحقية وعدالة هذه القضية ومساندة المجتمع الدولي لها.

وإذ تؤكد الجزائر مجددا تضامنها مع كوبا وشعبها الذي يقاوم، منذ أكثر من نصف قرن، الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تعتبر أن الحصار الذي تعاني منه كوبا يمثل خرقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتجدد الجزائر التعبير عن رفضها التام لفرض قوانين وقرارات أحادية الجانب ذات اختصاص خارج حدود الولاية الإقليمية، وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية، التي تعيق تحقيق حقوق الإنسان ورفاهية الشعوب وازدهارها. كما تنتهز هذه الفرصة لتؤكد مجددا على الحاجة الملحة لإنهاء، دون قيد

أو شرط، الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1960 والذي يشكل عقبة جسيمة أمام طموحات الشعب الكوبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الأضرار العديدة والمعاناة التي يتصدى لها الشعب الكوبي.

إن المطالبة بوقف الحصار المفروض على كوبا في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية المتردية، تكتسي أهمية بالغة لما لها من انعكاسات وتبعات من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن هذا المنطلق، تذكر الجزائر بموقفها المبدئي والمعتمد خلال القمة الـ 18 للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، المنعقد في باكو شهر أكتوبر 2019، والذي دعا، على وجه الخصوص، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. إن الجزائر تذكر أيضا بموقفها المعتمد مؤخرا خلال المؤتمر الافتراضي لوزراء خارجية الحركة المنعقد في يوليه 2021، حيث دعت الحركة خلالهما إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، دون شرط.

أندورا

[الأصل: بالفرنسية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تصدر أندورا ولم تطبّق أبدا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار 289/75. وقد دأبت حكومة إمارة أندورا على التصويت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتعيد تأكيد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

تقيم جمهورية أنغولا علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ممتازة مع جمهورية كوبا، وهي تشكل نموذجا للتعاون بين دولتين تحترم كل منهما الأخرى بسبب الروابط التاريخية التي تجمعهما.

وقد صوتت أنغولا بصورة منتظمة لصالح رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا، معتبرة إياه غير عادل ورجعيا ويشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتؤيد أنغولا تطبيع العلاقات الثنائية بين الدولتين بما يخدم مصالح شعبيهما.

وفي الوقت الذي تواجه فيه جميع البلدان جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، يشكل استمرار الحصار مصدرا أكبر للخوف وانتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. وتدعو أنغولا مرة أخرى إلى رفع الحصار وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لا تزال حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمةً التزاما تاما بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرُّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة 289/75، وقراراتها السابقة المعارضة للحصار، والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملاً بالفقرة 2 من القرار 289/75، الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور آنفاً، وذلك عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين ينصان على أمور منها إعادة تأكيد حرية التجارة والملاحة.

الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[21 أيلول/سبتمبر 2021]

تُنفّذ حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذاً كاملاً أحكام قرار الجمعية العامة 289/75 والقرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويحدد القانون رقم 24871، الصادر في 5 أيلول/سبتمبر 1997، الإطار التشريعي الذي ينظّم نطاق تطبيق التشريعات الأجنبية داخل الأرجنتين. وتنص المادة الأولى من ذلك القانون على أن التشريعات الأجنبية التي يقصد بها إحداث آثار قانونية خارج حدود الولاية الإقليمية، عن طريق فرض حصار اقتصادي على بلد معيّن أو تقييد الاستثمارات فيه، بهدف تغيير حكومة ذلك البلد أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، هي تشريعات لا يجوز على الإطلاق تطبيقها ولا تترتب عليها أي آثار قانونية بالمطلق. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يخضع لتشريعات اتحادية، ولا سيما قانون توريتشيللي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 1992 وقانون هيلمز – بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا) الصادر في آذار/مارس 1996.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم الأرجنتين التزاماً تاماً بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبمبدأ تعددية الأطراف. وفي هذا الإطار، أيّدت الأرجنتين منذ عام 1995 قرارات الجمعية العامة المتصلة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأعربت أيضاً عن معارضتها للحصار في كل فرصة تسنح لذلك، سواء في المحافل الإقليمية أو في الهيئات الدولية الأخرى.

وتمشياً مع هذا الموقف، أيّدت الأرجنتين الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع السنوي الرابع والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ 77، الذي عُقد في نيويورك في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وتعيد الفقرة 250 من الإعلان تأكيد الدعوة الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتعرب عن القلق إزاء توسع نطاق الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لهذا الحصار، بما في ذلك التنفيذ الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون.

وبالإضافة إلى البيانات السابقة التي أدلت بها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أيدت الأرجنتين اعتماد الإعلان الخاص بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، في إطار مؤتمر القمة السادس لرؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعقود في مكسيكو سيتي في 18 أيلول/سبتمبر 2021.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[10 آب/أغسطس 2021]

لا تتضمن التشريعات الوطنية لأرمينيا أي قوانين أو لوائح من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75، التي يمكن أن تُخلِّف أثراً مدمراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا، التي تخضع بدورها لحصار مستمر تفرضه عليها تركيا وأذربيجان، عن معارضتها، في العديد من المناسبات، لسياسة الحصارات الاقتصادية والحدود المغلقة.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تعيد حكومة أستراليا تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 289/75. وما فتئت حكومة أستراليا منذ عام 1996 تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ولا تطبّق أستراليا أي جزاءات أو تدابير ضد كوبا تقيّد التجارة أو الاستثمار.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 آب/أغسطس 2021]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودّية مع جمهورية كوبا. ولم تُصدِر أذربيجان أو تطبّق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وستواصل أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

يتمتع كومنولث جزر البهاما بعلاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولم تُصدر جزر البهاما أو تطبّق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كومنولث جزر البهاما وجمهورية كوبا.

وتُذكّر جزر البهاما بموقف هيئات إقليمية وأقاليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتؤكد ذلك الموقف.

ولا تزال جزر البهاما تأمل في وضع عملية لتطبيع العلاقات الثنائية بين حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

البحرين

[الأصل: بالعربية]
[13 آب/أغسطس 2021]

لقد حافظت مملكة البحرين على موقفها المؤيد لكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وذلك من منطلق تمسكها بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتجدد تأكيدها على موقفها المؤيد للقرار 289/75 الذي اتخذته الجمعية العامة بتاريخ 23 حزيران/يونيه 2021.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75. وقد دأبت بنغلاديش على تأييد القرارات السابقة الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة وصوَّتت أيضا لصالح القرار السالف الذكر.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 أيلول/سبتمبر 2021]

لا تزال حكومة بربادوس ملتزمة التزاما تاما بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدآ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة

الدوليتين لجميع الدول الأعضاء. ولم تصدر حكومة بربادوس أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تمسّ سيادة أي دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لهذه الدولة.

وتلاحظ حكومة بربادوس أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عقود يتعارض مع هذه المبادئ والقواعد ويؤدي إلى نتائج عكسية في العلاقات التجارية.

وقد دأبت حكومة بربادوس على الدعوة في مختلف المحافل الدولية إلى إنهاء الحصار وما يترتب عليه من آثار لاإنسانية. وقد تصوّت بربادوس تأييداً للقرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أن طُرح أول قرار منها على الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام 1991.

وتسلم حكومة بربادوس مع التقدير العميق بأن كوبا قد قدمت، على الرغم من الحصار، دعما قيما إلى دائرة الصحة الوطنية في بربادوس، بما في ذلك عن طريق إرسال موظفين طبيين، بموجب اتفاق تعاقدي، لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد عكس الدعم الذي قدمته كوبا لبربادوس ما تقدمه من دعم إلى بلدان أخرى في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي.

وتكرّر حكومة بربادوس تأييدها القوي لآخر قرار بشأن هذه المسألة، وهو القرار 289/75، الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021، وتؤكد من جديد أنها تنفّذه تنفيذاً كاملاً على المستوى الوطني، إذ لا توجد في بربادوس أي قوانين تُقيِّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا. وترى حكومة بربادوس أن إنهاء الحصار سيساعد كثيرا على إقامة علاقات حرة وغير مقيدة مع كوبا وجميع البلدان، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية. وأيا كانت الاختلافات السياسية أو الأيديولوجية التي قد تكون قائمة بين الولايات المتحدة وكوبا، فإنها لا يمكن ولا ينبغي لها أن تبرر الأعمال التي تؤدي إلى عواقب كبيرة وخطيرة وغير متناسبة على الشعب الكوبي. وتدعو حكومة بربادوس إلى إجراء حوار فعلي وتعاون بناء بين الطرفين المعنيين بغرض رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

تعتبر بيلاروس فرض أي تدابير قسرية انفرادية على دول ذات سيادة أعضاء في الأمم المتحدة أمرا غير مقبول ويؤدي إلى نتائج عكسية.

والحصار التجاري والمالي والاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عقود مثال واضح لتلك الإجراءات الانفرادية. ويشكل هذا الحصار عقبة أمام تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي، ويضر بالاقتصاد الكوبي، ويحد من قدرة البلد على توسيع التجارة والتعاون فيما بين المصارف، وعلى تعزيز القطاع الخاص. وبصفة عامة، فهو يمنع هافانا من المشاركة الكاملة في الحياة المالية والاقتصادية الدولية.

ولم يتغير موقف بيلاروس فيما يتعلق بالرفع الكامل للحصـــار المفروض على كوبا. ونؤيد بقوة الحق غير القابل للتصـــرف لكل دولة في أن تحدد مســـار التنمية الخاص بها. وأي محاولات انفرادية من جانب دول معيّنة لتغيير النظم السياسية المحلية لدول أخرى، باستخدام الضغوط العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو أشكال أخرى من الضغوط، هي محاولات غير مقبولة على الإطلاق. ونأسف لعدم وجود أي تقدم ملموس في معالجة هذه الحالة.

وتؤكد بيلاروس مجددا تأييدها للقرار 289/75 وجميع القرارات الســـابقة للجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]
[9 أيلول/سبتمبر 2021]

تعيد بليز تأكيد التزامها بالمقاصـــد والمبادئ المكرســـة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي إطار التقيّد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، دأبت بليز على تأييد القرارات التي تدين الحصار المفروض على كوبا. وترفض بليز تطبيق القوانين والتدابير خارج حدود الولاية الإقليمية. ويشكل استمرار السعي إلى عزل كوبا، في تجاهل للقرارات التي تُعتمد سنوياً وتحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، استهتارا صارخا بتعددية الأطراف وبالإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وترتبط بليز وكوبا بشراكة بنّاءة ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا. وتزداد سياستنا في التواصل مع كوبا ترسّخاً من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]
[3 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

شـــاركت بنن بنشـــاط، في 23 حزيران/يونيه 2021، في اعتماد الجمعية العامة القرار 289/75 المعنون، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ويثبت هذا الموقف أن بنن لم تحِد عن المبادئ والقيم التي دأبت على الالتزام بها التزاما راسخا، وهي المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى القانون الدولي.

وما انفكت بنن دائما تؤيد قرارات الجمعية العامة بشأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بالنظر إلى قناعة شـــعب بنن بأن الحوار هو الوســـيلة الفضـــلى لتســـوية المنازعات واستعادة الثقة بين الدول.

وطالما دعت حكومة بنن، التي لم تُصـــدر أو تطبّق أي قوانين أو لوائح من النوع المذكور في القرار 289/75، إلى التعجيل برفع التدابير الانفرادية المفروضـــة على كوبا لكي يتمكن ذلك البلد من تحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية والمشاركة مشاركة كاملة في التجارة الدولية.

وعملت حكومة بنن باستمرار من أجل إنهاء الحصار وإلغاء القوانين التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية والتي لا تطال آثارها الشعب الكوبي فحسب، بل أيضا العلاقات التجارية بين كوبا وبلدان ثالثة.

وتأسف بنن للانعطاف الذي حدث مؤخرا في العلاقات بين حكومتي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي اتسم بشكل من تشديد الحصار، على الرغم من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومن شأن هذه الجائحة، التي تعصف بالعالم، أن تشكل مبررا لتخفيف الحصار إلى حد ما من أجل السماح للسكان الكوبيين بالتصدي لعواقبها.

وتدعو بنن إلى اتخاذ تدابير محددة بغية رفع الحصار بشكل كامل ونهائي وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا.

وستواصل بنن الدعوة إلى الحوار البنّاء ليتسنى لكوبا والولايات المتحدة تطبيع العلاقات الثنائية بشكل دائم بما يحقق سعادة وازدهار شعبَيهما.

بوتان

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تُصدر الحكومة الملكية لبوتان ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75، وما فتئت تؤيد مثل هذه القرارات في الجمعية العامة وتصوّت لصالحها.

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

بوليفيا دولة مسالمة تعزز ثقافة السلام والحق في السلام، فضلا عن التعاون بين شعوب المنطقة والعالم، من أجل تعزيز التفاهم المتبادل والتنمية المنصفة وتعزيز التفاعل الثقافي، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول.

ولهذه الأسباب تحديدا، تدين بوليفيا وترفض بشدة تطبيق أي سياسة مساس أو تدخل وأي تدبير قسري انفرادي ينتهك سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وهذا هو السبب الأساسي الذي دفع بوليفيا إلى تأييد قرارات الجمعية العامة وجميع الجهود المتعددة الأطراف التي تسعى إلى إنهاء الحصار الجائر وغير القانوني المفروض على كوبا وستظل تؤيدها باستمرار.

في 23 حزيران/يونيه 2021، اعتمدت الجمعية العامة القرار 289/75 بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي يأتي بعد القرارات 47/19، و 48/16، و 49/9، و 50/10، و 51/17، و 52/10، و 53/4، و 54/21، و 55/20، و 56/9، و 57/11، و 58/7، و 59/11، و 60/12، و 61/11، و 62/3، و 63/7، و 64/6، و 65/6، و 66/6، و 67/4، و 68/8، و 69/5، و 70/5، و 71/5، و 72/4، و 73/8، و 74/7، التي ظلت بعد

30 سنة تقريبا غير فعالة نظرا لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لأكثر من 60 عاما.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع الدول بالامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، والدعوة إلى احترام سيادة الدول وعدم المساس بها وعدم التدخل وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، لا تزال كوبا تحت حصار غير شرعي ينتهك القانون الدولي، وينتهك أيضا حقها غير القابل للتصرف في التنمية.

موقف بوليفيا

في إطار علاقات الصداقة والأخوة التي تجمع بوليفيا وكوبا، وفي ضوء الآثار السلبية الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة والذي جرى تشديده بشكل غير أخلاقي خلال أزمة الصحة العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أرسلت بوليفيا في نهاية تموز/يوليه 2021 ما قدره 2,5 طنا من المحاقن الوحيدة الاستعمال، وطنا واحدا من إمدادات الأمن البيولوجي، و 16,5 طنا من المواد الغذائية إلى كوبا[1].

وفي آب/أغسطس 2021، ذكرت[2] المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان أن آثار هذه التدابير تغرق فئات سكانية بأكملها في براثن الفقر لأنها تعيق الحصول على الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والإسكان والماء والغاز والوقود، فضلا عن الأدوية والغذاء.

وأصدرت المقررة الخاصة بياناً عاماً[3] دعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه على كوبا، لأنه يعيق الاستجابة الإنسانية التي ترمي إلى مساعدة نظام الرعاية الصحية في البلد في مكافحة جائحة كوفيد-19؛ وسحب التدابير الرامية إلى إقامة حواجز تجارية وتعريفات وحصص وأي تدابير تحول دون شراء الأدوية والمعدات الطبية والأغذية وغيرها من السلع الأساسية. بيد أن الولايات المتحدة لم تعر اهتماما لهذه الدعوة. ونظرا لموقف الولايات المتحدة إزاء الجائحة، ترفض بوليفيا وتدين بأشد العبارات استمرار تطبيق هذه التدابير الانفرادية وتشديدها، على الرغم من حالة الطوارئ الصحية، وهي لا تنتهك حق شعب كوبا في الصحة والحياة فحسب، بل وتظهر أيضا افتقارا واضحا للإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

وستواصل بوليفيا الإعراب عن تأييدها الثابت بالتصويت لصالح القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" في الجمعية العامة، وتدعو جميع الدول إلى الانضمام إليه باعتبار أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتقادم وغير قابلة للتفاوض، وأن التمتع بها لا يخضع لمعايير سياسية، ناهيك عن النزوات الانفرادية.

(1) انظر https://www.presidencia.gob.bo/index.php/prensa/noticias/1618-avion-cargado-de-solidaridad-boliviana-llega-a-la-habana.

(2) انظر https://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27373&LangID=E.

(3) انظر https://www.ohchr.org/SP/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=25848&LangID=S.

وفي ضوء ما تقدم، تعلن دولة بوليفيا المتعددة القوميات بلا تردد وبثبات ووضوح أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يجب أن ينتهي دون قيد أو شرط وعلى الفور، وتحث الولايات المتحدة على الامتثال لقرارات الجمعية العامة، وهي أكثر أجهزة منظمتنا ديمقراطية.

الامتثال للفقرة 2 والفقرة 3 من القرار 289/75

لم تطبق حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات ولن تطبق في المستقبل تدابير أو تشريعات تتعارض والقانون الدولي ومن شأنها أن تنتهك أو تقيد حرية التجارة والملاحة، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة 289/75. وترفض حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات وتدين قيام دول أخرى بهذه الممارسة غير القانونية والتعسفية، التي تنتهك حقوق الإنسان استنادا إلى معايير استثنائية تقوض باستمرار تعددية الأطراف وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

الامتثال للفقرة 4 من القرار 289/75

تطلب حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى الأمين العام، وفقا للفقرة 4 من القرار 289/75، أن يواصل تقديم تقاريره إلى الجمعية العامة عن الامتثال له، فضلا عن الآثار والعواقب السلبية لتطبيق سياسات وممارسات الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة، بالنظر إلى أن هذه الأعمال الانفرادية لا تنتهك سيادة كوبا فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا لسيادة بقية المجتمع الدولي.

البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 آب/أغسطس 2021]

أيدت البوسنة والهرسك، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قرار الجمعية العامة 289/75 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم تصدر البوسنة والهرسك أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 289/75، وهي مستعدة لتعزيز التعاون مع كوبا، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تُصدر بوتسوانا أو تطبّق أو تنفِذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 289/75، وذلك وفقاً لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين أعادا تأكيد أمور منها حرية التجارة والملاحة.

وهذا يعززه أكثر تصويتنا على القرار المذكور أعلاه. وتعارض بوتسوانا مواصلة تطبيق هذه التدابير التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يخلّف آثارا سلبية على الشعب الكوبي.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تصدر بروني دار السلام أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع الأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة 289/75. ويتمشى ذلك مع معارضتها الثابتة والمبدئية لاستخدام الجزاءات الانفرادية، نظرا لآثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة العضو المتضررة. وبما أن الجزاءات الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فإن بروني دار السلام ستواصل تأكيد تأييدها لقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

تقيم حكومة بوركينا فاسو علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا. وقد صوتت بوركينا فاسو دائما لصالح قرارات الجمعية العامة المعنونة "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ومرة أخرى، ترفض بوركينا فاسو رفضا تاما جميع أشكال التدابير القسرية الانفرادية، التي لها أثر سلبي على تمتع الشعوب المعنية بحقوق الإنسان ورفاهها وازدهارها. وعليه عملاً بالالتزامات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تصدر بوركينا فاسو ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات 2 و 3 و 4 من القرار 289/75 المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2021.

وتغتنم بوركينا فاسو هذه الفرصة لتعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قيم التعاون السلمي.

وتحث بوركينا فاسو، التي تؤمن بمزايا الحوار والتفاوض، الطرفين على مواصلة العمل من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للمنازعة، وفقاً للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

لقد كان موقف حكومة بوروندي دائما مناهضا للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. ولم تطبق بوروندي هذا الحظر أبداً ولا تنوي تطبيقه في المستقبل.

كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيلول/سبتمبر 2021]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لجمهورية كابو فيردي وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعي إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تُصدر جمهورية كابو فيردي ولم تُطبِّق قط أي قانون أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 289/75 المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2021 والمعنون" ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 آب/أغسطس 2021]

تود الحكومة الملكية لكمبوديا أن تؤكد مجددا موقفها الداعم للقرار الذي اعتمدته الجمعية العامة في العام الماضي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم تفرض الحكومة الملكية لكمبوديا أي قوانين أو لوائح أو تدابير لا تتفق مع القرار، ولا تعتزم فرضها، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، رفضت كمبوديا بشدة فرض تدابير اقتصادية وتجارية ومالية انفرادية على كوبا. فهذه التدابير القسرية الانفرادية لا تقيد جهود كوبا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فحسب، بل إنها تعوق أيضا التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي، ولا سيما قدرة كوبا على الاستجابة بفعالية لإنقاذ الأرواح في خضم تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتكرر الحكومة الملكية لكمبوديا مرة أخرى دعوتها إلى اتخاذ إجراءات محددة لوضع حد فوري لهذه التدابير وفقا لمبادئ تعددية الأطراف والاحترام المتبادل. وتدعو الحكومة الملكية لكمبوديا إلى الاحترام الكامل لأحكام قرار الجمعية العامة المذكور أعلاه وإلى تنفيذها.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]
[10 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة، وهي مبادئ مكرّسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتنفيذاً للقرار 289/75 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، الذي اتّخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021، ولقرارات سابقة بشأن هذه المسألة، وتمشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، لم تتّخذ الكاميرون قط أي تدابير تشريعية أو غير تشريعية ترمي إلى تشديد أو توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا.

وقد دأبت الكاميرون على التصويت لصالح إنهاء هذا الحصار، وهي تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد حكومة كندا تأييدها لقرار الجمعية العامة 289/75. وينص القانون الكندي على أنه لا يجوز لأي شركة كندية أن تمتثل، فيما يتعلق بأي مبادلات أو معاملات تجارية بين كندا وكوبا، لأي تدبير يتجاوز حدود الولاية الإقليمية من قبيل التدابير المشار إليها في هذا القرار. وتعتبر كندا تطبيق تدابير انفرادية متعلقة بكوبا تتجاوز حدود الولاية الإقليمية أمراً مخالفاً للقانون الدولي. وتشعر كندا بخيبة أمل عميقة إزاء القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة بتنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا، المعروف عموماً باسم قانون هيلمز – بيرتون. ويؤثر الحصار سلبا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي، وعلى الكنديين الذين يزاولون أعمالا تجارية واستثمارية مشروعة في كوبا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]
[20 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

أدى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا إلى إلحاق أضرار هائلة بحكومة وشعب كوبا على جميع الصعد. ولطالما حصل التصويت ضد هذا الحظر على أغلبية ساحقة من الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ولم يؤدّ تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين هذين البلدين في 17 كانون الأول/ديسمبر 2014 إلى أي تغيير. وترى جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا أن هذا الحظر يتعارض مع القانون الدولي والمبادئ التي تحكم ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، فإن حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى ستقدّم دائما دعمها الكامل لحكومة كوبا في جهودها الرامية إلى تحقيق الرفع الكامل للحظر.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]
[7 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

إن حكومة جمهورية تشاد، إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، تؤكد من جديد تأييدها للقرار 289/75، الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. والواضح أن الحصار لا يزال مستمرا وأنه يعاقب الشعب الكوبي بشدة ويقوض التنمية الاقتصادية في البلد.

وفي حين تكرر حكومة تشاد تأكيد دعوات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، إلى رفع الحصار رفعا تاما، تدعو الدولَ، بالإشارة أيضا إلى الفقرة 30 من القرار 1/70 بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى تفادي اتخاذ أو تطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية بما يخالف القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة ويعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، لا سيما في البلدان النامية.

وتحث حكومة جمهورية تشاد حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على تجديد محادثاتهما من أجل إحياء العملية التي بدأت منذ بضع سنوات، سعيا لكفالة تحقيق تنمية تعود بالنفع المتبادل على شعبَي البلدين والعالم برمّته.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[4 آب/أغسطس 2021]

لم تعتمد شيلي أي تدابير ترمي إلى تقييد العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية بين شيلي وكوبا. وتؤيد شيلي الإعمال الكامل والحر للحق في التجارة وفي إقامة علاقات تجارية على الصعيد الدولي، دون فرض أي قيود غير تلك المفروضة على أنشطة تعتبر مخالفة للقانون بموجب قانون شيلي والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]
[1 أيلول/سبتمبر 2021]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة منذ 29 سنة متعاقبة قرارات تدعو فيها إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتحثّ البلدان كافة على الالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير تكون لها آثار

تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة.

لكن للأسف، لم نشهد تنفيذاً فعلياً لتلك القرارات على مر السنين، ولم يُرفع بعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولا ينطوي ذلك على مخالفة لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، لكنه تسبب أيضاً في تكبّد كوبا خسائر اقتصادية ومالية فادحة، وأعاق الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونال من حق الشعب الكوبي في البقاء وحقه في التنمية، وأضر أيضاً بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى. وهذا هو السبب الجذري للنقص الحالي في موارد مكافحة الجائحة والموارد المدنية في كوبا.

ولطالما نادت الصين باحترام حق البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وعارضت فرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية على البلدان الأخرى. وقد التزمت الصين على الدوام بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالموضوع ونفّذتها على نحو دقيق. وتقيم الصين وكوبا علاقات اقتصادية وتجارية متينة، وتتبادلان الموظفين، وما فتئ التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والعلاقات الودية في مختلف المجالات ينمو بين البلدين. وهذا النهج يتمشى مع تطلعات شعبَي البلدين، ويفضي أيضاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي سياق التعددية القطبية، والعولمة الاقتصادية، والتنوع الثقافي، والديمقراطية الأشمل في العلاقات الدولية، يمثل التواصل والتعاون بين البلدان على قدم المساواة اتجاها متزايدا في الوقت الراهن. وما من شك أن إجراء الحوار على قدم المساواة والمشاورات الودية هو أفضل سبيل لتسوية الخلافات. وفي الوقت الراهن، بلغت كوبا مرحلة حرجة في كفاحها ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وفي جهودها الرامية إلى تحسين سبل معيشة الناس. وتدعو الصين الولايات المتحدة إلى أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا بشكل تام وفي أقرب وقت ممكن، وأن تقيم علاقات طبيعية فيما بين الدولتين وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تنظّم العلاقات الدولية. وهذا يتمشى مع المصالح المشتركة للولايات المتحدة وكوبا ولشعبَي البلدين، ويعود بالنفع على السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

جزر القمر

[الأصل: بالإنكليزية]
[14 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تعيد حكومة اتحاد جزر القمر تأكيد التزامها بما قطعته من تعهدات بموجب ميثاق الأمم المتحدة. ولذا، فإنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو أنظمة ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية ويمكن أن تمس سيادة دول أخرى.

وتؤيد حكومة اتحاد جزر القمر تأييدا تاما قرار الجمعية العامة 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتدعو إلى الرفع الفوري للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لصالح البلدان والشعوب التي تتوقع تنمية العلاقات في جميع تلك القطاعات.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]
[7 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

ظلت جمهورية الكونغو دائما على علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع جمهورية كوبا الشقيقة.

ولهذا السبب دأبت جمهورية الكونغو دائما على إدانة هذا الحصار، الذي تعتبره غير عادل وغير منصف وغير ملائم، لأنه ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع قواعد القانون الدولي.

وفي كل عام، تصوت جمهورية الكونغو لصالح رفع هذا الحصار في الجمعية العامة، لأن حكومة جمهورية الكونغو تعارض جميع الجزاءات الانفرادية التي تقوض توطيد التعايش السلمي والتضامن بين شعوب العالم.

وترى جمهورية الكونغو أن هذا الحصار ينتهك العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين ويُخضع شعب جمهورية كوبا الشقيق لمعاناة لا داعي لها، مما ينتهك مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل، وحق الشعوب في تقرير المصير، وهي أسس الميثاق.

وبالتالي، ترى جمهورية الكونغو أن هذا الحصار وسيلة غير مقبولة لممارسة الضغط على دولة ذات سيادة. وهو أمر لا أساس له ولا يعي التغيرات العميقة التي حدثت على الساحة الدولية، حيث يجب أن يكون الترابط والتضامن في صميم شواغل شعوب الكوكب لكي تتصدى مجتمعة للتحديات المتعددة التي تواجه البشرية جمعاء.

وستواصل جمهورية الكونغو تقديم دعمها الثابت لشعب كوبا الشقيق من أجل وضع حد لهذه الحالة التي أصبحت لا تطاق بالنسبة للسلام والصداقة والتعاون بين شعبي كوبا والولايات المتحدة.

وبالتالي، ستواصل جمهورية الكونغو المطالبة برفع هذا الحصار فورا ودون شروط.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 289/75، تعيد كوستاريكا التأكيد على موقفها المتمثل في الاحترام الصارم لمبادئ القانون الدولي وجميع القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والامتثال لها.

وفي هذا السياق، وتمشيا مع التزامها المطلق بتعددية الأطراف والمقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق، ولا سيما تلك المتعلقة بتساوي الدول في السيادة، وتقرير الشعوب لمصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، تشدد كوستاريكا، في انسجام بين أقوالها وأفعالها، على الصعيدين الإقليمي والدولي، على ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، لأنها تعتقد أن شعب كوبا يظل، بعد عقود عديدة، هو الأشد تضررا.

ومرة أخرى، تؤكد سلطات كوستاريكا أنها لا تسن ولا تطبق أي قانون أو سياسة أو تدبير على الصعيد الوطني تتجاوز آثاره حدود ولايتها الإقليمية ويمكن أن يؤثر على سيادة دول أخرى أو حرية التجارة والملاحة.

وتكرر كوستاريكا، مرة أخرى، تأكيد معارضتها للسياسة الانفرادية المفروضة حاليا على كوبا بموجب قانون هيلمز – بيرتون، التي تشكل عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية، وللبابين الثالث والرابع من القانون. وللتدابير الـ 243 التي لا تزال سارية المفعول أثر سلبي لا يمكن إنكاره على الظروف المعيشية للشعب الكوبي، ولا سيما فيما يتعلق بالصعوبة التي يلقاها في مواجهة الحالة الراهنة مع جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولها أيضا تأثير على الأشخاص التابعين لبلدان ثالثة الذين يزاولون أعمالا تجارية واستثمارية مشروعة مع كوبا.

ومن المنطلق نفسه، ما فتئت كوستاريكا تكرر التأكيد على ضرورة ألا يُفرض على الدول أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية إلا بناء على قرار أو توصية يصدرها مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وقد دأبت كوستاريكا وكوبا من جانبهما على تعزيز أواصر صداقتهما وتعاونهما على الصعيد الثنائي منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في 18 آذار/مارس 2009.

وكما أشارت إلى ذلك التقارير السابقة، فقد تطوّر التعاون بين البلدين بمقتضى اتفاق إطاري للتعاون وبإبرام اتفاقات ثنائية في مجالات محددة ذات اهتمام مشترك، من قبيل التجارة الخارجية، والثقافة، والرياضة، والتعليم، والتبادل العلمي والتقني، والصحة، والبيئة.

وفي مواجهة الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية المتصلة بكوفيد-19، التي تؤثر علينا جميعا، تدعو كوستاريكا، بوصفها بلدا محبا للسلام، البلدانَ إلى التأمل ووضع حد لجميع السياسات الانفرادية التي تسير في اتجاه معاكس لرفاه الإنسان، ولا سيما رفاه أكثر الفئات ضعفا، عن طريق تعريض حق أساسي من حقوق الإنسان للخطر، والذي يتمثل في هذه الحالة في الحق في الصحة.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]
[23 أيلول/سبتمبر 2021]

تعيد جمهورية كوت ديفوار تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تساوي الدول في السيادة وحرية التجارة والملاحة، اللذين يشكلان مبدأين من المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولم تصدر جمهورية كوت ديفوار ولم تطبّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75، ولا تعتزم القيام بذلك.

ووفاء لمثُل السلام والحوار في العلاقات بين الدول، تؤكد جمهورية كوت ديفوار من جديد استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي ككل للبحث عن حلول مناسبة لهذه المسألة، وتشجع الطرفين المعنيين على إيلاء مزيد من الأولوية للمفاوضات والحوار بغية التوصل إلى حل مرض لهذا النزاع.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[6 كانون الأول/ديسمبر 2021]

تمهيد

يمثّل الحصار انتهاكاً جسيماً وسافراً ومنهجياً لحقوق الإنسان الواجبة لكافة الكوبيين. وفي عملٍ وحشي ينم عن قسوة متناهية، طبّقت الولايات المتحدة في الفترة قيد الاستعراض تدابير صُمّمت بدقة مِشْرط الجراح من أجل الإضرار بأشد قطاعات المجتمع الكوبي حساسية وبث اليأس في نفوس السكان.

ويغطي هذا التقرير الفترةَ الممتدة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، وهي الفترة التي شهدت تولي إدارة الرئيس جوزيف بايدن مقاليد الحكم في الولايات المتحدة.

وخلال هذه الفترة، ظل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا محوراً رئيسياً لسياسة الولايات المتحدة تجاه جزيرتنا وجرى تشديدُه بشكل انتهازي ليصلَ إلى مستوياتٍ غير مسبوقة في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتجاهلت الإدارة الديمقراطية وعودَها الانتخابية، فلم تحرك ساكناً للتخفيف من التدابير القسرية الانفرادية الإضافية التي فرضها الرئيس السابق دونالد ترامب على كوبا والتي فاق عددها الـ 240 تدبيراً.

وصاحب تشديدَ هذه السياسة وتضييقَ الخناق الاقتصادي على كوبا وهي في خضم الجائحة تكثيفٌ للعداء على الصعيدين السياسي والإعلامي وعلى صعيد الاتصالات؛ وزيادةٌ غير مألوفة في حملات التضليل المموّلة بسخاء من موارد الميزانية الاتحادية للولايات المتحدة، ومنها ما يتم الإعلان عنه ويصل إلى عشرات الملايين من الدولارات سنوياً. ويضاف إلى ذلك التمويل السري الذي يُستعان به أيضاً لدعم هذه الحملات.

وهذا السلوك، الذي يشكل انتهاكاً واضحاً لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يراد به اختلاقُ معارضة سياسية، حتى ولو أدى ذلك إلى الفوضى وزعزعة الاستقرار، وإلى تقويض النظام الدستوري والتوافق المجتمعي، وتشجيع الهجرة غير النظامية، علاوة على تعكير أجواء الطمأنينة والأمن التي ينعم بها الشعب الكوبي.

وحاولت حكومةُ الولايات المتحدة استغلالَ الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاسية التي نجمت عن الجائحة ولجأت، إضافةً إلى ذلك، إلى تلفيق الأكاذيب والافتراءات والتلاعب بالبيانات وإلى مختلف أساليب الحرب غير التقليدية بغية فرض تغييرٍ سياسي على كوبا.

ويزيد هذه الأوضاع سوءا استمرارُ إدراج كوبا في القوائم المعَدة بشكل انفرادي وغير مشروع التي تنشرها وزارةُ خارجية الولايات المتحدة بشأن البلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب والدول التي "لا تتعاون تعاونا كاملا" مع الولايات المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهاب، وهو ما يعزّز الأثر الرادع والترهيبي للحصار وعنصره الذي يمتد إلى خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة.

وفي الفترة قيد الاستعراض، تضررت جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي تقريباً بفعل الاضطهاد المتواصل الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمعاملات المالية التي تشارك فيها كوبا.

وقد تسبّب هذا الحصار في فسخ عقود و/أو عدم الوفاء بها، وفي انقطاع العلاقات مع كيانات مالية اعتادت العمل مع الكيانات الكوبية، وفي الاستدانة والتأخّر في إرسال الأموال والسلع وتلقيها، إلى جانب صعوبات أخرى.

والحصار، بحكم هدفه المعلَن وبالنظر إلى الإطار السياسي والقانوني والإداري الذي يديمه، يُصنَّف في مرتبة أعمال الإبادة الجماعية وفقاً لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام 1948.

وقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة أن الحصار المفروض على كوبا "واحد من أتم نُظم الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على أي بلد من البلدان"[4]. والحقيقة التي لا جدال فيها هي أنّ هذا الحصار هو نظامُ التدابير القسرية الانفرادية الأشمل والأشد تعقيداً والأطول أمداً الذي فُرض على أيّ بلد من البلدان على مر التاريخ.

ويشكّل الحصار العقبةَ الرئيسية التي تعرقل جهود التنمية في كوبا. فهو يعوق تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030 وجميع الجهود التي تبذلها الدولة الكوبية من أجل بلوغ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وغاياتها.

واستنادا إلى الأسعار الحالية، تبلغ الخسائر التي تراكمت على مدى ستة عقود من تطبيق هذه السياسة 410,8 150 مليون دولار. وإذا أُخذ في الحسبان انخفاضُ قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية، يكون الحصار قد تسبّب في أضرار قابلة للقياس تزيد على 432 326 1 مليون دولار.

وفي الأشهر السبعة الأولى فقط من عام 2021، أدى الحصار إلى تكبد كوبا خسائر بلغت نحو 557,5 2 مليون دولار. ويشكّل ذلك ضرراً يزيد متوسطه الشهري على 365 مليون دولار شهرياً ويفوق الـ 12 مليون دولار يومياً.

ومن أسباب الانخفاض النسبي في حجم الضرر الناجم عن الحصار بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 مقارنةً بالفترة السابقة الإغلاقُ التام للحدود بسبب جائحة كوفيد-19 الذي عطل السياحة تماماً في تلك الفترة؛ والضغوط المالية التي واجهها البلد بسبب ضرورة تخصيص موارد إضافية ضخمة على نحو غير متوقع لمكافحة الجائحة، وهو ما تسبّب في انكماش ملحوظ في أنشطة التجارة الخارجية لكوبا في الفترة قيد الاستعراض.

بيد أنه لا يمكن تجاهل الآثار التراكمية للحصار وعواقبه التي أدت إلى نقص مواد عدة في البلد. فشُحّ الأغذية والأدوية واللوازم وصعوبة الحصول عليها، وهي الضرورية لتنفيذ العمليات الاقتصادية والإنتاجية، ظاهرتان لا يمكن في الأغلب قياسهما كمياً، ولكنّ أثرهما على الحياة اليومية للشعب الكوبي لا يمكن إنكاره.

ولا يمكن أيضاً قياس القيود التي تواجهها كوبا في الحصول على العملات الأجنبية التي تحتاجها للاستيراد والاستثمار، وهي تشكّل عقباتٍ هائلة أمام أي مبادرة يتخذها البلد من أجل تلبية الاحتياجات المتراكمة للسكان.

(4) *المصدر*: United States Government Accountability Office, "Economic sanctions: agencies face competing priorities in enforcing the US embargo on Cuba", Washington, 2017.

وبعد مرور ثلاثة عقود على إصـــدار الجمعية العامة قرارَها الأول ضـــد الحصـــار، لا تزال حكومة الولايات المتحدة تتجاهل القرارات العديدة الصـــادرة عن ذلك المحفل الدولي التي تدعوها إلى أن تنهي، دون أية شروط، سياستها الانفرادية والإجرامية المتمثلة في فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا.

فليس من القانوني ولا الأخلاقي أن تشـنّ حكومة دولة قوية حرباً اقتصـــادية لا نهاية لها على أمة صـغيرة لكي تفرض عليها نظاماً سياسياً دخيلاً عليها. ومن غير المقبول أن يُحرم شـعبٌ بأكمله من حقه في السلام والتنمية والرفاه والتقدّم الإنساني.

1 - استمرار سياسة الحصار وتشديدها

1-1 استمرار سريان قوانين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي

لا تزال القوانين والأنظمة التي تديم الحصـــار ســـاريةَ المفعول. وتنفِّذ هذه القوانين والأنظمة وكالاتٌ حكومية تابعة للولايات المتحدة منها وزارتا الخزانة والتجارة. والقوانين والأحكام الإدارية الرئيســـية التي تنظم سياسةَ الحصار هي التالية:

- قانون التجارة مع العدو لعام 1917 الذي يخوّل في مادته 5 (ب) رئيسَ السلطة التنفيذية صـلاحية فرض جزاءات اقتصـــادية في أوقات الحرب أو في أي حالة أخرى من حالات الطوارئ الوطنية، ويحظر التجارة مع العدو أو مع حلفاء العدو أثناء الأعمال العدائية. وفي عام 1977، ومع اعتماد قانون الصـلاحيات الاقتصـادية في حالات الطوارئ الدولية، جرى تقييد صـلاحيات رئيس الولايات المتحدة التي تخوله سـلطة فرض جزاءات جديدة فيما يتعلق بحالات الطوارئ الوطنية. وعلى الرغم من ذلك، استمر تطبيق قانون التجارة مع العدو على كوبا ومدّد رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون تطبيقَه. وبموجب هذا القانون، وهو الأقدم من نوعه، اعتُمدت لوائح مراقبة الأصول الكوبية في عام 1963. وكوبا هي البلد الوحيد الذي ما زال هذا القانون نافذا بشـأنه. وفي أيلول/سـبتمبر 2021، جدّد الرئيس بايدن التدابير المتخذة ضد كوبا بموجب هذا القانون.

- قانون المســاعدات الخارجية (1961) الذي يخوّل رئيس الولايات المتحدة ســلطة فرض واســتبقاء "حظر" تام على التجارة مع كوبا ويحظُر تقديم أي معونة لحكومة كوبا. وهو ينص كذلك على أن التمويل الذي تخصـــصـــه حكومة الولايات المتحدة للمعونة الدولية وتقدّمه إلى الوكالات الدولية لا يجوز اســـتخدامه في برامج متعلقة بكوبا؛ ويحظر منح كوبا أي مســـاعدة أو مزايا مذكورة في القانون أو أي قانون آخر، إلى أن يقرر الرئيس أن كوبا قد نفذت إجراءات لكي تعيد إلى مواطني الولايات المتحدة وشركاتها نسبةً لا تقل عن 50 في المائة من قيمة الممتلكات التي أممتها حكومة كوبا بعد انتصار الثورة في عام 1959 أو لكي تمنحهم تعويضات عادلة عنها.

- الإعلان الرئاسي رقم 3447 الصادر عن الرئيس جون ف. كنيدي في 3 شباط/فبراير 1962 الذي يفرض "حظرا" تاما على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا عملا بالمادة 620 (أ) من قانون المساعدات الخارجية.

- لوائح مراقبة الأصـول الكوبية الصـادرة عن وزارة الخزانة (1963)، والمعتمدة بموجب قانون التجارة مع العدو، التي تنص على تجميد جميع الأصـــول الكوبية في الولايات المتحدة؛ وحظر جميع المعاملات المالية والتجارية ما لم تتم الموافقة عليها بموجب ترخيص؛ وحظر الصـــادرات الكوبية

إلى الولايات المتحدة؛ ومنع أي شخص طبيعي أو اعتباري من الولايات المتحدة أو بلدان ثالثة من تنفيذ معاملات مع كوبا بدولار الولايات المتحدة؛ في جملة أحكام أخرى.

- قانون إدارة الصادرات (1979) الذي ينص، في مادته 2401 المعنونة "مراقبة الأمن القومي" والفقرة (ب) (1) منها المعنونة "السياسة العامة تجاه فرادى البلدان"، على وضع قائمة مراقبة التجارة التي يُدرِجُ فيها رئيس الولايات المتحدة البلدان التي يجوز فرض ضوابط تصدير خاصة عليها لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وكوبا مدرجةٌ في هذه القائمة.

- لوائح إدارة الصادرات لعام 1979 التي تضع الأساس للضوابط العامة المفروضة على الأصناف والسلع المصدَّرة، وذلك وفقا للجزاءات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة. وبموجب تلك اللوائح، أرسيت سياسةٌ عامة تنص على حرمان كوبا من التصدير وإعادة التصدير.

- قانون إحلال الديمقراطية في كوبا أو قانون توريتشيللي لعام 1992 الذي يحظر على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان ثالثة المتاجرة بالسلع مع كوبا أو مع مواطنين كوبيين. ويحظر القانون على سفن البلدان الثالثة التي ترسو في أي ميناء كوبي دخولَ إقليم الولايات المتحدة لمدة 180 يوما، إلا إذا كان لديها ترخيص بذلك من وزير خزانة الولايات المتحدة.

- قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا أو قانون هيلمز – بيرتون لعام 1996 الذي ينظم أحكام الحصار ويوسِّع نطاقه ليمتد خارج الحدود الإقليمية عن طريق فرض عقوبات على مديري الشركات الأجنبية الذين يجرون معاملات تشمل ممتلكات للولايات المتحدة تم تأميمها في كوبا ومن خلال إمكانية تقديم مطالبات لدى محاكم الولايات المتحدة في هذا الشأن. ويحد هذا القانون أيضاً من صلاحيات رئيس الولايات المتحدة فيما يتعلق برفع الحصار. وفي 2 أيار/مايو 2019 وللمرة الأولى منذ اعتماد هذا القانون، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أنه سيُسمح بموجبه بتقديم مطالبات لدى محاكم الولايات المتحدة.

- المادة 211 من قانون المخصصات الإضافية والطارئة للسنة المالية 1999 التي تحظر على محاكم الولايات المتحدة الاعتراف بحقوق الشركات الكوبية في العلامات التجارية المرتبطة بممتلكات مؤمّمة.

- قانون إصلاح الجزاءات التجارية وتوسيع الصادرات لعام 2000 الذي يأذن بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا بشرط الدفع المقدّم نقداً، ودون تمويل من الولايات المتحدة. ويحظر القانون سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا لغرض السياحة، مع تعريف "الأنشطة السياحية" بأنها أي نشاط يتعلق بالسفر إلى كوبا أو منها أو داخلها دون إذن صريح بموجب المادة 515-560 من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية. وهو يقصر إمكانية السفر على الفئات الاثنتي عشرة المأذون بها وقت سن هذا القانون.

2-1 إجراءات الحصار الرئيسية المتخذة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021

في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021، لم تدخِل حكومة الولايات المتحدة أي تغييرات على سياسة تشديد الحصار التي اعتُمدت بين عام 2017 وكانون الثاني/يناير 2021. وبقيت

الأحكام المرتبطة بالسفر إلى كوبا وبالتحويلات المالية وآليات الاضطهاد المالي على حالها، وكذلك ما يترتب عليها من آثار سلبية تضر بالاقتصاد الكوبي وبحياة الكوبيين.

وأدى استمرار إدراج كوبا في القوائم المعدة بشكل انفرادي وغير مشروع التي تنشرها وزارة خارجية الولايات المتحدة بشأن البلدان الراعية للإرهاب والدول التي "لا تتعاون تعاونا كاملا" مع الولايات المتحدة في جهودها لمكافحة الإرهاب إلى تعزيز الأثر الرادع والترهيبي للحصار وعنصره الذي يمتد إلى خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة.

كما أفضى استمرارُ تطبيق قانون هيلمز – بيرتون بحذافيره، بما في ذلك إجازة بابه الثالث تقديم المطالبات لدى محاكم الولايات المتحدة، إلى توسيع نطاق المخطط الرامي إلى تعطيل العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية لكوبا مع بلدان ثالثة.

وفيما يلي بعضٌ من إجراءات الحصار الرئيسية التي اتخذت خلال الفترة المعنية:

- في 1 كانون الثاني/يناير 2021، أدرجت وزارة الخارجية مصرفَ بانكو فينانسييرو انترناسيونال (Banco Financiero Internacional) في قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المرتبطة بكوبا. ودخل هذا الإجراء حيز النفاذ في 8 كانون الثاني/يناير 2021.

- في 11 كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت وزارة الخارجية إدراجَ كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو إجراء يستتبع قدراً كبيراً من الأضرار الاقتصادية يضاف إلى ما تعانيه كوبا.

- في 14 كانون الثاني/يناير 2021، أُدرجت كوبا في قائمة الأعداء الخارجيين التي تصدرها وزارة التجارة بموجب الأمر التنفيذي رقم 13873 الموقّع من الرئيس ترامب. وبناءً على ذلك، عُدّلت لوائح إدارة الصادرات لتحظر بعض المعاملات التي تشكّل خطراً لا مبرر له أو غير مقبول على الأمن القومي للولايات المتحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- في 18 شباط/فبراير 2021، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة بالولايات المتحدة عن التوصل إلى ترتيب لتلافي رفع دعوى مدنية على شركة الخدمات المالية الرقمية BitPay التي تتخذ من أتلانتا، جورجيا، مقرا لها. وشملت التسوية تغريم الشركة مبلغ 375 507 دولارا. ويعزى هذا الإجراء إلى ارتكاب الشركة أكثر من 000 2 انتهاك مزعوم لبرامج جزاءات مختلفة، بما في ذلك تلك المفروضة على كوبا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية إيران الإسلامية والسودان والجمهورية العربية السورية وجمهورية القرم.

- في 24 شباط/فبراير 2021، أصدر الرئيس بايدن إشعاراً مدَّد بموجبه لمدة عام حالةَ الطوارئ الوطنية المتعلقة بكوبا التي أعلنها الرئيس ويليام كلينتون في 1 آذار/مارس 1996.

- في 14 أيار/مايو 2021، أخطر وزير خارجية الولايات المتحدة الكونغرس باعتماد كوبا بوصفها دولة "لا تتعاون تعاونا كاملا" مع جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، عملا بالمادة 40 ألف (أ) من قانون مراقبة تصدير الأسلحة وبالأمر التنفيذي 13637. وبموجب هذا الإجراء غير المبرَّر والاحتيالي، صُدّق على إدراج كوبا في هذه القائمة، وهو ما تم في 13 أيار/مايو 2021. وأصبح هذا الإجراء ساري المفعول في 25 أيار/مايو 2021، بعد نشره في السجل الاتحادي.

- في 7 أيلول/سبتمبر 2021، وقع الرئيس بايدن مذكرةً موجهة إلى وزيري الخارجية والخزانة، مُدّد بموجبها لمدة عام تطبيقُ التدابير الاقتصادية المفروضة على كوبا ضمن الإطار القانوني المنصوص عليه في قانون التجارة مع العدو لعام 1917.

3-1 تطبيق قانون هيلمز - بيرتون: المطالبات المقدّمة

منذ دخول قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا حيز النفاذ في عام 1996، نظَّم هذا القانون المعروف أيضاً باسم قانون هيلمز - بيرتون الحصارَ المفروض على كوبا وعزّز نطاقه خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة. وإلى جانب محاولة فرض حكومةٍ في كوبا تخضع مباشرةً لمصالح واشنطن، يُقصد بهذا القانون تدويل الحصار عن طريق فرض تدابير قسرية على بلدان ثالثة من أجل تعطيل وقطع علاقاتها التجارية والاستثمارية مع كوبا.

وبموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، يجوز للأشخاص الذين كانوا في السابق أصحاب ممتلكات تم تأميمها في كوبا، بمن فيهم المواطنون الكوبيون الذين تجنسوا بجنسية الولايات المتحدة، تقديم مطالبات لدى محاكم الولايات المتحدة ضد كل شخص طبيعي أو اعتباري كانت له صلة ما بهذه الممتلكات، ويُطلِق القانون على هذه الصلة وصف "المتاجرة". وينطبق هذا المصطلح، وفقا للقانون نفسه، على كل من "ينقل ممتلكات مصادَرة أو يوزعها أو يقسّمها أو يعيد بيعها أو يتصرف فيها بشكل آخر؛ أو يشتري ممتلكات مصادَرة أو يستلمها أو يحوزها أو يفرض سيطرته عليها بأي شكل آخر؛ أو يجري تحسينات على ممتلكات مصادَرة أو يستثمر فيها؛ أو يبدأ، بعد تاريخ سن هذا القانون، في إدارة ممتلكات مصادَرة أو تأجيرها أو حيازتها أو استخدامها أو امتلاك أي حصة فيها؛ أو يدخل في ترتيب تجاري يستخدم من خلاله هذه الممتلكات أو يستغلها بأي طريق آخر لمنفعته؛ أو يتسبب في أعمال متاجرة من النوع الموصوف في هذه الفقرات يقوم بها شخص آخر أو يتولى هو توجيهها أو يشارك فيها أو يستفيد منها أو يتورط بطريق آخر في أعمال متاجرة يقوم بها شخص آخر، دون الحصول على إذن من مواطني الولايات المتحدة الذين لهم حقوق في هذه الممتلكات".

وبقصد خنق الاقتصاد الكوبي وزيادة حالات الشُحّ التي يعاني منها السكان، نشأ قانون هيلمز - بيرتون بوصفه آلية تتيح لحكومة الولايات المتحدة ممارسة ضغوط وحشية وغير قانونية، ليس على كوبا فحسب، بل وعلى حكومات بلدان ثالثة وشركاتها أيضا. ومساعيها هذه غير مشروعة كما أنها مخالفة لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وقد دأب جميع رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين على تعليق إمكانية تقديم مطالبات ضد المستفيدين المزعومين من أعمال "المتاجرة" هذه بشكل دوري كل ستة أشهر منذ عام 1996، مستخدمين في ذلك استثناءً ينص عليه قانون هيلمز - بيرتون يتيح لهم هذه الصلاحية. غير أن إدارة الرئيس ترامب أعلنت، في 17 نيسان/أبريل 2019، أن هذه الإمكانية سيعاد تفعيلها اعتباراً من 2 أيار/مايو من العام نفسه، وسيُسمح للمحاكم بالنظر في المطالبات المقدّمة إليها. ولم تبطِل إدارة الرئيس بايدن هذا القرار.

وللمرة الأولى منذ 23 عاماً، بدأ في 2 أيار/مايو 2019 اتخاذ إجراءات قانونية بموجب قانون هيلمز - بيرتون. وحتى 31 تموز/يوليه 2021، قُدّم إلى المحاكم ما مجموعه 39 مطالبة، سُحب 5 منها ولا تزال 34 مطالبة بانتظار البت فيها. وقد أثّرت هذه السياسة على الشركات التابعة للولايات المتحدة والبلدان الثالثة التي أقامت أو تقيم أعمالا تجارية مع كوبا، كما أثّرت على شركات وطنية.

ويرد فيما يلي بيانٌ للمطالبات المقدّمة إلى محاكم الولايات المتحدة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021:

- في 4 كانون الثاني/يناير 2021، قُدّمت مطالبة منفصلة ضد كل من شركة بي بي سي تشارترينغ (BBC Chartering) وشركة دي إس في إير آند سي (DSV Air and Sea) التابعتين للولايات المتحدة. وفي كلتا الحالتين، زعم المدَّعي أنه كان يملك أراضي ومرافق بويرتو كاروبانو بمقاطعة لاس توناس، وهي الأراضي والمرافق التي يستغلها المدَّعى عليهم لإرسال معدات تُستخدم في مشروع محطة لا إيرّادورا لتوليد الطاقة الريحية.

- في 17 شباط/فبراير 2021، قُدمت مطالبة ضد شركة الشحن الدانمركية إيه بي مولر – ميرسك غروب (A.P. Moller-Maersk Group) وفرعيها في الولايات المتحدة المسمّيين ميرسك (Maersk) ووكالة ميرسك (Maersk Agency). ويزعم المدَّعون أن لهم حق امتياز لمدة 70 عاما في شركة ماريل البحرية (Marítima Mariel) وأنهم مالكو شركة ماريل للسكر (Compañía Azucarera Mariel) والأراضي المحيطة بها. وعلى هذا الأساس، يدفع مقدِّمو المطالبة بأن المدَّعى عليهم "تاجروا" في الممتلكات المصادَرة. وفي 30 تموز/يوليه 2021، قدّم المدَّعون أنفسهم مطالبةً تقوم على الحجج نفسها ضد شركة الشحن الفرنسية المعروفة باسم شركة الشحن البحري – الشركة البحرية العامة (CMA CGM Group) والشركة الفرعية التابعة لها في الولايات المتحدة.

- في 1 آذار/مارس 2021، قُدّمت مطالبةٌ ضد شركات ترافيغورا للتجارة (الولايات المتحدة) (Trafigura Trading (United States)) وترافيغورا للتجارة (سنغافورة) (Trafigura Trading (Singapore)) ومجموعة ترافيغورا (سنغافورة) (Trafigura Group (Singapore)). وتدعي مقدِّمة المطالبة أنها الوريثة المزعومة لحمَلة الأسهم في الشركات المالكة لمناجم ماتاهامبريه ومحطة الحاويات في ميناء سانتا لوسيا بمقاطعة بينار ديل ريو وممتلكات أخرى وأنها ممثلتهم. وتؤكد المدِّعية أن المدَّعى عليهم يستثمرون في عمليات تعدين وينفذونها مستخدمين الممتلكات المصادَرة.

- في 5 آذار/مارس 2021، قُدّمت مطالبةٌ ضد الشركات الكوبية التالية: شركة نويفيتاس للصناعات الزراعية الحيوانية (Empresa Agropecuaria Nuevitas)، والشركة الكوبية لتصدير المنتجات الغذائية والمنتجات المتنوعة (Empresa Cubana Exportadora de Alimentos y Productos Varios)، وشركة بالماريس للخدمات الفندقية الممتازة (Empresa Extrahotelera Palmares)، وشركة كاماغواي للخدمات الحرجية المتكاملة (Empresa Forestal Integral de Camagüey)، ومجموعة شركات أغريكولا (Grupo Empresarial Agrícola)، ومجموعة شركات أغروفوريستال (Grupo Empresarial Agroforestal)، ومجموعة شركات كوبا للسفريات (Grupo Empresarial Viajes Cuba)، ومجموعة هافاناتور الدولية لمنظمي الرحلات السياحية ووكلاء السفر (Grupo Internacional de Turoperadores y Agencias de Viajes Havanatur)، وشركة هافاناتور البنمية (Havanatur). ويزعم المدّعي أن المدَّعَى عليهم يستغلون الممتلكات التي صودرت منه

ولا يزالون ينتفعون بها، وهي تشمل مزرعةً للماشية وأراضي مرتبطة بها، كما أنهم ينتجون فحماً نباتياً من أشجار الحَوْجَم التي تنمو بشكل طبيعي في تلك الأراضي ويستغلونه تجارياً.

2 - انتهاك الحصار لحقوق الشعب الكوبي

2-1 الضرر الواقع في القطاعات الأشد تأثيرا على الصعيد الاجتماعي

لا يزال قطاع الصحة واحداً من القطاعات الأشد تضرراً من الحصار. ففي الأشهر السبعة الأولى فقط من عام 2021، تسبّبت هذه السياسة في خسائر بلغت قيمتها 300 498 113 دولار.

وتعزى الأضرار الرئيسية الناجمة عن الحصار إلى استحالة الحصول على التكنولوجيا الطبية التي منشؤها الولايات المتحدة أو التي تشكّل المكونات المجلوبة من ذلك البلد أكثر من 10 في المائة منها. بل يتعين شراء الأدوية والمعدات والأجهزة الطبية والكواشِف وغيرها من اللوازم المستخدمة في الرعاية الطبية من أسواق بعيدة، ويتم ذلك عن طريق الوسطاء في كثير من الأحيان ومع زيادةٍ ملحوظة في الأسعار. ويحول الحصار بطابعه المتجاوز للحدود الإقليمية دون شراء قطع الغيار ودون صيانة واستبدال المعدات اللازمة للرعاية الطبية والبحوث.

ونظام التدابير القسرية الانفرادية هذا الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ينتهك حق الكوبيين والكوبيات جميعاً في الحياة والصحة. ونتيجةً لهذه السياسة، واجه الشعب الكوبي نقصاً في الأدوية والمعدات الطبية، بما في ذلك إمدادات الأكسجين وأجهزة التنفس الرئوي الاصطناعي، وعُدَد الحماية، وقطع الغيار، والوقود، والكهرباء، وغير ذلك من الموارد التي لا غنى عنها لاستمرارية النظام الصحي الكوبي.

ولا تؤثر حالات الشُحّ على قدرات البلد فيما يتعلق بمواجهة كوفيد-19 فحسب، بل هي تسبّب للأشخاص أيضاً صعوبات يومية يتعذر عليهم معها الحصول على الأدوية الأساسية اللازمة لعلاج الأمراض المزمنة في الوقت المناسب، مثلما هو الحال بالنسبة للإنسولين، والمضادات الحيوية، ومسكنات الألم، والعقاقير المستخدمة لتثبيت ضغط الدم، ومضادات الهِستامين.

وكل ما سبق يضر بجودة الخدمات المقدَّمة إلى السكان الكوبيين، حيث يتأخر تقديم الخدمات وتوضع قوائمُ انتظار لتلقي الرعاية الطبية المتخصصة وتزداد مدةُ مكوث المرضى في المستشفيات وذلك إضافة إلى آثار سلبية أخرى.

وترد فيما يلي بعض الأمثلة على الأضرار الناجمة عن الحصار التي لحقت بالرعاية الطبية التي يقدمها النظام الصحي الكوبي إلى الفئات الضعيفة من السكان:

- الآثار الواقعة على المرضى المصابين بأمراض القلب والأوعية الدموية[5]

في الفترة قيد الاستعراض، تسبّبت القيود الناجمة عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في نقص الأدوية الأساسية المستخدمة لعلاج هذه الأمراض، ومنها مثلا مضادات التخثُّر وعقار الفيوروسيمايد والنيتروغليسرين والأدوية المعالِجة لانخفاض ضغط الدم.

(5) في عام 2020، كانت أمراض القلب والأوعية الدموية السبب الرئيسي للوفاة في كوبا، بمعدل 267,3 حالة وفاة لكل 000 100 نسمة (الحولية الإحصائية لوزارة الصحة العامة في كوبا، 2020).

الأضرار المباشرة التي لحقت بالرعاية المقدَّمة إلى المرضى المصابين بهذا النوع من الأمراض:

- يقدَّر أن نحو 800 158 مريض كوبي قد تضرروا جراء استحالة الحصول على التكنولوجيا اللازمة لزرع الصمامات الأورطية من خلال الجلد. وبفضل هذا التدخل الجراحي البسيط، يمكن تجنب إخضاع المرضى الذين يعانون من ضيق شديد في الصمام الأورطي لعمليات جراحية معقَّدة وتلافي مكوثهم لفترات طويلة في المستشفيات كما أنه يتيح لهم نوعيةَ حياة أفضل.

وضيق الصمام الأورطي من الأمراض التَنكُّسية، وهو يصيب ما بين 4 و 7 في المائة من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم على 65 عاما. ومن بين هؤلاء المرضى، لا يمكن إخضاع ما يقرب من 30 في المائة للتدخل الجراحي بسبب الموانع الناشئة عن بعض الأمراض المصاحِبة التي يعانون منها. وبالنظر إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع للكوبيين وتجاوز نسبة 20 في المائة منهم الثمانين عاما، تُعتبر إمكانية زرع الصمامات الأورطية عن طريق الجلد ضروريةً لكثير من المرضى الذين يقدّم إليهم النظام الصحي الكوبي الرعاية.

ولا يمكن لكوبا الحصول على الأجهزة اللازمة لذلك، حيث إن الشركات التي تستغلها تجارياً هي شركات تابعة للولايات المتحدة منها مثلا شركة إدواردز لايف سايانسيز (Edwards Lifesciences) (صمام Edwards-Sapien) وشركة ميدترونيك (Medtronic) (صمام CoreValve).

- تضرر حوالي 375 مريضاً بسبب استحالة الحصول على أجهزة تنظيم ضربات القلب التي تُزرع في جسم المريض وتعذُر الحصول على اللوازم وقطع و/أو مكونات المعدات التي منشؤها الولايات المتحدة والتي تعتبر ضروريةً لإجراء العمليات المتعلقة بمعالجة عدم انتظام ضربات القلب.

- وللسبب نفسه، لم يتسنَ إخضاع 200 مريض تقريباً لجراحات القلب والأوعية الدموية بسبب نقص المستهلَكات مثل أنابيب نظام Hemochron لاختبار التخثُر، وأجهزة النزح المختلفة الأنواع، وقامِطات الصدر اللازمة لعمليات ترقيع الشريان التاجي.

- الآثار الواقعة على المرضى الأطفال

- يُشخَّص عشرات الأطفال الكوبيين كل عام باعتلال شبكية الأطفال المبتسرين، ويتعرضون لخطر الإصابة بالعمى ما لم يتلقوا العلاجَ المناسب. وتتعذر إمكانية علاج هؤلاء المرضى بسبب عدم قدرة كوبا على شراء نظام الليزر من طراز IQ 577 الذي تبيعه شركة إيريديكس (IRIDEX Corporation) التابعة للولايات المتحدة والمخصص لمعالجة اضطرابات الشبكية والمياه الزرقاء.

- كان من الممكن أن يطمح الأطفال الكوبيون المصابون بالضمور العضلي الشوكي إلى تحسّن في نوعية حياتهم وزيادةٍ في متوسط عمرهم المتوقع لو كان بإمكان كوبا أن تحصل على عقار Nusinersen الذي لا تنتجه سوى شركة بايوجين (Biogen) المتعددة الجنسيات والتابعة للولايات المتحدة. وقد ثبتت فعالية هذا الدواء في إنقاذ حياة أكثر من نصف الأطفال المصابين بهذا المرض الفتاك.

- في الفترة قيد الاستعراض، لم يستطع ثمانية أطفال كوبيين مصابين بأنواع مختلفة من السرطان أن يتلقوا العلاج الكيميائي الأنسب لحالة كل منهم، واضطروا إلى اعتماد بروتوكولات خطِ العلاج الثاني بسبب صعوبة الحصول على أدوية مثل Actinomycin D و Ifosfamide و Procarbazine.

- لا يمكن للأطفال الكوبيين المصابين بأمراض القلب والأوعية الدموية الاستفادة من المواد البيولوجية المستخدمة في عمليات زراعة القلب مثل صمامات القلب البيولوجية المصنوعة في الولايات المتحدة. ويجبر هذا الوضع الأطباءَ على استخدام الصمامات الميكانيكية التي تتطلب علاجاً بمضادات التخثُّر وتعرِّض المرضى لمضاعفات أكثر خطورة.
- يتعين إخضاع الأطفال الحديثي الولادة والذين كانوا يعانون من نقص الوزن عند الولادة لعمليات جراحية معقَّدة بسبب عدم توافر أجهزة طبية أساسية مثل القثاطير المتناهية الصغر التي تبيعها شركات تابعة للولايات المتحدة مثل نوميد (Numed) وبوسطن ساينتيفيك (Boston Scientific) وكوك ميديكال (Cook Medical).

• الآثار الواقعة على الرعاية الطبية المقدّمة إلى الحوامل

- تأثرت الأنشطة البحثية وأنشطة الرعاية الطبية التي تقوم بها مختبرات علم الوراثة الخلوي في جميع أنحاء البلد بسبب الصعوبات التي تعرقل شراء المعدات والكواشِف ذات الأهمية الحيوية للوقاية من الأمراض الكروموزومية والكشف عنها، ومنها:

نظام وسَط الاستنبات الكامل AMNIOMAX: الذي يُستخدَم لاستنبات الخلايا البشرية المستخرجة من الأجنة والذي يضمن إمكانية إجراء فحص كروموزومي للنساء الحوامل اللاتي يتجاوز سنهن السابعة والثلاثين أو اللاتي كشفت أجهزة التصوير بالموجات فوق الصوتية عن إصابتهن باضطرابات كروموزومية. وقد زادت تكلفة هذه الكواشف بالنسبة لكوبا لتصلَ إلى ثلاثة أمثال تكلفتها العادية بسبب ضرورة الحصول عليها عن طريق بلدان ثالثة.

نظام وسَط الاستنبات الكامل Demecolcine: الذي يُستخدَم لاستنبات الخلايا البشرية المستخرجة من الأجنة ومن حديثي الولادة. ويضمن هذا الكاشف حصول المرضى الذين تم فحصهم، سواء أكانوا من النساء الحوامل أو ممن يُشتبه في إصابتهم بالاضطرابات الجينية، على تشخيص لأي اختلال كروموزومي قد يعانون منه.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، تواصلت شركةُ استيراد وتصدير المنتجات الطبية (MediCuba) بعدد 65 شركة تابعة للولايات المتحدة للاستفسار عن إمكانية استيراد أدوية ومعدات وأجهزة ولوازم أخرى ضرورية لتوفير الرعاية الطبية للشعب الكوبي من خلال النظام الوطني للصحة العامة. ولم تُبْدِ 56 شركة رداً على طلب هذا الكيان الكوبي، في حين ردّت 3 شركات عليه بالسلب.

ونتيجة لذلك، لم يتسنَ الحصول على الأدوية والمعدات التي تبيعها تلك الشركات، وهو أمر كان من شأنه أن يعود بفائدة كبيرة على النظام الصحي الكوبي. وطُلبت، على وجه الخصوص، مماخِض ذات محور دوران أفقي[6]، وهي معدات لازمة لمختبرات شبكة المؤسسات الصحية؛ كما طُلب عقار Pemetrexed المستخدم في العلاج الكيميائي لحالات الإصابة بسرطان الرئة ذي الخلايا غير الصغيرة والإصابة بورم المُتَوَسِّطَة (وهو نوع من السرطان يصيب بطانة الرئتين). ورفضت إحدى الشركات توريدَ عدة

(6) المِمْخَضة ذات محور الدوران الأفقي هي جهاز طبي يعمل على تدوير العينات لتسريع صَفْق أو ترسُب مكوناتها أو مراحلها (عادة ما تكون مكونة من مرحلتين، إحداهما صلبة والأخرى سائلة)، حسب كثافتها.

أجهزةِ طبية ضرورية لعلاج القصورِ التنفُسي الحاد الناتج عن تأكسُج الدم، ومتلازمةِ الضيق التنفسي الحاد، والصدمةِ الإنْتانية.

ومن الأدوية والمعدات الطبية الأخرى التي لم يتسن شراؤها خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

- دواء Nivolumab المستخدم في علاج سرطان الجلد من نوع الورم الميلانيني النقيلي، وسرطان الرئة، وسرطان الورم الليمفي المعروف باسم هودجكين، وأمراض أخرى.
- اختبار Oncotype DX لسرطان الثدي. يُستخدم الاختبار الجينومي من نوع Oncotype DX لتحليل نشاط مجموعةٍ من الجينات التي يمكن أن تؤثر على تطور المرض وعلاجه.
- اختبار Oncotype DX لسرطان القولون. يساعد هذا الاختبار على التنبؤ في حالة كل مريض باحتمالات عودة هذا النوع من السرطان في مرحلتيه الثانية والثالثة، ويسمح في الوقت نفسه بتحديد نوع العلاج الكيميائي المناسب للمريض.
- أجهزة التنفس الصناعي الميكانيكية المتعددة الأغراض التي تُستخدم لحديثي الولادة والرضع، وكذلك أجهزة مراقبة نبضات القلب المتعددة الأغراض (المستخدمة أيضاً لمراقبة ضغط الدم وغير ذلك من الخيارات).
- دواء Golimumab (Simponi)، وهو أحدث عقار بيولوجي تمت الموافقة عليه لعلاج التهاب المفاصل الرّوماتويدي والتهاب المفاصل الصَدفي والتهاب الفَقار اللاصق، وكلها أمراض يهاجم فيها الجهاز المناعي المفاصِل مما يسبب للمريض الألم ويصيبه بالتيبس ويقيّد حركته.
- عُدَد طبية من أجل تصنيف مستضدات الكُرَيات البيضاء البشرية، تُعتبر ضرورية لتحديد مدى توافق الأنسجة بين المريض المتوخى زرع الكلى له والمتبرعين المحتملين.

وفي خضم جائحة كوفيد-19 التي تسبّبت في أزمةٍ متعددة الأبعاد في جميع أنحاء العالم وإلى جانب العبء الإضافي الناجم عن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة، واجهت الدولة الكوبية عقبات هائلة في مساعيها إلى الحصول على الموارد الأساسية التي لا غنى عنها لكفالة حسن أداء النظام الصحي الوطني.

وقد أمرت إدارة الرئيس بايدن بإجراء استعراض لتأثير التدابير القسرية الانفرادية التي تحدّ من قدرة الدول على مواجهة الجائحة. غير أن كوبا استُبعِدت من هذه العملية ولم يُعلن عن أي تعديل للتدابير السارية عليها، على النقيض من بلدان أخرى. وهكذا تعتزم الولايات المتحدة تجاهل الأضرار الناجمة عن الحصار الذي زادت من حدته بشكلٍ خاص جائحةُ كوفيد-19 بما صاحبها من تداعيات.

ففي عام 2020، وجّهت كوبا إلى الكواشف والمعدات الطبية ووسائل الحماية والمستهلَكات والأدوية وحدها استثمارات غير متوقعة لم ترد في الخطة الاقتصادية بلغت 102 مليون دولار تقريباً. وفي النصف الأول من عام 2021، بلغ هذا الاستثمار ما قدره 82 مليون دولار في خضم صعوبات عرقلت الوصول إلى المورِّدين، وعقبات عطلت العملياتِ المصرفية، وارتفاعٍ في الأسعار ومضايقات أخرى ناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ومن المقدَّر أن حجم الاستثمار الإجمالي الذي وجّهته كوبا لمكافحة جائحة كوفيد-19، منذ بداية الجائحة وحتى منتصف عام 2021، زاد بنحو 184 مليون دولار عما كان مقرراً في الخطة السنوية. ولا يشمل هذا الرقم الإنفاق على الأدوية فحسب، بل هو يتعدى ذلك ليغطي الغذاء والنظافة الصحية والتنظيف والكهرباء والمياه وغير ذلك من الموارد اللازمة لدعم رعاية المرضى، سواء في مراكز العزل أو في المؤسسات الاستشفائية بالبلد.

وكان الأثر الترهيبي للاضطهاد الذي يمارَس فيما يتعلق بالمعاملات المالية الكوبية في الخارج الحائلَ الرئيسي دون تدفق اللوازم الطبية إلى البلد، حيث أعاق العلاقات التجارية مع العديد من الشركاء والمورِّدين المعتادين. وأدى هذا الوضع إلى تكبد نفقاتٍ إضافية كبيرة وإلى أوجه نقص وشُحّ متعددة في النظام الوطني للصحة.

وقد تجلى مثالٌ على ذلك في آذار/مارس 2021، حين توقفت المفاوضات الجارية آنذاك لشحن حاويةٍ من المحاقن التي تُستعمل لمرة واحدة إلى كوبا لأن مصرف HSBC البريطاني أبلغ المورِّد بأنه لا يستطيع إرسال مدفوعات إلى الجزيرة.

وفي حزيران/يونيه 2021 كذلك، ألغت شركة ميرك المتعددة الجنسيات (Merck)، التي تتخذ ألمانيا مقراً لها، عدة عقود كانت قد أُبرمت مع كيانات كوبية. وقد أثر هذا الوضع على تدفق المواد الخام التي لا غنى عنها لإنتاج العقاقير التي تشكّل جزءا من دستور الأدوية الأساسي إلى البلد، وعلى عمل المختبرات التابعة لمركز الرقابة الحكومية على الأدوية والمعدات والأجهزة الطبية التي تشترك بشكل مباشر في تقييم اللقاحات التجريبية المضادة لكوفيد-19.

وفيما يلي أمثلة أخرى على تأثير الحصار في الجهود التي تبذلها كوبا لمكافحة الجائحة:

- في سياق جائحة كوفيد-19، كان من الضروري الحصول على وجه السرعة على الكواشف وعُدَد تحليل تفاعل البوليميراز التسلسلي (المعروف باسمه الإنكليزي المختصر "PCR") ولوازم أخرى، لا لتشخيص المرض فحسب، بل ولإجراء أنشطة البحوث والإنتاج المتعلقة باللقاحات التجريبية واللقاحات الكوبية أيضاً. وكان من أثر ذلك المصحوب برفض المورِّدين التقليديين تزويد كوبا بالقطع وغيرها من المواد الخام نتيجةً لتشديد الحصار أن اضطرت الشركات الكوبية إلى الحصول على هذه المنتجات عن طريق وسطاء ومع زيادة كبيرة في التكاليف. وقد أفاد مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية المنتِج للقاح Abdala الكوبي المضاد لكوفيد-19 بتكبده أضراراً بلغت قيمتها 061 461 580 دولارا، عزاها إلى هذا السبب وحده.

- تكبد مركز المقايسة المناعية أضراراً بقيمة 554,50 4 دولارا جراء شراء المواد الخام بسعر أعلى في أسواق أخرى لاستحالة الحصول عليها في أسواق الولايات المتحدة. ويمثل ذلك زيادة بنحو 60 في المائة مقارنةً بأسعار تلك المواد في أسواق الولايات المتحدة.

- بالنسبة لمعهد فينلي للقاحات، وهو منتِج اللقاحين الكوبيين Soberana 02 و Soberana Plus المضادين لكوفيد-19، أدى تعذُّر الحصول على الموارد التي تزيد فيها نسبة المكونات التي منشؤها الولايات المتحدة عن 10 في المائة إلى مواجهة صعوبات في سياق 32 عملية، منها 15 عملية تتعلق بشراء اللوازم و 7 عمليات تتعلق بالكواشف واثنتان تتعلقان بقطع الغيار وأخريان تتعلقان بمواد التقطير وست تتعلق بمعدات تصنعها جهات منشؤها الولايات المتحدة. وقد تعيّن

شـــراء أغلبية هذه اللوازم من خلال أطراف ثالثة، مما أدى إلى زيادةٍ كبيرة في أســـعار الوحدات وتكاليف الشحن.

- ولو كانت هذه العمليات قد تمت مباشـــرةً من خلال شـــركات الولايات المتحدة، لكان معهد فينلي للقاحات قد وفّر 691,94 484 دولارا تقريبا من أســـعار وحدات المنتجات و 376,91 10 دولارا من تكاليف الشـحن. وفيما يتعلق خاصـة بالتعاقد على لوازم التقطير والكواشـف التي تم الحصـول عليها عن طريق وسطاء بسبب استحالة التعاقُد عليها مع الشركة المصنعة مباشرة، بلغت الخسائر التي تكبدتها الشركة ما قدره 185,23 442 دولارا.

وعلى الرغم من القيود الشـديدة المبّينة فيما سـبق، أثبت النظام الوطني للصـحة وكذلك الأوسـاط العلمية الكوبية صـــلابتهما وإمكاناتهما في ســـياق جهود التصـــدي لكوفيد-19. والدليل على ذلك أن كوبا تمكنت من إنتاج خمسة لقاحات تجريبية مضادة لذلك المرض. وقد أذنت هيئة الرقابة على الأدوية والمعدات والأجهزة الطبية في جمهورية كوبا باســـتخدام ثلاثة من اللقاحات المذكورة (وهي Abdala، و Soberana 02، و Soberana Plus) استخداما طارئا، فأصبحت هذه اللقاحات أول لقاحات مضادة لكوفيد-19 يجري تطويرها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وإضـــافةً إلى ذلك، أصـــبحت كوبا أول بلد في العالم يقوم بحملة تطعيم ضـــخمة ضـــد كوفيد-19 لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سـنتين و 18 سـنة، وهي الحملة التي حصـل بفضـلها نحو مليوني طفل ومراهق على الجرعة الثانية من لقاح Soberana 02.

وبحلول نهاية عام 2021، كان 91,6 في المائة من الكوبيين المؤهلين لتلقي اللقاح قد أتموا الجدول الكامل للتلقيح المضاد لكوفيد-19.

ومن ناحيةٍ أخرى، أبرزت الجائحة أهميةَ التضـامن والتعاون الدولي في مواجهة المشـاكل العالمية، وهو ما دفع كوبا بما يتماشـى مع نزعتها التضـامنية والأممية إلى دعم جهود التصـدي لكوفيد-19 في أكثر من 40 بلداً وإقليماً طلبت إليها ذلك، فأوفدت إلى تلك البلدان والأقاليم ما يقرب من 000 5 من أخصـــائيي الصـحة في 57 كتيبة تابعة لفيلق "هنري ريف" الدولي للأطباء المتخصـصـين في حالات الكوارث والأوبئة الخطيرة. وانضم هؤلاء إلى أكثر من 000 28 من أخصائيي الصحة الكوبيين سبق نشرهم إلى 59 دولة قبل تفشي الجائحة.

ومن المهم، في الوقت نفســـه، ملاحظة أنّ البلدَ تلقى أكثر من 500 تبرع بلوازم طبية لدعم نظامه الصـحي الوطني، أرسـلتها الحكومات الصـديقة والمنظمات المتضـامنة مع كوبا ورابطات الكوبيين بالخارج، وهي تبرعات يثمنها الشـعب الكوبي بشـدة. وفي مناسـبات ليسـت بالقليلة، تعطّل و/أو تأخّر وصـول هذه الشـحنات نتيجة للقيود المفروضـة بموجب الحصـار. وقد كان هذا هو الحال بالنسـبة للعديد من التبرعات وحملات جمع التمويل التي تروّج لها المنظمة التضـــامنية المعروفة باســـم "كوبيون في المملكة المتحدة" (Cubanos en UK) لدعم عمليات التطعيم ضـد كوفيد-19 في كوبا عن طريق إرسـال المحاقن وغيرها من اللوازم. فخلال عام 2021، تعطلت هذه المبادرات أو حُظرت على منصات افتراضـــــية متعددة، كان أبرزها Crowdfunder UK و Eventbrite و PayPal و GoFundMe.

الآثار الواقعة على الأشخاص ذوي الإعاقة

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يشكّل العقبة الرئيسية التي تعرقل التقدّم نحو تحقيق إدماجٍ اجتماعي حقيقي وفعّال للأشخاص ذوي الإعاقة في البلد، فهو يفضي إلى حالات شُحّ ويطرح صعوبات تعطِل استيراد المواد والمعدات واللوازم الأخرى التي لا غنى عنها لتحسين نوعية الحياة التي يتمتع بها هؤلاء الأشخاص.

ومن بين الأضرار الرئيسية التي سبّبها الحصار لهذه الفئات الضعيفة ما يلي:

- انحسر الإنتاجُ الوطني من الكراسي المتحركة بشكل ملحوظ نتيجة للصعوبات التي تعتري شراء المواد الخام والمكونات وقطع الغيار من أسواق الولايات المتحدة. وفي كثير من الأحيان، يتعين الحصول على هذه المنتجات عن طريق وسطاء، مما يستتبع زيادةً كبيرة في التكاليف.
- لا يستطيع المكفوفون وضعاف البصر في كوبا الاستفادة من برامجيات قراءة الشاشة من نوع "JAWS" التي تسمح لذوي الإعاقة البصرية باستخدام الحواسيب. ويعود ذلك إلى عدم قدرة كوبا على شراء هذه البرامجيات أو استخدامها لأن الجهة المطوِّرة لها هي شركة هينتر – جويس (Henter-Joyce) التابعة للولايات المتحدة.
- واجه البرنامج الوطني للغرسات القوقعية الصناعية[7]، الذي يستفيد منه بالأساس الأطفال المصابون بفقدان السمع الحاد أو الشديد، صعوبات في الحصول على القطع المكملة لهذه الأجهزة الطبية. ويُذكر، بوجه خاص، أن شركة DHL الدولية لشحن الطرود رفضت في مناسبتين مختلفتين أن تنقل إلى كوبا تبرعاً من المورِّد كوتشلير أوروبا (Cochlear Europe Ltd) يحتوي على بطاريات ومكونات أخرى للغرسات القوقعية الصناعية. وفي المرة الأولى لم تقدّم الشركة أي أسباب لرفضها إرسال الشحنة، غير أنها أشارت في المرة الثانية إلى أن رفضها القيام بذلك يتصل بسياسة الحصار.

وفي 30 حزيران/يونيه 2021، منعت الولايات المتحدة استخدام بطاقة ائتمان دولية لشخص أجنبي حاول تسديد مبلغ مالي عبر شبكة الإنترنت أثناء وجوده في كوبا. وهذا مثال مؤسف آخر على تطبيق سياسة الحصار. وكان هذا الشخص وابنته قد سافرا إلى هافانا لبدء برنامج للعلاج الطبي.

ويشكّل قطاع الأغذية والزراعة الأساسَ لتحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية، وهما هدفان يُعتبران من أولويات حكومة كوبا ويرتبطان ارتباطاً مباشراً بتنفيذ الخطة الوطنية للسيادة الغذائية والتثقيف التغذوي وبتحقيق الأهداف المتفق عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وعلى الرغم من الموارد الوفيرة والجهود المكثفة التي توجهها الدولة الكوبية إلى هذا القطاع، كان تأثير الحصار فيه ملحوظاً، حيث قُدرت الخسائر المتكبدة في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 بمبلغ 550 589 369 دولارا.

وكان من الممكن تلافي الكثير من هذه الخسائر لو كان باستطاعة الشركات الكوبية الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة. وفي مثال واحد فقط على ذلك، استحال على الشركة الإسبانية الكوبية المشتركة

(7) يوجد في كوبا برنامجٌ وطني للغرسات القوقعية الصناعية أُنشئ منذ عام 1998 واستفاد منه أكثر من 500 شخص، معظمهم من الأطفال المصابين بفقدان السمع الحاد أو الشديد.

برافو (Bravo) شراء اللحوم من أسواق الولايات المتحدة مباشرةً مما أدى إلى تكبدها مصروفات إضافية قيمتها 200 525 دولار تقريباً بسبب تحمّلها أسعار شحن ونقل أعلى.

ومن شأن يُسْر الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة أن يعود على هذا القطاع بمزايا كبيرة نظراً لأسعار تلك الأسواق وقربها، وعلى اعتبار أن المصنِّعين في ذلك البلد قادرون على تزويد الكيانات الكوبية بالعديد من المواد الخام والأصناف والمعدات اللازمة لتحديث خطوط إنتاجها.

وفي واقعةٍ إضافية، أسفر نقصُ الوقود اللازم للعمليات الزراعية وتلك السابقة للتصنيع، الناجم عن التدابير المتخذة ضد الشركات والسفن وشركات الشحن التي تنقل الوقود إلى كوبا، عن وقوع أضرار بلغت قيمتُها في الفترة قيد الاستعراض ما قدره 480 181 5 دولارا.

وقطاعاتُ التعليم والرياضة والثقافة من القطاعات ذات الأثر الاجتماعي العميق التي تضررت تقليدياً بالقيود المفروضة نتيجة للحصار. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كانت الخسائر الرئيسية المبلغ عنها في تلك المجالات تتعلق بمدفوعات الشحن الإضافية اللازمة لنقل المنتجات المشتراة من أسواق بعيدة، وبالعقبات التي تحول دون تلقي المدفوعات المسدّدة لقاء الخدمات المهنية المقدّمة في الخارج، وبالصعوبات التي تكتنف إمكانية الحصول على التمويل الخارجي.

وتخصص الحكومةُ الكوبية لقطاع التعليم قدراً كبيراً من الموارد المالية والمادية والبشرية كل عام، وقد مثّلت هذه الموارد في عام 2021 نسبة 24 في المائة من ميزانية الدولة. ويتأثر هذا المجال بعدم القدرة على الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة وأسواق أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بسبب هيمنة المؤسسات والشركات التابعة للولايات المتحدة عليها. ويؤدي ذلك إلى صعوبة الحصول على القدر الأساسي من المواد الدراسية والأثاث والمعدات الذي يلزم توفيره لتحسين جودة التدريس في النظام التعليمي.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، بلغت الأضرار الناجمة عن الحصار التي لحقت بهذا القطاع نحو 550 032 30 دولارا.

وفيما يلي بعض الأمثلة الملموسة على الأضرار الرئيسية الناجمة عن الحصار التي لحقت بقطاع التعليم في الفترة قيد الاستعراض:

- يتطلب تعليمُ ذوي الاحتياجات الخاصة طائفةً واسعة من الموارد من أجل توفير الرعاية الشاملة للدارسين، ولذلك يؤثر نقص اللوازم سلباً على إدماج هؤلاء الأشخاص في المجتمع بصورة كاملة. وعلى وجه الخصوص، أدى الاضطرار إلى الحصول على المعدات التخصصية من أسواق بعيدة جغرافياً، مع ما يستتبعه ذلك من زيادة في التكاليف، إلى عدم القدرة على شراء لوازم مثل الكراسي المتحركة الكهربائية التي يحتاجها الأطفال ذوو الإعاقة الحركية البدنية غير القادرين على استخدام الكراسي المتحركة التقليدية بسبب حالتهم المرضية.
- في تموز/يوليه 2021، تبيَّن أن إدارة التجارة الدولية بشركة "غيكو للفنون والوسائط الإعلامية" البريطانية (Gecko Arts and Media)، وهي المورِّد المعتاد الذي يزوّد الكيانات الكوبية المعنية بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بما تحتاجه من لوازم مدرسية، قررت أن تسحب ضماناتِ التجارة مع كوبا بسبب القيود المفروضة بموجب الحصار. ويعني ذلك أن أي شحنات تكون الجزيرة

وِجْهتها سيتعين تسديد مستحقاتها مقدماً. وقد وُوفق للشركة المذكورة على عرض أسعار أُعدّ لإرسال شحنتين إلى الجزيرة، ولكن أيّاً من المصارف لم يقبل حتى الآن قبول المدفوعات التي سترِد من كوبا.

- في خضم جائحة كوفيد-19، استعين في مجال التعليم العالي بتكنولوجيا الحضور عن بُعد كوسيلة لإقامة المناسبات العلمية والمؤتمرات والمشاركة فيها. ويمنع الحصار كوبا من الوصول إلى العديد من الخواديم الرئيسية القائمة حالياً التي تتيح التداول بالفيديو مثل خواديم Cisco WebEx و Skype و Zoom. ونتيجةً لذلك، لم تتمكن جامعةُ علوم الحاسوب في نيسان/أبريل 2021 من المشاركة في الاجتماع الإقليمي الافتراضي للرابطة الدولية لمجمعات التكنولوجيا والابتكار بسبب انعقاد الاجتماع على منصة Zoom. وللأسباب نفسها، تعذرت في الفترة قيد الاستعراض مشاركةُ الأساتذة والمتخصصين في العديد من المناسبات الافتراضية.

ولأكثر من ستين عاماً، لم يفتر عزمُ حكومة كوبا على أن تكفل، من خلال معهدها الوطني للرياضة والتربية البدنية والترفيه، أن تكون ممارسة التمارين البدنية والرياضة حقاً لسكانها وواجباً عليهم. ومع ذلك، عانى قطاع الرياضة أيضاً من آثار الحصار الذي تسبّب بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 في خسائر قاربت ما قيمته 515 827 2 دولارا.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، أُبلغ عن احتجاز آلاف الدولارات التي كسبها رياضيو كوبا وفِرقها الرياضية وحُكامها بعد مشاركتهم في مناسبات رياضية دولية. ويعود ذلك إلى الاضطهاد المالي الشرس والضغوط التي تتعرض لها المصارف من جانب حكومة الولايات المتحدة. فنتيجةً للحصار:

- جُمدت مستحقات لرياضيٍ كوبي يصل مبلغها إلى 000 28 دولار، حصل عليها هذا الرياضي بعد فوزه بجوائز في الدورة العالمية للكرة الطائرة الشاطئية[8].
- لم يتمكن حكمان كوبيان من الحصول على مبلغ 282 9 دولاراً يستحق للأول عن خدمات مقدَّمة في مناسبات دولية مختلفة ومبلغ 680 8 دولاراً يستحق للثاني لقاء النوع نفسه من الخدمات.
- لم يستطع اتحادٌ رياضي كوبي الحصول على الجوائز التي نالها لاعبوه والتي بلغت قيمتها الإجمالية 000 7 دولار.

ومن ناحية أخرى، لم تصل بعد القوارب اللازمة لمسابقات زوارق الكانُوي والكاياك التي تم شراؤها وسداد ثمنها في عام 2020، وذلك لأن شركة النقل أبلغت شركة بلاستكس (Plastex) المصنِّعة رفضها إيصال هذه المنتجات إلى كوبا. وحتى الآن، لم يُعثر على شركة أخرى على استعدادٍ لنقل تلك القوارب.

وثمة عنصر آخر يؤثر سلباً وبشكل متكرر على مشاركة الرياضيين الكوبيين في المناسبات الدولية، وهو رفض الولايات المتحدة منحهم التأشيرات اللازمة أو تأخّرها في ذلك.

ولا يزال قطاع الثقافة متأثراً بشدة بالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وهو ما تعكسه الأضرارُ التي لحقت به في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 والتي بلغت 000 155 19 دولار.

(8) مثّل هذا الرياضي كوبا، مع زميل له، في المناسبات التالية (وغيرها): دورة الألعاب الأولمبية في ريو، 2016 (وصل إلى الدور ربع النهائي وحصل على المركز الخامس)، وبطولة العالم (وصل إلى دور الـ 16 في عام 2017)، ودورة ألعاب البلدان الأمريكية (حصل على المركز الثالث في عام 2015). وقد نال الرياضي المذكور وزميله ميداليةً برونزية في مدينة تشينجو الصينية، التي استضافت الجولة الحادية والعشرين من المسابقة العالمية للكرة الطائرة الشاطئية (2017).

ويحدّ الحصار من إمكانية الترويج للأعمال الفنية والفكرية للشباب الكوبي. ولولا القيود المفروضة على دخول المصنفات الكوبية الولاياتِ المتحدة وعلى عرضها وبيعها فيها والعقبات التي تعترض إقامة الصلات مع الأوساط الفنية في ذلك البلد، لتمكّن الفنانون الكوبيون من الوصول إلى سوق واسعة وديناميةولأسهموا في الوقت نفسه في تعزيز الروابط الثقافية بين كوبا والولايات المتحدة.

ويعوق الحصار وسياسة العداء التي تنتهجها الولايات المتحدة إزاء كوبا حصولَ الموسيقيين الكوبيين على التأشيرات المطلوبة للقيام بجولات فنية وإقامة حفلات موسيقية في إقليم الولايات المتحدة. كما يمنعهم ذلك من التسجيل والاشتراك في المناسبات التي تقام في الولايات المتحدة، ويحول دون توقيعهم العقود وحصولهم على الأتعاب لقاء عروضهم في ذلك البلد دون الاحتياج إلى الوسطاء الذين يقلل الاعتماد عليهم من الدخل الذي يحصل عليه الموسيقيون.

وفي الوقت نفسه، تقوم حكومة الولايات المتحدة، عن قصدٍ واضح وفي إطار حملتها التخريبية المموَّلة من الموارد الاتحادية، بدعم المحاولات الرامية إلى إضفاء صفة الشرعية على أي منتج أو نشاط ثقافي زائف يراد به تشويه القِيم الثقافية الثرية للأمة الكوبية ومبدعيها. ويؤثر ذلك بالسلب على التسويق التجاري للأعمال الفنية الكوبية في كافة الدوائر الثقافية، ولا سيما في الولايات المتحدة.

ومن بين الآثار اللاحقة بقطاع الثقافة خلال الفترة قيد الاستعراض، يُذكر ما يلي:

- في العقود التي تبرمها شركة التسجيلات والإصدارات الموسيقية (Empresa de Grabaciones y Ediciones Musicales) بشأن العروض الفنية مع عملاء من الولايات المتحدة، يتعين عدم إيراد أي أحكام منظِّمة لسداد الأتعاب لتلافي إيقاع الضرر بالفنانين وبالشركات التي تمثلهم. ويعني ذلك أن المدفوعات تتم عن طريق أطراف ثالثة، مما يزيد من تكلفة العمليات ويقلل من الدخل الذي يحصل عليه الجانب الكوبي. وتكتنف الصعوبات التسويقَ مع بلدان ثالثة أيضاً نتيجة للتأثير الرادع والترهيبي للتدابير القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة، ولا سيما توقيع الجزاءات والغرامات. وقد تسبّبت هذه العقبات في فقدان الشركة إيرادات بلغت 330 206 دولارا.

- أدى التحول الجغرافي إلى أسواق أخرى للواردات، وهو ما اضطر الصندوق الكوبي للأصول الثقافية إليه نظرا لاستحالة الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة، إلى تكبد أضرار قيمتها 171,19 780 دولارا نتيجة لاستيراد المواد الخام والأصناف والمعدات واللوازم من أسواق آسيا وأوروبا.

- أدت العقبات التي تحول دون حصول الموسيقيين الكوبيين على مستحقاتهم عن العروض التي يقيمونها في الخارج بدولار الولايات المتحدة مباشرةً إلى تكاليف مالية بلغت 295 24 دولارا. ويُعزى ذلك لاضطرار النظراء الأجانب إلى تحويل الأموال إلى كوبا عن طريق بوابات الدفع الإلكتروني والوسطاء الماليين، وكل من هؤلاء يتقاضى عمولة على خدماته.

- الأعمال السينمائية التي لا يرد في شارة النهاية الخاصة بها ذكرٌ للتكنولوجيا التي طورتها شركة Dolby التابعة للولايات المتحدة ليس لها، في الوقت الحاضر، سوى فرصة ضئيلة جداً للنفاذ إلى الأسواق الدولية للأعمال السينمائية. ولا تستطيع كوبا الاستفادة بهذه الخدمة، مما يجبر المبدعين الكوبيين على إقامة الشراكات مع منتجين أجانب للحصول على التراخيص اللازمة. وقد كبدهم هذا السبب حصرا أضراراً بلغت قيمتها 000 100 دولار في الفترة قيد الاستعراض.

2-2 الآثار اللاحقة بالتنمية الاقتصادية

في الفترة الممتدة من عام 2020 حتى أيلول/سبتمبر 2021، فقد الاقتصاد الكوبي 13 في المائة من ناتجه المحلي الإجمالي نتيجةً للتأثير المتعدد الأوجه لجائحة كوفيد-19 والأزمة الاقتصادية العالمية والتشديد غير المسبوق للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. وقد كان لهذا الوضع آثار فادحة على جميع قطاعات الاقتصاد، وانعكس ذلك بشكلٍ مباشر على حياة السكان.

ويعكف البلد في الوقت الراهن على تنفيذ عملية تدريجية للتعافي الاقتصادي يراد بها استعادة مستويات النشاط التي تراجعت في العامين الأخيرين وزيادة المعروض من اللوازم والمنتجات للسكان. ولهذا دعت الحكومة الكوبية إلى تنويع المصفوفة الإنتاجية وزيادة المشاركة من جانب المؤسسات التابعة للدولة وغير التابعة لها، وعملت على تحقيق ذلك.

وكما ذُكر آنفا، يشكّل الحصار العقبة الرئيسية أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، وهو يعرقل تنفيذَ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومن ثمَّ تنفيذ خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

ولو أن زيادة التكاليف الناجمة عن الحصار التي تتكبدها كوبا تحوّلت إلى زيادةٍ في قدرتها على سداد المدفوعات، لتَوافر للبلد مصدرُ تمويل إضافي مهم ومستمر من شأنه أن يضفي مزيداً من الدينامية على البرامج الاستثمارية ذات الصلة بالقطاعات الاستراتيجية المحدّدة في الخطة الوطنية التي تتوافق محاورها الاستراتيجية الستة مع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وبهذا تتهيأ الظروف اللازمة لكي تتحقق بصورة تدريجية زيادةٌ مطردة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وفي آذار/مارس 2021، اعتُمد بأغلبية الأصوات في الجلسة الختامية للاجتماع الثامن والعشرين لمجلس الصندوق الأخضر للمناخ مقترحُ تمويل المشروع المعروف باسم "من أجل سواحل قادرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ في كوبا من خلال التكيف القائم على النظم الإيكولوجية" ("Mi Costa")، وقد صوّتت الولايات المتحدة وحدها معارِضةً للقرار لأسباب سياسية. وسيتلقى المشروع التمويلَ من خلال الصندوق الأخضر خلال السنوات الثماني الأولى، وسيبلغ حجم التمويل ما قدره 294 927 23 دولارا وتكمله الحكومة الكوبية بمبلغ معادل. وسوف يسمح هذا المبلغ الإجمالي بتنفيذ نهج للتكيّف قائم على النظُم الإيكولوجية يهدف إلى حماية السواحل، وسيستفيد منه 000 300 1 شخص في 24 بلدية وسبعة تجمعات ساحلية في مقاطعات أرتميسا، وكاماغواي، وسييغو دي أفيلا، وغرانما، ولاس توناس، ومايابيكي، وبينار ديل ريو.

ومن الغريب أن يعترض ممثلُ الولايات المتحدة على مشروع لتعزيز النظام الوطني للتكيّف مع تغير المناخ في دولة جزرية صغيرة نامية مثل كوبا، في حين أن الحكومة الحالية للولايات المتحدة أعلنت اهتمامَها الشديد بقضايا تغير المناخ.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2021، استمرت الآثار الفادحة التي أحدثتها الجائحة، غير أن قطاعي التكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية الكوبيين أثبتا في هذا السياق أنهما ركيزتان للسيادة الوطنية. وتنتِج مجموعة شركات بيوكوبا فارما (BioCubaFarma) الأدوية والمعدات والخدمات بتقنية عالية من أجل تحسين صحة الإنسان، وتوليد السلع والخدمات القابلة للتصدير، وإنتاج المواد الغذائية

باستخدام التكنولوجيا المتطورة، فيما يعدّ واحدا من القطاعات الحساسة ذات التأثير العميق على السكان وعلى الاقتصاد.

ولم يسلم هذا القطاع كذلك من الأضرار الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، بل هو يتكبد كل عام خسائر اقتصادية كبيرة في مجالات البحث والتطوير والإنتاج والتسويق. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، بلغت الأضرار اللاحقة بالقطاع نحو 600 943 102 دولار، وقد تمثلت بصورةٍ رئيسية في فاقد إيرادات التصدير وفي الخسائر الناجمة عن التحول الجغرافي لأسواق التبادل التجاري والخسائر النقدية.

ويحرم الحصار شعب الولايات المتحدة من جملة أمور منها الاستفادة بمنتجات التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الصيدلانية المطوَّرة في كوبا. وتبرز بين هذه المنتجات العقاقيرُ الكوبية ذات الصيت الدولي، مثل Heberprot-P[9] و Gavac[10] و Proctokinasa [11]، التي لا يمكن تصديرها إلى الولايات المتحدة نتيجة للقيود المفروضة بموجب الحصار. وتشير التقديرات إلى أن تعذُر نفاذ هذه المنتجات إلى أسواق الولايات المتحدة ترتبت عليه، في الفترة قيد الاستعراض، أضرار بلغت 500 382 97 دولار لحقت بمركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية الكوبي بسبب خسارته الإيرادات الناشئة عن تصدير السلع والخدمات.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، استمر إغلاق كوبا حدودَها أمام السفر الدولي لغرض السياحة، في ضوء المخاوف من انتشار العدوى بمرض فيروس كوفيد-19. ولم يُسمح إلا بالقليل من الأسفار المرتبطة بأسباب إنسانية أو بأغراض تجارية. ولذلك لا يمكن في هذه الفترة حساب الخسائر التي لحقت بقطاع السياحة بسبب القيود المفروضة على دخول السفن السياحية إلى كوبا وسفر مواطني الولايات المتحدة إليها.

ورغم ذلك، أبلغ في الفترة قيد الاستعراض عن وقوع أضرار ناجمة عن الحصار في هذا المجال قيمتها 112 873 11 دولارا، ترتبط أساساً بالخسائر النقدية والمالية والخسائر الناشئة عن التحول الجغرافي إلى أسواق أخرى للتجارة.

ومن بين الأضرار الرئيسية يُذكر ما يلي:

- في ضوء حظر التعامل التجاري مع شركات الشحن البحري والجوي التابعة للولايات المتحدة، اضطرت الشركات الكوبية إلى التعامل مع شركات شحن أخرى بشروط غير مواتية مالياً. وأدى ذلك إلى تكبد خسارة بمبلغ 350 782 دولارا.
- تقدّر وكالة السفر كوباتور (Cubatur) الخسائر النقدية والمالية التي تكبدتها بمبلغ 510 28 دولارات، وهي تعزوها إلى مصروفات الخدمات المصرفية وإلى التغير في أسعار الصرف. ولهذا السبب نفسه، تقدّر وكالة السفر كوباناكان (ánCubanacán) وشركة كاراكول (Caracol) الخسائر التي تكبدتاها بمبلغ 089 94 دولارا للشركة الأولى و 324 125 دولارا للشركة الثانية.

(9) دواء فريد من نوعه على مستوى العالم يُستخدم لعلاج قرحة القدم المرتبطة بداء السكري.

(10) لقاح طُوّر لمكافحة قُراد الماشية.

(11) دواء يُستخدم لعلاج الإصابة بمرض البواسير الحاد.

- كوبا محرومةٌ من الكثير من المواقع الشـــبكية المعدودة كمواقع رائدة في مجال الترويج للمنتجات الســـياحية وتوزيعها على مســـتوى العالم، ويعود ذلك إلى الجزاءات التي تفرضـــها عليها الولايات المتحدة. ويُذكر، على وجه الخصوص، أن وكالات السفر الكوبية لا تستطيع استخدام نظم التوزيع العالمية Galileo و Sabre و Worldspan (وهي النظم العالمية الرئيســـية للتوزيع في أمريكا الشـمالية، بما في ذلك كندا). وكذلك حُذف عددٌ كبير من المنشـآت الفندقية الكوبية من مواقع مثل Booking.com و Expedia و Trivago. ويحدّ هذا الأمر بشـدة من إمكانية وصـول وكلاء الســـفر العاملين في بلدان أخرى، الذين يســـتعينون بموقعي Galileo و Sabre، إلى المنتجات السياحية الكوبية وعدم نيلها اهتمامهم. كما أنه يحد من خيارات البيع المتاحة للعميل النهائي.

- يسـتحيل على الكيانات الكوبية العاملة في مجال السـياحة الاسـتفادة من الحملات الترويجية على شـبكة الإنترنت. فالحملات الترويجية التي تنشـرها منصـة فيسـبوك على سـبيل المثال تتطلب دفع مبالغ مالية، ولا تملك أي شـركة كوبية بطاقات فيزا أو ماسـتركارد لسـداد تكلفة هذه الدعاية بسـبب الحصار المفروض على البلد.

وبالنسبة للقطاع غير الحكومي، تلحِق القيود المفروضة بموجب الحصار ضرراً كبيراً بنشاطِ العديد من رواد الأعمال الحرة وأصحاب المنشآت التجارية وأعضاء التعاونيات الكوبيين. إذ تؤثر هذه السياسة بشدة على معاملاتهم اليومية وتحد بشكل ملحوظ من قدرتهم على تنمية أعمالهم.

ولا تزال القيود المفروضـة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا سارية، وسيستمر ذلك في الحد من تدفق الزوار إلى الجزيرة، مع العلم بأن عدد الرحلات الجوية الدولية ومعدل قدوم المســـافرين، بمن فيهم السياح، ازدادا تدريجياً اعتبارا من 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

وقد أدت هذه القيود إلى انخفاضٍ كبير في الطلب على الســـلع والخدمات التي يقدمها هذا القطاع غير الحكومي في السـنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسـه، أدى وقف الخدمات القنصـلية بين البلدين إلى الحد من قدرة رواد الأعمال الحرة الكوبيين على الســـفر إلى الولايات المتحدة والحصـــول مباشـــرة على اللوازم الضرورية لأنشطتهم.

وعانى رواد الأعمال الحرة الكوبيون من إلغاء الحسابات المصرفية في الولايات المتحدة، مما جعل معاملاتهم المالية أكثر صعوبة وتكلفة. وتسبّبت التدابير القسرية المطبّقة على المؤسسات المالية في السنوات الأخيرة في رفض العديد من منصـات الدفع والتجارة الإلكترونية، مثل PayPal و Airbnb، تقديم الخدمات إلى هؤلاء الأشخاص.

وتُقدَّر الأضـــرار والخســـائر الاقتصـــادية الناجمة عن الحصـــار التي لحقت بقطاع الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات في كوبا، بما في ذلك الاتصـــالات الســـلكية واللاســـلكية، في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 بما قيمته 578 520 37 دولاراً.

وقد ارتبطت الأضـــرار والخســـائر الرئيســـية بالقيود أو أشـــكال الحظر المفروضـــة على الإمداد بالتكنولوجيات والمعدات المنتَجة بموجب ترخيص أو باسـتخدام مكونات منشـؤها الولايات المتحدة. ويسـتتبع ذلك ضرورة الشراء من أسواق أخرى أبعد بكثير؛ وتكبُد خسائر نقدية ومالية ناجمة عن تغير أسعار الصرف ورفض المصارف إجراء معاملات مع كوبا؛ والإضرار بالإنتاج والخدمات بسبب زيادة تكلفة إصلاح المعدات

لاستحالة الاستعانة بالمورِّدين والمصنِّعين من الولايات المتحدة مباشرة؛ ومواجهة صعوبات في الوصول إلى أدوات تكنولوجيا المعلومات التي لا غنى عنها للتدريب وإنتاج محتوى البرامجيات الوطنية.

ويشكّل الحصار الحائل الرئيسي دون تحسين تدفق المعلومات وتوسيع نطاق الوصول إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في أوساط الكوبيين. وتؤثر هذه السياسة سلباً على تطوير الاتصالات في كوبا لأنها تجعل الربط الإلكتروني في البلد أمراً صعباً ومكلِّفاً، وتفرض شروطاً على إمكانية الوصول إلى المنصات الإلكترونية والتكنولوجيات، وتستخدم الفضاء الإلكتروني في محاولات لتخريب النظام السياسي والقانوني الكوبي.

ومن بين القيود الرئيسية المتبيَّنة في هذا القطاع يبرز ما يلي:

- الشركاتُ المنتِجة لمعدات تدخل فيها مكونات منشؤها الولايات المتحدة أو التي لها حضورٌ قوي في أسواق ذلك البلد تواجه باستمرار قيوداً مختلفة تحد من عملياتها مع كوبا. وقد أدى ذلك إلى زيادة التكاليف التي تتحملها الشركة الكوبية للاتصالات السلكية واللاسلكية (ETECSA) وعقَّد عملياتها اللوجستية، مما كبدها أضراراً قيمتها 000 611 26 دولار.

- في ضوء استحالة الربط البيني المباشر مع المشغلين الدوليين في إقليم الولايات المتحدة، حيث توجد عُقَد الربط البيني الرئيسية، تضطر الشركة الكوبية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى توسيع نطاق الشبكة الدولية بعُقَد ربط توجد في جامايكا وجمهورية فنزويلا البوليفارية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وهو ما يكبدها مصروفات قدرها 800 145 8 دولار.

- بالنسبة لمطوِّري البرمجيات الكوبيين، ومعظمهم من الشباب، يشكّل الحصار عقبة تحول دون طرحهم المنتجات والتطبيقات التي طوّرت لنظام التشغيل Android في متجر Play store التابع لغوغل. فتسجيل أنفسهم كمطوِّرين للبرامجيات على هذه المنصة وعرض التطبيقات عليها يستلزم دفع رسم اشتراك بسيط، ولكنه أمر يستحيل عليهم بسبب تعذر إجراء معاملات مع مصارف الولايات المتحدة من كوبا. وحتى لو تسنى لهم سداد هذا الرسم، لن يتمكن المطوّرون الكوبيون من قبض الدخل المستحق لهم عن كل عملية تنزيل لتطبيقهم في متجر PlayStore، لأن هذا الأمر يقتضي أن يكون لهم حسابٌ مع جهة مشغلة لعمليات الدفع الافتراضي يمكنها تنفيذ المعاملة (شركة PayPal على سبيل المثال). وهذا غير ممكن نظراً للقيود المفروضة بموجب الحصار.

- تأثّر هذا القطاع أيضاً بالقيود المفروضة على إمكانية الوصول من كوبا إلى المنصات الرقمية Cisco Webex و Interprefy و Zoom وغيرها، مما حال دون مشاركة ممثلي البلد على قدم المساواة مع غيرهم في العديد من المناسبات الدولية التي تنظَّم بالوسائل الافتراضية.

وتقدَّر الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعة الكوبي من جراء الحصار في الفترة قيد الاستعراض بحوالي 000 864 13 دولار. وترتبط هذه الأضرار أساساً بفاقد الإيرادات من تصدير السلع والخدمات، والتحول الجغرافي إلى أسواق أخرى للتبادل التجاري (بما يعنيه ذلك من زيادة في الأسعار وفي تكاليف الشحن والتأمين والاحتفاظ بالمخزونات وغير ذلك)، وبالتغير في أسعار الصرف، والآثار الناجمة عن الحصار التكنولوجي.

ومن أهم الأمثلة على ذلك ما يلي:

- أبلغت شركة التسويق التجاري للصناعات الخفيفة وتصدير واستيراد منتجاتها (Empresa Comercializadora, lmportadora Exportadora de la Industria Ligera) بتكبدها فاقداً في إيرادات تصدير السلع بما قيمته 484,9 246 دولارا، نجم عن رفض مصرف ناتويست بانك (NatWest Bank) الكائن في لندن (والمتفق عليه في العقد) ومصرفي كايكسابين (Caixaben) ومتروبانك (MetroBank) (وهما اللذان يستخدمهما العميل) تحويل الأموال إلى كوبا نتيجة للاضطهاد الذي تمارسه الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمعاملات المالية.

- الحظر المفروض على استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة للدفع يجبر الكياناتِ الكوبية على استخدام اليورو وعملات أخرى في معاملاتها الدولية. ويكبدها ذلك مصروفاتٍ إضافية تنتج عن أسعار الصرف والعمولات التي يتعين دفعها للمصارف لقاء هذه العمليات. وقد عزت المجموعة التجارية لصناعات التدوير (Grupo Empresarial de Reciclaje) والمجموعة التجارية للصناعات الكيميائية (Grupo Empresarial de la Industria Química) إلى هذا السبب وحده الأضرارَ التي أبلغت كلتاهما بأنها تكبدتها، وكان مقدارها 829,73 113 1 دولاراً بالنسبة للشركة الأولى و 190,49 222 2 دولاراً بالنسبة للشركة الثانية.

- لا تستطيع شركة أسينوكس التجارية الكوبية (Acinox Comercial) التعامل مع الشركات عبر الوطنية التابعة للولايات المتحدة التي لها حضورٌ قوي في سوق صناعات التعدين. كما أنها لا تستطيع أن تشتري المواد الخام وقطع الغيار والمعادن اللازمة لنشاطها من أسواق الولايات المتحدة مباشرة، ولذلك يقدَّر حدوثُ ارتفاع في التكاليف بنسبة 15 في المائة يعود لاضطرار الشركة إلى الحصول على هذه المنتجات من آسيا أو أوروبا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، جرى استيراد أصناف بما مبلغه 095,62 147 20 دولارا، ويُرجَح أنه كان من الممكن توفير مبلغ 064,34 022 3 دولاراً من هذا المبلغ لو أن هذه المنتجات قد ابتيعت من أسواق الولايات المتحدة.

- في عام 2021، طلبت شركة BK التجارية للاستيراد والتصدير[12] عرضَ أسعار من شركة ماسترفليكس غروب الألمانية (MasterFlex Group) تمهيداً لشراء خراطيم للمياه بقصد استخدامها في مصنع لتجهيز عصائر الفاكهة في كوبا. ورداً على ذلك الطلب، أفادت الشركة الألمانية بأن فرعها في الولايات المتحدة هو المسؤول عن إدارة جميع عمليات الشركة في أمريكا الوسطى وبأن الفرع المذكور لن يتمكن، في ضوء قوانين الولايات المتحدة، من توريد أي منتجات إلى كيانٍ كوبي.

ونتيجةً للحصار، لا يزال قطاعُ البناء يواجه صعوباتٍ جمة في الحصول على تكنولوجيات البناء ذات الكفاءة الأعلى والوزن الأخف التي تستهلك قدراً أقل من المواد الأساسية ومن وحدات الطاقة. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، أفيد بإلحاق أضرار بهذا القطاع بلغت قيمتها 000 793 22 دولار.

(12) تقوم هذه الشركة باستيراد وتصدير المنتجات والخدمات الإنتاجية، علاوة على المواد الخام والمعدات وغير ذلك من اللوازم، بغرض كفالة استمرار الإنتاج والمشاريع في الشركات العاملة في قطاع تصنيع المعادن وضمان انفتاحها على الأسواق الخارجية.

وفيما يلي عرضٌ لأضرار أخرى لحقت بقطاع البناء خلال الفترة قيد الاستعراض:

- أبلغت المديرية العامة للإسكان عن تكبدها أضراراً بلغت قيمتها 000 500 17 دولار بسبب استحالة الحصول على مواد وتكنولوجيات أكثر كفاءة. ولو أن هذا المبلغ قد تسنى توفيره، لكان من الممكن تنفيذ البرنامج الوطني للإسكان بوتيرة أسرع وكفاءة أكبر.

- أبلغت وزارة الأشغال العامة في كوبا عن خسارة قدرها 000 700 3 دولار في الإيرادات المتأتية من تصدير السلع. وكان للعنصرين التاليين أكبر الأثر في وقوع تلك الخسارة:

  - رفْض مصرف فيرست كاريبيان إنترناشيونال بانك (First Caribbean International Bank) تنفيذ تحويل مالي من جزر كايمان إلى كوبا حسب طلب العميل تراي – آيلاند (Try-Island)، خوفاً من الاضطهاد المالي الذي تتعرض له المصارف التي تحاول التعامل مع كوبا من جانب الولايات المتحدة.

  - تأثُر إنتاج كُرَيات الكلِنْكَر المخصص للتصدير تأثراً كبيراً بعدم الاستقرار في إمدادات الكوك النفطي نتيجةً للجزاءات التي فُرضت في السنوات الأخيرة على الشركات التي تزوّد كوبا بالوقود.

- أبلغت المجموعة التجارية للإنشاءات (Grupo Empresarial de la Construcción) بتكبدها أضراراً قيمتها 1,3 مليون دولار بسبب استحالة توقيع عقود شراكةٍ اقتصادية دولية مع شركات أجنبية، وكان ذلك نتيجة للأثر الترهيبي للحصار.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، بلغت الأضرار التي لحقت بقطاع النقل نتيجةً للحصار ما قيمته 520 278 31 دولاراً.

وفيما يلي بعض الأمثلة على الآثار التي ألحقتها هذه السياسة بالقطاع في الفترة قيد الاستعراض:

- أبلغت شركة الخطوط الجوية الكوبية (Cubana de Aviación) عن فاقد في الإيرادات بمبلغ 498,78 062 7 دولارا نتج عن عدم تجديد عقدٍ لتأجير طائرات الشحن. وقد أدى ذلك إلى تجميد عمليات الشحن الجوي المخطط لها على مسار كانكون ومكسيكو سيتي وكولومبيا وإكوادور والجمهورية الدومينيكية، وإلى انخفاض كبير في وتيرة الرحلات الجوية المتجهة إلى بنما.

- لا تزال الصعوبات التي تعرقل النقلَ المباشر للبضائع غير التجارية من الولايات المتحدة قائمةً، وهي البضائع التي تُرسل إلى السكان من طرف أفراد أسرهم أو أصدقائهم. وفي الوقت الحالي، يصل جانبٌ كبير من هذه الشحنات إلى كوبا عن طريق بلدان ثالثة، مما يزيد من تكلفة نقلها ويؤدي إلى تأخرها لفترات طويلة ويؤثر بالتالي على السكان الكوبيين الموجهة إليهم هذه الشحنات.

- تسبّب القيود التي يفرضها قانون توريتشيللي صعوباتٍ في الحصول على عروض لعمليات الشحن البحري وتزيد من أسعار عمليات الموانئ الكوبية. وعددٌ كبير من السفن القادمة من أوروبا وأمريكا الجنوبية وآسيا وأوروبا يعيد شحن البضائع في الموانئ الكاريبية، وهو ما يؤدي أيضاً إلى إطالة مدة الرحلات البحرية. وبالنظر إلى حجم الحاويات المستخدمة، يقدَّر أنّه لولا الحصار لكان من الممكن تحقيق وفورات قدرها 000 000 6 دولار، تُعزى حصراً إلى انخفاض تكاليف الشحن البحري والتسويات المتعلقة بالوقود (معامل تسوية الوقود) والاكتفاء بعدد أقل من المخازن.

وفي قطاع الطاقة والتعدين، تُقدّر الأضرار المتكبدة في الفترة قيد الاستعراض بمبلغ 043 063 136 دولارا. وقد واجهت كوبا تحدياتٍ هائلة في مسعاها إلى توليد الكهرباء بدون انقطاع رغم المشاق التي يفرضها الحصار. فقد زاد الحصار الاقتصادي من شدة القيود المالية وتلك التي تقلّل من فرص حصولها على القروض من أجل إصلاح المحطات الحرارية لتوليد الكهرباء وشراء التكنولوجيات اللازمة.

وتضاف إلى ما سبق التدابير التي اعتمدتها إدارةُ الرئيس ترامب في عام 2019 لمنع دخول الوقود إلى كوبا، والتي لا تزال حتى الآن سارية بكامل مفعولها. ويطرح هذا الوضع صعوباتٍ كبيرة أمام البلد لأن نقصَ الوقود يؤثر على جميع عمليات الإنتاج وميادين الاقتصاد، ولا سيما الإمدادات اللازمة لاستمرارية النظام الوطني للطاقة الكهربائية، والعديد من الخدمات الأساسية لحياة السكان مثل الكهرباء والطهي والنقل العام.

وتلجأ حكومة الولايات المتحدة للاضطهاد والترهيب من أجل ثني الشركات التي ترسل الوقود إلى كوبا عن التعامل معها. ولهذا السبب انخفض عدد المورِّدين الأجانب إلى كوبا في حين زاد أولئك الذين أبقوا على تعاقداتهم معها من أسعارهم زيادةً كبيرة في ضوء تصنيف البلد من حيث المخاطر. ويعتبر هذا تدبيراً من تدابير الحرب غير التقليدية يُتخذ، في زمن السِلم الواضح، ضد كل سكان بلدٍ لم تعلن الولايات المتحدة الحرب عليه رسمياً.

ومن بين الآثار الرئيسية المتبيَّنة خلال الفترة قيد الاستعراض يبرز ما يلي:

- أبلغت شركة أونيون كوبا للنفط (Unión Cuba Petróleo) عن خسائر قدرها 640 391 17 دولارا نجمت عن فاقد الإيرادات من صادرات السلع والخدمات. فمنذ عام 2019، أُدرجت الشركات المالكة للسفن والجهات التي تقوم بتشغيلها التي تنقل الوقود إلى كوبا في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم التي يتعهدها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية. وأدرجت في هذه القائمة أيضاً شركة كوبية لاستيراد وتصدير الوقود، مما دفع جميع المورِّدين إلى رفض الإبقاء على علاقتهم التجارية مع تلك المنشأة.

- رغم أن الولايات المتحدة هي أكبر منتِج ومصدِّر لحمض الكبريتيك على الصعيد العالمي، يتعين على كوبا شراء هذا المنتَج من الموانئ الكندية. وهي تتكبد لهذا السبب أضرارا تقدَّر بنحو 20 في المائة تقريباً ناشئة عن زيادة تكاليف الشحن، أي ما يعادل خسائر قدرها 000 041 5 دولار.

- أفادت شركة مُوانيكل (Moa Nickel) بتكبدها أضراراً بسبب ارتفاع تكاليف الشحن بلغت 300 953 دولار. وتستورد هذه الشركة الغاز النفطي المسال، وقد عانت أيضاً من نقص مورِّديها بسبب الاضطهاد الذي تتعرض له الشركات التي تجري معاملات تجارية مع كوبا.

الجدول 1

موجز الخسائر المحدّدة حسب القطاع (من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021)

القطاع	*الخسائر المبلغ عنها (بدولارات الولايات المتحدة)*
الصحة	113 498 300
التعليم	30 032 550

القطاع	الخسائر المبلغ عنها (بدولارات الولايات المتحدة)
الرياضة	2 827 515
الثقافة	19 155 000
قطاع التكنولوجيا الحيوية وصناعة الأدوية	102 943 600
السياحة	11 873 112
قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية	37 520 578
الصناعة	13 864 800
البناء	22 793 000
النقل	31 278 520
الطاقة والمناجم	136 063 043
القطاع الخارجي	923 829 755,13
القطاع المصرفي والمالي	167 800 000

3-2 الضرر اللاحق بالبشر وغير القابل للقياس

لا يمكن تناول الآثار المترتبة على الحصار دون أن تؤخذَ في الحسبان الأضرار الشديدة الواقعة بالبشر من جراء تطبيق تلك السياسة التي تهدف إلى تقويض إرادة الكوبيين وإحباط نموذج التنمية الذي اختاروه وإثارة السخط في نفوسهم. ولا يمكن قياس ذلك الضرر اللاحق بالبشر قياساً كمياً، ولكنه ضرر حقيقي وشديد.

إن الحصار يهدف إلى النيل من مشروع اجتماعي أُسِّس منذ بداياته الأولى لتحقيق صالح أشد الفئات حرماناً، وهو يستغل الحرمان المادي كوسيلة لإثارة القلاقل الاجتماعية.

ويعاني الكوبيون في الداخل والخارج من الآثار الفادحة للحصار. فقد ولِدت أجيال عديدة وعاشت تحت نير هذه السياسة الإجرامية التي تُطبّق بشراسة وتتعمد الإضرار بأكثر القطاعات الاقتصادية والاجتماعية حساسية.

ويتجلى ذلك في المذكرة المشينة التي قدمها ليستر مالوري، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الأمريكية بوزارة خارجية الولايات المتحدة، الذي أشار في 6 نيسان/أبريل 1960 إلى أن:

> معظم الكوبيين يؤيدون كاسترو [...]. والطريقة الوحيدة التي يمكن أن تنجح في سلبه التأييد الداخلي هي إشاعة خيبة الأمل والسخط من جراء عدم الرضا على الوضع الاقتصادي والمعاناة من المشاق الاقتصادية. [...] ولا بد من استخدام جميع الوسائل الممكنة على وجه السرعة لإضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا [...]، ووضع مسار عمل، إن اتُبع بأقصى قدر من الحنكة والكتمان، سيكون له أكبر الأثر في حرمان كوبا من الأموال والإمدادات، من أجل تقليص العائدات النقدية والأجور الحقيقية فيها، والتسبّب في الجوع وإشاعة اليأس والإطاحة بالحكومة.

ومنذ ذلك الحين، تمثلت استراتيجية الولايات المتحدة تجاه كوبا في التسبُّب في المعاناة المادية، ومن ثمّ التشجيع على إشاعة الفوضى والإحساس بالعجز والانعزال وإثارة سخط الشعب الكوبي على ظروفه المعيشية والنيل من تطلعاته المشروعة إلى تحقيق الرخاء والتنمية.

إن حكومة الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقدّم نفسها في صورة المحسِن الكريم الذي يعمل لخير الشعب الكوبي، وهي التي تحكم عليه بالمعاناة وتذيقه مرارة اليأس وتقف وراء ما يواجهه من شحّ في المنتجات الأساسية التي لا يمكنه الاستغناء عنها كما يتبيّن من الطوابير الطويلة التي تعين على الكوبيين تحمّل مشقتها في خضم انتشار جائحة كوفيد-19.

والخطاب الذي تعتمده حكومة الولايات المتحدة وتريد من خلاله تحميل حكومة كوبا المسؤولية عن آثار الحصار الإجرامي الذي تفرضه هي على الجزيرة هو خطاب يقطر نفاقاً.

إن الأثر النفسي للحصار وللقلق الذي يشيعه بين السكان يستعصي على الإحصاء بالأرقام. فما من طريقة يمكن من خلالها أن يقاس كمياً الكربُ الذي يشعر به الكوبي لما يلاقيه من عَنت في الحصول على الأدوية الأساسية لأن كياناً تابعاً للولايات المتحدة يرفض إرسال اللوازم الضرورية لإنتاجها، أو الألمُ الذي ينهش قلب الأم حين تعرف أن ابنها المصاب بالسرطان لا يمكن أن يعالَج بأحدث العقاقير التي توقف نمو الخلايا المصابة بهذا المرض الخبيث. ويتعذر قياس ذلك الشعور باليأس الذي يسببه الفشل في تلقي التبرعات والمشتريات الأساسية للقطاعات ذات الأثر الاجتماعي العميق، لأن الشركات المعنية بنقلها تمتلك حصةً فيها شركةٌ تابعة للولايات المتحدة تخشى التعرض لتدابير عقابية.

وما من طريقة لقياس العجز الذي يشعر به المهندس الذي لا يستطيع الحصول على برامجيات يحتاجها لمزاولة نشاطه المهني أو الطالب الذي لا يستطيع الوصول إلى صفحات إلكترونية بها محتوى أكاديمي يهمه.

ولا يمكن بالمثل قياس مدى الإحباط الذي يشعر به العلماء والأكاديميون والفنانون وغيرهم من المهنيين الكوبيين الذين كثيرا ما يرون آفاق تطورهم في مهنتهم المختارة وفرصَ التبادل بينهم وبين نظرائهم من البلدان الأخرى ومشاركتهم في المناسبات الدولية وعرض ثمرة أعمالهم وقد قُوّضت.

كما أن الضرر اللاحق بالأسرة الكوبية وبالروابط مع الكوبيين المقيمين في الخارج لا سبيل إلى قياسه. والولايات المتحدة مسؤولةٌ عن تعطيل إجراء التحويلات المالية وعن تعقيد الإجراءات القنصلية والاضطرار إلى إدارة شؤونها من بلد ثالث، وهو ما يولد الاستياء والكرب ويعرقل لم شمل الأسر ويشيد الجدران الصماء في حين تنادي مئات الآلاف من الأصوات في جميع أنحاء العالم بمدّ جسور الحب.

3 - الآثار على القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي

3-1 الآثار على التجارة الخارجية

بلغت الآثار الناجمة عن الحصار المفروض على التجارة الخارجية الكوبية في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021 ما قدره 755,13 829 923 دولارا. وقد أثر الاضطهاد الممارس فيما يتعلق بالمعاملات المالية الكوبية، المقرون بحملة تخويف غير مسبوقة ضد المصارف التي تعمل مع كوبا، تأثيرا كبيرا على النشاط الاقتصادي الخارجي للبلد.

وعلى غرار السنوات السابقة، تمثل أكبر ضرر في فاقد الإيرادات من صادرات السلع والخدمات، الذي بلغ 800 370 361 دولار. ولا يعكس هذا المبلغ أثر الحصار على النشاط السياحي للبلد، بسبب التوقف شبه التام للسفر في جميع أنحاء العالم، نتيجة لجائحة كوفيد-19.

وفي سياق هذه الجائحة، أدت استحالة الوصول إلى سوق الولايات المتحدة إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الكوبي في مجال الواردات. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر في هذا الصدد بلغت 656,30 233 256 دولارا في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021. وهذا المبلغ يفوق بنسبة 48,6 في المائة المبلغ المسجل في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل 2019 وآذار/مارس 2020، على الرغم من كون الفترة أقصر (سبعة أشهر فقط).

ويجبر الحظر المفروض على استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات المالية الدولية الشركات الكوبية على استخدام عملات أخرى غير الدولار في عملياتها. وقد أدى ذلك إلى مصروفات إضافية بفعل تقلبات أسعار الصرف تقدر بمبلغ 899,38 562 161 دولارا.

وإن التدابير الاقتصادية القسرية لتشديد الحصار التي طبقت على كوبا خلال إدارة الرئيس ترامب، والمعمول بها تماما حاليا، لها أثر رادع وتأثير تخويفي على الشركات الأجنبية وأصحاب المشاريع الأجانب الذين يسعون إلى إقامة علاقات تجارية مع كيانات كوبية. وقد أدى ذلك، إلى جانب زيادة رفض المصارف تجهيز المعاملات المتصلة بكوبا، إلى خسائر بلغت 781 402 89 دولارا.

ونظرا لاستحالة التصدير إلى الولايات المتحدة نتيجة القيود وإجراءات الحظر المفروضة في إطار الحصار، أبلغ خلال الفترة عن وقوع خسائر في القطاع الزراعي الكوبي بلغت 130 481 112 دولارا. ومن بين الكيانات الكوبية الأكثر تضررا في هذا الإطار شركتا هابانوس (Habanos) وإنترناسيونال كوبانا دي تاباكوس (Internacional Cubana de Tabacos)، اللتان أبلغتا عن خسائر بالملايين في الإيرادات نتيجة استحالة تصريف منتجات التبغ الكوبية في سوق الولايات المتحدة، وهو أحد أهم الأسواق في العالم[13].

وفي حالة شركة السكر Cubazucar، تقدر قيمة الصادرات المحتملة إلى الولايات المتحدة بحوالي 768 349 33 دولارا في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، إن أُخذت في الاعتبار الكمية البالغة 850 95 طنا التي تمكنت كوبا من وضعها في السوق العالمية في تلك الفترة.

وفي حالة سائر العلامات التجارية والمنتجات القابلة للتصدير، مثل قهوة الكوبيتا والكاراكوليو، ورون كاني، ورون باراديرو، والفحم النباتي، تضطر الشركات الكوبية بسبب استحالة التصدير إلى الولايات المتحدة إلى البحث عن عملاء في أسواق أبعد، مثل أوروبا، ما يجعل عملية التسويق بكاملها أكثر تكلفة.

والتجاوزات في تكاليف الشحن والتأمين الناجمة عن تغيير المواقع الجغرافية للمبادلات التجارية إلى مناطق أبعد لا تزال تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الكوبي. وفي هذا الصدد، تقدر الخسائر خلال الفترة بمبلغ 077 548 43 دولارا. وبالإضافة إلى ذلك، تسببت الحاجة إلى اللجوء إلى وسطاء تجاريين، مع ما ترتب على ذلك من زيادة في أسعار السلع، في حدوث خسائر قدرت بمبلغ 500 843 5 دولار.

و يبين الجدول 2 أدناه آثار الحصار على التجارة الخارجية الكوبية في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021.

(13) تشير التقديرات إلى أن سوق التبغ الممتاز يضم حوالي 435 مليون وحدة. ومن بين هذه الوحدات، يباع ما يقرب من 290 مليون وحدة في الولايات المتحدة، مما يجعل هذا البلد أكبر سوق للتبغ الممتاز في العالم (ويمثل 66 في المائة من إجمالي السوق العالمية).

الجدول 2

آثار الحصار على التجارة الخارجية الكوبية (من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021)

الآثار	*بدولارات الولايات المتحدة*
عدم القدرة على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة	256 233 656,30
استخدام الوسطاء/زيادة أسعار السلع	5 843 500,00
الزيادة في تكاليف الشحن والتأمين	43 548 077,45
فاقد الإيرادات من الصادرات	361 370 800,00
رفع تصنيف البلد من حيث المخاطر/الزيادة في تكلفة الائتمان	5 868 041,00
حظر استخدام دولار الولايات المتحدة	161 562 899,38
آثار أخرى[أ]	89 402 781,00
المجموع	**923 829 755,13**

(أ) التكاليف الإضافية، بما في ذلك التكاليف المتصلة بالمعاملات التي تتم من خلال مصارف بلدان ثالثة، والرسوم المصرفية، وطرائق الدفع، والمدفوعات المحتفظ بها، وخرق العقود والمنازعات.

3 - 2 الآثار على القطاع المصرفي والمالي

تميزت الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 بالاضطهاد الوحشي الممارس فيما يتعلق بالمعاملات الكوبية مع بلدان ثالثة. وبلغت الخسائر النقدية والمالية في الفترة قيد الاستعراض 167,8 مليون دولار.

ولا تزال الخسائر تتكبد نتيجة القيود المفروضة على استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية والمالية مع الخارج، إلى جانب رفض المصارف الأجنبية تقديم الخدمات إلى كوبا. وقد تفاقم هذا الوضع في السنوات الأخيرة بسبب فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية تدابير قسرية على كيانات في الولايات المتحدة وبلدان ثالثة بدعوى ارتكاب انتهاكات مزعومة للحصار.

وأدى إدراج كوبا في كانون الثاني/يناير 2021 في قائمة الدول الراعية للإرهاب، التي أصدرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة بشكل انفرادي، إلى مفاقمة عواقب الحصار بزيادة الصعوبات التي يواجهها البلد للانخراط في التجارة الدولية، وإجراء المعاملات المالية، والحصول على السلع الأساسية.

ونتيجة لهذا التدبير، علقت عدة مصارف خلال الفترة عملياتها مع كوبا، بما في ذلك التحويلات لشراء الأغذية والأدوية والسلع للسكان، وجرى ذلك كله في خضم المعركة التي يخوضها البلد لمكافحة جائحة كوفيد-19.

كما قامت مجموعة من المصارف بقطع علاقاتها مع عشرات البعثات الدبلوماسية الكوبية التي كانت تقدم لها الخدمات في مختلف أنحاء العالم، وذلك خوفا من انتقام حكومة الولايات المتحدة. ويؤثر ذلك على عمل السفارات الكوبية وموظفيها وسبل عيشهم. وإضافة إلى ذلك، أعاق دفع اشتراكات كوبا المالية لعدة منظمات دولية وإقليمية.

ويؤثر تشديد تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية في المجال المالي أيضا على الأشخاص الطبيعيين. وثمة تقارير متزايدة تفيد باصطدام الكوبيين المقيمين في الخارج في جميع أنحاء العالم برفض المصارف خدمتهم أو إجراء تحويلات تتعلق بكوبا.

ولا تزال العقبات والقيود التي تعترض المعاملات المصرفية الكوبية قائمة، ولا سيما عمليات الرد وعمليات رفض التحويلات من جانب المصارف الأوروبية، التي تتذرع بأسباب تتعلق بالسياسات الداخلية أو بأسباب أخرى.

وعلاوة على ذلك، تحظر حكومة الولايات المتحدة على مصارف البلدان الثالثة فتح حسابات بدولارات الولايات المتحدة لكوبا أو للمواطنين الكوبيين. كما تحظر استخدام عملتها أو استخدام حسابات بالدولار في المعاملات التي تتم بين رعايا البلدان الثالثة والمواطنين الكوبيين. وكل هذا يسفر عن خسائر كبيرة نظرا لتقلبات أسعار الصرف بين عملة الولايات المتحدة وعملات البلدان الثالثة التي تتم بها عمليات التحصيل والدفع، فضلا عن التكاليف الإضافية الأخرى.

وفي 10 حزيران/يونيه 2021، اضطر النظام المصرفي والمالي الكوبي إلى تعليق قبول الودائع النقدية بدولار الولايات المتحدة، بسبب الصعوبات التي يفرضها حصار الولايات المتحدة فيما يتعلق باستخدام تلك العملة في المعاملات، بعد تحصيلها في كوبا.

وكانت الآثار الرئيسية لسياسة الحصار على القطاع المصرفي والمالي الكوبي في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 ما يلي:

- **رفض تقديم الخدمات المصرفية**

في غضون سبعة أشهر فقط، تم تسجيل 381 إجراء اتخذتها مصارف أجنبية وكان لها تأثير على النظام المصرفي الكوبي (44 مصرفا في أوروبا، و 38 مصرفا في الأمريكتين، و 11 مصرفا في بقية العالم). وبلغ إجمالي هذه العمليات 039 193 588 24 يورو[14]، ويعكس التدفقات المالية التي تأثرت بالأثر الرادع للحصار.

وفي المتوسط الشهري، تم خلال الفترة تسجيل نحو 54 إجراء اتخذتها مصارف أجنبية وكان لها تأثير على القطاع المصرفي والمالي الكوبي. وهذا المبلغ يزيد على ضعف متوسط عدد الإجراءات المسجلة شهريا في الفترتين السابقتين (انظر الشكل 1 أدناه).

(14) يعبر عن هذا المبلغ باليورو لأنه العملة التي تستخدمها كوبا مع المصارف الأجنبية بسبب الحظر المفروض على استخدام دولار الولايات المتحدة.

الشكل 1

إجراءات المصارف الأجنبية التي لها تأثير على العمليات المصرفية والمالية الكوبية

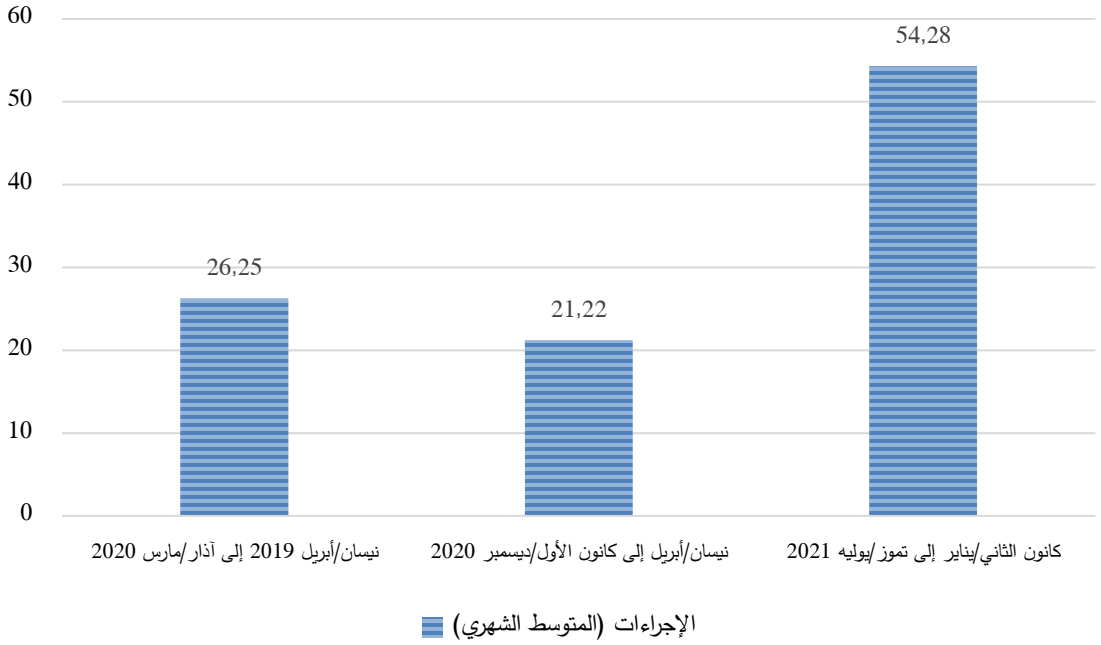

ومن بين هذه الإجراءات رفض فتح حسابات أو إغلاقها؛ ورفض تحويل الأموال من كوبا أو إليها وتقديم خدمات مصرفية أخرى؛ وإلغاء أو رفض طلبات مفاتيح تبادل الرسائل عبر نظام جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (نظام سويفت اختصارا بالإنكليزية) أو مفاتيح تطبيق إدارة العلاقات[15] من قبل المصارف الأجنبية؛ وإعادة وإلغاء العمليات المصرفية واتفاقات المصارف المراسلة.

وتعكس هذه الأمثلة العوائق التي تواجهها المصارف الكوبية بشكل شبه يومي في تجهيز معاملات البلد، حيث ترفض المصارف الأجنبية بصورة متزايدة العمل مع كوبا، بدعوى وجود جزاءات تفرضها الولايات المتحدة على الجزيرة، أو امتثالها لسياسات داخلية أو أسباب أخرى.

وعند مقارنة المتوسط الشهري لتكاليف الرسوم التي تطبقها المصارف الأجنبية على كوبا لاسترداد التكاليف الناجمة عن رد العمليات، يقدر أن هذه التكاليف زادت بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021 بأكثر من 200 في المائة (176,84 2 دولارا في الشهر) مقارنة بالتكاليف المسجلة في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر 2020 (902,82 دولار في الشهر).

- **الحصول على التمويل الخارجي بشروط مرهقة للغاية**

هذه حالة تواجهها كوبا بشكل معهود بسبب الحرب الاقتصادية والتجارية والمالية التي تشنها الولايات المتحدة، والتي اشتدت في السنوات الأخيرة. ولا تزال المؤسسات المصرفية ومؤسسات الأعمال

(15) مفاتيح تبادل الرسائل عبر نظام سويفت أو مفاتيح تطبيق إدارة العلاقات ضرورية لإجراء العمليات المصرفية، حيث تستخدمها المصارف لإجراء التحويلات الإلكترونية (المعاملات النقدية) والاتصالات بين المصارف. ورموز نظام سويفت ضرورية لضمان أمن هذه العمليات وسرعتها، وهي شرط أساسي لفتح حسابات في مصارف بلدان ثالثة.

التجارية الكوبية تدفع أسعار فائدة أعلى بكثير من تلك التي حددها السوق لعمليات مماثلة للحصول على التمويل الخارجي التي تقوم بها بلدان أخرى. ويعزى ذلك إلى فرض رسوم إضافية ناتجة عن تصنيف البلد من حيث المخاطر الذي يطبق على كوبا، وهو عنصر رئيسي في تحديد جدوى وتكاليف العمليات المالية، وزاد نتيجة للحصار.

- **مواجهة صعوبات في إرسال واستلام الوثائق المصرفية من خلال وكالات البريد السريع**

لا تزال تواجه صعوبات مع خدمة DHL، ولذلك تظل الآثار التالية قائمة:

- استخدام وسائل أخرى مغايرة لشركة DHL ونظام سويفت لدى إرسال المستندات المصرفية لا يوفر نفس المستوى من الضمانات أو الأمن.
- تُرسل نسخ طبق الأصل من الوثائق، بما في ذلك بوالص الشحن، عن طريق البريد الإلكتروني، بدلا من إرسال نسخها الأصلية مباشرة عن طريق شركة DHL.
- يضطر المستوردون الكوبيون إلى البحث عن سبل بديلة لاستلام الوثائق من أجل استيفاء الإجراءات الجمركية واستخراج البضائع من الميناء، مما يؤدي إلى تأخيرات في هذه العملية وفي إيصال البضائع إلى السوق المحلية.
- **الآثار على الخدمات المقدمة للسكان**

أدى إدراج حكومة الولايات المتحدة للمؤسستين الماليتين سيمكس (فينسيمكس) والخدمات الدولية الأمريكية (American International Services) في قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المرتبطة بكوبا في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2020 على التوالي، واستحالة تجهيز التحويلات من خلالهما، إلى إغلاق القناتين الرسميتين الرئيسيتين للإرسال، مما أدى إلى خلق صعوبات في الروابط بين الأسر الكوبية في كلا البلدين، التي تضررت بشدة بالفعل من جراء الجائحة.

ويتجلى هذا الضرر مثلا في حجم الأموال التي حولت إلى السكان من خلال العقد المبرم بين مؤسسة فينسيمكس والشركة التجارية الكوبية كاساس دي كامبيو (كاديسا) (Sociedad Mercantil Cubana Casas de Cambio (CADECA))[16]. فمن خلال هذه القناة وحدها، تم خلال عام 2020 تجهيز ما متوسطه 490 504 6 دولارا شهريا من التحويلات المالية إلى الأشخاص الطبيعيين. وانخفض هذا المبلغ بشكل هائل ليصل إلى الصفر ابتداء من كانون الأول/ديسمبر 2020، نتيجة للجزاءات الأحادية الجانب التي فرضتها الولايات المتحدة على مؤسسة فينسيمكس. واستنادا إلى هذا التغيير، تشير التقديرات إلى أنه لم يتم تحويل 430 531 45 دولارا تقريبا إلى السكان في الأشهر السبعة الأولى من عام 2021. وهذا يكشف حجم الضرر الذي لحق بالأسر الكوبية، وإن كان لا يعكس إجمالي الأضرار الناجمة عن التدابير المتخذة ضد مؤسسة فينسيمكس.

(16) الشركة التجارية الكوبية كاساس دي كامبيو (كاديسا) هي مؤسسة مالية تساعد كوبا في تنفيذ سياستها النقدية منذ عام 1994. وتوفر للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين خدمات للشراء والبيع بالعملة الوطنية والعملات الأجنبية، من بين أمور أخرى.

4 - انتهاك الحصار للقانون الدولي نظرا لتطبيقه على نحو متجاوز للحدود الإقليمية

4-1 الآثار على الكيانات الكوبية

في 11 و 12 كانون الثاني/يناير 2021، قامت الشركة الكازاخستانية Best Tour Travel بتحويلين عبر مصرف سنتر كريديت (CenterCredit) إلى شركة كوبا ديبورتس (Cubadeportes) الكوبية لتغطية تكاليف خدمات الإقامة والنقل لرياضيي فريق الملاكمة الأولمبي الكازاخستاني، الذين كانوا سيزورون كوبا في الفترة من 14 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2021. وحال الحصار دون تلقي الأموال في حساب الجهة المتلقية. وفي هذا الصدد، أفاد مصرف سنتر كريديت أنه تلقى في 21 كانون الثاني/يناير رسالة من مصرفه المراسل، وهو بنك نيويورك ميلون (Bank of New York Mellon)، يبلغه فيها بأن المدفوعات المرسلة قد أوقفت وفقا للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على الحكومة الكوبية.

وفي 9 شباط/فبراير 2021، أبلغت البعثة الكوبية في فيجي من قبل مصرف Bred Bank-Fiji بإغلاق حساباتها في المصرف نتيجة للجزاءات المفروضة على كوبا. ومنذ ذلك التاريخ، قامت كوبا بمساع لدى مؤسسات مصرفية أخرى في البلد لفتح حسابات جديدة، دون جدوى. وفي ظل هذه الحالة، يتعذر على السفارة الكوبية تلقي المدفوعات مقابل الخدمات القنصلية المقدمة.

وفي 9 آذار/مارس 2021، أفاد مستشار مجموعة ألتو سيدرو (Grupo Alto Cedro)، وهي مؤسسة تقدم مع مؤسسة خدمات الدفع بطاقات بيكونيا (Pecunia Cards) خدمات نقاط البيع لقنصليات كوبا في إسبانيا، أن شركة ماستركارد اتصلت ببطاقات بيكونيا، وأبلغتها بوقف قبول البطاقات على الفور في النقاط المذكورة. ويستند هذا التوجيه إلى قاعدة داخلية لشركة ماستركارد في جميع أنحاء العالم تمنعها، نتيجة للحصار، من تقديم الخدمات للمنظمات المرتبطة بالحكومة الكوبية أو التعاون معها.

وفي 18 آذار/مارس 2021، عُلم أن كبير الموظفين الماليين في مركز أبوظبي للخلايا الجذعية طلب من رئيس الفريق الطبي الكوبي في الإمارات العربية المتحدة البحث عن مصرف مراسل آخر لتسديد مدفوعات إلى كوبا مقابل خدمات المتعاونين الذين أرسلوا إلى الإمارات العربية المتحدة. وكان المبرر المقدم هو أن المصرف الألماني دويتشه بنك، الذي كان يستخدم كمصرف مراسل حتى ذلك الوقت، رفض نتيجة للحصار مواصلة القيام بهذا الدور.

وفي 19 آذار/مارس 2021، أبلغ مصرف سكوتيابنك (Scotiabank) مكتب الفريق التعليمي الكوبي في جزر البهاما أنه لن يقوم، ابتداء من 26 آذار/مارس 2021، بأي تحويلات إلى كوبا من الحساب الذي يملكه المكتب لدى المصرف. وإضافة إلى ذلك، تلقى إخطارات مماثلة عدد من الصيادلة الكوبيين العاملين بموجب اتفاقات بين هيئة المستشفيات العامة في جزر البهاما ومؤسسة الخدمات الطبية الكوبية (Servicios Médicos Cubanos)، الذين يؤدون عملا أساسيا للحفاظ على خدمات صيدلية مستشفى "الأميرة مارغريت"[17].

(17) كانت جميع التحويلات والمعاملات المتصلة بعمل الأساتذة والمهنيين الصحيين الكوبيين في جزر البهاما شفافة وقانونية، وتستند إلى اتفاقات وقعتها المؤسسات والوزارات الكوبية ذات الصلة مع نظيراتها في جزر البهاما. وبالقيام بهذه الإجراءات، يعرض مصرف سكوتيابنك نفسه لخطر انتهاك تلك الاتفاقيات.

وفي 26 آذار/مارس، عُلم أن فروع مصـــرف ســـكوتيابنك تتخذ إجراءات ضـــد الأفراد الكوبيين أو الكيانات الكوبية في عدة بلدان كاريبية، نتيجة لتنبيه وجهه مكتب مراقبة الأصـــول الأجنبية إلى مكتب مراقب المؤسسات المالية، وهو وكالة تنظيمية تابعة لحكومة كندا. وطلب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية من مكتب المراقب مراجعة حسـابات جميع عمليات المصـارف الكندية مع كوبا، علما أن الجزاءات المفروضـة على البلد أبقيت دون تغيير.

وفي 1 حزيران/يونيه 2021، أبلغت أمانة منظمة معاهدة الحظر الشـامل للتجارب النووية السـفارة الكوبية في النمســا أنه تم إيقاف شـــحنة من المعدات المتبرع بها لإنشـــاء مركز بيانات وطني في كوبا، إذ أبلغت الشركة المتعاقدة معها لنقلها فجأة أنها لا يمكنها القيام بهذه العملية بسبب الجزاءات التي تفرضـها الولايات المتحدة على الجزيرة.

وفي 13 تموز/يوليه 2021، عُلم بالقرار الذي اتخذته إدارة أحد المصـارف بإغلاق حسابات سفارة كوبا في فرنســا، في غضـــون 60 يوما. وينبغي النظر في هذا الإجراء في ضـــوء اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماســـية، واللائحة رقم 96/2271، التي وافق عليها مجلس الاتحاد الأوروبي في 22 تشـــرين الثاني/ نوفمبر 1996، واتفاق الحوار السياسي والتعاون الموقع بين كوبا والاتحاد الأوروبي.

وفي السنوات الأخيرة، ونتيجة للاضـطهاد المالي الذي تمارسـه حكومة الولايات المتحدة ضـد كوبا، واجهت الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية صعوبات في دفع رسوم العضوية للمنظمات الدولية الرئيسية التي تنتمي إليها، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مما أدى إلى قيود خطيرة على مشاركة كوبا في هذه المنظمات.

وفي حـالـة الاتحـاد البرلمـاني الـدولي، لم يكن من الممكن دفع رســـوم العضـــويـة للســـنوات 2019 و 2020 و 2021. وقد بذلت عدة جهود مباشرة مع المنظمة، بالتنسيق مع البعثة الدائمة لكوبا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى التي توجد مقارها في ســـويســـرا، ولكن جميعها لم تكلل بالنجاح بسبب رفض مصرف سويسري قبول التحويلات من كوبا.

وفي حالة برلمان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لم يكن من الممكن دفع رسوم العضـوية للســـنتين 2020 و 2021. وقد بذلت جهود مباشـــرة مع البرلمان، ولكنها لم تكلل بالنجاح بســـبب رفض المصرف قبول التحويلات من كوبا، نتيجة للحصار المفروض على البلد.

2-4 آثار أخرى ناجمة عن تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية

في كانون الثاني/يناير 2021، أبلغ مدير عام إحدى الشـركات السـفارة الكوبية في فنلندا (المعتمدة أيضـا لدى إسـتونيا) بأن مصـرفا في إسـتونيا بدأ في منع مدفوعات عملائه الذين يسـتخدمون المصـرف لإرسـالها إلى شـريكه المالي الجديد. وزعم المصـرف في إسـتونيا أن الدفع يتعارض مع سـياسـته للوعي بالمخاطر. وأفاد أيضـــا أن التحويلات المتعلقة بالشـــركة "ليســـت متماشـــية مع مبادئ تنفيذ الجزاءات الدولية وأهدافه".

وأرسل محامو الشركة مذكرة بشأن التطبيق التعسفي للجزاءات المالية الدولية في القطاع المصرفي في إستونيا والتنفيذ غير الملائم للجزاءات، بتاريخ 18 كانون الثاني/يناير 2021، إلى وزارة خارجية إستونيا، نددوا فيها بما حدث، وبعدم قانونية القيود التي فرضها المصرف على الشركة. ومما ورد في الرسالة ما يلي:

- تتعارض أنشطة المصرف مع مبدأ حرية حركة السلع والخدمات ورأس المال المنصوص عليه في المادة 26 من المعاهدة المنظِّمة لعمل الاتحاد الأوروبي وتنتهك حرية مباشـــرة الأعمال بموجب المادة 31 من دستور إستونيا.

- تنص المادة 29 من المعاهدة أيضـــا على أن المنتجات الواردة من بلد ثالث تعتبر في تداول حر في دولة عضـو إذا اسـتوفيت إجراءات الاسـتيراد وتم تحصـيل التكاليف الجمركية. ويطبق مجلس الضـرائب والجمارك في إسـتونيا هذين الشـرطين، وإذا تم الامتثال لهما على النحو الواجب، فليس لدى المصرف أي أسس قانونية لتقييد حركة منتجات التبغ التي توردها الشركة.

وفي 5 شباط/فبراير 2021، أخبر مدير عام شركة أرجنتينية، تورد الحبوب والدقيق بصورة اعتيادية إلى كوبا، السفارة الكوبية في بوينس آيرس برفض أحد المصارف في أوروغواي تجهيز مبلغ الدفع لقاء عملية لتوريد دقيق البرسيم. وقدم مسؤول المصرف إخطارا خطيا بإعادة الأموال ذات الصلة إلى المصرف الكوبي بانكو إنترناسيونال دي كومرسيو (Banco Internacional de Comercio) لأن المؤسسة المالية تلقت توجيهات بعدم تلقي أموال من مؤسـسـات مملوكة للدولة الكوبية. وهذا التدبير يضـع عراقيل إضـافية أمام الموردين الاعتياديين إلى كوبا، لأنه لا يمنعهم من تلقي الأموال المطلوبة في الوقت المحدد فحســـب، بل يجبرهم أيضا على البحث عن سبل بديلة لتلقيها.

وفي نيســـان/أبريـل 2021، عُلم أن منظمـة التضـــامن "الكوبيون في المملكـة المتحـدة" (Cubanos en UK)، التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها، قامت، بهدف المساهمة في شراء إمدادات طبية، بتحويل مالي إلى رابطة الكوبيين المقيمين في ألمانيا "استريلا دي كوبا"، وتحفظ عليه المصرف وأدى إلى فتح تحقيق في حساباتها.

وفي أيار/مايو 2021، قامت السـفارة الكوبية في جامايكا بتحويلين ماليين إلى مصـــرف لدفع الاشتراك المقرر لكوبا في عضوية السلطة الدولية لقاع البحار. وقد رفض المصرف التحويلين معا بدعوى أنه قرر، منذ 1 نيسان/أبريل 2021، التوقف عن تقديم خدمات الدفع إلى كوبا أو منها في حسابات عملائه.

وفي 6 أيار/مايو 2021، أغلقت حسابات مصرف باليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني كانت تتعهد في فرع مصرف آخر في لندن. وهذا التدبير يؤثر أساسا على الكيانات البريطانية التي تقوم بعمليات تجارية مع كوبا، إذ كان يتم عن طريق الفرع المذكور تلقي أموال لتحويلها لاحقا إلى المصـارف الكوبية ويتم تسـديد المدفوعات بالجنيه الإسـترليني للشـركات البريطانية. وتأثرت أيضـا التحويلات المالية التي يرسـلها أشخاص طبيعيون إلى كوبا عن طريق المصرف الأول.

5 - المعارضة العالمية للحصار

5-1 المعارضة داخل الولايات المتحدة

خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، اسـتمر إبداء الدعم الدولي الواسـع النطاق لكوبا في الكفاح ضـد الحصار. ونبعت البيانات والأنشطة الإعلامية والقرارات وغيرها من المبادرات الرافضة للحصار الاقتصادي من مختلف القطاعات في الولايات المتحدة. وتظاهر ممثلو المجتمع المدني في المجالات الثقافية والأكاديمية والدينية والبيئية والتضامنية، ومجموعات الأعمال التجارية، والمنظمات غير الحكومية، فضلا عن المشرعين والسياسيين في البلد، ضد استمرار الحصار.

وإضـافة إلى التنديد بالحصـار ككل، ركزت معظم هذه الجهود على حث حكومة الولايات المتحدة على تغيير مسار سياستها تجاه كوبا والشروع في مسار جديد في العلاقات الثنائية. وكانت هناك طلبات عديدة وجهت إلى الرئيس بايدن لاستخدام سلطاته التنفيذية لإلغاء التدابير القسرية التي فرضت خلال فترة إدارة الرئيس ترامب.

وأكد العديد من المبادرات على ضرورة رفع الحصار أو تخفيف أحكامه في ضوء الأثر العميق لهذه القيود وإجراءات الحظر على جهود مكافحة كوفيد-19.

وفيما يلي بعض الأمثلة على معارضة الحصار داخل الولايات المتحدة في الفترة قيد الاستعراض:

- في 4 كانون الثاني/يناير 2021، أقر مجلس العمل في مدينة سان فرانسيسكو قرارا بشأن التصدي لجائحة كوفيد-19. حث فيه الكونغرس ورئيس الولايات المتحدة على رفع القيود المفروضة على السفر إلى كوبا وعلى استيراد الإمدادات الطبية.

- في 12 كانون الثاني/يناير 2021، أصدر رئيس لجنة العدل والسلام الدولية في مؤتمر الأساقفة الكاثوليك في الولايات المتحدة، الأسقف ديفيد ج. مالوي، بيانا ضد تصنيف حكومة الولايات المتحدة كوبا كدولة راعية للإرهاب. وأكد البيان من جديد تأييد المؤتمر لرفع الحصار المفروض على كوبا بالكامل.

- في 14 كانون الثاني/يناير 2021، وجه الائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا رسالة إلى الرئيس بايدن. وفى هذه الرسالة، حثت المنظمة الحكومة الجديدة على استئناف جهود تطبيع العلاقات الثنائية ودعم عمل الكونغرس من أجل رفع الحصار. كما طلبت باتخاذ إجراءات مبكرة للقيام في جملة أمور بتعليق تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون كخطوة هامة للقطاع الزراعي بالولايات المتحدة وللأعمال التجارية بشكل عام.

- في 19 كانون الثاني/يناير 2021، وجه عضو الكونغرس الديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس ورئيس لجنة القواعد في مجلس النواب، جيمس ماكغفرن، رسالة إلى الرئيس بايدن دعاه فيها إلى التحرك بسرعة لعكس الضرر الذي ألحقه الرئيس ترامب بالعلاقات الثنائية وتشجيع إقامة علاقات جديدة. ومن بين الإجراءات المطلوبة إزالة القيود المفروضة على السفر والمبادلات والتجارة.

- في 19 كانون الثاني/يناير 2021، أقر مجلس مدينة سياتل بالولايات المتحدة قرارا دعا فيه إلى التعاون مع كوبا في مكافحة كوفيد-19 وحث فيه إدارة الرئيس بايدن على رفع الحصار المفروض على الجزيرة.

- في 24 كانون الثاني/يناير 2021، نظم المهاجرون الكوبيون في كي ويست لقاء للاحتفال بالذكرى السنوية الـ 168 لميلاد خوسيه مارتي، أدين خلاله الحصار المفروض على كوبا وإدراج البلد في قائمة الدول الراعية للإرهاب التي وضعتها وزارة خارجية الولايات المتحدة. وشاركت في هذا اللقاء عمدة المدينة، تيري جونستون.

- في 24 كانون الثاني/يناير 2021، نشر الممثل الأمريكي تيريز غيبسون رسالة عبر الشبكة الاجتماعية إنستغرام حث فيها إدارة الرئيس بايدن على رفع الحصار عن كوبا. وأشار غيبسون إلى التقارب مع كوبا باعتباره أحد الإنجازات الرئيسية للرئيس أوباما.

- في 28 كانون الثاني/يناير 2021، نشر الأكاديمي الأمريكي ويليام ليوغراند مقالا في صحيفة *ساوث فلوريدا صن سنتينل*، دعا فيه إلى اتخاذ إدارة الرئيس بايدن إجراءات سريعة لاستعادة العلاقات الثنائية، بما في ذلك إلغاء لوائح الحصار التي فرضتها إدارة ترامب.

- في 29 كانون الثاني/ يناير 2021، أصدر التحالف من أجل الاحترام والتقارب مع كوبا (Alliance for Cuba Engagement and Respect) بيانا عبر شبكات التواصل الاجتماعي حث فيه إدارة الرئيس بايدن على إلغاء القيود المفروضة على التحويلات المالية والسفر إلى كوبا. ودعا البيان أيضا الى بدء عهد جديد من الاحترام المتبادل والتفاهم بين البلدين.

- في 31 كانون الثاني/يناير 2021، نظمت مظاهرات في عدة مدن بالولايات المتحدة مثل لوس أنجلوس وميامي ونيويورك وسياتل، في شكل قوافل من الدراجات والسيارات للمطالبة بإنهاء الحصار المفروض على كوبا ودعم إقامة علاقات أقوى بين البلدين. ونظم هذه المبادرة مشروع "جسور الحب".

- في 4 شباط/فبراير 2021، عرض عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية أوريغون، رون وايدن، مشروع قانون التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا لعام 2021، الذي يسعى إلى إلغاء الحصار بالكامل وإقامة علاقات تجارية طبيعية بين البلدين. وبموجب القانون، ستلغى القوانين الرئيسية التي تنظم التدابير ضد كوبا، بما في ذلك قانون هيلمز – بيرتون وقانون توريتشيللي، وأحكام أخرى تؤثر على التجارة والاستثمار والسفر. وشارك في تقديم مشروع القانون أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون باتريك ليهي (فيرمونت) وريتشارد دوربن (إلينوي) وجيف ميركلي (أوريغون).

- في 7 شباط/فبراير 2021، تحدث عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية فيرمونت، باتريك ليهي، عبر حسابه على تويتر عن ضرورة رفع الحصار عن كوبا، واصفا إياه بأنه سياسة جعلت حياة الكوبيين أكثر صعوبة.

- في 7 شباط/ فبراير 2021، أصدرت منظمة المدافعين عن المزارعين الأسريين، التي يوجد مقرها في ماديسون، بولاية ويسكونسن، رسالة مفتوحة موجهة إلى الرئيس بايدن حثته فيها على السماح بالتعاون بين كوبا والولايات المتحدة للتصدي لتأثير جائحة كوفيد-19. ودعت إلى وضع حد لجميع الجزاءات الاقتصادية والقيود المفروضة على السفر إلى البلد.

- في 8 شباط/فبراير 2021، بعث الأمريكيون الكوبيون الذين يتجمعون على وسائط التواصل الاجتماعي تحت مسمى Asuntos Cubanos (الشؤون الكوبية)، إلى جانب جمعية خوسيه مارتي الثقافية في ميامي بالولايات المتحدة ومنظمات الهجرة الوطنية للولايات المتحدة، برسالة إلى الرئيس بايدن، دعوا فيها إلى اتباع نهج جديد في السياسة تجاه كوبا وحثوا الإدارة الجديدة على رفع الحصار الذي يشكل عقبة أمام الاقتصاد الكوبي ويمثل العائق الرئيسي أمام التمتع الكامل بحقوق الانسان في البلد.

- في 9 شباط/فبراير 2021، أيدت اللجنة الدولية لمنظمة "الاشتراكيون الديمقراطيون في أمريكا" (Democratic Socialists of America) على حسابها على تويتر المبادرة التشريعية لعضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية أوريغون، رون وايدن، لرفع الحصار المفروض على كوبا.

وأشارت إلى أنه من الضروري إدماج كوبا دون قيود في التجارة الدولية وإلى أن إلغاء قانون هيلمز – بيرتون وجميع الجزاءات المفروضة على البلد ينبغي أن يكون من أولويات إدارة الرئيس بايدن.

- في 10 شباط/فبراير 2021، بعثت 56 منظمة من منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة، بما في ذلك مجموعات من الأمريكيين الكوبيين، والمنظمات الهامة الأكاديمية والدينية والبيئية وفي مجالي حقوق الإنسان وقطاع الأعمال التجارية، برسالة إلى الرئيس بايدن حثته فيها على بدء سياسة جديدة للتقارب مع كوبا. ودعت المنظمات إلى رفع القيود التي فرضها الرئيس ترامب ودعت إلى رفع الحصار بكامله.

- في 17 شباط/فبراير 2021، بعثت 17 كنيسة ومنظمة دينية في الولايات المتحدة برسالة إلى الرئيس بايدن حثته فيها على الوفاء بالتزامه بعكس سياسات الرئيس ترامب التي أضرت بالكوبيين وأسرهم، ودعت إلى رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وتعليق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، ورفع الحصار.

- في 17 شباط/فبراير 2021، أصدرت اللجنة الدولية للسلام والعدالة والكرامة، ومقرها في أوكلاند، كاليفورنيا، رسالة مفتوحة موجهة إلى الرئيس بايدن دعت فيها حكومة الولايات المتحدة إلى تبني سياسة جديدة للتقارب مع كوبا. وحثت اللجنة السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة على رفع الحصار عن كوبا وإلغاء جميع "الجزاءات وإجراءات الحظر والقوانين المتجاوزة للحدود الإقليمية" ضد البلد.

- في 23 شباط/فبراير 2021، أقر مجلس مدينة شيكاغو، إلينوي، بالإجماع قرارا دعا فيه حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وأشار القرار إلى أن الاستعادة الكاملة للتجارة والسفر بين البلدين ستعود بنفع كبير على كلا الطرفين وإلى أن المدينة ستستفيد من تصدير المنتجات الزراعية والصناعية إلى كوبا.

- في 25 شباط/فبراير 2021، بعث ستة أعضاء ديمقراطيين في مجلس الشيوخ برسالة إلى وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، يحثونه فيها على التراجع عن سياسة الرئيس دونالد ترامب تجاه كوبا. ودعا المشرعون، في جملة أمور، إلى رفع القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية وعمل سفارات البلدين. وكان الموقعون هم باتريك ليهي (فيرمونت)، ورون وايدن (أوريغون)، وشيلدون وايتهاوس (رود آيلاند)، وكريس فان هولن (ميريلاند)، ومارتن هاينريش (نيو مكسيكو)، ومارك ر. وارنر (فرجينيا).

- في 26 شباط/فبراير 2021، عقد مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية مؤتمرا عبر الفيديو بعنوان "تحديد التغيير: الولايات المتحدة وكوبا: سياسة تعامل جديدة"، دعا فيه إلى رفع قيود الحصار عن كوبا. وضم المشاركون في المؤتمر عضو الكونغرس الديمقراطي جيمس ماكغفرن (ماساتشوستس)، والأكاديمي ويليام ليوغراند، ورئيس مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية، جيف تال، والمديرة التنفيذية بالإنابة لمركز الديمقراطية في الأمريكتين، ماريا خوسيه إسبينوزا.

- في 28 شباط/فبراير 2021، نظمت سلسلة من المظاهرات في مدن بالولايات المتحدة وكندا طالب فيها المتظاهرون بإنهاء الحصار المفروض على كوبا. ونظمت المظاهرات في مدن لوس أنجلوس

وميامي ومينيابوليس ونيويورك وسياتل وواشنطن العاصمة في إطار النسخة الثامنة من قوافل "جسور الحب".

- في 2 آذار/مارس 2021، عقدت منظمة كود بينك (Code Pink) مؤتمرا عبر الفيديو عنوانه "السلام مع كوبا"، حثت فيه الحكومة الجديدة على رفع الحصار. وفي إطار هذه المبادرة، دعت المنظمة إلى تأييد مشروع قانون التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا لعام 2021، الذي عرضه في 4 شباط/فبراير 2021 عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي عن ولاية أوريغون رون وايدن.

- في 3 آذار/مارس 2021، بعث 79 عضوا من أعضاء الكونغرس الديمقراطيين برسالة إلى الرئيس بايدن، طلبوا منه فيها التراجع فورا عن "السياسات القاسية التي طبقها دونالد ترامب ضد كوبا واستئناف الحوار، الذي يعود بالنفع المتبادل، مع الحكومة الكوبية". وبالإضافة إلى الدعوة إلى اتخاذ خطوات أولية فيما يتعلق بالسفر والتحويلات المالية وغيرها من المسائل، حث الأعضاء على إنهاء الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وكان مقدمو الرسالة الأصليون هم أعضاء الكونغرس بوبي راش (إلينوي)، وستيف كوهين (تينيسي)، وباربرا لي (كاليفورنيا)، وغوين مور (ويسكونسن).

- في 9 آذار/مارس 2021، أطلق الفريق العامل المعني بأمريكا اللاتينية عريضة عبر الإنترنت وجهت إلى الرئيس بايدن لطلب استعادة العلاقات مع كوبا. وحث الفريق العامل على اتخاذ تدابير سريعة وشاملة لرفع القيود التي فرضها ترامب، وإنهاء الحصار المفروض على كوبا وتطبيع العلاقات الثنائية بشكل كامل.

- في 15 آذار/مارس 2021، أقر مجلس مدينة كامبريدج، ماساتشوستس، قرارا يحث حكومة الولايات المتحدة على رفع الحصار عن كوبا واستئناف سياسة التقارب بين البلدين.

- في 17 آذار/مارس 2021، أصدر عضو مجلس الشيوخ الديمقراطي باتريك ليهي (فيرمونت) بيانا أشار فيه إلى أن التقارب هو "الخيار المنطقي" الوحيد للسياسة تجاه كوبا، وانتقد فرض الشروط على الحكومة الكوبية مقابل إحراز تقدم في العلاقات الثنائية، موضحا أن ذلك من شأنه أن يديم "سياسة أضرت بالشعب الكوبي ولم تساعده".

- في 18 آذار/مارس 2021، أدلى عضو الكونغرس الديمقراطي جيمس ماكغفرن (ماساتشوستس) ببيان دعما لتحول في السياسة تجاه كوبا في جلسة لمجلس النواب. وحث عضو الكونغرس ماكغفرن الرئيس بايدن على اتخاذ إجراءات سريعة وشاملة لاستعادة العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا من خلال إزالة القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية والمعاملات المالية، وكذلك على أشكال التبادل الثقافي والعلمي والتعليمي والبيئي.

- في 26 آذار/مارس 2021، أقر مجلس مدينة مينيابوليس، مينيسوتا، بالإجماع قرارا دعا فيه إلى التعاون الطبي والعلمي مع كوبا، ودعا فيه أيضا الكونغرس والرئيس بايدن إلى التراجع عن تصنيف كوبا ضمن الدول الراعية للإرهاب، وإلى استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع كوبا، وكذلك إلى "إنهاء الحصار الاقتصادي المستمر منذ عقود".

- في 28 آذار/مارس 2021، نظمت قوافل ومظاهرات للمطالبة بإنهاء الحصـــار في عدة مدن في الولايات المتحدة، منها ديترويت ولاس فيغاس ولوس أنجلوس وميامي ونيويورك وسـان فرانسـيسكو وتامبا وواشنطن العاصمة. ونظمت هذه المبادرات في إطار يوم عالمي شارك فيه نحو مائة مدينة في عشرات البلدان.

- في 13 نيســان/أبريل 2021، أقرت هيئة مفوضـــي مقاطعة واين، ميشـيغان، قرارا حثت فيه إدارة الرئيس بايدن على استئناف علاقة التعاون مع كوبا وانتقدت الانتكاسات في العلاقات الثنائية التي دفعت إليها إدارة ترامب ودعت إلى رفع الحصار.

- في 22 نيسان/أبريل 2021، أقر مجلس مقاطعة ميلووكي، ويسكونسن، قرارا دعا إلى رفع الحصار وبدء عملية "تطبيع" العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة.

- في 25 نيسـان/أبريل 2021، نظمت قوافل للمطالبة بإنهاء الحصـار المفروض على كوبا في أكثر من عشـــر ولايات ومدن بالولايات المتحدة، منها ألاباما وكاليفورنيا وإلينوي وإنديانا ونيويورك وتامبا وتينيسـي وسياتل وواشنطن العاصمة وويسكونسن. وقد نظم هذه المبادرة مشروع "جسور الحب"، الذي يدعو إلى استئناف التقارب بين البلدين.

- في 3 أيار/مايو 2021، عُلم أن 16 كنيســـة ومنظمة دينية وإنســـانية بعثت برســـالة إلى وزيري الخارجية والخزانة في الولايات المتحدة، كشفت فيها عن العواقب السلبية للقيود التي فرضـتها إدارة ترامب على شـعب كوبا. وأوصـت إدارة الرئيس بايدن باسـتئناف التقارب مع كوبا ودعت إلى رفع الحصار.

- في 5 أيار/مايو 2021، رعت عدة منظمات في الولايات المتحدة "تغريدة ضخمة" عالمية للمطالبة باستئناف الخدمات القنصلية للسفارة في كوبا ورفع الحصار. وكان من بين الجهات الرئيسية التي رعتها مشـــروع جســـور الحب، وألياانزا مارتيانا (Alianza Martiana)، ورابطة باز أمور (Paz Amor)، والمؤســـســـة المعنية بتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا (Fundación para la Normalización de Relaciones entre los Estados Unidos-Cuba).

- في 5 أيار/مايو 2021، وجهت 36 منظمة مرتبطة بالقطاعات الزراعية والأكاديمية والبيئية وقطاع المجتمع المدني في الولايات المتحدة رســـالة إلى الرئيس بايدن ونائبة الرئيس كامالا هاريس، تدعو فيها إلى استئناف التقارب مع كوبا. وحثت المنظمات على اتخاذ إجراء تنفيذي لإلغاء التدابير التي فرضتها إدارة ترامب ورفع الحصار عن كوبا بالكامل.

- في 19 أيار/مايو 2021، عرضـت عضـوة مجلس الشـيوخ الديمقراطية إيمي كلوبوشـار مشـروع قانون لرفع معظم أحكام الحصار المفروض على كوبا. وفي تغريدات على تويتر، أشارت المشرعة إلى أنه ينبغي الموافقة على مشروع القرار لوضـع حد للسياسـة الفاشلة بشكل نهائي. وشـارك في تقديم مشـروع القرار أعضـاء مجلس الشـيوخ باتريك ليهي (ديمقراطي من فيرمونت) وجيري موران (جمهوري من كانســاس) وكريســتوفر مورفي (ديمقراطي من كونيتكت) وإليزابيث وارن (ديمقراطية من ماساتشوسيتس).

- في 28 أيار/مايو 2021، عرض عضو الكونغرس الديمقراطي بوبي راش (إلينوي) مشروع القانون 3625 في مجلس النواب لإلغاء الحصار.

- في 30 أيار/مايو 2021، نظمت ضمن قافلة التضامن العالمية الثالثة مع كوبا تظاهرات تعبئة في عدة مدن في الولايات المتحدة للمطالبة بإنهاء الحصار المفروض على الجزيرة. ونظمت هذه الأنشطة في ألباني وألبوكيركي وأتلانتا وديترويت ولاس فيغاس ولوس أنجلوس وميامي وميلووكي ونيو هافن ونيويورك وسان دييغو وسان فرانسيسكو وسياتل وتامبا.

- في 30 أيار/مايو 2021، اعتمد مجلس النواب في ولاية إلينوي قرارا دعا فيه الكونغرس الاتحادي إلى رفع الحصار عن كوبا وإزالة القيود المفروضة على السفر. وحث المجلس أيضا الرئيس بايدن على استئناف التواصل مع كوبا والسماح بزيادة عدد الدبلوماسيين العاملين في التمثيليات الدبلوماسية للبلدين.

- في 2 حزيران/يونيه 2021، وجه خمسة أعضاء في مجلس الشيوخ رسالة إلى وزير الخارجية، أنتوني بلينكن، يحثون فيها على استئناف الحوار مع الحكومة الكوبية حول القضايا البيئية وعلى التراجع عن سياسات الإدارة السابقة التي تقيد التبادل العلمي والمهني. ووقع هذه الرسالة الديمقراطيون شيلدون وايتهاوس (رود آيلاند)، وباتريك ليهي (فيرمونت)، ورون وايدن (أوريغون)، وجيفري أ. ميركلي (أوريغون)، وكريس فان هولن (ميريلاند).

- في 7 حزيران/يونيه 2021، نشر التحالف من أجل الاحترام والتقارب مع كوبا رسالة موجهة إلى الرئيس بايدن حثه فيها على الامتناع عن التصويت ضد الحصار في الأمم المتحدة في 23 حزيران/يونيه. ووقعت 139 منظمة غير حكومية هذه الرسالة التي وجهت أيضا إلى الممثلة الدائمة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس – غرينفيلد.

- في 8 حزيران/يونيه 2021، اعتمد مجلس مدينة بالتيمور قرارا دعا فيه حكومة الولايات المتحدة إلى إلغاء الحصار المفروض على كوبا.

- في 24 حزيران/يونيه 2021، نشرت منظمة كود بينك غير الحكومية في الولايات المتحدة على موقعها الشبكي عريضة دعت فيها الرئيس بايدن إلى "الاستماع إلى العالم ورفع الحصار عن كوبا". وأشارت العريضة إلى الدعم الذي عبر عنه 184 بلدا في التصويت الأخير على الحصار في الأمم المتحدة، وحثت الرئيس بايدن على الوفاء بوعوده الانتخابية وعكس التدابير التي اتخذها الرئيس ترامب ضد كوبا.

- في 28 حزيران/يونيه 2021، أرسلت منظمة نولدج إيكولوجي إنترناشونال غير الحكومية (Knowledge Ecology International) مذكرة إلى عدة وكالات في الولايات المتحدة طلبت فيها توضيح ما إذا كان الحصار لا ينطبق على الأنشطة والاتفاقات المتعلقة باللقاحات المضادة لكوفيد-19. وانتقدت المنظمة الآثار السلبية للحصار خلال فترة الجائحة، لا سيما على برنامج تطوير اللقاحات الكوبية.

- في 29 حزيران/يونيه 2021، نشر الممثل داني غلوفر مقالا في مجلة *ذا نيشن* بعنوان "فشل بايدن في إنهاء حرب ترامب على كوبا يهدد الأرواح" انتقد فيه تقاعس إدارة الرئيس بايدن فيما يتعلق بكوبا وأكد على ضرورة رفع الحصار عن الجزيرة.

- في 12 تموز/يوليه 2021، نشر عضو مجلس الشيوخ المستقل عن ولاية فيرمونت، بيرني ساندرز، تغريدة على تويتر أشار فيها إلى ضرورة إنهاء الحصار الأحادي الجانب للولايات المتحدة ضد كوبا الذي "إنما أضر بالشعب الكوبي ولم يساعده".

- في 12 تموز/ يوليه 2021، أصدر مركز الديمقراطية في الأمريكتين (Center for Democracy in the Americas) بيانا حث فيه إدارة الرئيس بايدن على اتخاذ تدابير لصالح الشعب الكوبي. ودعا المركز في جملة أمور إلى تعديل القيود المفروضة على السفر والتحويلات المالية والعلاقات المصرفية والنسبة المئوية القصوى للمكونات التي منشؤها الولايات المتحدة في الواردات.

- في 15 تموز/ يوليه 2021، أصدر التجمع الديمقراطي التقدمي في فلوريدا بيانا دعا فيه إدارة الرئيس بايدن إلى رفع "الحصار عن كوبا بالكامل وعلى الفور". ووصف التجمع الحصار بأنه أحد الإخفاقات الكبرى للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في التاريخ الحديث.

- في 19 تموز/ يوليه 2021، أفاد الفريق العامل المعني بأمريكا اللاتينية في تغريدة على تويتر أن الحصار "حرب اقتصادية" وحث على التراجع عن سياسة "الضغط الأقصى" التي فرضتها إدارة ترامب على كوبا.

- في 22 تموز/ يوليه 2021، عرضت رسائل منددة بالحصار ضد كوبا على شاشة في واجهة مبنى في تقاطع ميدان الاتحاد (Union Square) في نيويورك، بالولايات المتحدة. ويندرج هذا العرض، الذي نظمته المنظمتان كود بينك ومنتدى الشعب (People's Forum)، ضمن حملة "دع كوبا تعيش".

- في 23 تموز/ يوليه 2021، وقع أكثر من 400 سياسي ومثقف ورجل دين وفنان وشخصيات ونشطاء من جميع أنحاء العالم رسالة موجهة إلى الرئيس بايدن حثوه فيها على إلغاء الحصار المفروض على كوبا وبدء مسار جديد في العلاقات الثنائية. ونشرت الرسالة التي تحمل عنوان "دع كوبا تعيش" على صفحة كاملة في صحيفة *نيويورك تايمز*. ودعا الموقعون إلى الإلغاء الفوري للتدابير القسرية الـ 243 التي فرضت خلال فترة إدارة ترامب وانتقدوا استمرار سياسات الخنق في ظل تفشي الجائحة. ومن بين الموقعين على الرسالة المثقف نعوم تشومسكي والمخرج أوليفر ستون والممثلون داني غلوفر وجين فوندا وسوزان ساراندون، من بين العديد من الشخصيات الأمريكية الأخرى.

- في 23 تموز/يوليه 2021، عرض عضو الكونغرس الديمقراطي خيسوس "تشوي" غارسيا في مجلس النواب تعديلا لإلغاء القيود المفروضة على إرسال التحويلات المالية إلى كوبا. وفي بيانات لمجلة *نيوزويك*، أشار غارسيا الى الحاجة الى استئناف التحويلات المالية ووصف اتخاذ قرار في هذا الاتجاه بأنه "خطوة أولى هامة" لرفع الحصار الذى تفرضه الولايات المتحدة على الجزيرة.

- في 23 تموز/يوليه 2021، نشر عضو الكونغرس الديمقراطي عن جورجيا، هانك جونسون، مقال "رأي" في صحيفة *واشنطن دبلومات*، انتقد فيه سياسة الحصار التي تنتهجها مختلف حكومات الولايات المتحدة ضد كوبا. وأشار المشرع في المقال إلى الصعوبات التي يولدها الحصار المفروض على الكوبيين ودعا إلى سياسة تقارب بين البلدين.
- في 28 تموز/يوليه 2021، بعثت 37 منظمة من منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة برسالة إلى الرئيس بايدن طلب منه فيها اتخاذ خطوات لاستئناف تدفق التحويلات المالية، ورفع القيود المفروضة على إرسال الأدوية، وإزالة العقبات المتصلة بالمعاملات المالية التي تحد من إيصال المساعدات الإنسانية.

الجدول 3

قوافل "جسور الحب" ضد الحصار التي نظمت في الولايات المتحدة (كانون الثاني/يناير - تموز/يوليه 2021)

المدينة	*عدد القوافل*
ألباني	2
ألبوكيركي	1
أتلانتا	2
أوبورن	1
بلومينغتون	1
شيكاغو	2
دالاس	1
ديترويت	3
إيفانسفيل	1
فورت واين	1
غوشن	1
هارتفورد	1
إنديانابوليس	1
لاس فيغاس	2
لوس أنجلوس	5
ميامي	6
ميلووكي	2
مينيابوليس	2
مينيسوتا	1
ناشفيل	1
نيو هافن	1
نيويورك	5

المدينة	*عدد القوافل*
أوكلاند	1
سان دييغو	2
سان فرانسيسكو	3
سياتل	5
تامبا	3
واشنطن العاصمة	4

5-2 معارضة المجتمع الدولي

إن دعم المجتمع الدولي المتزايد والساحق لكوبا في جهودها الرامية إلى رفع الحصار دعم لافت للنظر (الشكل الثاني).

الشكل الثاني

الأنماط التاريخية للتصويت على قرار الجمعية العامة المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" (1992-2021)

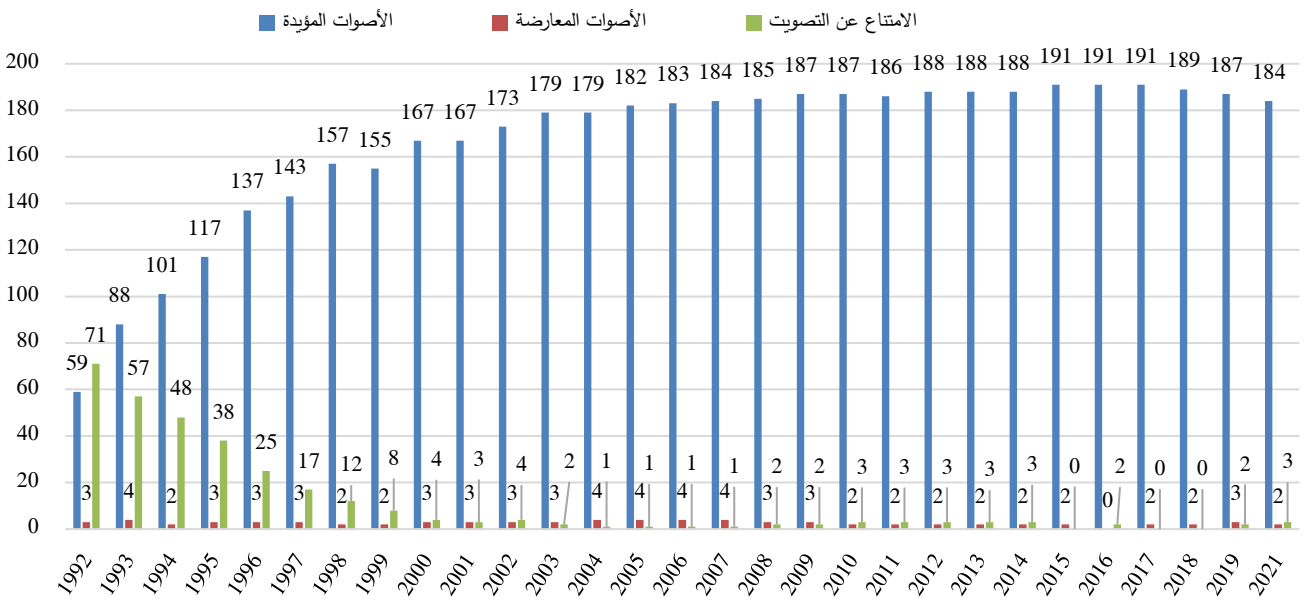

فهناك العديد من الأصوات التي تنادي في العالم بوقف هذه السياسة اللاإنسانية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وجهت نداءات عديدة تدعو إلى إلغائها فورا ودون قيد أو شرط.

وفي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيه 2021، سجل أكثر من 300 مبادرة للتضامن مع كوبا ورفض الحصار، ومن ذلك صدور بيانات عن شخصيات هامة وتنظيم قوافل مناهضة للحصار في بلدان عديدة.

ومن هذه المبادرات، اتخذت 14 مبادرة في الولايات المتحدة، و 61 مبادرة في مقار المنظمات المتعددة الأطراف الرئيسية التي يوجد فيها تمثيل لكوبا، و 72 مبادرة في أوروبا وكندا، و 86 مبادرة في

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 50 مبادرة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 8 مبادرات في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، و 23 مبادرة في آسيا وأوقيانوسيا. ونظمت خمسة أيام دولية من القوافل والتجمعات ضد الحصار في 117 مدينة في أكثر من 40 بلدا.

وفيما يلي بعض أهم المبادرات الدولية التي اتخذت للتنديد بالحصار في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021:

- في 9 كانون الثاني/يناير 2021، في إطار مؤتمر روزا لوكسمبورغ الدولي السادس والعشرين، الذي عقد افتراضيا، عرض الفريق العامل كوبا سي (Cuba Sí) التابع للحزب اليساري الألماني دي لينكه (Die Linke)، حملة التضامن الأوروبية "فك الحصار عن كوبا". وكان الهدف من هذه الحملة، التي استمرت حتى وقت التصويت على القرار ضد الحصار المفروض على كوبا في إطار الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، إبراز آثار هذه السياسة، ليس على الشعب الكوبي فحسب، بل على مواطني بلدان ثالثة أيضا. وشارك في هذه الحملة خلال عام 2021 نحو مائة منظمة من 27 بلدا في أوروبا.

- في 20 كانون الثاني/يناير 2021، وجهت مجموعة من الشخصيات والسياسيين والمنظمات من الدانمرك، بقيادة جمعية الصداقة الدانمركية الكوبية، رسالة مفتوحة إلى رئيس الولايات المتحدة دعت فيها إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا وإقامة علاقات طبيعية مع الجزيرة. وأشارت الرسالة إلى أنه كان ينبغي رفع هذه السياسة منذ زمن بعيد، لأنها تضر بالناس داخل كوبا وخارجها وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، مما يجعلها غير إنسانية وغير قانونية وغير مثمرة.

- في 7 شباط/فبراير 2021، اعتمد مؤتمر الاتحاد الافريقي، في دورته الرابعة والثلاثين، المعقودة افتراضيا، "القرار المتعلق برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا". وأعرب المؤتمر في القرار عن بالغ قلقه إزاء استمرار الحصار، وأكد مجددا تأييد الاتحاد الأفريقي للقرار الذي تتخذه الجمعية العامة كل عام بشأن الموضوع. كما أعرب عن أسفه للانتكاسة التي شهدتها العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، ودعا الولايات المتحدة إلى رفع الجزاءات الطويلة الأمد وغير المبررة. كما أعرب عن قلقه إزاء الآثار السلبية لتطبيق قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية، ولا سيما التنفيذ الكامل للباب الثالث، فضلا عن الأثر المتفاقم للحصار خلال جائحة كوفيد-19.

- في 17 شباط/فبراير 2021، نشرت حركة التضامن القاري لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مع كوبا رسالة مفتوحة موجهة إلى رئيس الولايات المتحدة طالبت فيها بإنهاء الحصار فورا ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة. ودعت الحركة أيضا إلى إعادة العلاقات السياسية والتجارية بين البلدين، دون ضغوط أو تدخل، على أساس الاحترام المتبادل والقوانين الدولية للتعايش السلمي بين الشعوب.

- حث المجلس السياسي للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا، في الإعلان الذي أصدره في اجتماعه الحادي والعشرين، المعقود افتراضيا في 1 آذار/مارس 2021، على الوقف الفوري وغير المشروط للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وطالب بإنهاء إمكانية رفع دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. واعترف المجلس أيضا بمساهمة

كوبا في جهود التصدي للجائحة، حتى في الظروف المعقدة التي فرضها تشديد الحصار وحملة حكومة الولايات المتحدة لتشويه سمعة وتقويض التعاون الطبي الكوبي، الذي أفاد ملايين الأشخاص في مختلف البلدان والأقاليم.

- في 4 آذار/مارس 2021، أصدرت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، أليينا دوهان، والخبير المستقل المعني بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، أوبيورا سي أوكافور، بيانا صحفيا أشارا فيه إلى أن الجزاءات التي أذنت بها الولايات المتحدة على أساس حالات طوارئ مزعومة تنتهك طائفة واسعة من حقوق الإنسان في الصين وكوبا وهايتي وجمهورية إيران الإسلامية ونيكاراغوا والاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وزمبابوي وغيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الحق في حرية التنقل وتكوين الجمعيات ومراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحق في الحياة نفسه. وأشار الخبيران إلى أن الولايات المتحدة تفرض أيضا جزاءات ثانوية على الأشخاص الذين يتفاعلون على ما يزعم مع أفراد و/أو حكومات خاضعين للجزاءات.

- في 8 آذار/مارس 2021، وجهت اللجنة التنفيذية للشبكة الألمانية للتضامن مع كوبا، التي تضم ما يقرب من 40 منظمة تضامن، رسالة إلى الرئيس بايدن ونائبة الرئيس هاريس دعت فيها إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ودعت اللجنة التنفيذية في الرسالة، التي نشرت من خلال بيان صحفي، سلطات الولايات المتحدة الى الاعتراف باستقلال كوبا وسيادتها والشروع في انتهاج سياسة متحضرة تجاه الجزيرة.

- في 9 آذار/مارس 2021، وافق المجلس الوطني (مجلس النواب) في البرلمان السويسري على اقتراح قدمته لجنته للسياسة الخارجية، حث حكومة سويسرا على العمل داخل الأمم المتحدة على زيادة الضغط على إدارة الولايات المتحدة كي تنهي الحصار المفروض على كوبا. وكانت اللجنة وافقت على نص الاقتراح في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر 2020، استنادا إلى عريضة "فك الحصار عن كوبا" التي أطلقتها الرابطة السويسرية الكوبية، ومنظمة ميديكوبا – سويسرا (MediCuba Suiza)، وست منظمات تضامنية أخرى.

- في 18 آذار/مارس 2021، بعث الدكتور باتريك هيرميني، زعيم حزب سيشيل المتحدة، برسالة إلى السفارة الكوبية في البلد أعرب فيها عن دعمه لكوبا وتضامنه معها ورفضه للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. واعترف أيضا بالمساعدة التي قدمها الشعب الكوبي لعقود من الزمن إلى دولة صغيرة مثل سيشيل. وفي اليوم نفسه، أصدر حزب سيشيل المتحدة بيانا كرر فيه إدانته للحصار ووصف فيه هذه السياسة بأنها انتهاك منهجي لحقوق الإنسان للشعب الكوبي و "أكبر عدوان اقتصادي في تاريخ البشرية".

- في 24 آذار/مارس 2021، وجه أعضاء مجموعة الصداقة والتضامن مع شعب كوبا في البرلمان الأوروبي رسالة إلى الرئيس بايدن حثوه فيها على إلغاء الجزاءات التي فرضها الرئيس ترامب على كوبا. وطلبوا أيضا دعمه لرفع الحصار فورا، لأنه يشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية كوبا وتطبيع العلاقات بينها وبين الولايات المتحدة. وسلموا كذلك بأن جهود الحكومة الكوبية لمكافحة جائحة

كوفيد-19 حدت منها كثيرا لوائح الحصار. وفي الوقت نفسه، أشاروا إلى التضامن الكوبي أثناء الجائحة، الذي انعكس في إرسال أفرقة طبية إلى عشرات البلدان والأقاليم.

- في 14 نيسان/أبريل 2021، أقر مجلس الشيوخ الإيطالي اقتراحا يحث حكومة البلد، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، على تعزيز العمل على الصعيد الدولي من أجل الإلغاء الفعلي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وندد مجلس الشيوخ بسياسة الحصار باعتبارها غير قانونية ومتنافية مع القانون الدولي، وأقر في الوقت ذاته بالضرر الجسيم الذي تسببه للشعب الكوبي، وهي حالة تفاقمت في سياق جائحة كوفيد-19. وأشار أيضا إلى المساعدة التضامنية التي قدمتها كوبا إلى إيطاليا في آذار/مارس 2020 بإرسال أفرقة طبية لدعم جهود مكافحة الجائحة.

- في 15 نيسان/أبريل 2021، أطلقت حملة دولية تهدف إلى جمع الأموال لاقتناء المحاقن بهدف إرسالها إلى كوبا لتطعيم جميع السكان ضد كوفيد-19. وفي إسبانيا، تولت رابطة التضامن من أجل التنمية والسلام (سوديباز) النهوض بهذه الحملة، ودعمتها حركة التضامن الحكومية مع كوبا (Movimiento Estatal de Solidaridad con Cuba)، وهي منظمة تضم نحو 40 مجموعة من مجموعات أصدقاء الجزيرة. واستمرت الحملة حتى 23 حزيران/يونيه، وهو التاريخ الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة القرار ضد الحصار.

- في 26 نيسان/أبريل 2021، أقر برلمان دومينيكا اقتراحا يدعو إلى إنهاء الحصار ويطلب رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة. وقال رئيس الوزراء، روزفلت سكيريت، إنه كان اقتراحا تاريخيا إذ كانت تلك المرة الأولى التي يتم فيها عرض قرار من هذا القبيل على برلمان بلاده.

- في 8 أيار/مايو 2021، أعرب مجلس الشؤون الخارجية والجماعة التابع للجماعة الكاريبية عن قلقه إزاء "التأثير السلبي الكبير" للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

- في 25 أيار/مايو 2021، عرضت منظمة أوكسفام الدولية غير الحكومية في هافانا تقريرها المعنون "الحق في العيش دون حصار: آثار جزاءات الولايات المتحدة على السكان الكوبيين وعلى حياة النساء"، الذي دعت فيه حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء سياسة الحصار والتوجه نحو تطبيع العلاقات مع كوبا، فضلا عن ضمان الوقف الفوري للتدابير التي تمنع الجزيرة من الحصول على المواد والإمدادات اللازمة لمواجهة جائحة كوفيد-19. وأوصت أوكسفام أيضا باستئناف العمل بتوجيه السياسة العامة الرئاسي الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2016 بشأن "تطبيع العلاقات مع كوبا"؛ ورفع اسم كوبا من قائمة البلدان الراعية للإرهاب؛ وتعليق تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز بيرتون؛ وإلغاء مذكرة الأمن القومي الرئاسية لعام 2017 بشأن تشديد سياسة الولايات المتحدة تجاه الجزيرة؛ وإلغاء القيود المفروضة على التحويلات المالية والسفر؛ وإعادة فتح تمثيليات السلك الدبلوماسي. وفي 27 أيار/مايو، عقد منتدى افتراضي لعرض التقرير نفسه على المجتمع الدولي، بدعم من شخصيات ومنظمات من كوبا والولايات المتحدة والأمم المتحدة.

- في 29 أيار/مايو 2021، عقدت جلسة استماع برلمانية في هافانا لصالح رفع الحصار، دعت إليها لجنة العلاقات الدولية، ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية، ولجنة الصحة والرياضة في

الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية. وعقدت هذه الجلسة بمشاركة بياتريز باريديس رانخيل، عضوة مجلس الشيوخ المكسيكي ورئيسة لجنة العلاقات الخارجية مع أمريكا اللاتينية، التي أعربت عن تضامن الشعب المكسيكي ورفضت بشدة السياسة الأحادية الجانب للولايات المتحدة التي وصفتها بأنها "أداة تنتهك حقوق الإنسان لملايين الكوبيين".

وكرر هذا الرأي ديميتريوس بابادياموليس، نائب رئيس البرلمان الأوروبي، الذي أشار إلى أن الحصار ممارسة عفا عليها الزمن وغير إنسانية، أدانتها الجمعية العامة في غالبيتها لعقود من الزمن. وأعرب روبرت فيكو، رئيس وزراء سلوفاكيا السابق، عن رفضه للسياسة السخيفة التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا. وإضافة إلى ذلك، أعرب عن امتنانه لآلاف الأطباء والمسعفين الكوبيين الذين يواصلون تقديم المساعدة في الجهود المبذولة على صعيد العالم لمكافحة جائحة كوفيد-19.

- في حزيران/يونيه 2021، قدمت مجموعة تضم أكثر من 60 شخصية ثقافية وعلمية ومجتمعية ألمانية عريضة تطلب من حكومة البلد تكثيف جهودها لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وتعزيز التعاون الألماني من أجل التنمية في كوبا.

- في 2 حزيران/يونيه 2021، أصدر مجلس الاتحاد بالاتحاد الروسي (مجلس الشيوخ الروسي) بيانا عن ضرورة رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وأكد المجلس أن هذه السياسة تنتهك القانون الدولي وتتعارض مع جهود المجتمع الدولي لمكافحة جائحة كوفيد-19. ودعا حكومة الولايات المتحدة إلى احترام موقف جميع الدول تقريبا ومراجعة سياستها تجاه كوبا، لأن ذلك سيعود بالفائدة على المواطنين الكوبيين ومواطني الولايات المتحدة على حد سواء.

- في 3 حزيران/يونيه 2021، عقدت حلقة دراسية شبكية بعنوان "أثر التدابير القسرية الانفرادية على النظم الصحية الوطنية لبلدان معينة ورفاه النساء والأطفال والأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة" تحت رعاية البعثات الدائمة لبيلاروس، ودولة بوليفيا المتعددة القوميات، والصين، وكوبا، وجمهورية إيران الإسلامية، ونيكاراغوا، والاتحاد الروسي، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وزمبابوي لدى الأمم المتحدة. ونظمت هذه الحلقة الدراسية بمشاركة المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، التي سلطت الضوء في كلمتها على أثر هذه التدابير على النظم الصحية الوطنية للبلدان المتضررة، الذي زاد خلال الجائحة.

- في 20 حزيران/يونيه 2021، أرسل ممثلو العديد من المنظمات السياسية والنقابية والشبابية في جنوب أفريقيا[18]، بقيادة الأحزاب السياسية التي تشكل الائتلاف الحاكم في البلد، مذكرة إلى سفارة الولايات المتحدة في جنوب أفريقيا يطالبون فيها برفع فوري وغير مشروط للحصار الاقتصادي المفروض على كوبا. وقد قرأت الوثيقة على الملأ في اليوم نفسه، أمام سفارة الولايات المتحدة في بريتوريا، تتويجا لقافلة ضخمة ضد الحصار، نظمتها القوى السياسية وقوى التضامن مع كوبا في

(18) هي: المؤتمر الوطني الأفريقي، والحزب الشيوعي لجنوب أفريقيا، ومؤتمر نقابات عمال جنوب أفريقيا، والمنظمة الوطنية المدنية لجنوب أفريقيا، وجمعية أصدقاء كوبا في جنوب أفريقيا، والرابطة الوطنية للمحامين الديمقراطيين، والرابطة النسائية للمؤتمر الوطني الأفريقي، ورابطة الشيوعيين الشباب في جنوب أفريقيا، والرابطة الشبابية للمؤتمر الوطني الأفريقي.

البلد، قبل التصويت على القرار ضد الحصار المفروض على كوبا، في الجمعية العامة، في 23 حزيران/يونيه.

- في 23 حزيران/يونيه 2021، اعتمدت الجمعية العامة، للمرة التاسعة والعشرين على التوالي، القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، بتصويت 184 دولة عضوا لصالحه. وأثناء مناقشة القرار واعتماده، أيد 51 متكلما رفع الحصار، بمن فيهم ممثلو ست مجموعات تنسيق ومنظمات إقليمية ودون إقليمية، وهي: مجموعة الـ 77 والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، والجماعة الكاريبية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الإسلامي (انظر الشكل الثالث).

الشكل الثالث

التصويت على القرار ضد الحصار في الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، في 23 حزيران/يونيه 2021 (عدد الأصوات المؤيدة، والأصوات المعارضة، وحالات الغياب، وحالات الامتناع عن التصويت)

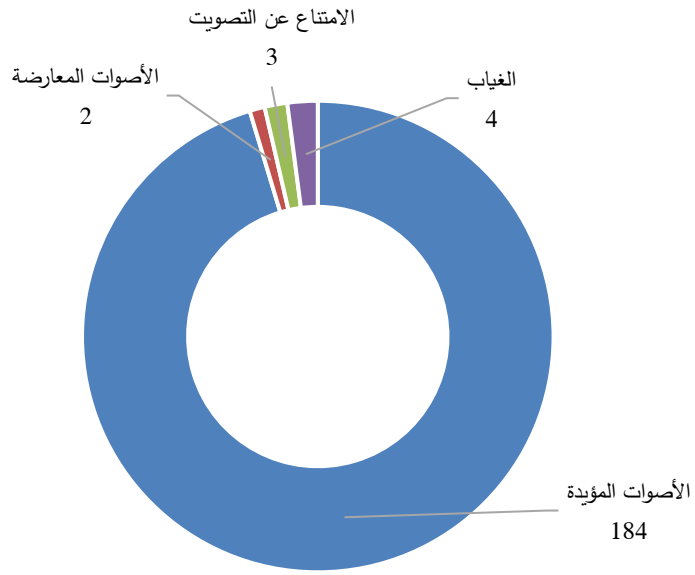

- في 24 حزيران/يونيه 2021، أعرب الأمين العام للحزب الشيوعي اليوناني، ديميتريس كوتسومباس، في خطابه الافتتاحي في المؤتمر الحادي والعشرين للحزب، عن تضامن حزبه مع الشعب الكوبي وأدان الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. واعترف أيضا بالنصر المحقق في الجمعية العامة بالتصويت على القرار بشأن الموضوع.

- في 29 حزيران/يونيه 2021، أقر مجلس النواب الجامايكي اقتراحا يؤيد القرار الذي قدمته كوبا إلى الجمعية العامة، بعنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". واعتبر المجلس الحصار انتهاكا للقانون الدولي، ولمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وللقواعد التي تحكم التجارة الدولية وحرية الملاحة. كما أقر بالتأثير المتفاقم للحصار خلال جائحة كوفيد-19، وبالآثار السلبية لهذه السياسة على المصالح الوطنية لجامايكا،

نتيجة التطبيق خارج الحدود الإقليمية لقوانين الولايات المتحدة التي تؤثر على العلاقات الجامايكية مع كوبا.

- في 1 تموز/يوليه 2021، اعتمد مجلس النواب البلجيكي قرارا يهدف إلى "إعادة إطلاق العلاقات عبر الأطلسي بعد انتخابات الولايات المتحدة"، وطلب في بنده 29 من الحكومة الاتحادية البلجيكية "حث الولايات المتحدة على رفع الحظر المفروض على كوبا".

- في إطار الدورة 112 لمجلس وزراء منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، المعقود افتراضيا في الفترة من 6 إلى 8 تموز/يوليه 2021، اعتمد قرار بعنوان "الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وحث المجلس في القرار حكومة الولايات المتحدة على إنهاء هذه السياسة، وأعرب عن رفضه لتفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون وآثاره المتجاوزة للحدود الإقليمية. وأقر بأن الحصار يمثل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في كوبا.

- في 21 تموز/يوليه 2021، أصدرت منظمة العدالة الغذائية الدولية غير الحكومية (Justicia Alimentaria) نشرة صحفية أفادت فيها بأن الحصار يخل بحق الشعب الكوبي في الغذاء، إذ أوصل البلد إلى حافة أزمة غذائية. وسلمت المنظمة بأنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الكوبي والسلطات الكوبية لإيجاد نظم قادرة على الصمود، فإن الحصار يحول دون مواصلة تنفيذ التغييرات اللازمة لوقف تغير المناخ. ودعت المنظمة الاتحاد الأوروبي إلى التحرك على وجه السرعة لإنهاء هذه السياسة.

- في 11 آب/أغسطس 2021، أصدرت مجموعة من الخبراء والمقررين الخاصين تابعة لمجلس حقوق الإنسان بيانا أشاروا فيه إلى أن الجزاءات الأحادية الجانب المفروضة على بلدان مثل كوبا وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية تنتهك حق هذه البلدان في التنمية. وأشاروا أيضا إلى أن "الجزاءات تجعل من الصعب على سكان بأكملهم البقاء في صحة جيدة وتعيق نقل السلع الضرورية للتنمية الاقتصادية، وتسبب إهدار الموارد الطبيعية، وتقوض الاستدامة البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة". وأضافوا أن "الأنشطة الضرورية لتنمية كل بلد تتأثر عندما تفرض جزاءات من جانب واحد". ودعا الخبراء البلدان التي تفرض مثل هذه الجزاءات إلى سحبها أو على الأقل تقليصها إلى الحد الأدنى لضمان عدم التأثير على سيادة القانون وحقوق الإنسان.

الجدول 4

السلطات التي أشارت إلى الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا خلال المناقشة العامة في الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة (أيلول/سبتمبر 2021)

جزر البهاما	فيليب إدوارد ديفيس، رئيس الوزراء ووزير المالية
بيلاروس	فلاديمير ماكي، وزير الخارجية

بليز	جون بريســـينيو، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصـــادية والاستثمار
بنن	مريم شابي تالاتا، نائبة الرئيس
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	لويس ألبرتو آرسي كاتاكورا، الرئيس
بوركينا فاسو	روش مارك كريستيان كابوري، الرئيس
تشاد	محمد إدريس ديبي إتنو، رئيس المجلس العســـكري الانتقالي، ورئيس الدولة، ورئيس الجمهورية
الكونغو	جان كلود غاكوسو، وزير الخارجية والتعاون والكونغوليين في الخارج
كوستاريكا	كارلوس ألفارادو كيسادا، الرئيس
دومينيكا	كينيث دارو، وزير الشـــؤون الخارجية والأعمال التجارية الدولية وعلاقات المغتربين
الاتحاد الروسي	سيرغي لافروف، وزير الخارجية
غابون	علي بونغو أونديمبا، الرئيس
غامبيا (جمهورية)	إيساتو توراي، نائب الرئيس
غرينادا	أوليفر جوزيف، وزير الأعمال التجارية والصناعة والتعاونيات وشؤون الجماعة الكاريبية
غينيا	علي ديان، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة
غينيا الاستوائية	تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس الدولة ورئيس الجمهورية
جزر سليمان	ماناسيه سوغافاري، رئيس الوزراء
جامايكا	أندرو هولنيس، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والنمو الاقتصـــادي وإيجاد فرص العمل
ليسوتو	موكيتسي ماجورو، رئيس الوزراء
المكسيك	مارسيلو إيبرارد كاساوبون، وزير الخارجية
ناميبيا	هاغي غينغوب، الرئيس
نيكاراغوا	دينيس مونكادا كوليندريس، وزير الخارجية
الجمهورية العربية السورية	فيصل المقداد، وزير الخارجية والمغتربين
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	فانخام فيبهافانه، رئيس الوزراء
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	سونغ كيم، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة

سانت كيتس ونيفس	تيموثي هاريس، رئيس الوزراء ووزير المالية، والأمن القومي، والتنمية المستدامة، وتمكين الناخبين، وإدارة الموارد البشرية والمعلومات
سانت فنسنت وجزر غرينادين	رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والأمن القومي والشؤون القانونية والإعلام
سانت لوسيا	فيليب جوزيف بيير، رئيس الوزراء ووزير المالية والتنمية الاقتصادية واقتصاد الشباب
جنوب أفريقيا	ماتاميلا سيريل رامافوسا، الرئيس
سورينام	تشاندريكابرساد سانتوخي، الرئيس
تيمور – ليشتي	كارليتو نونيس، الممثل الدائم لدى الأمم المتحدة
ترينيداد وتوباغو	أميري براون، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية
توفالو	كاوسي ناتانو، رئيس الوزراء
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	نيكولاس مادورو موروس، الرئيس
فييت نام	نغوين شوان فوك، الرئيس

وخلال شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2021، تعرضت كوبا لعملية سياسية وإعلامية مكثفة، دبرتها ومولتها حكومة الولايات المتحدة والآلية السياسية لولاية فلوريدا لزعزعة استقرار البلد، وتشويه سمعة حكومته، والتحريض على العنف، وإشاعة الكراهية بين الكوبيين.

وندد العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي بهذه المناورة ضد كوبا، وأعربت عن تضامنها مع شعب كوبا وحكومتها، وحثت حكومة الولايات المتحدة على رفع الحصار الاقتصادي الذي فرض على الجزيرة والذي تم تشديده بشكل انتهازي خلال الجائحة.

وتجدر الإشارة إلى البيانات التالية:

- في 12 تموز/يوليه 2021، أعرب رئيس المكسيك، أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، عن تضامنه مع الشعب الكوبي وعن معارضته للنزعة التدخلية للولايات المتحدة ودعا إلى رفع الحصار المفروض على كوبا لأنه غير إنساني ويتعارض مع القانون الدولي. وأعرب عن تأييده لحل الشعب الكوبي لنزاعاته الداخلية وأدان الحملة الإعلامية التي استهدفت الحكومة الكوبية. وفي 24 تموز/يوليه، في افتتاح اجتماع وزراء خارجية جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كرر رئيس المكسيك إدانته للحصار، واصفا إياه بأنه "عمل من القرون الوسطى"، ومعترفا بكوبا بوصفها مثالا للمقاومة.
- في 12 تموز/يوليه أيضا، أصدرت حملة التضامن مع كوبا (Cuba Solidarity Campaign)، التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرا لها، بيانا أدانت فيه دعوة السياسيين اليمينيين والجماعات اليمينية في الولايات المتحدة الذين يؤيدون الحصار إلى فتح ما سمي "ممرا إنسانيا" في كوبا،

كذريعة لتدخل من جانب الولايات المتحدة. وأشير في البيان أيضا إلى أن كل مهتم حقا بمساعدة الشعب الكوبي ينبغي، على النقيض من ذلك، أن يطلب من حكومة الولايات المتحدة التخفيف من الجزاءات المفروضة على الجزيرة.

- في 12 تموز/يوليه، وصفت وزارة خارجية الاتحاد الروسي تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لكوبا وأي مبادرة أجنبية أخرى تهدف إلى زعزعة استقرار الحالة في الجزيرة بأنه أمر غير مقبول.

- في 14 تموز/يوليه 2021، نشر المفكر البرازيلي فري بيتو مقالا بعنوان "كوبا تقاوم!"، ندد فيه بالاضطهاد المالي والاقتصادي والتجاري والطاقي الذي تمارسه الولايات المتحدة على كوبا وبنواياها لإحداث تفجر اجتماعي في البلد والدعوة إلى "بعثات إنسانية" ستفضي إلى غزو وتدخل عسكري.

- في 14 تموز/يوليه، أصدرت رابطة الحقوقيين الأمريكية بيانا نددت فيه بالحملات الإعلامية التي تنشر الأكاذيب والمعلومات المضللة ضد كوبا، وكذلك بيانات الرئيس بايدن التي تشير إلى ما سمي تدخلا إنسانيا. ودعت الرابطة حكومة الولايات المتحدة إلى احترام سيادة كوبا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة؛ ورفع الحصار؛ واحترام إرادة الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي، التي عبر عنها في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار.

- في 19 تموز/يوليه، بعث الأرجنتيني أدولفو بيريز إسكيبل، الحائز على جائزة نوبل للسلام، برسالة إلى الرئيس بايدن، أشار فيها إلى أن كوبا لا تشكل تهديدا لأي بلد في العالم وطلب فيها رفع الحصار.

- في 20 تموز/يوليه 2021، حث الأكاديمي وكاتب المقالات الفرنسي، سليم العمراني، حكومة الولايات المتحدة والرئيس بايدن على الاستماع إلى نداء المجتمع الدولي والرأي العام في الولايات المتحدة؛ وقبول حقيقة أن كوبا بلد ذو سيادة ومستقل له الحق في تقرير مصيره؛ واحترام القانون الدولي؛ وإنهاء الجزاءات الاقتصادية المفروضة على الجزيرة.

- في 26 تموز/يوليه، بعث رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ورئيس مؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، غاستون براون، برسالة إلى رئيس الولايات المتحدة، كرر فيها رفض الجماعة للحصار المفروض من جانب الولايات المتحدة على كوبا وطالب باحترام جميع حقوق الدولة الكوبية وشعبها.

الجدول 5

البلدان التي نظمت فيها أنشطة عامة للتنديد بالحصار في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021

البلد	*عدد الأنشطة*
ألبانيا	1
ألمانيا	24
أنغولا	3
أنتيغوا وبربودا	13

البلد	*عدد الأنشطة*
الأرجنتين	65
أرمينيا	1
أستراليا	11
النمسا	7
أذربيجان	10
جزر البهاما	3
بنغلاديش	1
بربادوس	12
بيلاروس	7
بلجيكا	16
بيلز	8
بنن	1
بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	35
بوتسوانا	2
البرازيل	33
بلغاريا	9
بوركينا فاسو	2
كابو فيردي	1
كمبوديا	32
كندا	21
تشاد	1
شيلي	14
الصين	37
قبرص	5
كولومبيا	23
الكونغو	1
كوستاريكا	16
كرواتيا	1
كوبا	80
الدانمرك	19
جيبوتي	1
دومينيكا	11
إكوادور	33
مصر	3
السلفادور	23

البلد	*عدد الأنشطة*
سلوفاكيا	16
إسبانيا	49
الولايات المتحدة الأمريكية	97
إسواتيني	1
إثيوبيا	1
الاتحاد الروسي	25
فيجي	1
الفلبين	5
فنلندا	9
فرنسا	10
غابون	1
غامبيا (جمهورية)	25
غانا	2
غرينادا	15
اليونان	23
غواتيمالا	17
غينيا	1
غينيا – بيساو	2
غينيا الاستوائية	1
غيانا	3
هايتي	6
هندوراس	6
هنغاريا	14
الهند	16
إندونيسيا	17
إيران (جمهورية – الإسلامية)	10
أيرلندا	49
جزر سليمان	1
إيطاليا	18
جامايكا	17
اليابان	14
الأردن	2
كازاخستان	8
كينيا	5
قيرغيزستان	1

البلد	*عدد الأنشطة*
ليسوتو	1
لبنان	5
ليبريا	3
لكسمبرغ	3
مقدونيا الشمالية	1
ماليزيا	2
مالي	6
المغرب	1
المكسيك	63
موزامبيق	2
ناميبيا	8
نيبال	2
نيكاراغوا	60
النيجر	2
نيجيريا	1
النرويج	7
نيوزيلندا	11
هولندا	6
باكستان	3
بنما	26
باراغواي	15
بيرو	16
بولندا	15
البرتغال	16
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	21
الجمهورية العربية السورية	7
الجمهورية التشيكية	13
جمهورية مولدوفا	2
جمهورية الكونغو الديمقراطية	3
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	17
الجمهورية الدومينيكية	16
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	8
جمهورية تنزانيا المتحدة	2
رومانيا	4
سانت كيتس ونيفس	3

البلد	*عدد الأنشطة*
سانت فنسنت وجزر غرينادين	4
سانت لوسيا	3
السنغال	3
صربيا	19
سيشيل	1
سيراليون	2
سنغافورة	5
سري لانكا	9
جنوب أفريقيا	21
السويد	15
سويسرا	10
سورينام	2
تايلند	9
طاجيكستان	1
تيمور – ليشتي	4
توغو	3
ترينيداد وتوباغو	13
تونس	2
تركيا	27
توفالو	1
أوكرانيا	30
أوغندا	2
أوروغواي	16
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)	80
فييت نام	10
زامبيا	5
زمبابوي	2
دولة فلسطين	3
الكرسي الرسولي	1

6 - استنتاجات

إن آثار الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي الذي تفرضـه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، وأثر الحصار على الحياة اليومية لكل كوبي، أكثر من مجرد تفسير للأرقام.

فلا يوجد مجال واحد من مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصـــادية في كوبا في منأى عن هذه الآثار. لقد ولدت أجيال عديدة من الكوبيين وعاشت تحت حصار هذه السياسة الإجرامية، التي تنتهك حقوق السكان وتؤثر على الرفاه ونموذج التنمية اللذين يتطلع إليهما كل الكوبيين.

إن فهم جوهر الحصـار يقتضـي حتما فهم القصـد منه: خنق الاقتصـاد الكوبي وقهر الناس بنشـر الجوع والفاقة. وكل حكم من أحكام هذه الشـبكة من التدابير القسـرية الانفرادية يسـعى عمدا إلى بلوغ هذه الغاية. إنه عمل من أعمال الحرب الاقتصادية في زمن السلم.

إن تشـديد الحصـار المتعمد والانتهازي على كوبا في سـياق جائحة كوفيد-19 يدل على الطابع القاسي واللاإنساني الشديد لهذه السياسة.

وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه 2021، أبقت حكومة الولايات المتحدة الحالية سارية المفعول وطبقت بصرامة أكثر من 240 تدبيرا قسريا إضافيا ضد كوبا نفذتها الحكومة السابقة. وتطبق حكومة الرئيس بايدن، بذريعة عملية طويلة لاستعراض سياستها تجاه كوبا، الحصـار بصـرامة، حتى خلال الجائحة. وثبت أن الوعد الانتخابي بالتراجع عن هذه التدابير مغالطة.

وقد أثر كل ذلك تأثيرا خطيرا على أداء الاقتصـــاد الكوبي، إذ قلص إيرادات التصـــدير، وإمكانية الحصـــول على الوقود والأدوية والإمدادات الطبية، وأدى إلى حالات نقص تؤثر على السـكان يوميا خلال الجائحة.

وفي الفترة قيد الاستعراض، الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه 2021، تسبب الحصار في خسائر لكوبا بلغت نحو 000 500 557 2 دولار تقريبا. ويمثل ذلك ضـرراً يزيد متوسـطه الشـهري عن 365 مليون دولار ومتوسطه اليومي عن 12 مليون دولار.

وبالأسـعار الحالية، تبلغ الخسـائر التي تراكمت على مدى سـتة عقود من تطبيق هذه السـياسـة 410,8 150 ملايين دولار. وإذا أُخذ في الحسـبان انخفاضُ قيمة الدولار مقابل سـعر الذهب في السـوق الدولية، يكون الحصار قد تسبّب في خسائر قابلة للقياس تزيد على 432 326 1 مليون دولار.

ويمثل الحصـار العقبة الرئيسـية أمام تحقيق التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في كوبا، وأمام تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

كما أن آثاره خارج الحدود الإقليمية تعوق علاقات كوبا مع بلدان ثالثة.

ويشكل الحصار انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام تقرير المصير والاستقلال. كما يمثّل انتهاكا جسيما وسافرا ومنهجيا لحقوق الإنسان للكوبيين.

وبينما تتمادى حكومة الولايات المتحدة في موقفها المتعجرف المتجاهل لقرارات الجمعية العامة الـ 29 التي تدعو إلى إنهاء الحصار، هناك صرخة شديدة تتعالى في البلد وفي جميع أنحاء العالم من أجل وضع حد لهذه السياسة فورا ودون شروط.

وفي هذه الظروف المعقدة للغاية، تقدر كوبا وشعبها تقديرا عميقا عبارات التضامن والدعم الدولي، ويأملان في مواصلة الاعتماد على دعم المجتمع الدولي في مطالبتهما المشروعة بإنهاء الحصار.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]
[3 آب/أغسطس 2021]

لقد طلبت الجمعية العامة بقوة من الولايات المتحدة أن تنهي كل الأعمال الوحشية غير القانونية التي تفرضها على كوبا والمتمثلة في الحصار الاقتصادي والتدابير القسرية الانفرادية. وهذا العام، وللمرة التاسعة والعشرين على التوالي، اتخذت الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021، وبتأييد كاسح من المجتمع الدولي، القرار 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وهذا يدل على تضامن المجتمع الدولي الثابت والمستمر مع شعب كوبا الذي يكافح بقوة من أجل العدالة والسلام في العالم. وإنه لمطلب جماعي من كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تنهي الولايات المتحدة الحصار الذي عفا عليه الزمن والظالم الذي تفرضه على كوبا، والذي يشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وأمام تنفيذ خطة عام 2030 وأهدافها للتنمية المستدامة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه النداءات المتكررة من المجتمع الدولي، فقد حدث تصعيد تدريجي ومنهجي للسياسة العدوانية والتدخلية التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا وضد جميع الدول ذات السيادة التي تقيم علاقات اقتصادية وتجارية ومالية مع كوبا، أو تحاول إقامة علاقات من ذلك القبيل معها.

وقد فرضت الولايات المتحدة أكثر من 240 تدبيرا قسريا ضد كوبا في السنوات الأخيرة، وعلاوة على ذلك، اعتمدت عددا كبيرا من التدابير في عام 2020 وحده، في خضم الجائحة، مما يدل على القسوة المفرطة لهذه السياسة في نطاق خارج الحدود الإقليمية سعيا لحرمان شعب كوبا من الإمدادات اللازمة للوقاية والعلاج من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتشجب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشدة هذه التدابير القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا باعتبارها تحديا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي، وباعتبارها تعديا على السيادة وجريمة ضد الإنسانية.

وتثير الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على الدول ذات السيادة الإدانة والتنديد من جانب المجتمع الدولي في حين تمر الأيام ولا تجلب معها إلا العزلة للولايات المتحدة نفسها.

وكلما طال أمد الحصار الاقتصادي الذي عفا عليه الزمن والذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، زادت معاناة الشعب الكوبي مع الجهود المضاعفة التي يبذلها.

وتحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة الولايات المتحدة على رفع جميع أشكال التدابير القسرية والجزاءات الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها على كوبا في مجالات الاقتصاد والتجارة والتمويل، دون قيد أو شرط ودون مزيد من التأخير، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة الثامن عشر لحركة عدم الانحياز.

ومرة أخرى، تقدم حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية دعمها الكامل لحكومة كوبا وشعبها وتعرب عن تضامنها معهما في قضيتهما العادلة لحماية سيادة البلد.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]
[5 تشرين الثاني/نوفمبر 2021]

ترحب حكومة الكونغو الديمقراطية بمواظبة الأمين العام على إيلاء الأهمية لمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد أيّدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة بهدف رفع بعض الجزاءات، ولا سيما رفع القيود المفروضة على السفر لأسباب عائلية والتحويلات المالية، وكذلك السماح بتطوير خدمات الاتصالات بين البلدين، كوسيلة للتطبيع التدريجي بغية إيجاد حل كامل للمسألة.

وفي الوقت الذي تواجه فيه جميع شعوب العالم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تعرب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا عن تأييدها لأي مبادرة تحث كوبا والولايات المتحدة على الدخول في حوار بناء ومثمر يمكن أن يساعدهما على التوصل إلى تسوية سلمية تعود بالنفع على شعبي البلدين وحكومتيهما.

جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تود جمهورية جيبوتي أن تعيد تأكيد التزامها الأساسي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، صوتت جمهورية جيبوتي تأييدا لقرار الجمعية العامة 289/75، ومن ثم، لم تُصدر أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار. وبالتالي، لا حاجة لها إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لم يُصدر كومنولث دومينيكا ولم يطبّق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعيق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

ولقد رحبت حكومة كومنولث دومينيكا وستظل ترحب بجمهورية كوبا، حكومةً وشعباً، بوصفها عضواً زميلاً في الأمم المتحدة، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا، وبوصفها بلداً شقيقاً من منطقة البحر الكاريبي. وعلى مدى أكثر من 38 عاما، جمعت بين حكومتي البلدين وشعبيهما روابط ثقافية وسياسية متينة، وأواصر التضامن في عدد من مجالات التعاون، ولا سيما التعليم والصحة والرياضة.

وتدرك حكومة كومنولث دومينيكا تماماً أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تشكل تهديدا للبشرية جمعاء. ومن ثم، فإن التضامن يشكل حاليا أمرا حاسما لمواجهة هذه الأزمة الصحية العالمية

غير المسبوقة. وقد ارتقت حكومة جمهورية كوبا وشعبها إلى مستوى الحدث حيث أرسلت وحدات إلى شتى المناطق للمساعدة في مكافحة جائحة كوفيد-19. ولذلك، فإننا ننوّه بالجهود الإنسانية العالمية التي تبذلها حكومة كوبا وشعبها في هذه المعركة.

وتعارض حكومة كومنولث دومينيكا دون أي تحفظ تطبيق تشريعات وطنية، دون موافقة الأمم المتحدة، خارج الولاية الإقليمية للدولة التي تصدرها، وينمّ ذلك عن استخفاف بسيادة الدول الأخرى ويقوّض تلك السيادة. وتتعارض هذه الإجراءات الانفرادية مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا تزال حكومة كومنولث دومينيكا تنظر ببالغ القلق إلى قرار التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية، وتكرر الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يلحق ضررا بالغا بالشعب الكوبي منذ 61 عاما. وهذه دعوة إلى الرجوع إلى ما استُقرّ عليه من الاعتماد على الحوار والدبلوماسية كاستراتيجيتين محوريتين لحل المسائل العالقة بين أعضاء المجتمع الدولي.

وتشدد حكومة كومنولث دومينيكا على ضرورة إيلاء الاعتبار الواجب للدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والغالبية العظمى من المجتمع الدولي لإنهاء الحصار ولإيلاء الأولوية للحوار والحلول التوفيقية في العلاقات بين جارينا في هذا النصف من الكرة الأرضية.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[5 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

إن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول مكرّس في المادة 3 من دستور الجمهورية الدومينيكية وهو قاعدة ثابتة من قواعد السياسة الخارجية الدومينيكية. وبالمثل، تعترف المادة 26 من الدستور بالدولة الدومينيكية بوصفها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي تقوم علاقاته الدولية على احترام قواعد القانون الدولي وتحكمها هذه القواعد.

وكررت الجمهورية الدومينيكية التأكيد في محافل دولية وإقليمية شتى أنها لا تعتمد ولا تشجع أو تطبق أي تدابير تنطوي على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، مؤكدةً التزامها بمعايير ومبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة الدول المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي العام.

إن بلدنا يقبل نظاما قانونيا دوليا يكفل احترام الحقوق الأساسية والسلام والعدالة والتعايش السلمي بين الشعوب وواجبات التضامن مع جميع الأمم. وليس لدى الجمهورية الدومينيكية أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار 289/75، وهي تفي بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما يشمل احترام حرية التجارة والملاحة.

إكوادور

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 آب/أغسطس 2021]

لا تعترف إكوادور بصـــلاحية الجزاءات التي تفرض على دولة ما بشـــكل انفرادي؛ فبلدنا يمتثل حصرا للجزاءات المتعددة الأطراف التي تفرضها السلطات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ووفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ولذلك، لم تعتمد إكوادور أي تدبير لتنفيذ نظام الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيلول/سبتمبر 2021]

صـوتت جمهورية مصـر العربية لصـالح قرار الجمعية العامة 289/75، وذلك انسـجاما مع موقفها الثابت بأنَّ فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس إجراءً يمكن أن تقبله مصر.

ويشكل الحصـار الذي تفرضـه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا واضـحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك لمبادئ احترام الســـيادة والســـلامة الإقليمية والثقة المتبادلة.

ويسبب هذا الحصـار الجائر وغير المبرر ضـائقة اقتصـادية واجتماعية لا داعي لها للشـعب الكوبي. وهو يؤثر أيضـا على القطاعات الحيوية في الاقتصـاد الكوبي. ويشـكل هذا الحصـار مفارقة تاريخية تعود لعهد بائد ويجب رفعه. وله تداعيات تطال شـركات ومواطنين من دول ثالثة. وتشـكل هذه الآثار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية لكثير من الدول الأعضـاء. ويسـاور مصـر قلق بالغ إزاء توسـع نطاق الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لهذا الحصار، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة برفعه على الفور.

وعلاوة على ذلك، طرح الحصـار تحديات إضـافية لكوبا، مما أثر سـلبا على جهودها الرامية إلى الإعداد والتصـدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد تأثرت إمكانية الحصـول على المنتجات الصحية اللازمة لمنع انتشار كوفيد-19 ومكافحته بسبب الحصار المفروض.

وفي حين شـكلت التطورات السـابقة خطوة في الاتجاه الصـحيح، فهي لا تزال غير كافية، حيث لم يطرأ أيّ تغيير على الحصـار المفروض، ولا تزال القوانين والأنظمة التي يرتكز عليها سارية وتنفذ بأقصى قدر من الشدة.

وترى مصـــر أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة العديد من الخطوات والقرارات الشـــجاعة من أجل الرفع الفوري للحصـــار المفروض على كوبا، من أجل إتاحة المجال للتطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وترى مصـر أن الحصـار لا يزال يمثل سـياسـة تؤتي نتائج عكسـية وليس لها ما يبرِّرها أخلاقيا، وفشلت في تحقيق الهدف المتوخى منها وهو كسر عزم الشعب الكوبي على الإمساك بزمام مستقبله. وبالرغم

من جميع التداعيات الضـــارة والآثار الســـلبية للحصـــار، بذلت حكومة كوبا جهودا جبارة للوفاء باحتياجات شعبها.

وما ثبت على مدى أكثر من 59 عاما من الحصـــار المفروض على كوبا هو أن الشـــعب الكوبي لا يزال، في هذا العالم المتسم بالعولمة، قادرا على البقاء بفضل المثابرة والأمل.

وتأمل مصـــر في أن يؤدي الحوار بين كوبا والولايات المتحدة، على أســـاس من الاحترام المتبادل والتقيد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصـار وتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين من جميع جوانبها.

وتحث مصـر الولايات المتحدة مرة أخرى على الامتثال فورا وبالكامل لجميع قرارات الجمعية العامة التي اعتمدتها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، وعددها 29 قرارا، وإنهاء الحصـار غير المبرر، الذي ما كان ينبغي أن يفرض أصلا ولا بد من وضع حد نهائي له.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[13 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤمن جمهورية الســـلفادور، التزاماً منها بالمقاصـــد والمبادئ المنصـــوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير قسرية اقتصادية وتجارية ومالية تُفرَض على أي دولة كانت وتضـر بتحقيق التنمية لسكانها، ولذلك فهي تؤيد الدعوة إلى إنهاء الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي.

وتدرك السلفادور أن الحصار يضر بالمجالات الحيوية للنظامين الاقتصادي والاجتماعي في كوبا، مثل الصـحة والتعليم والغذاء والرياضـة والثقافة، ومن ثم فهي تعتبر أن هذه التدابير قد أضـرت بشـكل خطير بتحقيق التقدم والتنمية للشعب الكوبي.

وتعتقد السلفادور أنه لكي يتسـنى للمجتمع الدولي التقدم بخطى ثابتة نحو التنمية، لا بد من وضـع حد للتدابير الانفرادية من قبيل التدابير المذكورة أعلاه. وأخيرا، تقر الســلفادور أيضـــا بأن النداء الذي يوجهه المجتمع الدولي من أجل رفع الحصـــار عن الشـــعب الكوبي يكتســـب قوة متزايدة يوما بعد يوم، وهي تضـــم صوتها مرة أخرى إلى ذلك النداء.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]
[13 أيلول/سبتمبر 2021]

لا يزال موقف حكومة جمهورية غينيا الاســـتوائية كما هو عليه. وقد دأبت على الإشـــارة وتوجيه الانتباه بإصـــرار إلى الحاجة الماســـة إلى إنهاء الحصـــار والعزلة الاقتصـــادية اللذين تتعرّض لهما كوبا منذ سنوات عديدة، واللذين فرضتهما الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد.

وتعيد جمهورية غينيا الاستوائية تأكيد التزامها بسيادة القانون الدولي وإيمانها بها في تسوية أي نزاع أو مشكلة بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة، لا سيما عندما يتأثر المجتمع الدولي أيضا بتنفيذ التدابير الدولية، مثل تلك السارية في الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وفاقم الحصار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لأنه أعاق إمكانية الوصول إلى الموارد والمدخلات التي يحتاجها النظام الصحي الكوبي. وفي الوقت نفسه، ساعدت كوبا بلدانا أخرى وطورت لقاحات ضد كوفيد-19 مثل أبدالا، وسوبيرانا 02، وسوبيرانا بلاس.

وإن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يقوض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[3 أيلول/سبتمبر 2021]

تعترض إريتريا بشدة على أي شكل من أشكال التدابير القسرية الانفرادية. وبناء عليه، لم تطبق إريتريا ولم تصدر أي قوانين من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75.

وترفض إريتريا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فهذا الحصار لا يتسق مع مبادئ القانون الدولي ويقوض سعي شعب كوبا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار سيعرقل بلا شك جهود حكومة كوبا للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وآثارها الاجتماعية - الاقتصادية على مواطنيها.

وتضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في مطالبة الولايات المتحدة بالإلغاء أو الإبطال الفوري لجميع القوانين والتدابير التي ما زالت تؤثر سلبا على سبل عيش الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إسواتيني

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

تشيد حكومة مملكة إسواتيني بأي جهود وخطوات تُتّخذ من أجل تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا وتؤيدها، بما يتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد اعتقادا قويا بأن الحوار البناء ينبغي أن يسود على ما سواه من أجل كفالة الثقة والتفاهم بين بلدان العالم وفيما بينها.

ومن المؤكد أن إزالة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي سيكفل لكوبا التمتع بجميع الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها جميع الدول ذات السيادة، دون أي عائق. ومن هذا المنظور، تشجع المملكة الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا على استغلال قوة الحوار أشد الاستغلال وهما يشقان الطريق نحو تطبيع العلاقات والنهوض بالانسجام والتعايش السلمي بين البلديْن، وبالتالي بين بلدان العالم.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 أيلول/سبتمبر 2021]

تشكل التدابير القسرية الانفرادية خرقا سافرا لمبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. كما أن قرار مجلس حقوق الإنسان 21/27 تطرق للآثار السلبية لهذه التدابير على التمتع بحقوق الإنسان.

وقد أثر الحصار الاقتصادي والمالي المفروض بصورة انفرادية على كوبا على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وعاق جهود الحكومة الرامية إلى تحقيق التنمية. وأدت الجزاءات المفروضة على كوبا، مقترنة بتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى تفاقم الآثار الاقتصادية والتجارية على البلد. كما منعت الجزاءات الانفرادية الاقتصاد الكوبي من الانخراط في التجارة الدولية واستغلال إمكاناته. ويحد الحصار أيضا من إحراز تقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية لكوبا والأهداف الإنمائية العالمية.

وهناك ضغط متزايد على قدرة الدول على تلبية احتياجات شعوبها. وتؤدي التحديات العالمية، مثل تغير المناخ والأوبئة الصحية والتهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية، إلى تفاقم الحالة. وتحتاج الدول إلى أقصى قدر متاح من التعاون للتغلب على هذه التحديات. وسيفرض الحصار الانفرادي، وأي تدبير إضافي مفروض على كوبا، خسائر فادحة على رفاه الشعب الكوبي.

وتشجع إثيوبيا الحوار المفتوح والبناء بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا من أجل تجاوز الخلافات. ويحدونا الأمل في أن تتخذ حكومة الولايات المتحدة خطوة نحو رفع الجزاءات بتطبيق التدبير الجدير بالثناء والاحتذاء الذي اتخذته في عام 2015 عندما أعادت علاقاتها الدبلوماسية مع كوبا.

وتعتقد إثيوبيا أن التدابير القسرية الانفرادية تمثل إهانة للإطار المعياري لنظامنا الدولي، بل وتمس بوجه خاص جهود البلدان النامية لتحقيق مستويات معيشية ملائمة لمواطنيها، ولها أثر سلبي عام على التعاون الاقتصادي الدولي. ولذلك، تدعو إثيوبيا إلى رفع الجزاءات المفروضة على كوبا.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيلول/سبتمبر 2021]

يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه ينبغي إنهاء التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم الأزمة الاقتصادية في كوبا، مما يؤثر سلباً على مستويات معيشة الشعب الكوبي، لكونه أحد العوامل في حالات الخصاص الحالية، وتترتب عليه عواقب في المجال الإنساني كذلك. ويشكل الحصار أيضا عقبة إضافية أمام قدرة كوبا على مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مما يحد من قدرتها على استيراد المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية وغيرها من الإمدادات الطبية.

وتؤثر التدابير الموجّهة ضد كوبا سلباً على مصالح الاتحاد الأوروبي وتشكّل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. وقد أدى قيام إدارة الولايات المتحدة بفرض قيود إضافية، وإعادة تصنيف كوبا كدولة

راعية للإرهاب على وجه الخصوص، إلى إقامة مزيد من العقبات أمام المعاملات المالية الدولية مع الجزيرة والحد من إمكانية التعامل مع الشعب الكوبي.

ويواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التعبير عن معارضتهم لتطبيق هذا الحصار خارج حدود الولاية الإقليمية للولايات المتحدة، على النحو الوارد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992 وقانون هيلمز – بيرتون لعام 1996.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1996، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة وإجراء مشتركاً لحماية مصلحة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين توجد محالّ إقامتهم أو مقارهم في الاتحاد الأوروبي من تطبيق قانون هيلمز – بيرتون خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة التي أصدرته. وتحظر لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/2271، على وجه الخصوص، الامتثال لذلك التشريع وتحظر على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفيذه. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في 18 أيار/مايو 1998، في مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من انطباق البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون؛ والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الولاية الإقليمية؛ وتفاهماً بشأن ضوابط تنظيمية لتعزيز حماية الاستثمارات (يشار إلى ذلك كله باسم "الاتفاق").

وفي هذا السياق، يأسف الاتحاد الأوروبي للقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بشأن تفعيل الباب الثالث بكامله واستئناف إنفاذ الباب الرابع. ونعتقد أن هذا يشكل بوضوح انتهاكا لاتفاق عام 1998. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه كان– ولا يزال– يفي بالتزاماته بموجب هذا الاتفاق، ويدعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذوه. وبالنظر إلى تفعيل البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، بما في ذلك ضد شركات أو مواطنين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في جميع الصكوك والخيارات المتاحة له لحماية الأنشطة الاقتصادية لمواطني الاتحاد الأوروبي وشركاته، بما في ذلك استثماراتهم. ويشمل ذلك لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/2271 التي يمكن أن تحتج بها الجهات الفاعلة الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي التي تتضرر من تطبيق قانون هيلمز – بيرتون خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة التي أصدرته. والاتحاد الأوروبي بصدد استعراض اللائحة، بغية جعلها أكثر فعالية.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن التفاعل مع كوبا على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى المجتمع المدني، هو أكثر النُهج فعالية للإسهام في التحديث المؤسسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك البلد، بما في ذلك إجراء حوار صريح ومفتوح بشأن التحسينات اللازمة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي إطار اتفاق الحوار السياسي والتعاون المبرم بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، الذي ما فتئ يطبق بشكل مؤقت منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، يعرض الاتحاد الأوروبي على كوبا شراكة متسقة وموثوقة– على افتراض أن تستمر في السعي إلى تنفيذ إصلاحات اقتصادية واجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية، مع مواصلة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[4 آب/أغسطس 2021]

تؤكد حكومة فيجي من جديد تأييدها للقرار الداعي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتكرر حكومة فيجي تأكيد موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في هذا القرار، وبذلك تفي بالالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتود حكومة فيجي أن تؤكد من جديد أن فيجي لم تتخذ قط أي تدابير من شأنها أن تضر بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. بل إن فيجي تواصل تنمية علاقات التعاون مع جميع البلدان، وتؤيد تأييدا تاما الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية]
[18 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تكرر حكومة غابون تأكيد التزامها بالدعوة إلى إلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد صوتت غابون، وفقا لالتزاماتها بموجب مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة، لصالح قرار الجمعية العامة 289/75، والقرارات السابقة المتعلقة بهذه المسألة.

بيد أن القلق لا يزال يساور غابون إزاء الإبقاء على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وآثاره السلبية التي تنعكس على رفاه الشعب الكوبي.

وتعرب غابون عن رغبتها الشديدة في أن تُحترم وتُنفذ قرارات الأمم المتحدة التي تعبّر عن النداء الجماعي المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

وأخيرا، تدعو غابون المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الدؤوبة الداعية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[5 تشرين الأول/ أكتوبر 2021]

لم تصدر حكومة غامبيا ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75. وبناءً على ذلك، تعارض غامبيا استمرار سن هذه القوانين أو الإجراءات أو التدابير أو تطبيقها على كوبا بما يعيق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على

كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكا لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى أو التعرض لها. وليس هناك ما يبرر هذا الحصار من الناحيتين القانونية والأخلاقية، إذ إنه يواصل تقويض الحقين الأساسيين لشعب كوبا في التحرر الاقتصادي وتحقيق التنمية؛ ويجب إنهاؤه على الفور.

ولذلك، فإن غامبيا، من منطلق إحساسها بالمسؤولية باعتبارها عضوا من أعضاء المجتمع الدولي، تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين، لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومع القانون الدولي. وتحذونا رغبة عارمة في أن تُحترم وتنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعكس الشواغل الجماعية المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آب/أغسطس 2021]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 289/75. ولم تصدر جورجيا ولم تطبق أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وجورجيا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تظل حكومة جمهورية غانا ملتزمة بميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الراسخة للقانون الدولي التي يرتكز عليها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية.

ولهذا السبب، تضم غانا صوتها إلى أغلبية الدول الأعضاء للدعوة إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتعارض مع التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشروعة لحكومة كوبا وشعبها.

وتعتقد غانا أن استمرار الولايات المتحدة في فرض الحظر الأحادي الجانب على كوبا أمر غير مبرر قانونا ولم يعد له ما يبرره، ولا سيما في هذا الوقت الذي دمرت فيه جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) جميع البلدان، وكان لها تأثير أكبر على البلدان النامية. ويشكل الحصار غير المبرر مصدر قلق دولي خطير، كما أكدته القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويعوّق استمرار فرضه الشعب الكوبي عن إعمال حقوقه الأساسية في التنمية، بما في ذلك حقوقه في الغذاء والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة لأضعف الفئات مثل النساء والأطفال. ويقوض الحصار أيضا جهود

كوبا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويضرّ بالتقدم العالمي المطلوب بشدة لتحقيق التنمية المستدامة.

وبالتالي، ستواصل غانا تأييد الدعوة المدوية للجمعية العامة لرفع الحظر الأحادي الجانب والامتناع عن إصدار أو إنفاذ قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75. وتحثّ غانا جميع الدول الأعضاء الأخرى على أن تفعل الشيء نفسه.

وتعرب غانا مرة أخرى عن تضامنها مع حكومة كوبا وشعبها وتكرر دعوة الولايات المتحدة رسميا إلى أن تصغي للدعوات الأوسع التي أطلقها المجتمع الدولي للمطالِبة برفع الحصار الذي تفرضه من جانب واحد على كوبا لتمكين ذلك البلد من تحقيق إمكاناته الكاملة لما فيه خير شعبه والمجتمع العالمي بصورة أعم.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]
[2 أيلول/سبتمبر 2021]

تكرر غرينادا، بوصفها دولة مستقلة ذات سيادة وتؤمن إيمانا راسخا بمبدأ تساوي الدول في السيادة، إقرارها الثابت بمبدأ تساوي الدول في السيادة والتزامها بمبادئ الأمم المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تفعل الشيء نفسه.

ولا تزال غرينادا تؤكد من جديد أيضا، وبعبارات لا لبس فيها، أنها لم تصدر ولم تطبق أو تقبل أي قوانين أو تدابير تخرق أو تقوض الحقوق السيادية لأي دولة، كما أنها لا تطبق أو تقبل أي قوانين تفرضها دولة معينة بغرض تقييد أو عرقلة التجارة أو الملاحة على الصعيد الدولي.

وعليه، توجه غرينادا من جديد نداء مدويا آخر تدعو فيه إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي على حكومة كوبا وشعبها.

وتشكل تدابير هذا الحصار رادعا وعقبة أمام التنمية الاقتصادية في كوبا. فهي قد قمعت جوهر التقدم الاجتماعي – الاقتصادي للشعب الكوبي، وتسببت له في مشقة لا توصف، وكانت لها نتائج عكسية على تحقيق هدف التنمية البشرية. كما أنها تواصل انتهاك الحقوق السيادية للشعب الكوبي في انتهاك مباشر لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولذلك، تؤيد غرينادا بدون تحفظ القرار 289/75 الذي يحث الدول التي طبقت وما زالت تطبق مثل هذه القوانين والتدابير على أن تتخذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن وفقا لنظامها القانوني، ويشير على وجه التحديد إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتنضم غرينادا أيضا إلى المجتمع الدولي في الإعراب عن رغبته في أن يرى الإزالة الكاملة لهذه التدابير المفروضة، على أساس الاحترام المتبادل وحق كوبا في المشاركة الكاملة في أنشطة المجتمع الدولي للأمم.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[27 أيلول/سبتمبر 2021]

ما فتئت جمهورية غواتيمالا منذ عام 1997 تؤيد القرارات المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، وفقا لالتزامها بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي 23 حزيران/يونيه 2021، انضم البلد إلى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة باعتماد قرار الجمعية العامة 289/75، وعملا بالفقرات 2 و 3 و 4 من القرار، تعلن غواتيمالا أنها لم تصدر أو تطبق قوانين أو تدابير من أي نوع بما يتعارض مع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو يتعارض مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض غواتيمالا أي تدابير انفرادية تتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي لا تزال تشريعاتُها المحلية تتضمن تلك الأحكام على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها.

وبناء على ذلك، لا توجد عوائق قانونية أو تنظيمية أمام المرور العابر أو التجارة بين غواتيمالا وكوبا، كما يتجلى في العلاقات الممتازة بين بلدينا.

ويساور غواتيمالا القلق لكون سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوبا تزداد تشديدا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب تضر بتنمية الشعب الكوبي ورفاهه، وذلك على الرغم من القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع تقريبا.

وتوجه غواتيمالا نداء قويا للعودة إلى حوار مثمر بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا من أجل كفالة سرعة إعادة وتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والمالية وتعاونهما المتبادل وتعيد تأكيد ذلك النداء.

وستواصل جمهورية غواتيمالا ضم صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي في دعم وتعزيز الإجراءات التي تؤدي إلى حل سريع ونهائي من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]
[20 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تكرر جمهورية غينيا تأييدها للقرار 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 حزيران/يونيه 2021 في نيويورك.

وجمهورية غينيا، إيمانا منها بأن هذا الحظر قرار انفرادي يقوّض القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام سيادة الدول والمساواة بينها وحقوق الإنسان والشعوب، تعيد تأكيد تضامنها مع الشعب الكوبي، الذي تتأثّر الجهود التي يبذلها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية منذ ستة عقود بتدبير قسري لا أساس قانوني له.

وفي هذا الصدد، تدين غينيا الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتدعو إلى تضامن جميع الدول الأعضاء من أجل التنفيذ السريع للقرار المذكور أعلاه.

وستظل جمهورية غينيا مخلصة لصداقاتها والتزاماتها الدولية باحترام حقوق الشعب الكوبي غير القابلة للتصرف وغير القابلة للتقادم.

غينيا – بيساو

[الأصل: بالفرنسية]
[18 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تؤكد غينيا – بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع الالتزامات بتعزيز الحوار واحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ثمّ، فإن حكومة غينيا – بيساو لا تؤيد أي قرارات متخذة ضد كوبا ولا تعتمد، على الصعيد الداخلي، أية آليات تفضي إلى تنفيذ هذه القرارات، لأنها قرارات ذات طابع انفرادي وتتعارض مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة.

وتلاحظ غينيا – بيساو بقلق الإجراءات والتدابير الرامية إلى تشديد الحصار.

وبناء على ذلك، يرى بلدنا أن من دواعي الأسف أن يستمر هذا الحصار، الذي دام لأكثر من 58 عامًا، في إلحاق أضرارٍ جسيمة جدا بالشعب الكوبي تنعكس في جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي المهمة، مثل الصحة العامة والتغذية والنقل والزراعة، والخدمات المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة.

وما زال هذا الحصار المستمر منذ عقود يعوق التقدم والتنمية الاجتماعيين والاقتصاديين للشعب الكوبي؛ وطالما هو قائم سيظلّ يعرقل الجهود التي تبذلها كوبا في سبيل تحقيق تنميتها المستدامة.

ولذلك، تدرك جمهورية غينيا – بيساو الأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة، وتدعو إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 289/75 تنفيذا كاملا.

وتدعو جمهورية غينيا – بيساو أيضا البلدين إلى التوصل إلى اتفاق في إطار حوار صادق وبناء بهدف تمتين العلاقات بين الدولتين.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[5 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

برهنت حكومة جمهورية غيانا التعاونية باستمرار على احترامها الراسخ لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتقيدها بها، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة 289/75.

وبناء على ذلك، لم تصدر جمهورية غيانا التعاونية أي تشريعات ولم تعتمد أي سياسات وممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمسّ سيادة دول أخرى، بما فيها كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، تمتثل حكومة غيانا التعاونية امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة 289/75 وتواصل تأييده تأييدا تاما.

واستمرت جمهورية غيانا التعاونية، من حيث المبدأ، في معارضتها معارضة ثابتة وحازمة للحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا. وتواصل غيانا دعوتها إلى دعم إنهاء الحصار الذي سيحفز التطبيع. وتؤكد حكومة غيانا أن البلدان النامية، مثل كوبا بصفة خاصة، تحتاج إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي في المنعطف الحالي الذي تواجه فيه الآثار المتعددة الأبعاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وتعرب حكومة غيانا عن قلقها إزاء توتر العلاقات بين حكومة جمهورية كوبا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية. وترى غيانا أن من شأن تطبيع العلاقات بين البلدين أن يكون له أثر مفيد على السلام في القارة الأمريكية وأن يسفر عن مزيد من الرخاء للجميع.

وتكرر حكومة غيانا التعبير عن تقديرها للتضامن والدعم الطبي لكوبا، وتثني على الجهود الدولية التي تبذلها الحكومة الكوبية لوقف انتشار الفيروس خارج حدودها، وهو ما يدل على نمط ثابت وطويل الأمد من الالتزام الإنساني على الصعيد العالمي. وإننا نحيي المتفانين من مِهنييها العاملين في الرعاية الصحية وموظفي الخدمة الآخرين المنتشرين في جميع أنحاء العالم على الخطوط الأمامية لمواجهة الجائحة.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]
[14 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تسن حكومة جمهورية هايتي أبدا أي قوانين أو أحكام قانونية أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 289/75، الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021.

وتؤكد هايتي من جديد التزامها وتمسكها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية للدول، إضافة إلى حقوق الدول ومواطنيها في التمتع بحرية بفوائد حرية الملاحة والتجارة. ويجب على الدول أن تتصرف وفقا لمبادئ القانون الدولي هذه وأن تتخلى عن التدابير الانفرادية التي قد تضر بالهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدول أخرى.

واستنادا إلى هذه المبادئ، دأبت حكومة هايتي دوما، في إطار الأمم المتحدة وفي إطار مختلف مؤتمرات القمة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على دعم الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا الشقيقة لتلبية الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فُرض على ذلك البلد منذ سنوات عديدة.

ولذلك، تأمل حكومة جمهورية هايتي في تطبيع العلاقات الثنائية الطبيعية بين كوبا والولايات المتحدة، بما يؤدي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

امتثالا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تُصـــدر هندوراس أو تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية اقتصادية وتجارية ضد دول أخرى يمكن أن تؤثر على حرية تدفق التجارة الدولية.

آيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد حكومة آيسـلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 289/75. ولا تصـدر آيسـلندا ولا تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 289/75. ولا تطبق آيسلندا أي تشريع تجاري أو اقتصادي يقيد أو يثبط التبادل التجاري مع كوبا أو الاستثمار فيها. وتعارض آيسلندا توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تصـــدر الهند أو تطبّق أي قوانين من النوع المشـــار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 289/75، ولذلك، ليست هناك ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع.

وعارضت الهند باستمرار أي تدابير يتخذها بلد من البلدان بشكل انفرادي وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بحيث تتجاوز حدود ولايته الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشـير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها بشـأن هذا الموضـوع مؤتمرُ القمة الثامن عشـر لرؤســـاء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في باكو، أذربيجان، يومي 25 و 26 تشـــرين الأول/أكتوبر 2019، كما تشـير إلى إعلان سـانتا كروز الصـادر عن مؤتمر قمة رؤسـاء دول وحكومات مجموعة الـ 77، وكذلك إلى القرارات الأخرى رفيعة المستوى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد حكومة إندونيسـيا مجددا معارضـتها الشـديدة للتدابير القسـرية الانفرادية التي تتجاوز آثارُها الحدود الإقليمية وتمس سـيادة دول أخرى، وتعيد التأكيد على المصـالح المشـروعة للكيانات والأشـخاص

الخاضعين لولاية هذه الدول وعلى حرية التجارة والملاحة. وفي هذا الصدد، تظل إندونيسيا أيضا ثابتة في رفضها للتدابير الإضافية الرامية إلى زيادة تشديد الحصار الانفرادي المفروض على كوبا.

وتؤكد إندونيسيا من جديد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على كوبا ينتهك مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك كذلك القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

وعلى الرغم من تأييدنا للقرارات المتتالية المتخذة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فإننا للأسف لم نشهد أي تحسن يذكر أو أي تحسن على الإطلاق في الحالة. وما زالت المعاناة والصعوبات التي يواجهها الشعب الكوبي، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن، قائمة. ويستمر كل هذا في الحدوث خلال الفترة الصعبة للغاية لتفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ومع دخولنا عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن أي عمل من شأنه أن يعوق قدرة بلدان أخرى على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية يعتبر أمرا غير مقبول. ويتعارض الحصار مع روح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وقد يؤدي إلى ترك شعب كوبا خلف الركب.

وفي ظل جائحة كوفيد-19 العالمية الأخيرة، فإن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي يحد من فرص كوبا في الحصول على التمويل والتعاون الدولي، وكذلك على اللقاحات والإمدادات الطبية وغيرها من السلع الأساسية، سيعوق أيضا التدابير اللازمة للتصدي لجائحة كوفيد-19، وبالتالي سيحول دون حدوث انتعاش مستدام وشامل من الجائحة. وسيلحق ذلك في نهاية المطاف ضررا بصحة الشعب الكوبي ورفاهه. ومن الضروري رفع هذه التدابير لحماية حياة الملايين، وقد حان الوقت لذلك.

وتُواصل حكومة جمهورية إندونيسيا التشديد على أهمية تعزيز الحوار بهدف إنهاء الحصار المفروض على كوبا وبهدف الدفع في اتجاه تطبيع العلاقات الثنائية.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

تكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية تأكيد موقفها منذ أمد طويل بأن فرض أي نوع من التدابير القسرية الانفرادية ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يشكل انتهاكا صارخا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في العلاقات الدولية. وتتعارض هذه الأعمال غير القانونية أيضا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولذلك يرفضها المجتمع الدولي ويدينها بشدة.

وقد ندد المجتمع الدولي بشدة بالتدابير القسرية الانفرادية. واعتمدت الجمعية العامة قرارات عديدة ضد التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية كل سنتين منذ عام 1989؛ وبشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا كل عام منذ 1992؛ وبشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية كل عام منذ عام 1997. وأكدت عشرات من قرارات الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وتقارير

المقررين الخاصين وكررت التأكيد على أن التدابير والقوانين القسرية الانفرادية تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. كما اعترضت المنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية – الأفريقية على التدابير القسرية الانفرادية من منظور قانوني في مناسبات متعددة منذ تأسيسها في عام 1956.

وإذ أشارت الجمعية العامة إلى قراراتها السابقة، فقد اعتمدت، في 23 حزيران/يونيه 2021، قرارها السنوي الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ودعا القرار، الذي اعتُمد بأغلبية ساحقة، إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وحث كافة البلدان على الالتزام بالميثاق، وكذا بقواعد القانون الدولي، وعلى إلغاء أو إبطال أي قوانين وتدابير ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية بحيث تؤثر في سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية تلك الدول، وفي حرية التجارة والملاحة.

وللأسف، تجاهلت الولايات المتحدة الأمريكية تماما، خلافا لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، جميع هذه القرارات وفرضت مزيدا من الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية على كوبا.

وإن استمرار هذه التدابير غير القانونية لا يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي والمقاصد والمبادئ الواردة في الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة فحسب، بل إنه أيضا سبب لخسائر اقتصادية ومالية فادحة لكوبا. ولا تزال هذه الإجراءات غير القانونية تؤثر سلبا على ظروف معيشة الشعب الكوبي وحقوق الإنسان الأساسية المكفولة له، وسوف تعرقل قدرات حكومة كوبا وجهودها لتحقيق التنمية المستدامة.

ومما يثير قلقا بالغا أن فرض الولايات المتحدة الأمريكية تدابير قسرية انفرادية ذات آثار تتجاوز حدودها الإقليمية على الدول الأعضاء بلغ مستوى غير مسبوق. وقد اتُّخذت هذه التدابير غير المشروعة بقصد تحقيق بعض الغايات السياسية من أجل إلحاق مشقة ومعاناة هائلتين بشعب ذلك البلد والتأثير سلبا على حرية التجارة، ولاسيما تجارة البضائع والسلع الإنسانية، مثل المواد الغذائية والأدوية والمنتجات الزراعية والحيوانية.

ونظرا للآثار المدمرة للتدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما آثارها على التمتع بحقوق الإنسان الأساسية، فقد طالبنا باستمرار بإلغاء هذه التدابير في أقرب وقت ممكن، فضلا عن رفض الضغط السياسي والإكراه اللذين يزيدان من حدة نهج المواجهة في العلاقات الدولية.

ويعتبر أي تدبير اقتصادي قسري انفرادي يؤثر سلبا على جميع سكان دولة ما، أو يعوق قدرة هؤلاء السكان على تلبية احتياجاتهم الإنسانية، أو يعرقل التمتع الكامل بحقوق الإنسان الأساسية المكفولة لهم، انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وسنواصل، بالتشاور مع الدول الأعضاء الأخرى، المطالبة باعتماد الوسائل الدولية من أجل منع الآثار الضارة الناجمة عن التدابير القسرية الانفرادية وإزالتها وتقليلها وجبرها.

ولم تقم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 289/75، امتثالا منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان على حرية التجارة والملاحة، في جملة أمور أخرى.

وعلى نفس المنوال، وعلى النحو الذي تم في القرار السنوي المعنون، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ندعو الأمانة العامة إلى إعداد مواد ومساهمات كبيرة في هذا الموضوع، بسبل منها إعداد تقرير مستفيض عن تنفيذ القرار. وإلى جانب تجميع الآراء التي تدلي بها الدول الأعضاء والهيئات الدولية والتقارير التي تقدمها، ينبغي أن تتضمن التقارير السنوية تحليلا موضوعيا وأن تقترح ترتيبات عملية لكفالة تنفيذه تنفيذا تاما.

وتشاطر جمهورية إيران الإسلامية، التي طالما كانت موضوع تدابير قسرية اقتصادية، كوبا حكومة وشعبا قلقهما إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ولذلك تؤكد على الحاجة الملحة إلى وضع حد فوري لهذه التدابير غير القانونية والتنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 289/75.

العراق

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

انطلاقاً من التزام العراق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة، واحتراماً لمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ولحرية التجارة والملاحة للدول كافة، يؤيد العراق جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويعلن العراق تضامنه مع كوبا وتأييده الكامل لحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره والتمتع بحقه السيادي في استغلال أراضيه ومياهه دون أي قيود اقتصادية. ويرفض العراق التدابير الاقتصادية غير القانونية التي تطال الفئات الضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى؛ وتعيق التنمية؛ وتعرقل الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر في كوبا.

ويرحب العراق بجهود الوساطة الدبلوماسية الرامية إلى تشجيع الولايات المتحدة وكوبا على التفاوض والحوار بشكل يفضي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ويرحب بكل الجهود التي ترمي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين وعودة أبناء الشعب الكوبي لممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي دون أي قيود، بما يتناغم مع سعي الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة لكافة الشعوب دون استثناء.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[1 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لا تزال حكومة جامايكا ملتزمة التزاما تاما بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساس بها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين لجميع الدول الأعضاء.

ولم تُصدر حكومة جامايكا أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تمسّ سيادة أي دولة أخرى أو المصالح الوطنية الشرعية لهذه الدولة، وذلك حرصا منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعملا بقرار الجمعية العامة 289/75 المعنون، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وترى جامايكا أن السيادة الاقتصادية هي من حجر الزاوية في تنمية الدولة. وفي 29 حزيران/يونيه 2021، أصدر البرلمان قرارا يؤيد اتخاذ إجراءات مجدية لإنهاء الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة على

كوبا. وتتفق جامايكا على أن فرض قوانين انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية يتعارض مع الميثاق نصا وروحا ويقوّض مبادئ تعددية الأطراف والسيادة والتجارة الحرة.

ولا تزال جامايكا تشعر بالقلق إزاء تأثير هذه التدابير على تنمية الاقتصاد الكوبي، لا سيما في ضوء آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والضغط الإضافي الذي ستسببه لحكومة كوبا وشعبها في تعاطيها مع الوضع الطبيعي الجديد الذي يواجهه العالم حاليا. والتدابير التي تتخذها الولايات المتحدة، مثل اللوائح المتعلقة بمراقبة الأصول الكوبية الرامية إلى فرض قيود متزايدة على السفر وتجهيز التحويلات المالية وخصائص الإقامة في الفنادق، وإلى توسيع قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المقيدة المرتبطة بكوبا لإخضاعها لجزاءات ضريبية إضافية، هي تدابير ضارة بشكل خاص.

وتستند جامايكا في دعوتها القوية إلى إعادة إدماج كوبا بالكامل في نصف الكوكب هذا إلى رأيها القائل بأن الحصار ليس تدبيرا عقابيا ضد كوبا فحسب، بل إنه يشكل عائقا أمام تنميتنا الإقليمية المشتركة.

وما فتئت جامايكا تؤيد بثبات قرارات الجمعية العامة، بما في ذلك القرار 289/75، التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بالميثاق من خلال وقف تطبيق مثل هذه التدابير العدائية.

وفي إطار المحافل الإقليمية، انضمت جامايكا إلى الدول الأعضاء الأخرى في تأكيد هذا الموقف. وقد أصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية مرارا بيانات عامة يرفضون فيها فرض هذه التدابير القسرية الانفرادية، ودعوا إلى وضع حد فوري وغير مشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومؤخرا جدا في تموز/يوليه، كررت الجماعة دعوتها إلى الرفع الفوري للجزاءات المفروضة على كوبا.

وقد تكرر هذا الموقف أيضا في إطار رابطة الدول الكاريبية وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، التي أصدرت في مؤتمر قمتها السادس الذي عقدته في مكسيكو سيتي بالمكسيك في 18 أيلول/سبتمبر 2021 إعلانا خاصا يدعو إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، انضمت جامايكا إلى الدعوة التي وجهت في مؤتمر القمة الأول للجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي، المعقود في 7 أيلول/سبتمبر 2021، إلى رفع الجزاءات الانفرادية والحصار المفروضين على كوبا، واللذين أعاقا قدرة البلد على الاستجابة لجائحة كوفيد-19.

ولذلك تكرر جامايكا دعوتها إلى الرفع الكامل والفوري للحصار الذي لا يزال يخلِّف آثارا اجتماعية واقتصادية وخيمة على كوبا وشعبها.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تصدر حكومة اليابان ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 289/75.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق فيما يتعلق بقانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام 1996 (المعروف باسم قانون هيلمز – بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يتسبب في مشاق لا مبرر لها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها مؤسسات أو يضطلع بها مواطنو بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت تأييدا للقرار 289/75.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 تموز/يوليه 2021]

لم تطبق المملكة الأردنية الهاشمية أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75. وما فتئت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تصوت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في تحقيق تنميتها حسب النمط الذي تريده لنفسها.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس بسيادة دولة أخرى.

ولم تعتمد كازاخستان قطُّ أي أنظمة وطنية تمس بالجهود الإنمائية لبلدان أخرى، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقلها أو تؤخرها.

وتدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لم تُصدر حكومة كينيا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة 2 من قرار الجمعية العامة 289/75.

وتؤمن حكومة كينيا بنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وبذلك لا يمكن أن تؤيد القرارات الانفرادية التي تسعى لمحاصرة جمهورية كوبا وتسبب معاناة مستمرة للشعب الكوبي الصديق.

وينبغي ألا تدعم الأمم المتحدة أو تؤيد أبدا أي جزاءات أو أي حصارات دائمة، لا سيما عندما تؤدي هذه الجزاءات والحصارات إلى تقويض الأهداف العامة لكوبا المتمثلة في تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وإرساء السلام المستدام، وتحقيق التنمية المستدامة في كوبا.

ولهذه الأسباب، لطالما صوّتت كينيا لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إزالة هذا العبء الذي طال أمده عن كاهل الشعب الكوبي. ويستحق الشعب الكوبي فرصة لتقرير المصير والمشاركة الحرة في السوق العالمية، وفي غير ذلك من الاتجاهات والمناسبات الجارية، باعتباره أمة تعترف بها الأمم المتحدة على النحو الواجب.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تؤكد حكومة جمهورية كيريباس من جديد تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة 289/75 الذي يدحض الحظر الأحادي الجانب الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تخل بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين كيريباس وكوبا أو أي بلد آخر في هذا الشأن.

ويلبي هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية وسيساهم بشكل إيجابي، عند تطبيقه، في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بصورة عامة.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]
[9 آب/أغسطس 2021]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ قرار الجمعية العامة 289/75، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتؤكد من جديد التزامها القوي بالقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم الاعتداء، والتعايش، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتؤكد من جديد كذلك تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

قيرغيزستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[12 آب/أغسطس 2021]

تلتزم جمهورية قيرغيزستان، في سياستها الخارجية، التزاما صارما بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتدعم جمهورية قيرغيزستان، من جانبها، باستمرار الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 أيلول/سبتمبر 2021]

تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد من جديد موقفها المتمثل في أن أي حصار تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولة واحدة فحسب، بل يخالف أيضا المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبدأ تساوي الدول في السيادة، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. ولذلك، لم تسن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75.

وفرضُ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا من جانب الولايات المتحدة لا ينتهك القانون الدولي فحسب، بل يضع أيضا قيودا وعقبات شديدة في سبيل التنمية الاجتماعية – الاقتصادية في كوبا. ومن هذا المنطلق، تدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا بأسرع ما يمكن.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيلول/سبتمبر 2021]

تلتزم حكومة لبنان التزاما تاما بقرار الجمعية العامة 289/75 المعنون، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وفقا لمبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذا هو الموقف الثابت للبنان الذي يستند إلى المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تشدد على ضرورة احترام سيادة الدول.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تؤكد مملكة ليسوتو من جديد التزامها بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تنص، في جملة أمور، على تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور مملكةَ ليسوتو قلقٌ بالغ من الآثار الضارة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتناشد ليسوتو الولايات المتحدة أن ترفع الحصار المفروض على كوبا.

ليبريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[22 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تعرب حكومة جمهورية ليبريا عن تأييدها للدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ويستند ذلك التأييد إلى أن الحصار يسبب صعوبات لشعب كوبا.

ويتماشى موقف جمهورية ليبريا في هذا الصدد مع الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي الذي يدعو إلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتتعاون ليبريا مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتأييد الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا والقرارات المتعلقة بذلك الموضوع.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

تعيد دولة ليبيا التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تُفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد في حل الخلافات بين الدول بل يؤدي إلى تعقيدها وتفاقمها.

وتعبر دولة ليبيا عن استمرار التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولم يسبق لها أن سنت أو طبقت أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من قرار الجمعية العامة 289/75.

وانطلاقاً من موقفها المبدئي، صـــوتت ليبيا لصـــالح قرار الجمعية العامة 289/75 تأكيداً على معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، وتدعو الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية بعيداً عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل خرقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكاً لحقوق الإنسان وعرقلة لجهود التنمية، لا سيما أهداف التنمية المستدامة 2030.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لم تسن حكومة جمهورية مدغشقر ولم تطبق أي قوانين أو جزاءات اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد جمهورية كوبا.

وتؤيد مدغشقر التدابير الرامية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[22 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تود حكومة جمهورية ملاوي أن تسجل تأييدها لقرار الجمعية العامة 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيلول/سبتمبر 2021]

تظل ماليزيا، باعتبارها عضوا يتحلى بالمسؤولية في الأمم المتحدة، ثابتة في معارضتها لجميع أشكال الحصارات الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية التي تنتهك قواعد القانون الدولي وتتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتؤكد ماليزيا من جديد دعمها لتنفيذ قرار الجمعية العامة 289/75، الذي اعتُمد في 23 حزيران/يونيه 2021.

وستواصل ماليزيا دعم جهود المجتمع الدولي وتنضم إلى الدول الأعضاء الأخرى في تكرار التأكيد على دعمنا القوي لرفع الحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا، الذي أعاق تنميتها وتسبب في معاناة كبيرة للشعب الكوبي. وتحث ماليزيا على الوقف الفوري للحصار الأحادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتدعو جميع الأطراف إلى حل نزاعاتها وديا من خلال الحوار والمفاوضات.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]
[4 آب/أغسطس 2021]

تعارض جمهورية ملديف فرض أي نوع من الجزاءات على أي بلد دون ولاية صريحة من مجلس الأمن. وتبعا لذلك، لم تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة 289/75 الذي صوتت جمهورية ملديف لصالحه.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]
[26 تموز/يوليه 2021]

صوتت حكومة جمهورية مالي دائما لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم تصدر حكومة جمهورية مالي، التي تؤيد القرار 289/75 الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021 تأييدا تاما، أي قوانين أو تطبق أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

ولا تزال مالي كما كانت في الماضي متمسكة بموقفها الداعي إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]
[14 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها ومعارضتها لأي حظر من المحتمل أن يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما ويؤدي إلى معاناة البشر. ولطالما صوّتت موريتانيا لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها، وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تكرر موريشيوس الإعراب عن التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم التعرض لها. وتمشيا مع هذه المبادئ، ووفقا للقانون الدولي، لم تصدر جمهورية موريشيوس أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي على كوبا.

وتقيم جمهورية موريشيوس علاقات ثنائية جيدة مع جمهورية كوبا، وتظل منفتحة على تطوير علاقاتها التجارية مع كوبا.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[15 أيلول/سبتمبر 2021]

تكرر المكسيك تأكيد أنه في سياق العلاقات بين الدول ذات السيادة، فإن أي تدبير انفرادي يقصد به أن يكون وسيلة للضغط السياسي لإحداث تغييرات من الخارج في القرارات الداخلية لدولة أخرى يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقوض السلم والاستقرار.

وبالتالي، تدين المكسيك إدانة قاطعة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ قرابة ستة عقود على كوبا، وتدين كذلك قرار تنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا (قانون هيلمز – بيرتون)، الذي لم يؤثر على سيادة الشعب الكوبي فحسب، بل على المصالح الوطنية لبلدان ثالثة أيضا.

ونظرا للأزمة الصحية الحادة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، فإن إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا ضرورة ملحة. ومن شأن ذلك أن يسهم في عكس مسار الحالة الاقتصادية الصعبة التي يواجهها الشعب الكوبي. وتحث المكسيك الدول على إظهار التضامن والدعم من أجل تعزيز رفاه الدول ونموها الاقتصادي وتنميتها.

وقد تعاونت حكومة المكسيك، بصفتها الرئيس المؤقت لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مع البلدان الأعضاء الأخرى لتنمية بلدان المنطقة.

وكما أعلن الرئيس أندريس مانويل لوبيز أوبرادور في الاجتماع الوزاري لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعقود في 24 تموز/يوليه 2021، فإن المكسيك مستعدة لدعم شعب كوبا وحكومتها عن طريق إرسال معونة إنسانية من شأنها تساعد في التغلب على الحالة الاقتصادية التي تواجهها كوبا حاليا، والتي تفاقمت بسبب الوباء وتشديد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. وقد أرسلت إليها المساعدات الإنسانية التالية:

- في يوم السبت، 17 تموز/يوليه 2021، وصلت طائرة من طراز C-130 Hercules تابعة للقوات الجوية المكسيكية إلى مطار هافانا الدولي ومعها 000 800 حقنة وغيرها من الإمدادات الطبية.

- في يوم الإثنين، 26 تموز/يوليه 2021، وصلت ناقلة النفط الحكومية *José María Morelos II* إلى هافانا ومعها أغذية وأدوية و 40 مليون لتر من زيت الديزل (أي ما يعادل 000 200 برميل).
- في يوم الجمعة، 30 تموز/يوليه 2021، وصلت سفينة البحرية المكسيكية *El Libertador* إلى ميناء هافانا محمّلة بأكثر من 612 طن من المواد الغذائية والأكسجين والإمدادات الطبية.
- في يوم السبت، 31 تموز/يوليه 2021، وصلت طائرة من طراز C-130 Hercules تابعة للقوات الجوية المكسيكية ومعها زهاء 11 طنا من الإمدادات الطبية، بما في ذلك عدد التشخيص لكوفيد-19 وأردية طبية وحقن ومعدات الحماية وغيرها من المنتجات الطبية.
- في يوم الأحد، 1 آب/أغسطس 2021، وصلت السفينة *Papaloapan* ومعها شحنة من 283 1 طن من الإمدادات الطبية والأغذية.

وعلى مدى العقد الماضي، زادت التجارة بين المكسيك وكوبا بمعدّل نسبته 8,5 في المائة، وخلال عام 2019، وهو العام الأخير الذي لدينا سجل كامل عنه، بلغت قيمة التبادلات التجارية 423,5 مليون دولار.

وكوبا شريك تجاري مهم للمكسيك والمنطقة؛ وإنهاء الحصار يعني زيادة أكبر في إجمالي التجارة يستفيد منها المكسيك وكوبا وبلدان أخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

موناكو

[الأصل: بالفرنسية]
[7 أيلول/سبتمبر 2021]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ العامة للقانون الدولي، لم تصدر إمارة موناكو أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 289/75 الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[14 أيلول/سبتمبر 2021]

وفقا للفقرات 2 و 3 و 4 من قرار الجمعية العامة 289/75، لم تصدر حكومة منغوليا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار الآنف الذكر.

وتعيد منغوليا تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولقد دأبت حكومة منغوليا على معارضة مواصلة تطبيق التدابير الانفرادية، وتكرر الإعراب عن تأييدها غير المشروط لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]
[4 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

أيدت حكومة الجبل الأسود قرار الجمعية العامة 289/75، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وتؤكد حكومة الجبل الأسود من جديد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار 289/75. وحكومة الجبل الأسود على استعداد لزيادة تطوير التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

المغرب

[الأصل: بالفرنسية]
[4 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تكرر المملكة المغربية تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وقد شجعت المملكة المغربية دائما إقامة علاقات ودية فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لم يسبق لجمهورية موزامبيق أبدا أن أصدرت أي قوانين أو أنظمة تتعارض وقرار الجمعية العامة 289/75 أو طبقتها أو تعاونت بشأن تطبيقها أو أسهمت فيه.

وينسجم هذا الموقف مع تصويت جمهورية موزامبيق تأييدا لقرارات مماثلة عامي 2019 و 2020.

وتكرر حكومة موزامبيق الإعراب عن دعمها غير المشروط لأحكام قرار الجمعية العامة 289/75 وتدعو لرفع الحصار المفروض على كوبا دون شروط.

ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 أيلول/سبتمبر 2021]

خلال الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، لم تسنح لميانمار فرصة التصويت لصالح قرار الجمعية العامة 289/75، الذي دعت فيه الجمعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، على الرغم من أن ميانمار صوتت لصالح قرارات مماثلة في السنوات السابقة.

وتتمسك ميانمار بمقاصد ومبادئ العلاقات الدولية المتمثلة في المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ولقد عارضت ميانمار دائما تطبيق الحصار خارج نطاق الحدود الإقليمية وتسييس قضايا حقوق الإنسان.

وعلى وجه الخصوص، أثر الحصار المفروض على كوبا تأثيرا شديدا، خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على القطاع الاقتصادي في الدولة، مما أسفر عن عواقب سلبية على قطاعات أخرى مثل قطاع الصحة والقطاع الاجتماعي. ولذلك، تعارض ميانمار بشدة عمليات الحصار أو الجزاءات في هذا الوقت العصيب من الجائحة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

وتأمل ميانمار أن يؤدي تطبيع للعلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا إلى فتح آفاق رحبة ينعم فيها البلدان المتجاوران بالسلام والازدهار، وإلى أن تعم فوائد ذلك المنطقة بأسرها. وتعتقد ميانمار أن ذلك سيؤدي في نهاية المطاف إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، مما من شأنه أن يفضي إلى تهيئة بيئة اقتصادية مؤاتية تمكن كوبا من تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية، ومن ثم تعزيز جهودها الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب.

وتأمل ميانمار أن تتحلى الولايات المتحدة وكوبا بالحكمة والشجاعة والمقدرة اللازمة لمعالجة هذه المشكلة السياسية التي طال أمدها بينهما وللدخول في فصل جديد من الصداقة والتعاون لما فيه خير شعبيهما، وذلك من خلال الحوار بما يتماشى مع قواعد القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[3 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد ناميبيا من جديد موقفها الداعم لقرار الجمعية العامة 289/75، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وقد دأبت حكومة جمهورية ناميبيا على تأييد قرارات الجمعية العامة بلا تردد، وهي ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبادئ القانون الدولي والتعايش السلمي وعدم التدخل في شؤون الدول ذات السيادة. وناميبيا على ثقة بأن الوحدة والسلام بين الأمم والشعوب هو النبع الرئيسي لتعزيز التنمية الاقتصادية وتقوية التجارة العالمية. وتتوقف قدرتنا على الاستجابة بفعالية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على وجه الخصوص، على مدى القرب من الاستجابة العالمية للجائحة والتأهب لها، ولغيرها من المسائل المتصلة بالصحة بروح من التعاون وتعددية الأطراف.

ويؤثر الحصار على جمهورية كوبا الشقيقة وينتهك حقوق الإنسان لمواطنيها ويعوق التطور الطبيعي للعلاقات الدولية، فضلا عن العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية، ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، بل أيضا بين كوبا وبقية العالم. ويعوق أثر الجزاءات الانفرادية قدرة كوبا على مكافحة الجائحة من خلال توفير المعدات الطبية اللازمة في إطار القنوات التجارية المعترف بها دوليا، ويشكل تهديدا خطيرا لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد حكومة ناورو من جديد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك على وجه الخصوص المبادئ الأساسية المتمثلة في تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، فضلا عن حرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي.

ومن الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى، مع انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، أن يوضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتكرر حكومة ناورو تأكيد تأييدها وامتثالها الكاملَين لقرار الجمعية العامة 289/75 بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]
[9 آب/أغسطس 2021]

تلتزم حكومة نيبال التزاما صارما بأحكام قرار الجمعية العامة 289/75 وهي لم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 289/75. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ونحن نكرر توجيه تلك الدعوات. وليست لدى نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيّد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا، وترحب بجميع الخطوات المتَّخذة صوب التطبيع، بما في ذلك رفع الحصار.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]
[4 آب/أغسطس 2021]

تواصل نيكاراغوا الدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيزها عن طريق بناء علاقات تقوم على الاحترام والمساواة والتضامن والتعاون المتبادل، وعن طريق احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بها، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام القانون الدولي.

وتؤكد نيكاراغوا من جديد هدفها المنشود منذ أمد بعيد وهو تحقيق التفاهم الدولي والتعايش السلمي، وتواصل تعزيز ثقافة السلام، وتستند في علاقاتها الدولية إلى الصداقة والتضامن والمعاملة بالمثل بين الشعوب، وتعترف في الوقت نفسه بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات الدولية عملا بالقانون الدولي. ولهذا السبب، ندعو دائما وسنواصل الدعوة إلى الدفاع عن سيادة شعوبنا وسلامة أراضيها واستقلالها وحقها في تقرير المصير.

وتؤكد نيكاراغوا مرة أخرى، بسياستها القائمة على السلام والتضامن، ووفقا للقانون الدولي وحق شعوب العالم في العيش في سلام وفي التنمية، أنه يجب أن تظل أبواب الحوار والتفاوض مفتوحة وأن يصبح التدخل العسكري والحرب من الماضي.

وتلاحظ نيكاراغوا مع القلق، مثلها مثل أي بلد من البلدان النامية والمجتمع الدولي بأسره، أن الجزاءات والتدابير القسرية الانفرادية والحصار المفروض خلال فترة الجائحة ترقى إلى مستوى الجريمة المرتكبة ضد الإنسانية. فالحصار يلحق ضررا مباشرا بحق الشعب الكوبي الشجاع في التنمية، حيث ينتهك جميع حقوق الإنسان ويقوض الجهود التي تبذلها الحكومة والشعب من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها.

وتدين نيكاراغوا تشديد الحصار المفروض على كوبا الشقيقة، شعبا وحكومة، وهي خطوة ألحقت أضرارا أكبر بقطاعات حساسة، مثل الصحة والتعليم والرياضة والثقافة، بلغ مجموعها 570,3 5 بليون دولار. وارتفع هذا الرقم بنحو226 1 بليون دولار عن المبلغ المسجل في العام السابق، من نيسان/أبريل 2018 إلى آذار/مارس 2019، ليصل إجمالي الأضرار في العقود الستة تقريبا منذ وضع هذه السياسة التي عفا عليها الزمن لأول مرة إلى 413,4 144 بليون دولار.

وقوض الحصار الجهود التي تبذلها كوبا، ذلك البلد النبيل، في مكافحة الجائحة، لا سيما بسبب عنصره خارج نطاق الحدود الإقليمية، مما أدى إلى حرمان الشعب الكوبي عمدا من الحصول على أجهزة التنفس الميكانيكية والكمامات ومعدات الاختبار والنظارات الواقية والبزات والقفازات والكواشف وغيرها من اللوازم المطلوبة لإدارة أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

والتزامنا برفع الحصار اللاإنساني المفروض على كوبا، الذي تسبب بالفعل في إلحاق ضرر لا يمكن إدراكه ولا رجعة فيه باقتصاد الشعب الكوبي، كما تجلى بوضوح في تقارير الأمين العام ذات الصلة، التزام راسخ وثابت.

ونعتقد أن ليس لأي دولة الحق في فرض إرادتها على الآخرين عن طريق تدابير اقتصادية قسرية انفرادية تنتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهذه الممارسة غير مشروعة وغير قانونية وتقوض المكاسب التي تحققت في إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية.

ونحن نرفض أي تدخل، مقصود أو فعلي، في الشؤون الداخلية لكوبا. وندعو جميع الدول إلى احترام السيادة والقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وكذلك الالتزامات المتعهد بها والصكوك القانونية المبرمة في مجال الاتصالات الرقمية، بغية تجنب الأعمال العدوانية. ونرفض أيضا حملة التضليل والأخبار الزائفة التي تشوه سمعة كوبا.

وقد أعربت الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي باستمرار عن رفضها القاطع للحصار، كما تبين في التصويت الأخير على هذا القرار، الذي أجري في 23 حزيران/يونيه 2021، حيث صوتت لصالحه 184 دولة من أصل 193 دولة من الدول الأعضاء.

ويجب على الأمم المتحدة أن تفي بغرضها التاريخي المتمثل في تعزيز تعددية الأطراف، على أساس المساواة في السيادة، حيث تسود أصوات شعوبنا، وحيث تتحقق التطلعات الإنسانية، وحيث يتم التنديد بتكثيف الحصار وآثاره خارج نطاق الحدود الإقليمية ورفضها.

وتأمل نيكاراغوا أن تحظى قرارات الجمعية العامة العديدة بالاحترام وأن يتم تنفيذها بشكل نهائي، بحيث تضع حدا لهذه السياسة غير القانونية تجاه كوبا، وترسي الأسس لحوار قائم على الاحترام يهدف إلى حل المسائل الثنائية المعلقة بين البلدين، استنادا إلى مبادئ المساواة بين الدول، والمعاملة بالمثل واحترام سيادة كوبا واستقلالها.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]
[4 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تلتزم حكومة النيجر التزاما قويا باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدولتين، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولم تتخذ أي تدابير منافية لأحكام قرار الجمعية العامة 289/75، المعتمد في 23 حزيران/يونيه 2021.

بل على العكس من ذلك، تقيم كل من جمهورية النيجر وكوبا علاقات تعاون طيبة منذ أن وقّعتا اتفاقا عاما للتعاون بين البلدين في عام 1994. ومنذ ذلك الحين، ازداد واتسع نطاق هذا التعاون ومعه الأنشطة التي يغطيها. ويجري البَلَدان مشاورات ثنائية بانتظام، وهو ما يشهد على الإرادة السياسية لقادة البلدين في تعزيز أواصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين. وعلاوةً على ذلك، أدى رئيس الجمهورية، السيد مامادو إيسوفو، زيارة رسمية إلى كوبا في أيلول/سبتمبر 2014 بهدف توثيق أواصر هذا التعاون.

ومع ذلك، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي قائما ولا يزال يسبب معاناة رهيبة للشعب الكوبي ويعوق التنمية الاقتصادية.

ولذلك تدعو النيجر إلى رفع الحصار، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتطبيع العلاقات تدريجيا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من الوعي والعمق في العمل الذي أنجز بالفعل، ولا سيما استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 2015.

ولذا تظل جمهورية النيجر متضامنة مع كوبا وتعبر عن مساندتها الثابتة لها، وتثق في أنها ستلقى مرة أخرى الدعم اللازم من المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[1 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تكرر حكومة نيجيريا الاتحادية تأكيد عزمها المستمر على الحفاظ على علاقات ودية مع جميع الدول، وتدين تطبيق تدابير انفرادية لتسوية المنازعات بين الدول. وتكرر نيجيريا أيضا تأكيد تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا ولتعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء. وترى نيجيريا أن تخفيف الحصار المفروض على كوبا سيكون دليلا على التسوية السلمية للمنازعات في النظام الدولي.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 289/75. ولا تصدر النرويج ولا تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار. ولا تطبق النرويج أي قانون تجاري أو اقتصادي يقيد أو يثبّط التبادل التجاري مع كوبا أو الاستثمارات الواردة من كوبا أو الوافدة إليها.

وتعارض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث. وتعرب النرويج عن أسفها لعدم استئناف الولايات المتحدة لالتزامها السابق بتعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، وتشجع الولايات المتحدة وكوبا على العمل نحو تطبيع علاقاتهما الثنائية بغية إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

عمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

تمتثل حكومة عمان لقرار الجمعية العامة 289/75 وتنفذه، ولا تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تحترم باكستان احتراما كاملا قرار الجمعية العامة 289/75 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

تواصل حكومة جمهورية بنما إبرام اتفاقات ثنائية اقتصادية وتجارية وتعاونية مع كوبا لتعزيز العلاقات بين البلدين.

وتؤكد بنما من جديد موقفها الداعم لقرار الجمعية العامة 289/75، بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتعرب حكومة بنما أيضا عن قلقها إزاء تطبيق تدابير قسرية انفرادية ضد كوبا، ولا سيما تلك التي تؤثر على صحة السكان الكوبيين، حيث زادت حدتها بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتعوق تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتقيم بنما، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ودولة داعية إلى السلام، علاقات صداقة وتعاون مع جميع الدول على أساس شمول الجميع واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، وكذلك احترام حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام السيادة، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساسا في نطاق الولاية المحلية للدول.

وتشجع بنما الحوار والتسوية السلمية للمنازعات والتجارة الحرة والتجارة الدولية الشفافة وستواصل تشجيع ذلك.

وصوتت جمهورية بنما تاريخيا لصالح قرار الجمعية العامة الذي يؤيد رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهو التزام يقوم على أساس أن من شأن ذلك أن يسهم في التنمية الاجتماعية الاقتصادية لسكانها، وهي تؤيد بالتالي صياغة تقرير شامل عن تنفيذ القرار 289/75.

وتكرر جمهورية بنما أيضا تأكيد دعمها للاندماج الكامل لكوبا في المنطقة وفي العالم.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

تكرر بابوا غينيا الجديدة تأكيد تأييدها الثابت لقرار الجمعية العامة 289/75، الذي يشدد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وبهذه الروح، تعارض بابوا غينيا الجديدة أي تطبيق خارج الحدود الإقليمية للقوانين والأنظمة التي تنتهك سيادة الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة.

ولا تطبق بابوا غينيا الجديدة حاليا أي تدابير تقييدية، تشريعية أو سياساتية أو أخرى، ضد كوبا. بل على العكس من ذلك، تشجع بابوا غينيا الجديدة على إقامة علاقات بناءة وودية بين كوبا والولايات المتحدة بما يتسق مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة.

باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[15 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤيد باراغواي تأييدا تاما تنفيذ قرار الجمعية العامة 289/75، وفقا لموقفها التاريخي المتمثل في الامتناع عن إصدار أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار.

وترفض، في هذا الصدد، أي قانون محلي تمس آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية سيادة الدول الأخرى والقانون الدولي وحرية التجارة والملاحة.

وتلتزم باراغواي، وعيا منها بحالتها كبلد نام غير ساحلي، بالمبادئ المكرسة في دستورها بشأن العلاقات الدولية، وتؤكد من جديد التزامها بالاحترام المطلق للمقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وللقانون الدولي، وتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم المساس بها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، ضمن مبادئ أخرى منصوص عليها في مختلف الصكوك القانونية الدولية.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[1 أيلول/سبتمبر 2021]

تكرر بيرو تأكيد التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤون الدول الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتعتقد بيرو أن تطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الحدود الإقليمية، كما يتضح من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، هو عمل انفرادي يتنافى مع الميثاق والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام 1992، عندما صوتت بيرو لصالح القرار 19/47 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ظلت حكومة بيرو متسقة في سياستها الخارجية وصوتت لصالح جميع القرارات المتعلقة بهذه المسألة في الجمعية العامة.

وتعتقد بيرو أن هذه التدابير القسرية الانفرادية تضر بالنمو الاقتصادي لكوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وتعرب حكومة بيرو عن قلقها بشأن الآثار الضارة الناجمة عن هذه التدابير فيما يتعلق بنوعية حياة الشعب الكوبي ورفاهه، ولا سيما في مجالات الإمدادات الغذائية والصحة والخدمات الأساسية الأخرى، من جراء حرمانه من الوصول إلى الائتمانات الخاصة والغذاء والدواء والتكنولوجيا وغير ذلك من الإمدادات الضرورية لتنمية البلد.

وترى بيرو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع ديناميات السياسات الإقليمية. وستواصل بيرو تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي مع كوبا من خلال معارضتها المستمرة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على ذلك البلد.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤيد الفلبين قرار الجمعية العامة 289/75 تأييدا تاما، وتكرر تأكيد التزامها بالتقيد به.

ولم تفرض الفلبين ولا تعتزم أن تفرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى مع قرار الجمعية العامة 289/75.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[19 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

إن موقف دولة قطر بشأن القرار لم يطرأ عليه أي تغيير، حيث تدعم دولة قطر القرار دعماً كاملاً. وهي تدعم بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي وتقوم بتطبيقها في سياستها الخارجية، وتتبع سياسة الالتزام التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وظلت تدعو إلى عدم فرض أي إجراءات قسرية انفرادية.

وبناء عليه، فإن دولة قطر لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المشار إليه.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

دأبت حكومة جمهورية كوريا، منذ عام 1999، على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ولذلك، لم تطبق جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75.

جمهورية مقدونيا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]
[4 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لم تطبق جمهورية مقدونيا الشمالية أو تُصدر أي جزاءات أو حصارات انفرادية، وتؤكد مجدداً أنها تنفذ قرار الجمعية العامة 289/75 تنفيذاً كاملاً.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[20 أيلول/سبتمبر 2021]

دأب الاتحاد الروسي، إلى جانب الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، على التمسك بموقف مبدئي مؤيد لهذا القرار، الذي يدعو إلى رفع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا رفعا تاما وعاجلا وغير مشروط.

وجميع التدابير التقييدية الانفرادية التي اتخذتها واشنطن ضد هافانا تحد من التمتع بالحقوق الطبيعية غير القابلة للتصرف للمواطنين الكوبيين (فضلا عن مواطني الولايات المتحدة)، وهي غير قانونية تماما وتنتهك بشكل صارخ المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فحرب الجزاءات التي تشنها واشنطن لتحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في الإطاحة بحكومة غير مرغوب فيها مثال لأعراض سياسة خارجية تقوم على الضغوط العلنية بما يعكس روح "مبدأ مونرو" سيئ الذكر، وعلى التدخل في الشؤون الداخلية لدولة ذات سيادة، والتجاهل الصارخ لحقوق الإنسان والقيم الإنسانية.

وفي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع العالمي محنة مشتركة – مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) – فإن الحملة التي أطلقتها الولايات المتحدة لتشويه سمعة الأطباء الكوبيين والعقوبات التي فرضتها على الصناعة الصيدلانية البيولوجية التي عرضت للخطر صحة الملايين من الناس في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم هي حملة وعقوبات غير مبدئية وغير إنسانية على الإطلاق. ومن المشجع أن هافانا قد أظهرت، حتى في مثل هذه الظروف، قدرة ملحوظة على الصمود وتواصل مساعدة الدول الأخرى من خلال توفير الأطباء والإمدادات الطبية وتطوير لقاحها الخاص ضد كوفيد-19، بما في ذلك من أجل احتياجات بلدان ثالثة. وإن الهدف الرئيسي الذي يوجه شركاءنا هنا واضح – هو تقديم مساعدة طبية متسمة بالإيثار في مواجهة التحدي العالمي لجائحة كوفيد-19 الذي حل بالبشرية.

ومن الجدير بالذكر أن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على كوبا في ظل إدارة بايدن لم تَضعُف، بل على العكس من ذلك، زادت شدة. فعلى سبيل المثال، أدرجت الولايات المتحدة كوبا في أيار/مايو 2021 في سجلها الاتحادي للبلدان التي لا تتعاون معها بما فيه الكفاية في مكافحة الإرهاب، وأدرجتها في تموز/يوليه 2021 في فئة البلدان التي لا تفي بمعاييرها لمكافحة الاتجار بالأشخاص. ولا يمكن تجاهل الانخفاض الكبير في عدد التأشيرات الصادرة للمواطنين الكوبيين (من بين التأشيرات الـ 000 20 الموعود بها لا تصدر سوى نحو 000 5). وفي الوقت نفسه، لم يتم رفع أي من التدابير التقييدية الـ 243 التي اتخذت أثناء تولي الرئيس ترامب منصبه.

وتعتقد روسيا أن رفع الحصار في نهاية المطاف لن يفيد شعب كوبا والولايات المتحدة فحسب، بل سيساعد أيضا، بصورة أعم، على تحسين العلاقات الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

لم يتغير موقف حكومة جمهورية رواندا بشأن القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتتمتع جمهورية رواندا بعلاقات دبلوماسية ودية مع جمهورية كوبا منذ سنوات.

وقد صوتت رواندا، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لصالح قرار الجمعية العامة 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021.

وتنفذ حكومة جمهورية رواندا قرار الجمعية العامة 289/75 تنفيذا تاما، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ وتؤكد مجددا تأييدها لهذا القرار؛ ولم تصدر رواندا أو تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار. وتشدد حكومة رواندا على أنه لا توجد موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعرقل حرية العبور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

تود حكومة سانت كيتس ونيفيس أن تعرب مرة أخرى عن سرورها لدعم اعتماد الجمعية العامة القرار 289/75، الذي يسعى لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها.

وسيبقى الحصار حتماً أكبر محنة للشعب الكوبي، مع ما له من أثر سلبي كبير على الاقتصاد والحياة اليومية. وهذه الحالة ليست مؤسفة فحسب، بل إنها تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة. وتشكل انتهاكا أيضا لقواعد ومبادئ القانون الدولي والتسويات السلمية للمنازعات بين الدول.

وقد أثر فرض جزاءات إضافية أشد صرامة مؤخرا على السفر والتحويلات المالية من الولايات المتحدة إلى كوبا تأثيرا سلبيا أيضا على مناخ الأعمال التجارية وعلى الكوبيين الذين يعتمدون اعتمادا كبيرا على المساعدة المقدمة من أقاربهم في الخارج.

وقد أدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى زيادة تفاقم مشاق الشعب الكوبي الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الحصار. وعلى الرغم من ذلك، تواصل كوبا الإسهام بشكل كبير في الصحة العالمية من خلال إرسال فرقها الطبية إلى جميع أنحاء العالم، من أجل مساعدة البلدان في كفاحها ضد كوفيد-19.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يوجد وقت أفضل من الآن للنظر بجدية في رفع الحصار، الأمر الذي سيساعد كثيرا على إنعاش الاقتصاد الكوبي ويزيد بشكل كبير فرص الشعب الكوبي لتحسين مستوى معيشته.

ولذلك تدعو حكومة سانت كيتس ونيفيس إلى تجديد الحوار بين هافانا وواشنطن، من أجل وضع حد سريع لهذا الحظر الذي عفا عليه الزمن.

وتواصل حكومة سانت كيتس ونيفس وقوفها متضامنة مع حكومة كوبا وشعبها وتصوت مجددا لصالح القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا"، وتكرر تأكيد موقفها القائل بأن الوقت قد حان لإنهاء هذا الحصار الذي طال أمده.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

لم تصدر حكومة سانت لوسيا، امتثالا للالتزامات القانونية الدولية وتمشيا مع التزامها بمبادئ تساوي الدول في السيادة، أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى، من شأنها التعدي على ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها القانونية، أو إعاقة حرية النشاط التجاري أو التجارة أو التعاون الاقتصادي.

وتؤكد حكومة سانت لوسيا على التعاون الاقتصادي والتربوي والعلمي والتقني المستمر بين كوبا وسانت لوسيا دعما لتطور واستدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا موقفها من تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية وتعتبر أن ذلك يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بين الأمم.

وقد دأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

ما برحت الغالبية الساحقة من الدول الأعضاء في المنظمة تجدد جماعيا كل عام، منذ عام 1992، تأكيد دعمها لحكومة كوبا وشعبها من خلال الدعوة المتكررة إلى الوقف الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد وقوفها في تضامن لا يتزعزع مع شقيقتنا الكاريبية، وتكرر تأكيد تأييدها القاطع لقرار الجمعية العامة 289/75، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

ولا يزال الحصار المفروض بصورة انفرادية، الذي يبقى فشلا ذريعا، يخلق مشاق لا مبرر لها للشعب الكوبي، ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، وتترتب عليه آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية للدولة التي تطبقه، ويحول دون شراء المعدات اللازمة – مما يزيد من تعقيد قدرة الحكومة على توسيع نطاق تصنيع اللقاحات للاستجابة على نحو مناسب لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية.

وعلى الرغم من الأثر الضار للحصار اللاأخلاقي المستمر، تواصل كوبا إظهار عزمها. وقد طورت شقيقتنا الكاريبية لقاحاتها الخاصة، بما في ذلك لقاح سوبيرانا ولقاح عبد الله، من أجل التصدي للجائحة. وعلاوة على ذلك، قدمت كوبا، في مجالي الرعاية الصحية والمساعدة الإنسانية، إسهامات إلى

المناطق التي تعاني نقصا في الخدمات حول العالم. وقد استفادت سانت فنسنت وجزر غرينادين، بل وأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، من تضامن كوبا ودعمها، ولا تزال تستفيد منها استفادة كبيرة. ولهذا نظل ممتنين لها إلى الأبد.

ولقد فات منذ وقت طويل أوان الإلغاء الكامل لهذا الحصار الاقتصادي. وستواصل سانت فنسنت وجزر غرينادين الدعوة بقوة إلى الرفع الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، وهو أمر حاسم بالنسبة لشعب كوبا وحكومتها من أجل تحقيق الازدهار الكامل.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تعيد حكومة دولة ساموا المستقلة تأكيد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرُّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تندرج ضمن المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي.

ولذلك تؤيد ساموا قرار الجمعية العامة 289/75 وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع القرار المذكور.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 تموز/يوليه 2011]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، وبالتالي فهي تناهض فرض الحصار الانفرادي على كوبا، كوسيلة لممارسة الضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤيد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مرة أخرى تأييدا تاما مضمون قرار الجمعية العامة 289/75 بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2021.

وتنتهج سان تومي وبرينسيبي سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي، وهي ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولا تزال حكومة سان تومي وبرينسيبي ترفض فرض أي قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى، وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها، وفي حرية التجارة والملاحة.

ولذلك تدعو سان تومي وبرينسيبي إلى التعجيل برفع الحصار المفروض حاليا على جمهورية كوبا، والذي نعتقد أنه سيخلف أثرا إيجابيا هائلا على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سان تومي وبرينسيبي دعمها الثابت للقرار السنوي الصادر في الجمعية العامة بشأن هذا البند والتصويت باستمرار لصالح هذا القرار.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تقيم المملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولم تطبق المملكة العربية السعودية أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يترتب عليها حظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوبا.

وتلتزم المملكة العربية السعودية بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتذكر وتعيد تأكيد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

ستواصل السنغال، وفقا لالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الامتثال لأحكام القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن رفع الحصار عن كوبا.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، تنفذ قرار الجمعية العامة 289/75 تنفيذا كاملا، وهي لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير أو إجراءات من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وما فتئت جمهورية صربيا تؤيد بثبات في الجمعية العامة القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، وما فتئت تصوت لصالحه.

وتدعو جمهورية صـربيا إلى إنهاء الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي بذلك تعبّر عن الرغبة التي تحدو الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[10 آب/أغسطس 2021]

تؤيد حكومة جمهورية سـيشـل مرة أخرى تأييدا تاما مضـمون القرار 289/75، المعنون "ضـرورة إنهاء الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي الذي تفرضـه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021.

وتنتهج سـيشـيل سـياسـة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي وتلتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وما زالت حكومة سـيشـيل ترفض فرض قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها نطاق الحدود الإقليمية وأي أشكال أخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتدعو الدول إلى الامتناع عن إصدار قوانين وتدابير من هذا القبيل وتطبيقها لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

ومع ذلك، تشجع حكومة سيشيل على تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. وترى سيشيل أن الحوار والتعاون بين البلدين سوف يؤثران تأثيرا إيجابيا على حياة شعبي كوبا والولايات المتحدة.

ولذلك تحث سيشيل، في هذا السياق، على الإسراع بإزالة الحصار المفروض حاليا على جمهورية كوبا، الذي سيخلف، بحسب ما تعتقد، أثرا إيجابيا هائلا في حياة شعب كوبا.

وستواصل حكومة سيشيل دعمها المستمر للقرار الذي يُتخذ سنويا بشأن هذا البند في الجمعية العامة وستواصل التصويت لصالحه.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

تكرر جمهورية سيراليون تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي. وكانت سيراليون من أوائل بلدان أفريقيا التي تقيم علاقات دبلوماسية مع كوبا منذ عدة عقود.

وكانت العلاقات الثنائية بين جمهورية سيراليون وكوبا ودية، كما أحرز التعاون التجاري بين البلدين الصـديقين تقدما كبيرا أيضـا. وسـيراليون ملتزمة بتعزيز العلاقات الممتازة بالفعل بين البلدين الشـقيقين على الجبهتين الثنائية والمتعددة الأطراف كلتيهما. وظلت سـيراليون ثابتة في دعمها الدائم لجميع القرارات السـابقة التي تطالب بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وشعبها.

وتؤكد جمهورية سـيراليون من جديد دعوتها إلى الرفع الكامل للحصـار الذي تفرضـه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي لا يزال يؤثر بشكل خطير على سبل كسب الشعب الكوبي لرزقه.

ولذلك، تكرر سيراليون تأكيد تأييدها الكامل والصريح لقرار الجمعية العامة 289/75، الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا. ومن دواعي تشجيع جمهورية سيراليون الجهود التي بُذلت في الماضي لتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. ونحن على ثقة بأنه سيتم البناء على ما أُحرز من تقدم.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 آب/أغسطس 2021]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 289/75. وما انفكت سنغافورة تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وتصوت لصالحها منذ عام 1995.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[3 تشرين الثاني/نوفمبر 2021]

تدعو جزر سليمان، في إطار تأييدها لقرار الجمعية العامة 289/75، إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1962، وذلك وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعرب جزر سليمان عن تقديرها للروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعبا، وبما تبديه من قدرة على الصمود والسخاء لكفالة التعليم وتوفير المأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراستهم هناك، وذلك رغم المشقات المفروضة عليها.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 أيلول/سبتمبر 2021]

انضمت جنوب أفريقيا، باعتمادها القرار 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، إلى 184 بلدا صوتت لصالح القرار مقابل بلدين صوتا ضده (إسرائيل والولايات المتحدة) وامتناع 3 بلدان عن التصويت (أوكرانيا والبرازيل وكولومبيا).

ويساور حكومة جنوب أفريقيا القلق إزاء الأثر المدمر الذي يحدثه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، على حياة شعب كوبا، لا سيما الفقراء والضعفاء، وعلى سبل عيشه. ومما يزيد الأمر سوءا أن الولايات المتحدة أدرجت كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب، إلى جانب إنفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. وتدعو جنوب أفريقيا إدارة الولايات المتحدة الجديدة إلى إزالة نير الجزاءات الجائر واختيار الحوار البناء مع كوبا، وليس زيادة العزلة. وتنضم جنوب أفريقيا إلى الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في الدعوة إلى إتاحة فصل جديد من الأمل لكوبا وشعبها.

وتتفق جنوب أفريقيا بشكل تام مع مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الـ 77 الأفريقية وحركة بلدان عدم الانحياز على أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وغيره من التدابير العقابية قد ألحقت أضرارا لا حصر لها بكوبا. وعلى الرغم من الأعباء المتصلة بالجزاءات، لا تزال كوبا مصدر إلهام للبشرية لأنها توفد ألوية طبية إلى البلدان من أجل مكافحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتنوه جنوب أفريقيا، حكومة وشعبا، بتواضع عميق بالتضحية التي قدمها الشعب الكوبي الذي جاد بحياته في الكفاح من أجل تحرير جنوب أفريقيا. وتناصر كوبا حقوق البلدان النامية، ولها حق لا جدال فيه في أن تتطور وتزدهر.

وتشكل الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة عقبات رئيسية تعرقل دخول شركات جنوب أفريقيا في معاملات تجارية مع كوبا. غير أن العلاقات بين جنوب أفريقيا وكوبا لا تزال تشكل نموذجا ناجحا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولقد جددت جنوب أفريقيا التزامها ببرامج التعاون الثنائي القائمة مع كوبا، وبالسعي إلى مجالات جديدة للتعاون، كما هو الحال فيما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية والزراعة والعلم والتكنولوجيا.

ويبقى الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أكبر عقبة تعرقل سعي كوبا إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقد تسببت الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة في حدوث صعوبات اجتماعية واقتصادية كبرى لكوبا، بما في ذلك نقص في المواد الأساسية مثل الأغذية والطاقة والأدوية. وأضرت الجزاءات أيضا بقطاع السياحة الذي يشكل قطاعا اقتصاديا رئيسيا في كوبا. وتزيد القيود الاقتصادية والمالية الصارمة، التي تنذر التهديدات بزيادة حدتها، من تعقيد المصاعب والمعاناة التي يعيشها شعب كوبا، على الرغم من الأنظمة والقوانين الكوبية التي تحمي البلدان والشركات التي تقوم بأعمال تجارية في الجزيرة.

ولذلك، تنتهز جنوب أفريقيا هذه الفرصة لتشيد بالبلدان التي اتخذت تدابير للتخفيف من الآثار المحددة لقانون هيلمز – بيرتون، ولتطلب إلى البلدان التي تمثل أطرافا ثالثة أن تدعم كوبا وشعبها عن طريق إلغاء القوانين أو الأنظمة المحلية التي لا تزال تعرقل تنمية كوبا وشعبها، أيا كانت، وفقاً للقرار 289/75 الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021.

وتناشد جنوب أفريقيا المجتمع الدولي مجدداً مضاعفة جهوده للتشجيع على إقامة حوار بنّاء وشفاف بين كوبا والولايات المتحدة، سواء على الصعيد الثنائي أو من خلال هياكل الأمم المتحدة المناسبة، بغية تحقيق أهداف جميع القرارات التي سبق أن اتخذتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، وضمان أن يحقق شعب كوبا المزيد من التقدم على نحو مستدام.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[14 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تعرب جمهورية جنوب السودان من جديد عن قلقها البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

واتساقا مع آراء غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتماشيا مع قرارات الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Res.1 (XVII) و Assembly/AU/Res.1 (XIX) و Assembly/AU/Res.1 (XXI)، تنادي جمهورية جنوب السودان برفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي منذ أكثر من نصف قرن.

وترى جمهورية جنوب السودان أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو عمل انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

وترى جمهورية جنوب السودان أن هذه التدابير القسرية تضر بالنمو الاقتصادي في كوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وتدعو جمهورية جنوب السودان إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، الذي اتخذته الجمعية العامة في 23 حزيران/يونيه 2021.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 أيلول/سبتمبر 2021]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية، ضد أي بلد، بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ هذه التدابير يقوض سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تصدر سري لانكا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 289/75.

ولقد دأبت سري لانكا على تأييد القرارات التي تتخذها الجمعية العامة بشأن هذا البند، وتتبنى الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

أيد السودان القرار 289/75 تأييدا تاما وصوت لصالحه في الجمعية العامة.

ويعود إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية السودان وكوبا إلى عام 1969. وأحرزت العلاقات الثنائية تقدّما باعتماد سفير جمهورية السودان لدى فنزويلا سفيرا لدى كوبا في آذار/مارس 2014. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين.

وتنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ولمبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وعارض السودان، تمشياً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظرا لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكاً للميثاق.

وفي سبيل هذه الغاية، يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال الذي اعتُمد في إطاره القرار 289/75، ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع.

وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية على نحو يمس بسيادة أي دولة أخرى. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتسبب في خسائر ومعاناة جسيمة للشعب الكوبي، لكونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار 289/75، أحالت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة إلى الهيئات المتعددة الأطراف المعنية ابتغاء حشد الدعم اللازم للقضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]
[9 أيلول/سبتمبر 2021]

لا تزال جمهورية سورينام ملتزمة التزاما راسخا بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبدعم احترام القانون الدولي. وترى سورينام أنه ينبغي دائما احترام المساواة في السيادة، وحق الأمم في تحقيق التنمية وفقا للمسار الذي ترسمه لنفسها. والالتزام بهذه المبادئ له أهمية قصوى في الحفاظ على نظام دولي مستقر.

وتلاحظ سورينام أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا منذ عقود طويلة يتعارض مع هذه المبادئ والقواعد ويؤدي إلى نتائج عكسية في العلاقات التجارية. ومما يثير القلق بوجه خاص استمرار تطبيق الحصار في سياق جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، على الرغم من دعوة الأمين العام إلى رفع الجزاءات المفروضة على البلدان من أجل ضمان حصولها على الغذاء والإمدادات الطبية الأساسية والدعم الطبي.

وفي ضوء ما تقدم، تدعو سورينام إلى رفع الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا، الذي يضر بجميع القطاعات الاقتصادية وقطاع الرعاية الصحية في كوبا، ويحرم الشعب الكوبي من إمكانية استخدام موارد البلد استخداما كاملا، ويشكل التحدي الأكبر الوحيد للتنمية الكاملة لكوبا.

وعلاوة على ذلك، فإن أضعف أفراد المجتمع الكوبي، مثل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، هم الذين يعانون من أشد العواقب المترتبة على هذه السياسة.

وتعرب سورينام مرة أخرى عن تضامنها مع كوبا، حكومة وشعبا، وتسجل أن حكومة جمهورية سورينام لم تصدر أو تطبق قط قوانين أو تدابير تؤثر في الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لكوبا، شعبا وحكومة، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 289/75.

سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]
[5 آب/أغسطس 2021]

كما كان الحال في السنوات الماضية، أيدت سويسرا في عام 2021 قرار الجمعية العامة المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وترى سويسرا أن التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية المتخذة ضد جمهورية كوبا تترتب عليها عواقب سلبية على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وتزيد من صعوباته الاقتصادية. ولهذه الأسباب ينبغي إلغاؤها.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[27 آب/أغسطس 2021]

أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة الموجّهة من مكتب الشؤون السياسية وبناء السلام في الأمانة العامة للأمم المتحدة (DPPA/DPO/2021/01226) بتاريخ 22 تموز/يوليه 2020، والمعمّمة على البعثات الدائمة، واستناداً إلى قرار الجمعية العامة 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، متضمناً المساهمات والتقييمات الوطنية للجمهورية العربية السورية تجاه هذه المسألة الهامة:

أولاً: تُجدد الجمهورية العربية السورية التزامها التام بكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وآخرها قرار الجمعية العامة 289/75 المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2021.

ثانياً: تُعبّر الجمهورية العربية السورية، الدولة العضو والمؤسس للأمم المتحدة، عن تمسكها والتزامها التام بمضامين الفقرتين 2 و 3 من منطوق قرار الجمعية العامة 289/75، وتعتبر نفسها غير معنية أو مُلزمة بأي من التدابير الاقتصادية غير الشرعية أحادية الجانب التي تفرضها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الشعب الكوبي من عام 1962 وحتى اليوم.

ثالثاً: إن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة التاسعة والعشرين على التوالي بأغلبية ساحقة للقرار 289/75 القاضي برفع هذا الحصار الجائر يؤكد مجدداً أحقية وعدالة هذه القضية، ومساندة المجتمع الدولي لها، كما يدل على التزام الدول التي صوتت لصالح هذا القرار بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومطالبتها بإلغاء وإبطال أي قوانين أو تدابير لها آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة أي من الدول الأعضاء، أو تهدد المصالح المشروعة لشعبها.

رابعاً: تُدين الجمهورية العربية السورية بأشد العبارات السياسات الإقصائية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية، وتشديدها للحصار المفروض على الشعب الكوبي وتفعيلها لقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 المعروف باسم "قانون هيلمز – بورتون"، وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992، وترى أن تطبيق مثل هذه التشريعات العدائية يتسبب بمشاق لا مبرر لها للشعب

الكوبي، ناهيك عن تعارضـــها مع مبادئ حقوق الإنســـان والقانون الدولي الإنســـاني، وإعاقتها تنفيذ أهداف "خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، وسعي كوبا لتحقيق الازدهار والرفاهية.

خامسـاً: تطالب الجمهورية العربية السـورية الإدارة الأمريكية الحالية بالرفع الفوري غير المشـروط لحصارِها الجائر عن الشعب الكوبي، والعدولِ عن سياساتها القائمة على ممارسة الضغوط وفرض العقوبات الانفرادية على الدول التي لا تنسـجم خياراتها الوطنية الحرّة مع الأجندات والمصـالح الأمريكية، خاصـة بعد أن عمدت الإدارة الأمريكية السابقة، وبخطوة غير شرعية، إلى استخدام أداة حرب جديدة ألا وهي تصـنيف كوبا على قوائم الدول التي تدّعي أنها راعية للإرهاب الدولي، الأمر الذي تدينه بلادي بشدة.

سـادسـاً: تُشـير الجمهورية العربية السـورية إلى قرار الجمعية العامة 200/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، وبشكلٍ خاص الفقرتان 4 و 5 من منطوق القرار واللتان تضمنتا الطلب من الأمين العام "رصـد ما يفرض من تدابير اقتصـادية انفرادية كوسـيلة للقسـر السـياسـي والاقتصـادي ودراسـة أثر تلك التدابير في البلدان المتضـررة"، كما "تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، مع التركيز بوجه خاص على ما للتدابير الاقتصـادية الانفرادية من آثار على تحقيق التنمية المســـتدامة"، مع التأكيد على مخالفة هذه الإجراءات القســـرية لمبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، وخرقها الواضح لقواعد القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، وقواعد الشرعية الدولية ذات الصلة.

سـابعاً: إن لهذه التدابير القسـرية الانفرادية أضـرارا كارثية على النمو الاقتصـادي لكوبا، ولكل الدول الخاضـعة للجزاءات، حيث تعيق تنميتها الاجتماعية والبشرية، وتؤثر بشكل مباشر على نوعية حياة الشعوب ورفاههم، لا سيما في ظل الأزمة العالمية المتصلة بانتشار جائحة كوفيد-19، والتي تؤثر علينا جميعاً على قدم المساواة. وعليه تدعو بلادي، بصفتها بلداً محباً للسلام، إلى رفع هذه التدابير القسرية التي تعرّض حقًّا أساسياً من حقوق الإنســان للخطر، ألا وهو الحق في الصــحة، مع الإشــارة إلى جهود كوبا الأخيرة في تطوير لقاح مضادٍ للفيروس، والذي يدل بشكل واضحٍ على قدرة كوبا على الإسهام بشكلٍ مجدٍ في النهوض بالصحة العامة.

ثامناً: تشـكّل الإجراءات القسـرية التي تفرضـها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من كوبا وسـورية عقبات رئيسـية في وجه إقامة تعاملات تجارية ومالية بشـكلٍ حر بين البلدين. ومع ذلك، لا تزال العلاقات بين سـورية وكوبا تمثّل أنموذجاً ناجحاً للتعاون على الصـعيد الثنائي على أسـاس الاحترام المتبادل، والمسـاواة في السيادة، مع السعي الدائم لإيجاد مجالات تعاون جديدة مثل التعليم، والزراعة، والصحة، وتبادل التكنولوجيا.

تاسعاً: إن الجمهورية العربية السورية، حالُها حال كوبا وعددٍ من الدول الأخرى، لا تزال وإلى اليوم هدفاً للعديد من الإجراءات القســرية أحادية الجانب التي تفرضــها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد غير قانوني وخارج إطار الأمم المتحدة والشرعية الدولية، وتمثّل إرهاباً اقتصادياً مكمّلاً للإرهاب الذي مارسـه ويمارسـه تنظيما "داعش" والنصـرة والكيانات المرتبطة بهما، وهو يطالُ كلَّ سـوريّ في حياته اليومية ويحرمه من الحصــول على احتياجاته الأســاســية، كما يحدّ من قدرة الحكومة الســورية على توفير الخدمات والدعم لمُحتاجيها، ويضـــع عقبات جديّة أمام اســـتعادة الاقتصـــاد الســـوري لقدرته على الإنتاج والتعافي، وتستهدف الأفراد والشركات المهتمة بمساعدة الحكومة السورية في إعادة بناء البنية التحتية للبلد، بما في ذلك المشـافي والمدارس، وفي اسـتعادة إنتاج النفط والغاز، وبالتالي تمنع الشـعب السـوري من التمتع بالحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية. كما تعرقل تهيئة الظروف الملائمة للعودة

الآمنة والطوعية للاجئين والمهجّرين السوريين، وتشكّل عبئا إضافيا على أنشطة الأمم المتحدة الإنسانية والإغاثية في الجمهورية العربية السورية.

ختاماً، تجدد الجمهورية العربية السورية التزامها الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، واحترامها المطلق لقواعد القانون الدولي، ومطالبتها بوضع حدٍّ فوريّ ونهائي لسياسات فرض التدابير القسرية الانفرادية، وتذكّر بالدعوات التي أطلقتموها وكبار موظفي الأمم المتحدة، ومقرّرو مجلس حقوق الإنسان في هذا السياق. وتكرر دعوتها للولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتثال الفوري لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في هذا الصدد، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني الذي تفرضه على كوبا والجمهورية العربية السورية وغيرهما من الدول بشكلٍ فوري، بما يضمن رفاه وازدهار شعوبها.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 289/75.

وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتؤيد الحقوق الأساسية للأمم في أن تختار بحرية سبل تحقيق التنمية الخاصة بها. وترى طاجيكستان، إذ تضع في الاعتبار جملة مبادئ منها تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم المساس بها وحرية التجارة الدولية، أن التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا لا تزال تؤثر سلباً في الأوضاع المعيشية للشعب الكوبي، وتعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات كبيرة، لاسيما جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وما نجم عنها من زيادة في معدلات الفقر والبطالة وسوء التغذية، يتعذر أكثر من أي وقت مضى تبرير فرض حصارات وجزاءات، وهو يستحق ردود فعل مناسبة على الصعيد العالمي.

وتخالف مثل هذه الإجراءات مبادئ القانون الدولي، فضلاً عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعايش السلمي بينها.

وتقيم طاجيكستان علاقات دبلوماسية واقتصادية ودية مع كل من الولايات المتحدة وكوبا، وستستمر في اتخاذ المزيد من التدابير لتعزيز التعاون بين البلدين.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 آب/أغسطس 2021]

ما فتئت الحكومة التايلندية الملكية تؤيد باستمرار، منذ عام 1994، قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا.

وتعارض تايلند قيام أحد البلدان بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يرغم في الواقع بلدا ثالثا على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد، وتسبب في معاناة شعبه.

ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل ولا تزال تايلند تعارض وضع هذه القوانين أو التدابير.

تيمور – ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[10 أيلول/سبتمبر 2021]

تلتزم تيمور – ليشتي التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتكرر تيمور – ليشتي تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 289/75، وتؤكد مجددا أنها لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور – ليشتي بشدة استمرار اتخاذ وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية، وتعرب عن تأييدها للرفع الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونعتقد أن فرض التدابير المذكورة سيعرقل قدرة كوبا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بأكثر الطرق فعالية وفي الوقت المناسب، فضلا عن إضعاف قدرتها على تنفيذ سيادة القانون.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]
[21 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، سعت حكومة جمهورية توغو دائما إلى تعزيز احترام المساواة في السيادة بين الدول واحترام سلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية والتعرض لها. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ حرية التجارة والملاحة المكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية. وبناءً على ذلك، ترفض توغو بشكل منهجي اللجوء إلى أي تدابير انفرادية لممارسة الضغوط على الدول. ولذلك لم تقم توغو قط بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو أنظمة تمسّ بسيادة دول أخرى أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو على تأييد مبادرات الحكومة الكوبية الرامية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا الحصار يجب إنهاؤه، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في إحراز المزيد من التقدم صوب استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وهو هدف تؤيده جمهورية توغو تأييدا كاملا. وتأمل توغو أن يتواصل على وجه السرعة الزخم الرامي إلى إزالة التوتر، الذي بدأ بإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين في عام 2015.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]
[22 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 289/75. وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

تعتَبر حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليين، مبادئ مقدسة.

وتعتبر الحكومة الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الداخلية بشكل يتجاوز الحدود الإقليمية أعمالا تتعارض مع المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق والقانون الدولي. وبناءً عليه، فإن ترينيداد وتوباغو لا تطبق، ووفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي، تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد دول أخرى.

ولحكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو علاقة متعددة الأوجه مع كوبا – أحد أبعادها الهامة ذو طابع اقتصادي – منذ عام 1972، حين أقيمت العلاقات الدبلوماسية. وما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد بثبات الجهود الإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز الحوار البنّاء من أجل تحقيق إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يشكل عقبة رئيسية تعترض تحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد.

وقد رحبت ترينيداد وتوباغو بمحطات الحوار المباشر والصريح التي شاركت فيها كوبا بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. ولم يستمر التفاؤل الذي أحدثه هذا التفاعل بسبب أمور من قبيل فرض جزاءات اقتصادية جديدة وفرض مزيد من القيود على السفر والسياحة والتحويلات المالية.

وتكرر ترينيداد وتوباغو تأكيد تأييدها لإلغاء هذه التدابير وتهيب بالأطراف المعنية أن تعمل، بحسن نية، من أجل بناء علاقة ثنائية رصينة ومفتوحة، على أساس من الاحترام المتبادل والتساوي في السيادة. وتؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد موقفها القائل بأن تحقيق هذه العلاقة بالكامل سيظل بعيد المنال ما لم يُرفع الحصار. ويجب أن يشكل هذا الهدف بالغ الأهمية أولوية بالنسبة لكلا البلدين حكومةً وشعباً. ولذلك تجدّد ترينيداد وتوباغو بقوة دعوتها القائمة منذ زمن طويل إلى إعادة دمج كوبا دمجا كاملاً في النظام الاقتصادي والسياسي الدولي وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بشكل جائر على هذه الدولة ذات السيادة.

تونس

[الأصل: بالإنكليزية]
[11 آب/أغسطس 2021]

تؤكد تونس من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا السياق، أيدت تونس قرار الجمعية العامة 289/75، وجميع قراراتها السابقة التي تدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. ولا تطبق تونس قوانين أو تدابير انفرادية ذات تأثير يتجاوز نطاق الحدود الإقليمية. وبالتالي، فإنها لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[17 أيلول/سبتمبر 2021]

لا توجد في جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 289/75. وتعرب تركيا عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلبا في الظروف المعيشية للشعب وفي حرية التجارة بين الدول. وتؤكد تركيا من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

تركمانستان

[الأصل: بالروسية]
[7 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لقد ظل موقف تركمانستان فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 289/75، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا"، من دن تغيير: فحكومة تركمانستان تؤيد القرار تأييدا تاما.

وتؤكد تركمانستان من جديد على مبادئ تَساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والمساس بها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي مبادئ مكرسة أيضاً في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتحول ممارسة ضغط اقتصادي على جمهورية كوبا دون تنمية الاقتصاد الكوبي وتشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع فرادى الدول من فرض جزاءات اقتصادية وتدابير قسرية انفرادية على بلدان مستقلة أخرى، بما في ذلك كوبا.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]
[2 أيلول/سبتمبر 2021]

تكرر حكومة توفالو موقفها القائل بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع الحاجة إلى تعزيز الحوار وضمان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، من قبيل التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين جميع الدول. ولا تزال هذه الممارسات التمييزية في مجال التجارة تؤثر سلبا على الظروف المعيشية وحقوق الإنسان، وكذلك على الجهود التي تبذلها كوبا، حكومة وشعبا، لتحقيق أهدافها في مجال التنمية المستدامة.

ولم تصدر حكومة توفالو أو تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا، وهي تؤيد تأييدا كاملا رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، تمشياً مع الطلب الصريح الذي ما فتئت توجهه أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وسيتيح ذلك لجمهورية كوبا زيادة توطيد وتعزيز تعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو.

ولذلك، تسلط حكومة توفالو الضوء على أهمية إصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا، الذي سيكون خطوة مشرفة، بما يتماشى مع الميثاق ومبادئ السيادة والمساواة بين جميع الدول والشعوب. وتود توفالو أيضا أن تعرب عن تقديرها للمنح الدراسية التي قدمتها كوبا لطلاب الطب في توفالو.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

لدى أوغندا علاقات ثنائية ودية وتعاون وثيق مع شعب كوبا وحكومتها، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أن يساور المجتمع الدولي القلق لأن الحصار المفروض على كوبا لم يسفر، بعد عقود من تنفيذه، عن أي إنجاز بارز، سوى التسبب في صعوبات اقتصادية للشعب الكوبي طوال المدة التي ظل ساريا فيها.

ولذلك، تؤيد أوغندا تأييدا كاملا رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، تمشياً مع الطلب الصادر عن الأغلبية الواضحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 أيلول/سبتمبر 2021]

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة 289/75، المعتمد بأغلبية 184 صوتا.

وتتصرف الإمارات العربية المتحدة وفقا لالتزاماتها بموجب مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتشدد الإمارات العربية المتحدة على أنه ينبغي لجميع الدول أن تتمتع بكامل الحرية في

التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية وفقا للقانون الدولي. ولذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا. وعلاوةً على ذلك، لا تسمح الإمارات العربية المتحدة بتطبيق هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

تدعو المملكة المتحدة الولايات المتحدة إلى إنهاء حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونرى أن الحصار ضار ويؤدي إلى نتائج عكسية. وهو يؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي ويعوق التنمية السياسية والاقتصادية للبلد. ويُعد مسؤولا عن العديد من العلل التي تعاني منها كوبا، بما في ذلك بعض من تلك التي ليس هو السبب فيها.

ويخلف الحصار، وعلى وجه الخصوص من خلال القيود التي يفرضها على التحويلات المالية والسياحة والسفر من الولايات المتحدة وإليها، آثاراً سلبية على القطاع الخاص الناشئ في كوبا الذي يشكل تطويره أمرا مهما بالنسبة للآفاق الاقتصادية للجزيرة. وتحد القيود المفروضة على سفر كل من المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة وسفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا من احتكاك الشعب الكوبي بمواطني الولايات المتحدة ومن تلاقح القيم والأفكار والتفاهم الاجتماعي والثقافي.

وتؤدي آثار الحصار المتجاوزة للحدود الإقليمية، ولا سيما تفعيل البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، إلى منع وتقييد مزاولة الشركات الأجنبية، بما فيها الشركات البريطانية، لأعمال تجارية مشروعة وقانونية في كوبا. وتعتبر المملكة المتحدة الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية للبابين الثالث والرابع منافية للقانون الدولي، وستواصل الدفاع بقوة عن حق الشركات البريطانية في الاتجار مع كوبا والاستثمار فيها. وحمايةً لمصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في المملكة المتحدة من الآثار المترتبة على تطبيق قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية، أصدرت المملكة المتحدة تشريعا مانعا يحظر الامتثال لقانون هيلمز – بيرتون ويتضمن أحكاما تنص على رفع دعاوى مضادة أمام محاكم المملكة المتحدة ضد المدعين من الولايات المتحدة.

وتشاطر المملكة المتحدة الشواغل البالغة للعديد من شركائنا إزاء القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من حقوق الإنسان في كوبا. وسنواصل إثارة تلك الشواغل بصورة مباشرة وعلانية مع حكومة كوبا. وترى المملكة المتحدة أن الحوار والتفاعل مع كوبا والشعب الكوبي هما أفضل السبل لتشجيع التقدم في كوبا وتعزيز قدر أكبر من الاحترام لحقوق الإنسان بجميع أنواعها. ونرى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يزيد من صعوبة تحقيق الإصلاحات الاقتصادية التي تخدم المصالح الفضلى للشعب الكوبي.

وفي السياق المحدد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نرى أن الحصار يشكل عائقا إضافيا أمام كوبا ويؤدي إلى تفاقم آثار الجائحة على صحة الشعب الكوبي ورفاهه.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

يستحق الشعب الكوبي أن يتمتع بحقه في مستوى معيشي لائق، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد كان الحظر الاقتصادي المفروض منذ أمد طويل على كوبا مسألة تثير قلق معظم بلدان العالم. والآن وقد تأثر الاقتصاد العالمي بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نشيد بصمود شعب كوبا وننضم إلى الآخرين للدعوة إلى رفع هذا الحظر الجائر حتى يتسنى لشعب كوبا أن يتمتع بكامل إمكانات اقتصاده.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[18 آب/أغسطس 2021]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 289/75، المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، ولا سيما الفقرة 4 منه، ما فتئت أوروغواي تلتزم وتتقيد بشكل صارم بمبادئ القانون الدولي وجميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

وبناء على ذلك، لم تصدر أوروغواي أو تطبق أي أحكام تؤثر في المساواة في السيادة أو في قرارات الدول الأخرى، وتحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتدين أوروغواي بقوة أي نظرية تدعم أو تبرر تطبيق القوانين المحلية خارج نطاق الحدود الإقليمية، باستثناء وحيد هو ما يندرج منها في إطار القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية القضائية المتعلقة بالحماية والولاية القضائية العالمية.

وترفض أوروغواي أي ألية مباشرة أو غير مباشرة تشكل عملا انفراديا من جانب إحدى الدول لفرض جزاءات على القرارات السيادية التي تتخذها دولة أخرى في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غير ذلك من المجالات.

وبالتالي، تعتقد أوروغواي أن الجزاءات المفروضة على كوبا والقوانين التي تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية التي سنت ضدها لا تشكل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، وإنما تلحق أيضا أضرارا بالتنمية الاقتصادية في كوبا، وتمثل شكلا من أشكال الحرمان من الحق في التنمية، وتلحق أضرارا لا حصر لها بكرامة الشعب الكوبي وسيادته.

أوزبكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 آب/أغسطس 2021]

تؤيد جمهورية أوزبكستان قرار الجمعية العامة 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، وتعيد تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وتمتثل أوزبكستان امتثالا تاما لأحكام هذا القرار ولم تصدر أو تطبق قط قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجته.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[22 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تؤكد حكومة فانواتو من جديد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتكرر الإعراب عن معارضتها هذه.

وعلاوة على ذلك، لم تصدر فانواتو أو تطبق قوانين أو تدابير ضد كوبا يترتب عليها حظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين جمهورية فانواتو وجمهورية كوبا.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]
[13 أيلول/سبتمبر 2021]

ترفض جمهورية فنزويلا البوليفارية مرة أخرى تطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارُها حدود الولاية الإقليمية والتي تنتهك حقوق الدول في السيادة والاستقلال السياسي.

فالتدابير القسرية الانفرادية غير قانونية وهدفها الوحيد هو منع استقلال العمليات الوطنية وفرض تغيير في سياسة دولة أخرى، في انتهاك للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، والمبادئ التي ينبغي أن تحكم علاقات الصداقة والتعاون بين الدول، مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحق الشعوب في تقرير المصير، وسيادة الدول واستقلالها السياسي.

وترفض فنزويلا بشدة تطبيق هذه التدابير، وفقا لمبادئ ومقاصد الميثاق وغيره من الصكوك الدولية، وكذلك المبادئ والقيم المعرب عنها في دستورنا: الإنسانية والتعاون والتضامن بين الشعوب والمسالمة القوية التي تسترشد بالاحترام غير المشروط لقواعد ومبادئ القانون الدولي.

ولذلك، فإن تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لتلك التدابير ضد جمهورية كوبا يمثّل ممارسة عفا عليها الزمن تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، كما تنتهك تلك التدابير حرية التجارة والملاحة وقواعد النظام التجاري الدولي. وتؤكد فنزويلا من جديد أيضا إدانتها تطبيق أحكام قانوني توريتشيللي وهيلمز - بيرتون اللذين تتجاوز آثارهما حدود الولاية الإقليمية، واللذين تسببا في إلحاق

أضرار إضافية فادحة باقتصاد جمهورية كوبا، وذلك في إطار علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الثالثة ومع الكيانات الفرعية التابعة لشركات الولايات المتحدة على حد سواء.

وما فتئت فنزويلا تؤيد القرارات المتعلقة بهذا الموضوع والتي اعتمدتها أغلبية ساحقة واستثنائية في الجمعية العامة منذ عام 1991. وبالمثل، أصدرت فنزويلا وأيدت إعلانات في محافل دولية أخرى تشجب هذه الأعمال، التي هي بحكم تعريفها عدائية وبالتالي تقوّض التعايش السلمي بين الأمم والقانون الدولي.

وتأسف الحكومة البوليفارية للنكسة التي تعرضت لها العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، والتشديد التدريجي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا. وترى فنزويلا ضررا في تخطيط سياسات دولة وتنفيذها استنادا إلى اتهامات متحيزة لا أساس لها.

وأدت سياسة المواجهة تلك التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها على مدى عقود من الزمن إلى الإضرار برفاه هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن انتهاك حقوق الإنسان الواجبة لمواطنيه.

وتحث حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة الأمريكية على الامتثال الفوري لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 19/47 و 16/48 و 9/49 و 10/50 و 17/51 و 10/52 و 4/53 و 21/54 و 20/55 و 9/56 و 11/57 و 7/58 و 11/59 و 12/60 و 11/61 و 3/62 و 7/63 و 6/64 و 6/65 و 6/66 و 6/67 و 4/67 و 8/68 و 5/69 و 5/70 و 5/71 و 5/72 و 4/72 و 8/73 و 7/74 و 289/75، التي سجلت لحظات اتخاذها أرقاما قياسية غير مسبوقة من حيث الأصوات المؤيدة في الأمم المتحدة، وتطالبها بالإصغاء إلى النداءات المتكررة من جانب المجتمع الدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يتعارض مع القانون الدولي ويسبب ضررا واسع النطاق لا مبرر له على رفاه الشعب الكوبي.

وإذ تكرر حكومة فنزويلا تأكيد إدانتها لاستمرار هذا التدبير الذي عفا عنه الزمن والمخالف للقانون الدولي، فإنها تشدد على أن هذه الإجراءات لا تساعد إطلاقا في تهيئة المناخ المؤاتي للحوار والتعاون الذي ينبغي أن يسود العلاقات الدولية بين البلدان المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومع قرار الجمعية العامة 2625 (د-25) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول، وهو الإعلان الذي اعتُمد في 24 تشرين الأول/أكتوبر 1970.

وحتى في خضم الأزمة العالمية العميقة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تتعرض كوبا لأعمال عدوانية مستمرة من خلال فرض الحصار من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، مما يزيد من حدة الآثار الثانوية للجائحة.

وفي السنوات الأربع الماضية وحدها، اتخذ أكثر من 240 تدبيرا قسريا انفراديا وغير قانوني ضد الشعب الكوبي، مما جعل من الصعب عليه الحصول على المواد الأساسية اللازمة لتلبية احتياجاته الأساسية.

وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، أصدرت مجموعة من المكلفين بولايات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، من بينهم المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان، أليني دوهان، بيانا عاما مشتركا يدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحظر الاقتصادي والمالي

الذي تفرضه على كوبا والذي يعرقل الاستجابات الإنسانية لمساعدة نظام الرعاية الصحية في البلد على مكافحة جائحة كوفيد-19. وأشار خبراء الأمم المتحدة إلى أن الولايات المتحدة تجاهلت الدعوات المتكررة إلى رفع الجزاءات التي تقوض قدرة كوبا وبلدان أخرى على الاستجابة الفعالة للجائحة وإنقاذ الأرواح.

وتتفق فنزويلا مع المكلفين بولايات حقوق الإنسان، الذين ذكروا ما يلي: "منذ تفشي جائحة كوفيد-19، أدى أثر الحظر الشامل إلى فرض عبء مالي إضافي، وزيادة الوقت اللازم لنقل البضائع بسبب عدم القدرة على شراء الإمدادات والكواشف والمعدات الطبية والأدوية اللازمة لتشخيص وعلاج كوفيد-19 مباشرة من الولايات المتحدة، مما يحد بالتالي من فعالية الاستجابة"؛ الأمر الذي يهدد الحق في الحياة والصحة وحقوقا حيوية أخرى لأضعف فئات السكان الكوبيين، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن، الذين هم أكثر عرضة للخطر عند الإصابة بالفيروس.

وتشمل الأمثلة الدالة على ذلك تقارير تفيد بأن رجل أعمال صينيا أعلن في آذار/مارس 2020 عن التبرع لكوبا بكمامات، وبمجموعات من أدوات الكشف السريع عن كوفيد-19، وأجهزة تنفس، وقفازات، وبزات واقية طبية، ولكن لم يتسنَ وصول تلك المعدات إلى مقصدها النهائي لأن شركة الشحن الأمريكية رفضت ذلك، متذرعةً بلوائح الولايات المتحدة.

وحثت مجموعة من المكلفين بولايات حقوق الإنسان حكومة الولايات المتحدة على سحب التدابير الرامية إلى إقامة حواجز تجارية وإلى حظر التعريفات الجمركية والحصص والتدابير غير التعريفية، ولا سيما تلك التي تمنع إمدادات الأدوية والمعدات الطبية والأغذية وغيرها من السلع الأساسية.

وتؤيد جمهورية فنزويلا البوليفارية الإعلانات المتكررة التي أصدرتها عدة جهات، منها حركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي لرؤساء الدول والحكومات، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة الدول الكاريبية، والتي تنبذ تطبيق تدابير انفرادية لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها منافية للحوار والتعاون، وهي تعبيرات حقيقية عن تعددية الأطراف الشاملة والشفافة.

وبالمثل، تكرر فنزويلا إعلان رؤساء الدول والحكومات ورؤساء وفود البلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية - الاتفاق التجاري للشعوب، وضيوف التحالف، الذين اجتمعوا بالحضور الشخصي في 24 حزيران/يونيه 2021، ونصه كما يلي:

> "نجدد إدانتنا الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا بنية الإبادة الجماعية وللتدابير القسرية الانفرادية التي اعتمدها ترامب ويزيد عددها على 240 تدبيرا، والتي أبقت عليها الحكومة الحالية دون تغيير وتسببت أضرارها في السنوات الخمس الأخيرة في خسائر بلغت 17 بليون دولار".

وتتوافق إدانة فنزويلا المستمرة للتدابير الإجرامية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا مع قرار الجمعية العامة 289/75. وتدعو فنزويلا الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى، في ضوء التزامها الأخلاقي والمادي بالتقيد الصارم بالقانون الدولي، إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، الذي يؤثّر بطابعه المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية على جميع الدول التي تقيم علاقات اقتصادية ومالية وتجارية مع ذلك البلد. ومن شأن تغير موقف حكومة الولايات المتحدة أن يثبت التزام ذلك البلد بالقانون الدولي واحترامه لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يوقف ما يبذله من جهود للمطالبة بوضع حد لممارسة تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى تقييد الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقا لحق تقرير المصير، نظمها السياسية والاجتماعية بما يتمشى مع ظروف وخصوصيات بلدانها وشعوبها. ولا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف حرمان الشعوب من سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها، ناهيك عن حدوث ذلك في خضم أزمة بحجم جائحة كوفيد-19.

وختاما، تجدد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وبناءً عليه، تكرر دعوتها لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتثال لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها 29 قرارا، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا بصورة غير قانونية منذ ما يقرب من 60 عاما.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 آب/أغسطس 2021]

دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء العمل بسياساتها وقوانينها المتعلقة بالحصار والحظر الاقتصاديين والتجاريين والماليين المفروضين على كوبا، وآخر تلك القرارات هو القرار 289/75، الذي اتخذ في 23 حزيران/يونيه 2021 بأغلبية 184 صوتاً.

ويشكّل الحظر التي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كما يتعارض مع الرغبة المشتركة للدول المتمثلة في إقامة علاقات دولية متساوية، بصرف النظر عن النظم السياسية واستنادا إلى احترام حق كل دولة في اختيار مسار التنمية الخاص بها. إنه نظام الجزاءات الانفرادية الأكثر ظلماً والأطول أمداً المفروض على بلد في تاريخنا العالمي الحديث. وقد ألحق ضرراً هائلاً بجميع قطاعات الاقتصاد الكوبي وكان بالتالي سبباً في تكبيد أجيال من الشعب الكوبي مشقة لا توصف.

وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها القوي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتؤمن بأن الأمم المتحدة ستتخذ قريباً مبادرات وتدابير عملية للتعجيل بتنفيذ القرارات المتخذة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

وترى فييت نام أنه ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا مواصلة الحوار والمحادثات من أجل تعزيز العلاقة بين البلدين، بروح من التفاهم، وعلى أساس احترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للأخرى. وتحث فييت نام الولايات المتحدة على وضع حد سريع وكامل للحصار والحظر المفروضين على كوبا. فمن شأن ذلك أن يأتي بمنافع متبادلة لشعبي كوبا والولايات المتحدة، ويسهم بشكل كبير في صون السلم والاستقرار، فضلاً عن تعزيز التعاون في الأمريكتين والعالم.

ومرة أخرى، تعيد فييت نام تأكيد صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه، وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز الآثار الناجمة عن سياسة الحصار والحظر غير المشروعة المذكورة أعلاه.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد حكومة الجمهورية اليمنية مجدداً إيمانها القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالسيادة الوطنية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والتعايش، وتسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتؤيد الجمهورية اليمنية الجهود التي يبذلها الأمين العام لإيجاد وسائل فعالة لتنفيذ قرار الجمعية العامة 289/75، ترمي إلى اعتماد المجتمع الدولي تدابير فعالة لوضع حد لاستخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر الاقتصادي والسياسي ضد البلدان النامية.

وتتمتع الجمهورية اليمنية، منذ قرابة أربعة عقود، بعلاقات دبلوماسية ممتازة مع جمهورية كوبا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعى اليمن بثبات إلى تطوير تلك العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين. وأبرم العديد من اتفاقيات التعاون الثنائي مع جمهورية كوبا الشقيقة على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والطبية. ونتيجة لذلك، جمع بينهما تعاون نشط في عدد من المجالات.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[1 تشرين الثاني/نوفمبر 2021]

تواصل جمهورية زامبيا معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي على كوبا. وقد أصبحت الجزاءات المفروضة منذ 60 عاما تدل على المعاناة التي تلحقها دولة على نحو غير قانوني وجائر بدولة أخرى عن طريق اتخاذ التدابير القسرية الانفرادية.

وفي العام الماضي وحده، كلّف الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الشعبَ الكوبي أكثر من 4,5 بلايين دولار، وهي موارد كان يمكن أن تذهب إلى تعزيز خطة التنمية المستدامة للبلد الكوبي وشعبه الباسل. ومن المؤسف أيضا أنه بدلا من تخفيف الجزاءات، هناك أدلة على تشديدها.

ونتيجة لذلك، لا تزال كوبا تعاني في الوقت الحاضر حرمانا من الموارد في قطاعات مثل الصحة والسياحة والصناعة والزراعة وإنتاج الأغذية والتعليم والرياضة والثقافة.

ولذلك، تعرب زامبيا عن تضامنها مع الشعب الكوبي، وتدعو الولايات المتحدة وجميع الأطراف المعنية إلى الامتناع عن سن وتطبيق قوانين أو تدابير تتعارض مع التزامات الدول بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يؤكد من جديد، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

وقد ضـــاعفت التحديات التي فرضـــتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الآثار المدمرة للجزاءات في القطاعات الاجتماعية والاقتصـــادية والصـــحية والمالية في كوبا. وقد أعاقت الجزاءات مرارا وصول المعونة الإنسانية لمكافحة جائحة كوفيد-19.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيلول/سبتمبر 2021]

تؤكد زيمبابوي مجددا تضـــامنها مع كوبا وشـــعبها الذي ما فتئ يقاوم منذ أكثر من نصـــف قرن الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه عليها الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكدت الجمعية العامة باعتمادها بشـبه الإجماع القرار 289/75، المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2021 والمعنون "ضـرورة إنهاء الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي الذي تفرضـه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، من جديد دعم المجتمع الدولي لهذه القضـــية. وعليه، فإن زيمبابوي تعتبر هذا الحصـــار المفروض على كوبا خرقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بتساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض زيمبابوي رفضـــا تاما مرة أخرى فرض قوانين وقرارات خارج حدود الولاية الإقليمية وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية التي تعوق إعمال حقوق الإنسان وتمنع تحقيق رفاهية الشعوب وازدهارها. كما تنتهز زيمبابوي هذه الفرصـــة لتؤكد مجددا على الحاجة الملحة لرفع، دون قيد أو شـــرط، لهذا الحصـــار الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا والذي يشكل عقبة جسيمة أمام طموحات الشعب الكوبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الأضرار والمعاناة الهائلين اللذين يسببهما للشعب الكوبي.

وعلاوة على ذلك، ترى زمبابوي أنه إذا استمرت الجزاءات الاقتصادية، سيكون من المستحيل على كوبا أن تسلك الطريق نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي الوقت نفسه، تواصل كوبا إثبات تضـــامنها مع المجتمع الدولي، وكان آخرها مســـاهماتها المقدمة إلى دول أخرى فيما يتعلق بمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولهذه الأسباب، يجب إنهاء الحصار.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[11 آب/أغسطس 2021]

لم يحدث قط أن وضـع الكرسـي الرسـولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصـادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا. بل على العكس من ذلك، اتبع الكرسـي الرسـولي سـياسـة ثابتة تدعو إلى إنهاء الحظر المفروض على كوبا.

وقد دعا الكرسـي الرسـولي باسـتمرار، ولا يزال يدعو، إلى توطيد علاقات ذات منفعة متبادلة بين كوبا والمجتمع الدولي بأسـره، من خلال بناء الجسـور، وزيادة مشـاركة المجتمع المدني الهادفة، وفتح سـبل جديدة للحوار وتعزيز القائم منها بالفعل.

وفي هذا السياق، يأمل الكرسي الرسولي أن يشهد في أقرب وقت ممكن إنهاءً للحظر الذي كانت له عواقب إنسانية طوال عقود من الزمن، لا سيما على الفئات الأكثر تعرضا للإقصاء في كوبا، وخصوصا في ضوء الظروف الراهنة التي تصيب فيها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) البشرية جمعاء.

ويعتقد الكرسي الرسولي أن إنهاء الحظر سيسهم في مزيد من الوئام والعلاقات الأخوية بين شعبي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك يحث الكرسي الرسولي كلا من كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على المثابرة في متابعة عملية تطبيع العلاقات بينهما، ويشجع زعماءهما السياسيين على الاضطلاع بمسؤوليتهم في قيادة هذه العملية.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

تعرب دولة فلسطين عن تضامنها الكامل مع جمهورية كوبا ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تضم صوتها إلى الغالبية العظمى من الدول في الدعوة إلى إنهاء فوري لهذا الحصار الجائر الذي طال أمده.

ودولة فلسطين – التي لا تزال تعاني من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية والبيئية الواسعة النطاق الناجمة عن الاحتلال الأجنبي غير القانوني القائم منذ أكثر من 54 عاما، بالإضافة إلى الحصار اللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ أكثر من 14 عاما، على قطاع غزة، في انتهاك جسيم للقانون الدولي والذي تترتب عليه بالنسبة لشعبنا ولجميع أطياف مجتمعنا عواقبُ تعجز عن وصفها الكلمات – تؤكد من جديد معارضتها الشديدة للحصار العقابي المفروض على كوبا. ونؤكد من جديد تأييدنا الكامل للنداءات العالمية والجهود الديبلوماسية الرامية إلى إنهاء هذا الحصار، الذي لا يزال يلحق أثرا مدمرا للغاية بكوبا وشعبها وحقوقهما، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وفي التنمية.

وتؤكد دولة فلسطين من جديد موقفها المبدئي الداعم لقرار الجمعية العامة 289/75 وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، كما تؤكد تمسكها بالمواقف ذات الصلة التي أكدتها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، من بين جهات أخرى، والتي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وندعو إلى تجديد الجهود النشطة والجادة من أجل التنفيذ الكامل لهذا القرار الهام، بما يتسق مع القانون الدولي ومع احترام سيادة الدول واستقلالها وحرية التجارة والملاحة.

ونأسف أسفا عميقا لما حدث من عكس مسار التطورات الإيجابية التي جرت في السنوات الأخيرة، ولاستمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وأثره المنهك، في غياب الحوار السياسي اللازم للمضي في اتخاذ الخطوات الحاسمة من أجل إنهاء الحصار. ولذلك، فإننا نضم صوتنا مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في دعوته إلى رفع هذا الحصار حتى تتمكن كوبا من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي الطبيعي دون عراقيل، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة التي هي حق تحتاج إليه كوبا وجميع الدول من أجل ضمان الرخاء والاستقرار لشعوبها وبلدانها، وهي هدف أصبح أكثر إلحاحا

في ضـوء تزايد عدم الاسـتقرار والهشـاشـة اللذين مُنيت بهما جميع الدول من جراء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

ودولة فلسـطين، إذ تسـترشـد بمقاصـد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تؤكد أنها لم تصـدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشـار إليه في القرار 289/75. وعلاوة على ذلك، تقيم دولة فلسطين علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، وستواصل التضامن مع كوبا حكومةً وشعباً والعمل على تعزيز علاقاتها السـياسـية والاقتصـادية والثقافية وتعاونها وعلاقاتها الودية مع جمهورية كوبا وشعبها.

ثالثا - الردود الواردة من أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 أيلول/سبتمبر 2021]

وقعت كوبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها في 4 شباط/فبراير 2021، وبذلك أصبحت عضوا في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تستضيف كوبا مرفقا لنظام الرصـد الدولي بموجب المعاهدة. غير أنها، بوصـفها عضـوا في المنظمة، تتلقى المعدات والدعم التقني المتصـل بإنشـاء مركز وطني للبيانات يتيح لها سـبل الوصـول إلى البيانات التي يجمعها نظام الرصـد الدولي والمنتجات التي أنشـأتها شـعبة مركز البيانات الدولي في المقر. ويحق لكوبا أيضـا المشـاركة في برامج بناء القدرات أو التدريب التي تقوم بها المنظمة.

ونظرا لأن كوبا أصـبحت عضـوا في المنظمة مؤخرا، ليست الأمانة الفنية المؤقتة في وضـع يمكنها من تقييم أثر الحظر القائم على تنفيذ مشاريعها وأنشطتها المتصلة بالبلد.

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

خلال إدارة الرئيس دونالد ترامب، جرى تفعيل أكثر من 240 إجراءً قسـريا ضـد كوبا في إطار الحصـار الذي تفرضـه الولايات المتحدة على الجزيرة، ولا تزال هذه التدابير سـارية المفعول. والواقع أن رئيس الولايات المتحدة، جوزيف بايدن، قام في 7 أيلول/سـبتمبر 2021 بتمديد القانون الذي ينظم الحصـار المفروض على كوبا بموجب ما يسـمى بقانون التجارة مع العدو حتى 14 أيلول/سـبتمبر 2022. وفي مذكرة موجهة إلى وزير الخارجية ووزير الخزانة، أمر الرئيس بتمديد الجزاءات التي تحد بشـدة من التجارة مع كوبا بموجب هذه القواعد. وكان الرئيس السابق ترامب قد جدد هذه التدابير في أيلول/سبتمبر 2020.

ويفرض الحصـار قيودا صـارمة على هذه الدولة الكاريبية، مع ما يترتب على ذلك من آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وتعوق علاقاتها مع بلدان ثالثة وتؤثر على رفاه السـكان الكوبيين. وتعمق هذه القيود التحديات المتعددة التي تفرضـها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الجزيرة وتضـاعف آثارها

الاجتماعية والاقتصادية والصحية والمالية السلبية. وأعاقت، في عدة مناسبات، وصول المعونة الإنسانية إلى كوبا. ويشير أحدث تقرير لحكومة كوبا، للفترة من أبريل/نيسان إلى ديسمبر/كانون الأول 2020، إلى أن الحصار تسبب في خسائر بلغت نحو 3,587 بلايين دولار، أي أكثر من ضعف قيمة صادرات الجزيرة من البضائع في عام 2020 و 1,7 ضعف قيمة صادرات البضائع في عام 2019.

وفيما يلي التدابير الرئيسية المعتمدة في إطار الحصار:

- *تقييد السفر والتحويلات المالية والتجارة بين البلدين* – منذ عام 2019، فرضت الولايات المتحدة سلسلة من القيود على السفر والتحويلات المالية. وفيما يتعلق بالسفر، أُدخلت تعديلات على الترخيص من أجل ممارسة الأنشطة التعليمية، حيث حصر التعريف في سفر الطلاب والمدرسين وألغى السفر من أجل التواصل الشعبي. وتشمل التدابير منع السفن السياحية والطائرات الخاصة وطائرات الشركات من الذهاب إلى كوبا، وتعليق الرحلات التجارية إلى مدن أخرى غير هافانا، وحظر إقامة المسافرين من الولايات المتحدة في أكثر من 400 فندق ومسكن خاص حددت وزارة الخارجية أن الحكومة الكوبية تملكها أو تسيطر عليها. وفيما يتعلق بالتحويلات المالية، حددت الخزانة التحويلات الأسرية في مبلغ 000 1 دولار في ربع السنة الواحد لكل مواطن كوبي؛ وألغت تحويلات التبرعات؛ وحظرت تجهيز التحويلات عن طريق الكيانات الواردة في القائمة الخاضعة للقيود، وهو ما دفع ويسترن يونيون إلى إغلاق عملياته في كوبا في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.
- منع وزارة الخارجية للكوبيين الذين يعيشون في الجزيرة من الحصول على تأشيرات سياحية لمدة خمس سنوات (باء 2) إلى الولايات المتحدة.
- تسبب حوادث صوتية في سحب الموظفين الدبلوماسيين للولايات المتحدة من سفارتها في هافانا، مما أدى إلى إغلاق القسم القنصلي. ونتيجة لذلك، تم تعليق إصدار تأشيرات دخول الولايات المتحدة في الجزيرة. ويجب على المقيمين في كوبا الآن السفر إلى بلدان ثالثة للحصول على تأشيرة دخول.
- *تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون للمرة الأولى* – يتيح الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي وقعه الرئيس بيل كلينتون ليصبح قانونا في عام 1996، لمواطني الولايات المتحدة مقاضاة شركات بلدان ثالثة تتاجر في الممتلكات المؤممة في كوبا. ومنذ ذلك الحين، استخدم كل رئيس من رؤساء الولايات المتحدة سلطته القانونية لتعليق العمل بالباب الثالث، إلى أن سمح الرئيس ترامب بدخول هذا البند حيز النفاذ للمرة الأولى في 2 أيار/مايو 2019.
- *إنشاء قائمة الكيانات الخاضعة لقيود في عام 2017 وتحديثها باستمرار* – وتشمل هذه القائمة السوداء الشركات التي يُحظَر على مواطني الولايات المتحدة إجراء أي معاملات معها. وتضم هذه القائمة، التي جرى آخر تحديث لها في كانون الثاني/يناير 2021، 231 كيانا (وزارات وفنادق والعديد من الشركات). ومن بين الشركات المتضررة مؤخرا شركة فينانسييرا سيميكس م. س. (فينسيمكس)، وهي الوكيل الرئيسي لشركة ويسترن يونيون، التي لها وجود في المقاطعات الـ 16 والبلديات الـ 168 في كوبا. وتصدر فينسيمكس بطاقات مسبقة الدفع يشتري بها القطاع الحكومي الكوبي الوقود من محطات البنزين التابعة لشركة النفط الكوبية يونيون كوبا – بيتروليو، وتعالج المدفوعات لمالكي ايربينبي (Airbnb) في كوبا. كما أُدرج المصرف المالي الدولي (بانكو

فينانسييرو إنترناسيونال) في قائمة الكيانات الخاضعة لقيود، مما جعله خاضعا للقيود وجعل بعض المصارف في أنحاء مختلفة من العالم تمنعه المعاملات المالية خوفا من الجزاءات.

- *إطلاق حملة ضد التعاون الطبي الكوبي على الصعيد الدولي* – في 26 أيلول/سبتمبر 2019، وجهت وزارة الخارجية الأمريكية نداء عاما إلى جميع البلدان لاستعراض برامجها للتعاون الطبي مع كوبا بعناية، إذ اعتبرت أن الأطباء الكوبيين من ضحايا الاتجار بالبشر والرق المعاصر. وفي الواقع، في 1 تموز/يوليه 2021، واصلت وزارة الخارجية تصنيف كوبا ضمن الفئة 3، وهو أسوأ تصنيف، في تقريرها عن الاتجار بالأشخاص لعام 2021. ونتيجة لذلك، أنهت بلدان مثل إكوادور، والبرازيل، وبوليفيا، والسلفادور اتفاقاتها للتعاون الطبي مع كوبا من جانب واحد.

- *فرض جزاءات على 35 ناقلة نفط صهريجية فنزويلية لنقلها النفط إلى كوبا.* تم فرض عقوبات على ما مجموعه 59 ناقلة صهريجية تنقل الوقود إلى كوبا (35 منها من فنزويلا)، فضلا عن نحو 30 شركة مرتبطة بهذا النشاط، وهو نشاط أساسي لعمل البلد وتقديم الخدمات للسكان، مثل الغاز والنقل والكهرباء.

- *إدراج كوبا مرة أخرى في قائمة الدول الراعية للإرهاب* – في كانون الثاني/يناير 2021، أُدرجت كوبا في قائمة وزارة الخارجية للدول الراعية للإرهاب، كما أنها مدرجة في قائمة الدول التي لا تتعاون تعاونا كاملا مع جهود الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويتطلب ذلك من وزارة التجارة أن تدرج كوبا ضمن قائمتها لتراخيص التصدير الخاضعة لأكثر القيود تشديدا، وهو ما قد يعوق المعاملات المتصلة بالتكنولوجيا. وقد تكون بعض القطاعات، التي تسعى إلى تجنب أي تصور بشأن انتهاك الجزاءات، أكثر نفورا من المخاطرة في التعاملات مع كوبا. في 10 حزيران/يونيه 2021، أعلن المصرف المركزي الكوبي أنه، اعتبارا من 21 حزيران/يونيه 2021، لن يسمح للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، الكوبيين والأجانب على السواء، بإيداع ودائع أو إجراء أي معاملات أخرى بدولارات الولايات المتحدة نقدا في المؤسسات المصرفية الكوبية. وتعزى هذه الخطوة إلى صعوبة إيجاد مؤسسات مصرفية أو مالية دولية ترغب في تلقي النقد أو تحويله أو تجهيزه بعملة الولايات المتحدة نتيجة للآثار التي تترتب على الحظر خارج حدود الولاية الإقليمية، وبسبب تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب.

- *جزاءات تجارية ومالية أخرى* – في أيلول/سبتمبر 2019، أنهت وزارة الخزانة استخدام معاملات المرور العابر للأموال التي كانت تتيح للمؤسسات المصرفية تجهيز التحويلات المالية التي تنشأ وتنتهي خارج الولايات المتحدة. وينبغي توضيح أن هذه المعاملات ليست غير قانونية أو مشبوهة أو خاضعة لأي جزاءات في بلدان المنشأ أو المقصد، وفي كوبا أو الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، يمكن تجميد تمويل مؤسسة ما من أي بلد لمشاركة عالمٍ كوبي في مؤتمر في المكسيك، إذا تم توجيهه من خلال عملية مصرفية في الولايات المتحدة، والتحقيق فيه. وبالتالي، فإن أي صلة بكوبا تلزم المصارف التي لها أي وجود في الولايات المتحدة أن تجمد المعاملة وأن تبلغ عنها، تحت طائلة فرض غرامات بملايين الدولارات. وبالإضافة إلى ذلك، قامت وزارة التجارة، اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 2019، بتقييد إمكانية وصول كوبا إلى الطائرات التجارية المستأجرة؛ وأعادت فرض قاعدة الصغائر بنسبة 10 في المائة (بعد أن كانت 25 في المائة) التي تلزم شركة مقرها في بلد ثالث بالتقدم بطلب للحصول على ترخيص من أجل تصدير السلع إلى كوبا إذا كان منشأ

أكثر من 10 في المائة من مكوناتها الولايات المتحدة؛ وفرضت شروط الترخيص لتصدير بعض المواد المتبرع بها للمنظمات التي تسيطر عليها الحكومة الكوبية أو الحزب الشيوعي الكوبي والمواد الموجهة للهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية.

وتخلف الجزاءات العديدة التي تفرضها الولايات المتحدة ضررا حقيقيا يعوق وصول المواطنين الكوبيين إلى السلع الأساسية وتنتهك حقوقهم. وتشكل هذه السياسات عائقا أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ونظرا لخصوصيات حالة طوارئ كوفيد-19، يظهر أن الأطفال، والنساء، والعاملين في المجال الطبي، والمسنين، والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة هم الأكثر ضعفا في ظل هذه الجائحة. وأثرت الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على إمكانية الحصول على مدخلات لإنتاج اختبارات تشخيص لكوفيد-19، بل وحتى مدخلات للقاحات التجريبية التي جرى تطويرها في الجزيرة، وكل ذلك وسط احتياجات صحية واقتصادية ملحة بسبب الجائحة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتمكن البلد من الحصول على ما مجموعه 32 قطعة من المعدات واللوازم المتصلة بإنتاج لقاحات تجريبية ضد كوفيد-19 أو الوصول إلى المراحل اللازمة لاستكمال التجارب السريرية للقاح، بما في ذلك معدات تنقية اللقاحات التجريبية، ومرفقات المعدات، وخزانات وكبسولات الترشيح، ومحلول كلوريد البوتاسيوم، والشيميروسال، والأكياس، والكواشف. واضطرت كوبا إلى اللجوء إلى موردين آخرين للعمل كوسطاء، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تتراوح بين 50 و 65 في المائة عن المتوسطات التقليدية، نظرا لاستحالة التعامل مباشرة مع المصنعين.

وبالإضافة إلى ذلك، جعلت سياسات الولايات المتحدة من الصعب إرسال المعونة الإنسانية إلى البلد. فعلى سبيل المثال، في نهاية آذار/مارس 2020، أعلن مؤسس علي بابا، جاك ما، عن شحنة من المواد والمعدات إلى 24 بلدا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمكافحة كوفيد-19. وكان من المفترض أن تتلقى كوبا 000 100 قناع و 000 10 مجموعة اختبار، ولكن عندما رفضت السفينة الأمريكية نقل المعدات والمواد إلى كوبا، أعادت شركة علي بابا توجيه هذه الشحنة إلى بلدان أخرى في المنطقة.

ومن المهم الإشارة في سياق الجائحة إلى أنه ثبتت استحالة شراء أجهزة التنفس الصناعي الميكانيكية من شركة فايير ميديكال (Vyaire Medical) الأمريكية. وعلى نحو مماثل، فإن الشركتين السويسريتين أي. أم. تي. ميديكال (IMT Medical) وأكيوترونيكا ميديكال سيستمز (Acutronica Medical Systems)، وهما شركتان رائدتان في تطوير وتصنيع أجهزة التنفس الصناعي – سبق أن قامتا بأعمال تجارية مع كوبا – قد اشترتهما فايير ميديكال وأُجبرتا على تعليق جميع العلاقات التجارية مع البلد. ورفضت المصارف السويسرية، يو. بي. إس. وبانك كلير وبنك كانتونال دي بال، تحويل التبرعات التي قدمتها إلى كوبا منظمتا التضامن السويسريتان ميديكوبا – سويس والرابطة السويسرية الكوبية لدعم جهود البلد ضد كوفيد-19. وكان الغرض من هذه التبرعات هو جمع الأموال لشحن الكواشف اللازمة للاختبار، ومعدات الحماية لمكافحة كوفيد-19. وذكرت الشركة الإسبانية أنفيمد (Unfamed)، المورد الاعتيادي لأكياس الدم إلى كوبا، أن الحساب المصرفي لموردتها، شركة تيرومو بي. سي. تي. (Terumo BCT) اليابانية، قد جُمد لأنها باتت بحاجة إلى ترخيص إضافي لبيع سلع غير منتجة في الولايات المتحدة إلى كوبا، مما تسبب بدوره في حالات خصاص.

ورفض مصرف دي. بي. أس. الهندي (DBS Bank) تسلم وثائق الشحن من الموردين، معهد الأمصال الهندي وشركة أبيكس دراغ (Apex Drug) وشركة أر أيتش. أر ميديكير (RHR Medicare)،

لأنه لم يكن بحوزتها ترخيص مكتب مراقبة الأصـــول الأجنبية اللازم لإجراء عمليات مع كوبا؛ وقد أثر هذا الوضع على الإمداد بلقاحين يدخلان ضمن برامج تحصين الأطفال في كوبا ضد أربعة أمراض، هي: السل، والنكاف، والحصبة الألمانية، والحصبة.

وأفادت شركة الشحن أخينسيا نبيرا (Agencia Naviera) المكسيكية أنه لا توجد سفن متاحة للربط بكوبا بسبب القيود التي يفرضها الحصار. وقد أثر ذلك على تسليم دواءي ديبيرون وغليبينكلاميد. ولم تقبل شركة أفيانكا للطيران سلعا كانت وجهتها النهائية هي كوبا، مما تسبب في تأخير تسليم عقار فالبروات وأدى إلى تكاليف أعلى من القيم المتعاقد عليها. واتصلت شركة ميديكوبا بأزيد من 70 شركة أمريكية للاستفسار عن إمكانيات استيراد الأدوية والمعدات وغيرها من الإمدادات التي يحتاجها النظام الوطني للصحة في البلد. ولم ترد الأغلبية العظمى من تلك الشركات، في حين أجابت ثلاث منها بأن الحصار يمنعها من إقامة علاقات تجارية مع كيانات كوبية. وهكذا، تسبب الحصار في الفترة المرجعية (نيسان/أبريل– كانون الأول/ديسمبر 2020) في خسائر لقطاع الصحة بلغت قيمتها 198,4 مليون دولار.

وكان القطاع الزراعي في كوبا، وهو قطاع ضروري لتغذية السكان، من أكثر القطاعات تضررا بسبب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي. وفي عام 2020، أظهر النشاط الاقتصادي للقطاع انخفاضا سنويا حقيقيا بنسبة 23,5 في المائة (انكمش الاقتصاد عموما بنسبة 10,9 في المائة)، مع ما لذلك من آثار قوية على إنتاج الأغذية. وتشير أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الزراعة (للفترة نيسان/أبريل – كانون الأول/ديسمبر 2020) إلى أن القطاع الزراعي قد تأثر وخسر ما قيمته 330 مليون دولار، منها 194 مليون دولار ضاعت من عائدات الصادرات. ووفقا لتقديرات وزارة الزراعة، واجه هذا القطاع، في الفترة نيسان/ أبريل – كانون الأول/ ديسمبر 2020، نفقات إضافية تتجاوز 53 مليون دولار، حيث اضطر إلى تحويل أسواق التصدير والاستيراد إلى مواقع جغرافية أبعد، مع زيادة المدد الزمنية للنقل والتسليم من 30 إلى 90 يوما. ويقدر أن الأثر على الإنتاج والخدمات يشمل زيادة بما يفوق مبلغ 3,9 ملايين دولار بسبب عمليات نقل البضائع المشحونة من سفينة إلى أخرى، وارتفاع أسعار الصرف، والضرائب الإضافية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر وزارة الزراعة خسائر بلغت 73 مليون دولار جراء منع دخول تكنولوجيات جديدة لإنتاج الأغذية إلى البلد.

ومن بين الجزاءات التي تؤثر أكثر من غيرها على هذا القطاع الإذن برفع دعاوى قضائية بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، واستحالة الحصول على المدخلات الخاصة بالإنتاج الزراعي التي تزيد فيها نسبة المكونات المنتجة في الولايات المتحدة على 10 في المائة. وخطوط الإنتاج الرئيسية المتأثرة بنقص المدخلات هي التبغ والفواكه الطازجة واحم الحطب والعسل والبن، وتشمل الآثار تأثيرات على بنوك البذور وقطع غيار المعدات ولوازمها، والمواد الخام للأعلاف الحيوانية. وبالإضافة إلى ذلك، نجمت آثار كبيرة عن القيود المفروضة على صادرات المنتجات الكوبية، بما في ذلك شراب الروم والتبغ، التي عليها طلب دولي كبير؛ وعن الاضطهاد المالي للمصارف والشركات الأجنبية التي تتاجر مع كوبا؛ وعن العقوبات المفروضة على السفن وشركات الشحن وشركات التأمين والتي تعيق سير التجارة الدولية بسلاسة. كما أن نقص الوقود بسبب الجزاءات المفروضة على السفن التي تنقل الوقود إلى كوبا قد أضر بالقطاع هو أيضا.

وباختصار، تشكل الجزاءات العديدة التي فرضتها الولايات المتحدة أشد وأطول نظام من التدابير القسرية الانفرادية التي سبق أن طبقت على أي بلد، ولا تزال تعوق تنمية إمكانات الاقتصاد الكوبي، وتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية للبلد، والوفاء بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 أيلول/سبتمبر 2021]

الحالة العامة: آثار الحصار على قطاعات الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة الغذائية

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق على النحو التالي:

(أ) يقدر إجمالي إنتاج الحبوب في كوبا في عام 2020 بنحو 000 435 طن (من معادل الأرز المقشور)، وهو أقل بنسبة 33 في المائة من متوسط الإنتاج في السنوات الخمس السابقة. ويعكس مستوى الإنتاج دون المتوسط تقلصات في زراعة الأرز والذرة بحسب المناطق؛

(ب) قوضت حالات الخصاص الحاد في مدخلات الإنتاج الزراعي الأساسية إنتاج الأرز في عام 2020. وتشير التقييمات الحكومية إلى أنه تم حصاد 000 267 طن من الأرز (أو 000 178 طن من معادل الأرز المقشور) خلال عام 2020، مما يعني انخفاضا بنسبة 38 في المائة عن العام السابق وأدنى محصول للأرز مسجل في البلد منذ عام 1993. كما أن آفاق الإنتاج لموسم 2021 الجاري متدنية على نفس النحو، مما يشير إلى مزيد من الانكماش في إنتاج الأرز، نظرا للقيود المستمرة على توافر الوقود والأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية؛

(ج) تشير التقديرات الرسمية إلى أن إنتاج البلاد من الذرة في عام 2020 انخفض للسنة الرابعة على التوالي إلى مستوى أقل من المتوسط، حيث استقر عند 000 257 طن. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع معدلات الزرع والحصاد دون المتوسط، وهو ما نجم عن محدودية توافر المدخلات الزراعية المستوردة في معظمها. وانخفضت واردات الأسمدة، بما في ذلك اليوريا وكبريتات الأمونيوم وكلوريد البوتاسيوم، بشكل مستمر خلال السنوات الأربع الماضية؛ وفي عام 2020، انخفضت بنسبة تزيد على 60 في المائة مقارنة بمتوسط السنوات الثلاث السابقة. وقد زاد من تثبيط المزارعين عن زراعة الذرة انخفاض الطلب على العلف الحيواني، مما يعكس انخفاض عدد الأبقار والدواجن؛

(د) قدر إجمالي واردات كوبا من الحبوب، التي تغطي أكثر من ثلثي الاحتياجات المحلية للبلد، بنحو 1,9 مليون طن في عام 2020، أي أقل بنحو 10 في المائة من متوسط السنوات الخمس السابقة. ويعكس انخفاض واردات الحبوب نقص العملات الأجنبية الذي قلص قدرة البلد على الاستيراد. كما ساهم انخفاض عدد السكان منذ عام 2018 في انخفاض متطلبات الاستيراد. ونتيجة لذلك، قد يؤدي تدني الإنتاج وانخفاض الواردات إلى ما دون المتوسط إلى خفض توافر الحبوب المستخدمة في الأغذية والأعلاف على السواء في البلد.

وتُقيّم آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية والصناعة الغذائية من منظورين مختلفين يتمثلان فيما يلي:

(أ) القيود التي يفرضها الحصار تحد من التجارة مع الولايات المتحدة، وهي شريك تجاري طبيعي بسبب قربها الجغرافي. وقد أدى الاعتماد على الأسواق البعيدة إلى ارتفاع تكاليف التجارة، مما أثر على احتياطيات كوبا من النقد الأجنبي وعلى قدرة البلد على استيراد المنتجات الغذائية الأساسية؛

(ب) أثر ارتفاع تكاليف المدخلات اللازمة للإنتاج في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية (الوقود، وقطع غيار الآليات، وعلف الحيوانات، ومنتجات الصحة النباتية والصحة الحيوانية، والأسمدة، ومبيدات الأعشاب، والمبيدات الحشرية القليلة السمية وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية، والأدوية البيطرية، ومجموعات أدوات تشخيص الأمراض التي تنتجها حصرا شركات في الولايات المتحدة في كثير من الحالات) على الإنتاج الغذائي لكوبا وحد من قدرتها على تلبية الاحتياجات المحلية من الأغذية.

وبصفة عامة، تترتب على الحصار آثار سلبية في الميزان التجاري لكوبا وفي إيراداتها من العملة الأجنبية، وكذلك على إمدادات البلد من الغذاء والمنتجات الزراعية. وتتمثل إحدى الضوائق التي كانت تواجهها حكومة كوبا في عمليتها الجارية لتحقيق إمكاناتها الاقتصادية في الخصاص الحاد في العملة الأجنبية.

ويؤثر الحصار على استيراد المنتجات الغذائية المخصصة للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات الموجهة للبرامج الاجتماعية، نظرا لأنه قد تكون له آثار على كمية وجودة الغذاء المتوفر، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة وغذائها. ويقدَّر الضرر الاقتصادي الإجمالي الذي لحق بالقطاع الزراعي في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2018 وآذار/مارس 2019 بمبلغ 714 454 345 دولارا.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على التمويل الخارجي المتعدد الأطراف للبرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وما يتصل بذلك من عدم توافر الموارد لتصليح المعدات والبنى التحتية الزراعية وتحديثها.

وفي عام 2016، وقّعت كوبا والولايات المتحدة مذكرة تفاهم بشأن الزراعة والمجالات ذات الصلة. وكان من المتوقع أن تعزز هذه المذكرة التعاون في قضايا من قبيل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والصحة النباتية والحيوانية، والمعايير، وحفظ الغابات. وفي عام 2017، وقّع البَلدان مذكرة تفاهم بهدف تحسين التعاون في مجالات صحة الحيوانات والنباتات وحمايتها وتطبيق الحجر الصحي عليها. وعلاوة على ذلك، ولأول مرة منذ عقد من الزمن وفي أعقاب مشروع القانون الزراعي الذي أصدرته الولايات المتحدة في عام 2018، أزالت الولايات المتحدة بعض القيود المفروضة على تمويل التجارة الزراعية مع كوبا[19]. بيد أن تشديد تدابير الحصار التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة السابقة عمقت الآثار السلبية على الإنتاج الزراعي في كوبا.

ويمتد تأثير الحصار كذلك ليطال عمليات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حتى وإن كانت المنظمة مستثناة من أحكامه رسميا. فعلى سبيل المثال، تحد التأخيرات في سداد المدفوعات إلى موظفي منظمة الأغذية والزارعة (حتى ولو كانت باليورو) وإلى مورِّدي مشتريات المشاريع، أو وقف هذه المدفوعات، من استعداد الموردين للبيع إلى مكتب المنظمة في كوبا ويمكن أن تزيدا من تكلفة الشراء من الموردين القلائل المتبقين.

وعلى مر السنين، اقترح أعضاء كونغرس الولايات المتحدة تشريعا بهدف تخفيف حدة الحالة الراهنة[20].

(19) Congressional Research Service, “Cuba: US policy overview”, 5 March 2019.

(20) Anita Regmi, 2021, Congressional Research Service, U.S. agricultural trade with Cuba: current limitations and future prospects, 14 May 2021. متاح على الرابط التالي: https://fas.org/sgp/crs/row/R46791.pdf.

آثار الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

الحبوب

يقدر إجمالي إنتاج الحبوب في كوبا في عام 2020 بنحو 000 435 طن (من معادل الأرز المقشور)، وهو أقل بنسبة 33 في المائة من متوسط حجم الإنتاج في السنوات الخمس السابقة. وأدت حالات الخصاص الحادة في مدخلات الانتاج الزراعي الأساسية إلى تراجع المنطقة المزروعة بالأرز في عام 2020 بشكل كبير، على الرغم من الجهود المبذولة للتخفيف من الخسائر من خلال الاستفادة المثلى من مدخلات الإنتاج في الحقول أو دورات المحاصيل الأكثر إنتاجية، وكذلك من خلال زيادة استخدام الجر الحيواني والأسمدة والمبيدات الحشرية العضوية. وتسببت العواصف العابرة في خسائر إضافية في الإنتاج، ولا سيما إعصار إيتا الذي ضرب في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ونتيجة لذلك، أفادت التقارير رسميا أن إنتاج الأرز الكوبي في عام 2020 قد انخفض بنسبة 38 في المائة عن مستواه المنخفض بالفعل في عام 2019، إلى 000 267 طن (أو 000 178 طن من معادل الأرز المقشور) – وهو أدنى مستوى له منذ عام 1993. وقد تقدم موسم 2021 الجاري في ظل قيود مماثلة فيما يتعلق بتوافر الوقود والآلات والأسمدة وغيرها من المواد الكيميائية الزراعية. وتفيد التقارير بأن التغيرات في أسعار المدخلات والخدمات الزراعية المرتبطة بإصلاح السياسة النقدية للبلد التي أدخلت في 1 كانون الثاني/يناير 2021 أعاقت أيضا عمليات زرع الأرز في موسم الجفاف. وظل الحال على ما هو عليه، حتى مع تعديل التكاليف خفضاً منذ ذلك الحين. وعلى الرغم من أن نتائج الموسم ستعتمد أيضا على مدى هطول الأمطار حتى تشرين الثاني/نوفمبر، فمن المتوقع مبدئيا أن يشهد إنتاج الأرز في كوبا مزيدا من الانخفاض بنسبة 12 في المائة في عام 2021 ليصل إلى 000 235 طن (000 157 طن من معادل الأرز المقشور). ومن المتوقع أيضا أن يكون محصول الذرة في عام 2021 عند مستوى أقل من المتوسط، بسبب انكماش في المنطقة المزروعة، وهو ما تفاقم بسبب الظروف الجوية الجافة.

وعلى الرغم من استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لتحرير الإنتاج المحلي وتعزيزه، لا تزال كوبا تعتمد اعتمادا كبيرا على واردات الأرز. وعلى الرغم من أن الانخفاضات الأخيرة في الإنتاج المحلي للأرز زادت من الحاجة إلى الواردات، فإن مشتريات البلد الفعلية من الأرز لم ترق إلى المستويات اللازمة لتجنب حالة متزايدة من ضيق العرض. وتفيد التقارير أنه تم استيراد ما مجموعه 000 447 طن من الأرز في السنة التقويمية 2020، بانخفاض نسبته 6 في المائة عن المستوى المُخفّض لعام 2019. وتوفر فييت نام في الأحوال العادية جلّ احتياجات البلد من الأرز من خلال صفقات مبرمة بين الحكومتين تسمح لكوبا بتأجيل مدفوعات ما تشتريه. وعادة ما تغطي الكمياتِ المتبقية من تلك الاحتياجات بلدانٌ مصدِّرة في أمريكا الجنوبية، وتحديدا أوروغواي والبرازيل. ومع ذلك، وبالنظر إلى النقص الذي تواجهه كوبا في العملة الأجنبية والارتفاعات التي تشهدها أسعار صادرات الأرز التي مصدرها أمريكا الجنوبية منذ منتصف عام 2020، يبقى أن نرى ما إذا كانت واردات كوبا من أرز أمريكا الجنوبية لن تنخفض على المدى القصير.

وبسبب القيود التي يفرضها الحصار على خيارات الدفع والتمويل، وتقديم مصدِّري الأرز الآخرين شروطا بمزايا أفضل، لم يُشحَن أي أرز تقريبا من الولايات المتحدة إلى كوبا منذ عام 2008. ولم يتغير هذا الاتجاه في أعقاب الأحكام التشريعية التي أُقرت في الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2018، والتي رفعت القيود المفروضة على استخدام مزارعي الولايات المتحدة الأموالَ الحكومية للمساعدة في تسويق الصادرات الزراعية إلى كوبا. ومع ذلك، يؤيد قطاع الأرز في الولايات المتحدة تخفيف الحصار، معتقدا أن

الميزة التجارية التي يوفرها القرب الجغرافي للبلدين يمكن أن تساعد الولايات المتحدة على توفير ما يصل إلى 30 في المائة من واردات كوبا من الأرز في غضـــون عامين من رفع الحصـــار. وفي حالة الذرة، وهي الحبوب الخشنة الوحيدة المستوردة، قُدرت المشتريات من الخارج بنحو 000 780 طن في عام 2020، وهو أدنى مســـتوى لها في 10 ســـنوات. والأرجنتين هي المزود الرئيســـي لكوبا بالذرة، تليها البرازيل والولايات المتحدة. وقد انخفضت الواردات من الولايات المتحدة بشكل حاد في السنوات الأخيرة، وانخفضت حصة الذرة الواردة من الأمريكية مقارنة بإجمالي واردات كوبا من الذرة من 25 في المائة في عام 2017 إلى 4 في المائة في عام 2020. وظلت واردات القمح، ومعظمها من أوروبا وكندا، عند مستوى أقل من المتوسط بلغ 000 700 طن في عام 2020. ومنذ عام 2011، لم تشـتر كوبا أي قمح من الولايات المتحدة، التي كانت المورد الرئيسي للقمح إلى كوبا بين عامي 2003 و 2009.

البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كليا على الاســـتيراد لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية والدقيق النباتي، حيث يهيمن فول الصـويا وزيت الصـويا ودقيق الصـويا على المشـــتريات من الخارج. وعندما دخل الحصـــار الأمريكي حيز النفاذ، أصـــبحت الأرجنتين والبرازيل المورِّدَين الرئيسيَين لفول الصويا ومشتقاته، في حين تشحن كندا والمكسيك كميات صغيرة منها إلى كوبا من حين لآخر. وفي عام 2002، استؤنف استيراد فول الصـويا ومشـتقاته من الولايات المتحدة. وفي ذلك العام، وعقب تنفيذ قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز الصادرات الذي أصدرته الولايات المتحدة، ونتيجة للقرب الجغرافي، أصـبحت الولايات المتحدة المورِّد الرئيسـي لفول الصـويا وزيت الصـويا ودقيق الصـويا إلى كوبا، وحلّت وارداتها إلى حد كبير محلّ واردات المناطق الأخرى. غير أنه اعتبارا من عام 2005 فصـــاعدا، استعيض تدريجيا عن مبيعات الولايات المتحدة بعروض أكثر تنافسية من الأرجنتين والبرازيل وكندا. وأتاحت نتيجة إعادة العلاقات الدبلوماســـية بين كوبا والولايات المتحدة في عام 2015 للولايات المتحدة اســـتئناف شـحنات فول الصـويا إلى كوبا، لتصـبح واحدة من مورديها المنتظمين إلى جانب كندا، ومؤخرا أوروغواي. وخلافا لذلك، لم تكن شـحنات دقيق الصـويا من الولايات المتحدة منتظمة في السـنوات الأخيرة، حيث ورّدت البرازيل والأرجنتين الجزء الأكبر من الطلب على الواردات في كوبا. وظلت شـحنات زيت فول الصـويا من الولايات المتحدة متدنية وغير منتظمة، وأصـــبحت البرازيل، والاتحاد الروســـي في الآونة الأخيرة، المورِّدين الرئيسيين لذلك إلى كوبا.

السكر الخام

تاريخيا، أدت صـناعة السـكر دورا هاما في اقتصـاد كوبا، وذلك حتى الفترة التي تفكك فيها اتحاد الجمهوريات الاشـتراكية السـوفياتية، عندما فقدت أسـواقا هامة للتصـدير وانخفضـت القدرة التنافسـية للقطاع انخفاضا حادا [21]. ومع ذلك، لا تزال صادرات السكر تشكل حصة كبيرة من الصادرات الزراعية لكوبا.

وبعد خمســة مواســم متتالية من النمو بين موســمي 2010/2009 و 2015/2014، ظل إنتاج السكر الخام في كوبا عند مستويات عالية في موسمي 2016/2015 و 2017/2016. وأعقب ذلك انكماش

(21) B.H. Pollitt, “The rise and fall of the Cuban sugar economy”, Journal of Latin American Studies, 36(2): 319–348.

حاد في موسم 2018/2017، عندما انخفض إنتاج السكر الخام بنسبة 32 في المائة على أساسي سنوي ليصل إلى 1,1 مليون طن – وهو أدنى مستوى مسجل له. ويُعزى هذا الانخفاض الحاد إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمحصول من جراء إعصار إيرما، الذي ضرب البلاد في أواخر عام 2017. وما فتئ إنتاج السكر يتعافى منذ ذلك الحين ليصل إلى 1,2 مليون طن في موسم 2020/2019. وتشير التوقعات الأولية لموسم 2020/2021 إلى أن إنتاج كوبا من السكر يمكن أن يزداد، وإن كان نقص المدخلات والقيود اللوجستية قد يؤثران على النتيجة النهائية[22].

وعلى جانب الطلب، من المتوقع أن يظل الاستهلاك المحلي للسكر مستقراً نسبياً عند نحو 0,53 مليون طن، وهو ما سيترك – بالاقتران مع ارتفاع الإنتاج المحلي– مليون طن للتصدير، وهو ما يشكل زيادة بنسبة 14 المائة عن الموسم السابق. وتشمل الوجهات الرئيسية لصادرات السكر الصين والاتحاد الأوروبي.

وتواصل حكومة كوبا دعم هذه الصناعة. وطوال سنوات عديدة، كان القطاع المحلي للسكر يدار بواسطة نظام معقد يقوم على آليات دعم الأسعار، وسقوف الإنتاج، وقيود الاستيراد من أجل الإبقاء على أسعار السكر مرتفعة، على الرغم من محاولات إصلاح القطاع. وتهدف الحكومة إلى تحسين كفاءة هذا القطاع، عن طريق تيسير الاستثمار الأجنبي المباشر المركَّز على صناعة السكر.

اللحوم

بعد عامين من الانخفاض المتتالي، توقف إنتاج اللحوم في كوبا عند 000 50 طن (بمعادل وزن الذبائح كاملة)، وهو أحد أدنى المستويات المسجلة في السنوات الأخيرة. ومع قرار الحكومة في نيسان/أبريل 2021 بتخفيف الحظر المفروض منذ عقود على ذبح الماشية ومبيعات لحوم البقر، من المتوقع حدوث زيادة طفيفة في إنتاج لحوم البقر. غير أنه من غير المرجح أن تؤدي هذه الزيادة إلى رفع إنتاج اللحوم بشكل كبير، بالنظر إلى أن اللحوم البقرية لا تشكل سوى ربع إجمالي إنتاج اللحوم في كوبا وبالنظر إلى بيئة الإنتاج الصعبة التي تواجه قطاع اللحوم. وقد أصبح التوسع في إنتاج اللحوم المحلي أمرا صعبا بشكل متزايد بسبب عدم كفاية المدخلات– بما في ذلك الطاقة والمستحضرات الصيدلانية البيطرية والآلات الزراعية وقطع الغيار.

وتزيد القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات من صعوبة بناء الهياكل الأساسية المتصلة بالماشية ومن زيادة الإنتاجية. وفي الآونة الأخيرة، أدى فقدان الدخل المتصل بالسياحة وانخفاض التحويلات المالية بسبب جائحة كوفيد–19 إلى صعوبة بالغة في الحصول على العملة الأجنبية اللازمة لاستيراد المدخلات والتكنولوجيا الزراعية.

وعلى الرغم من المستوى المتدني للإنتاج المحلي، فقد انخفضت واردات اللحوم في عام 2020 بنسبة 6 في المائة لتصل إلى 000 377 طن، نتيجة لانخفاض الطلب في ظل انكماش النمو الاقتصادي المرتبط بجائحة كوفيد–19 واستمرار العقوبات من جانب الولايات المتحدة، إضافة إلى أوجه القصور المحلية. وجلبت كوبا نحو 60 في المائة من واردات اللحوم في عام 2020 من الولايات المتحدة، وتتألف

(22) Food and Agriculture Organization of the United Nations, Food Outlook: Biannual Report on Global Food Markets – June 2020 (Rome, 2020).

أساسا من لحوم الدواجن. وعلى الرغم من القرب الجغرافي والمزايا اللوجستية الكبيرة على المنافسين، فإن حصة الولايات المتحدة من صادرات اللحوم إلى كوبا قد انخفضت انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك أساسا إلى مزيج من الشروط الصارمة لتمويل الواردات التي تنطبق على شحنات الولايات المتحدة إلى كوبا والجهود التي تبذلها كوبا لتنويع شبكتها لإمدادات اللحوم.

منتجات الألبان

بعد أن بلغ إنتاج الحليب في كوبا 000 633 طن في عام 2010، لم يصل إلى مستويات إنتاج مماثلة بعدها. وفي عام 2020، بلغ إنتاج الحليب 000 459 طن، وهو أحد أدنى مستويات الإنتاج المسجلة في السنوات الأخيرة. ويعزى الانخفاض في إنتاج كوبا من الحليب إلى عدة عوامل، تتراوح بين الانخفاض الحاد في قطيع الألبان الوطني، والافتقار إلى القدرة على إدخال التحسينات الوراثية، وارتفاع تكاليف العلف الحيواني، ومحدودية توافر الوقود ومعدات النقل. وتزيد القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد المالية والتكنولوجيات الجديدة من صعوبة بناء الهياكل الأساسية المتصلة بالمزارع ومن تحسين الإنتاجية. ومع صدور قرار الحكومة في نيسان/أبريل 2021 بتخفيف الحظر المفروض منذ عقود على بيع الحليب مباشرة إلى المستهلكين، من المرجح أن يزداد إنتاج الحليب، بيد أن الحفاظ على استمرار نمو إنتاج الحليب سيكون أمرا صعبا.

ونظرا لعجز الصناعة المحلية عن تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الوطنية من الألبان، تواصل كوبا استيراد كميات كبيرة من منتجات الألبان بلغت في عام 2020 ما قدره 000 329 طن (ما يعادل الحليب)، ومعظمها مساحيق حليب، تُستورد من موردين في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا. وبلغ الإنفاق على مسحوق الحليب وحده في عام 2020 ما يفوق 130 مليون دولار، ويمثل ذلك نسبة كبيرة من احتياطيات البلد من العملة الأجنبية. وتظل تنمية قطاع الألبان هدفا رئيسيا للبلد من أجل كفالة الأمن الغذائي والتغذية الكافية لشعبه.

المنتجات السمكية

المنتجات السمكية مهمة بالنسبة للأمن الغذائي في كوبا باعتبارها مصدرا للتغذية وللإيرادات المتأتية من الصادرات. وفي عام 2018، بلغ إنتاج مصائد الأسماك 590 22 طنا، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 5 في المائة مقارنة بعام 2017 وانخفاضا بنسبة تفوق 91 في المائة مقارنة بمستوى الذروة الذي وصل إليه الإنتاج في عام 1986 (900 238 طن)، عندما كان متاحا للبلد أن يصطاد السمك في المياه البعيدة أيضا. وإمكانات توسيع أنشطة مصائد الأسماك محدودة، وتركز على نهج للإدارة يسمح باستعادة الأرصدة السمكية التي ربما عانت من الصيد المفرط. وكوبا عضو في هيئة مصائد أسماك غرب وسط الأطلسي، وهي هيئة إقليمية لمصائد الأسماك تعزز التعاون الدولي من أجل إدارة الأرصدة السمكية والمحافظة عليها بصورة مستدامة. وقد اعتمدت الهيئة في دورتها الأخيرة، في تموز/يوليه 2019، سبع توصيات إقليمية متعلقة بإدارة مصائد الأسماك، وخطة العمل الإقليمية لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه (للفترة 2019-2029)، وغير ذلك من التوصيات والقرارات الهامة لدعم الإطار الإقليمي لمصائد الأسماك وإدارة المحيطات وتغير المناخ وغيرها من القضايا البيئية والاجتماعية الاقتصادية. وتشارك كوبا في المناقشات الإقليمية المتعلقة بإعادة توجيه الهيئة من الناحية الاستراتيجية، وقد شاركت، إلى جانب بلدان أعضاء أخرى، في وضع خريطة طريق تهدف إلى وضع نموذج لكيان أو ترتيب إقليمي يُعنى بإدارة مصائد

الأسماك في المنطقة التي تشملها الهيئة. وعلى الصعيد الوطني، تعدُّ كوبا حاليا مشروعا متوسط الحجم يموله الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية يعنى بتحسين إدارة وحماية الموائل البحرية في خليج غواكانايابو، ويركز أساسا على تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك.

وتتمثل أكبر المجالات الواعدة للتوسع في الإنتاج المحلي للأسماك في تربية الأحياء المائية، التي شهدت بعض التقلبات خلال السنوات القليلة الماضية. فقد بلغ الإنتاج 200 29 طن في عام 2018 (أي أقل بنسبة 8 في المائة عن عام 2017). وتتكون جميع الصادرات السمكية تقريبا من منتجات عالية القيمة، وعلى وجه الخصوص الكركند والروبيان المجمدين، ثمة طلب كبير عليها في السوق الدولية. غير أن الحصار يحول دون إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة التي تعد أحد أهم الأسواق وأكبر مستورد للأسماك والمنتجات السمكية في العالم. ونتيجة لذلك، تُصدر كوبا إلى وجهات أبعد، فتتحمل تكاليف أعلى عن التسويق والتوزيع. وفي عام 2018، بلغت الصادرات ما يقدر بنحو 74 مليون دولار، ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 25 في المائة مقارنة بعام 2017. وسجلت واردات الأسماك، التي تتكون بصورة رئيسية من منتجات سمكية منخفضة القيمة، زيادةً بنسبة 8 في المائة في عام 2018، مقارنة بعام 2017، وبلغت، حسب التقديرات، 40 مليون دولار.

المساعدة التقنية التي تقدِّمها منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا

تواصل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة تقديم الدعم إلى حكومة كوبا، ولا سيما في تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة المؤسسات الكوبية في تنظيم عدة مؤتمرات ومناسبات دولية في مجالات من قبيل الزراعة المستدامة، والزراعة العضوية، والإنتاج الحيواني، ومراقبة الصحة الحيوانية؛ والتعاونيات والزراعة الأسرية؛ ومصائد الأسماك وما يتصل بها من سياسات؛ والحراجة والتنوع البيولوجي؛ والبيئة وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تساعد المنظمة الخبراء الكوبيين في تقديم المساعدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وفي حضور الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية. ويؤثر الحصار أيضا على لوجستيات السفر وحجوزات الطيران.

وقد جرى تقديم الدعم السياساتي والتقني لتحديث السياسة الزراعية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على قطاع الألبان نظرا لأنه يشكل أحد أهم مكونات سلة الأغذية، فضلا عن كونه محركا اقتصاديا رئيسيا لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الريفية. وتركزت المساعدة التقنية على تقييم مستوى إنتاجية المؤسسات الصناعية بمختلف أشكالها وعلى مساعدة الحكومة على التوصل إلى توصيات سياساتية لتعزيز الهيكلة الصناعية لقطاع الألبان الوطني.

وقدمت منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين لاستحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آليتها الوطنية لنظام المعلومات من أجل تطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. ويشارك الوفد الكوبي بشكل منتظم، عن طريق اللجنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وفريقها العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في وضع الإطار السياساتي لخطة العمل العالمية الثانية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، فضلا عن مؤشرات وغايات الموارد الوراثية النباتية، وإعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية.

وتُسدى المشورة السياساتية فيما يتعلق بسياسات القطاع الزراعي، والسياسات الزراعية البيئية، وتوفير فرص العمل لشباب الأرياف، ووضع برامج التكثيف المستدام، بالاستناد إلى ما تنفذه منظمة الأغذية والزراعة من مشاريع تجريبية في مجال سلاسل القيمة الخاصة بالحبوب والحليب ولحوم البقر. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المنظمة حاليا بمساعدة كوبا في مشاريع تركز على إصلاح البيئة والحفاظ عليها، ولا سيما فيما يخص المناظر الطبيعية الخاضعة للتنظيم البشري، وبناء القدرة على تحمل المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

وتنفذ المنظمة كذلك مشروع الصندوق الأخضر للمناخ المعنون "زيادة قدرة الأسر والمجتمعات الريفية على تحمل تغير المناخ من خلال إعادة تأهيل المناظر الطبيعية للإنتاج في مناطق مختارة من جمهورية كوبا". وتسعى إلى زيادة قدرة الإنتاج الزراعي على تحمل تغير المناخ وكفالة الأمن الغذائي من خلال تحسين خدمات النظم الإيكولوجية من الحراجة الزراعية ونظم الزارعة الحرجية الرعوية وإعادة التشجير والمساعدة على تجديد الغابات الطبيعية في سبع بلديات معرضة لآثار تغير المناخ في كوبا. ولديها إمكانات هائلة للحد من الانبعاثات من الحراجة واستخدام الأراضي وتحقيق فوائد اجتماعية اقتصادية وبيئية مشتركة كبيرة من خلال استعادة خصوبة التربة وزيادة فرص حصول المجتمعات الريفية على المياه وتحسين الأمن الغذائي.

آثار الحصار على المشاريع التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا

بالنظر إلى الحصار الذي تتعرض له كوبا، تتأثر المشاريع التي تنفّذها منظمة الأغذية والزراعة في البلد فيما يتعلق بشراء المعدات والإمدادات التي تكمّل المساعدة التقنية، لأنه يتعين استيراد الموارد التي يمكن استيرادها من الولايات المتحدة من أسواق أبعد مسافة وبأسعار وتكاليف شحن أعلى بكثير. ولو تسنى الشراء من الولايات المتحدة لكانت أقل كلفة بكثير ولأمكن تقديم الدعم لمزيد من الأنشطة من خلال الميزانية المتاحة.

وأثرت آخر تدابير الحصار التي فُرضت على كوبا، والتي يمكن بموجبها مقاضاة شركات بلدان ثالثة تتاجر مع كوبا أمام محاكم الولايات المتحدة، تأثيرا سلبيا على التبادل التجاري لكوبا حيث أدت إلى تراجع شديد في عدد الشركاء التجاريين الذين يعملون في البلد. وقد ترك ذلك أثرا مباشرا على عمليات الشراء التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا في إطار مشاريعها للتعاون التقني.

ويحول الحصار دون إدارة المكتب القطري لمنظمة الأغذية والزراعة للاتصالات عبر الإنترنت وإدارة شبكة المنظمة بكفاءة أكبر على الرغم من أنها زودت جميع مكاتبها القطرية بالمعدات اللازمة. وفي حالة كوبا، لم يتمكن المكتب القطري من تركيب المعدات اللازمة لأن حكومة الولايات المتحدة لم توافق على ترخيص لمزود خدمات سيسكو سيستمز. وقد اتُّخذت تدابير تقنية لإيجاد حل للقيود المفروضة على الاتصال بالإنترنت، ولكنها ليست الأكثر فعالية وتتطلب تكاليف أعلى. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مئات المواقع والخدمات التي لا يمكن الوصول إليها من كوبا باستخدام قنوات الإنترنت البديلة من خلال وصلة المزود الوطني لخدمات الإنترنت. وتتأثر كذلك عملية اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات للمكتب القطري للمنظمة أو لمشاريعها في البلد، ذلك أنه لا يمكن استخدام اتفاق عالمي طويل الأجل لمنظمة الأغذية والزراعة مع شركة بلنسون إنترناشيونال (Planson International) في كوبا دون إذن من حكومة الولايات المتحدة. ويؤدي تجهيز هذا التصريح إلى حدوث تأخيرات في عملية اقتناء المعدات، بل وتغييرات في التكاليف المتوقعة أول الأمر.

وفي ظل الحصار، تعرقل الظروف السائدة عمليات تسديد المدفوعات والمعاملات المصرفية من وإلى الموردين الذين يقدّمون خدمات إلى مشاريع التعاون وإلى المكتب القطري للمنظمة. ويتجلى ذلك في رفض المصارف إجراء تحويلات من المنظمة لتغطية المبيعات المخصصة لكوبا؛ واستحالة أن يقدم الموردون إلى كوبا منتجات حصلوا عليها من شركات أخرى في أمريكا الشمالية؛ وعدم قدرتهم على تحويل الأموال إلى كوبا لدفع ثمن الخدمات المتعاقَد عليها في البلد.

وبالإضافة إلى ذلك، ترفض المصارف المعاملات التجارية والمالية للشركات الكوبية بدولار الولايات المتحدة وبعملات أخرى، وهو ما يعرقل دفع رسوم إصدار الشهادات للمنتجات الكوبية الواعدة جدا الموجهة للتسويق في أوروبا.

ولا يزال موظفو المنظمة يتضررون من الإجراءات الشكلية المكلِّفة والطويلة التي تنطوي عليها العمليات المصرفية.

ويرد أدناه موجز لآثار الحصار السلبية على بعض القطاعات التي تقدّم فيها المنظمة مساعدة تقنية، فضلا عن قطاعات أخرى مدرجة ضمن إطار برمجتها القطرية.

وقد وقعت خسائر بصورة أساسية فيما يلي:

(أ) الفروق في الأسعار نتيجة التغيرات في أسواق الاستيراد؛

(ب) التكاليف الإضافية المتصلة بتأمين الشحن؛

(ج) التكاليف الإضافية المترتبة على تجميد الأصول؛

(د) الأضرار النقدية؛

(هـ) الخسائر المتكبّدة بسبب تعذّر الحصول على أحدث التكنولوجيات من الولايات المتحدة؛

(و) تغيير وجهة الصادرات.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

تخضع المساعدة التي تقدّمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) إلى جميع الدول الأعضاء فيها، بما في ذلك كوبا، لأحكام المادة الثالثة – جيم من نظامها الأساسي التي تنص على ما يلي: "تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدّمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي".

بيد أن الحصار القائم لا يزال يطرح بعض الصعوبات أمام تنفيذ برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا. فعلى سبيل المثال، يتأثر شراء المعدات والمواد الاستهلاكية والمواد (من قبيل معدات رصد الإشعاع، والمواد الكيميائية، والكواشف، والنظائر المشعة الطبية، والمستحضرات الصيدلانية المشعة، والخلايا الحارة، والمصادر الإشعاعية ذات الاستخدامات الطبية والصناعية، والحشرات المعقمة)، بسبب محدودية عدد البائعين المستعدين لتوريدها و/أو شحنها إلى البلد.

وخلال العام الماضي، فُرضت بعض القيود على مشاركة المواطنين الكوبيين في الدورات التدريبية الافتراضية التي تنظمها الوكالة، كما استمرت صعوبات استخدام تكنولوجيات المعلومات بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت ومحدودية إمكانية الوصول إلى بعض منصات تكنولوجيا المعلومات.

وتحاول الوكالة، وفقا للمادة المذكورة أعلاه من نظامها الأساسي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، بهدف استيفاء شروط برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

في الدورة الأربعين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي، المعقودة في الفترة من 24 أيلول/سبتمبر إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019، استعرضت اللجنة الاقتصادية ورقة قدمتها كوبا بشأن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. وأعادت كوبا، في الورقة التي قدمتها، التأكيدَ على أن التدابير الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة وتتجاوز حدودها الإقليمية تعرقل التنمية الاقتصادية المستدامة فيما يتعلق بالنقل الجوي الدولي، ولها وقع شديد على البلدان النامية خاصة. وذكرت كوبا أن لمنظمة الطيران المدني الدولي دورا ينبغي لها أن تنهض به فيما يتعلق بإعلاء مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التمييز، والاحترام المتبادل، وتكافؤ الفرص، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المنصوص عليه في اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو) وميثاق الأمم المتحدة.

وردا على ما قدمته كوبا، أعربت بعض الدول عن تأييدها وحذّرت من هذه الجزاءات بسبب أثرها السلبي على حق الدولة في تطوير الطيران المدني على النحو المنصوص عليه في اتفاقية شيكاغو. وردا على ورقة كوبا، أكدت الولايات المتحدة موقفها القائل بأن منظمة الطيران المدني الدولي ليست المحفل المناسب لمناقشة الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، وأشارت إلى أن الجزاءات يُقصَد بها استهداف سلوك معين وستُطبَّق إلى حين أن يتوقف ذلك السلوك. وأضافت الولايات المتحدة أنها ستواصل الوفاء بجميع التزاماتها الدولية لضمان سلامة وأمن الطيران الدولي. وفي إشارة إلى هذا الرد، أكّدت كوبا أن منظمة الطيران المدني الدولي هي المحفل لمناقشة هذه المسائل، وأشارت إلى التقارير التي تقدمها سنويا إلى الأمين العام.

وأشارت اللجنة إلى ورقة العمل التي قدمتها كوبا والآراء والمواقف التي أعرب عنها أثناء المناقشة. وخلصت إلى أن المسائل التي أثارتها الدول دقيقة وحساسة ولها طابع سياسي، ولدى الدول المعنية آراء متشددة بشأنها، وهي آراء لا يمكن للجنة أن تحلها. وبناء على ذلك، أدرجت اللجنة المناقشات التي دارت بشأن هذه المسألة في تقريرها المقدم إلى الجلسة العامة. وقررت اللجنة أيضا أن تعرض الأمر على رئيس مجلس منظمة الطيران المدني الدولي، الذي سبق له أن بذل مساعيه الحميدة في هذه المسائل.

وذكرت الجمعية العمومية، في قرارها ألف 40-9 (المرفق (أ)، القسم الأول، الفقرة 3)، أنها "تحث الدول الأعضاء على أن تتفادى اتخاذ تدابير انفرادية تتجاوز حدود الولاية الإقليمية قد تؤثر سلبا على النمو المنتظم والمستدام والمتسق للنقل الجوي الدولي، وأن تتأكد من ألا يتم تطبيق السياسات والتشريعات المحلية على النقل الجوي الدولي دون مراعاة خصائصه على النحو الواجب".

وتواصل منظمة الطيران المدني الدولي رصد التطورات، والعمل، حيثما أمكن ذلك وكان مناسبا، مع كوبا والولايات المتحدة لتحسين علاقاتهما في مجال الطيران المدني.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت كوبا مشاركتها النشطة في ثلاثة مشاريع إقليمية تنفَّذ من خلال مكتب التعاون التقني التابع للمنظمة. وتمثّلت أهداف تلك المشاريع في توفير المساعدة الإدارية في تنظيم وإدارة أمانة لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني، وتعزيز تطبيق نُظُم الملاحة الجوية القائمة على الأداء في منطقة البحر الكاريبي على نحو يحقق اتساق نظام إدارة حركة الملاحة الجوية العالمية، وإنشاء وتشغيل نظام إقليمي للرقابة على السلامة يتضمن الدعم التقني واللوجستي والإداري اللازم وفقا لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي ومرفقاتها. ولم يتم وضع أو تنفيذ مشاريع ثنائية مع كوبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ومن الآثار العملية التي ترتّبت على الحصار مواجهة كوبا تحديات في المشاركة في الأحداث والمساهمة في أعمال منظمة الطيران المدني الدولي عبر الإنترنت. وخلال هذه الفترة، ساعدت أمانة المنظمة المشاركين الكوبيين في الانضمام إلى الاجتماعات التي عقدتها منظمة الطيران المدني الدولي عن بعد بواسطة الفيديو، وتحديد الحلول التقنية (بالتنسيق بين منظمة الطيران المدني الدولي ومقدم خدمات المؤتمرات بالفيديو) لتمكينهم من الاتصال بالاجتماعات المعقودة عن بعد بواسطة الفيديو التي تنظمها منظمة الطيران المدني الدولي والمكتب الإقليمي.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 أيلول/سبتمبر 2021]

يشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا في تمويل ثلاثة مشاريع في كوبا وهي: "مشروع التنمية الريفية للتعاونيات في المنطقة الشرقية"، و "مشروع تنمية تعاونيات الثروة الحيوانية"، و "مشروع تنمية تعاونيات الزراعة الحرجية"، وافق عليها المجلس التنفيذي للصندوق في أعوام 2013 و 2016 و 2019 على التوالي. وتنفّذ هذه المشاريع وزارة الزراعة الكوبية، وقد وُضعت من أجل تقديم خدمات الدعم الزراعي إلى صغار المنتجين الريفيين، بمن فيهم النساء والشباب وغيرهم من الفئات المعرضة بشدة للصدمات الاقتصادية الخارجية والآثار المترتبة على تغير المناخ.

ولا تزال المشاريع المدعومة من الصندوق في كوبا تواجه تأخيرات في تنفيذها نتيجة لندرة العملة الأجنبية، فضلا عن إجراءات الاستيراد الطويلة والمكلفة مع ارتباط التدفقات النقدية والمدفوعات ارتباطا وثيقا بدورة الشراء ذات الصلة بهذه المشاريع. وتزيد التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا من تفاقم هذه الصعوبات. وكمثال على ذلك، تفرض الولايات المتحدة تدابير على شركات الشحن البحري التابعة لبلدان ثالثة التي تنقل شحنات إلى كوبا، وهو ما يعوق تدفق النفط والمواد الغذائية وغيرها من المبادلات التجارية الحاسمة في تلبية الاحتياجات اليومية لمواطني كوبا والمقيمين فيها، ولا سيما الفئات الفقيرة والضعيفة. وقد زادت هذه التدابير منذ عام 2018، مع إعادة تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز بيرتون بالكامل. وعلاوة على ذلك، باتت الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية تؤثر بشكل أكبر على المعاملات المالية لكوبا وقدرتها على تصدير واستيراد المواد اللازمة التي تدعم فرص التنمية الزراعية، فضلا عن التنمية الريفية والتنمية البشرية عموما.

وتُلاحَظ في القطاعين الزراعي والريفي أوجه القصور التالية:

- تقادم المعدات الزراعية (مثل الجرّارات ونُظم الري ومضخات المياه) ونقص قطع الغيار.
- ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج اللازمة والتصنيع والتوزيع في قطاع الزراعة وتربية المواشي (مثل الوقود والأعلاف الحيوانية والبذور والأسمدة ومبيدات الأعشاب ومبيدات الحشرات والمستحضرات الطبية البيطرية) ونقص تلك المدخلات.
- عدم كفاية فرص الحصول على التمويل بالعملة الصعبة لاستيراد المعدات ومدخلات الإنتاج.
- محدودية إمكانية الوصول إلى موردي التكنولوجيات الزراعية الجديدة.
- محدودية فرص تصدير بعض المنتجات الزراعية.

وتترتب على أوجه القصور هذه عواقب تساهم إلى جانب عواقب أخرى في انخفاض مستويات الإنتاجية، مما يحد من كمية الإنتاج الغذائي المحلي وجودته وتنافسيته، والاضطرار إلى استيراد كميات كبيرة من الأغذية لتلبية احتياجات السكان.

وكان للتدابير الحالية التي فرضتها الولايات المتحدة أثر على مشاريع الصندوق، إذ أسهمت على الأرجح في خفض أهداف الإنتاج والإنتاجية في مشروع التنمية الريفية للتعاونيات لعام 2020 فيما يتعلق بالذرة والفاصوليا. وبدلا من زراعة 100 47 هكتار من الذرة التي كان مخطط لها في بداية الموسم البارد، لم يزرع سوى 000 22 منها. ومن 550 54 طنا من الفاصوليا التي كان من المقرر أن تسلم في البداية إلى السكان، لم تسلم الحكومة سوى 300 25 طن. وقد أسفرت جميع هذه التعديلات عن زيادة في أسعار المنتجات الأساسية للزراعة، بما في ذلك الأسمدة ومبيدات الحشرات، بسبب الحاجة إلى شرائها في أسواق أقل ملائمة غيرها وبعد.

وتبذل كوبا حاليا جهوداً مضنية، على غرار العديد من الدول الأخرى، للتخفيف من آثار جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-19 واحتواء انتشارها، وفي الوقت نفسه التحكم في آثارها الاقتصادية والاجتماعية. وبعد تسجيل أحد أدنى معدلات الإصابة بكوفيد-19 في العالم في عام 2020، تشهد كوبا حاليا طفرة غير مسبوقة في عدد الحالات. ويشل نقص الإمدادات الطبية استجابة البلد لكوفيد-19 وسط أزمة اقتصادية أطلقت الجائحة شرارتها. وعلاوة على ذلك، ومع تأثير الجائحة على السياحة، ضاعفت التدابير التي فرضتها الولايات المتحدة من تأثير عوامل أخرى، وهو ما نجم عنه أزمة مالية كبرى أدت إلى أزمة اقتصادية حادة.

ورغم هذه التحديات، واصل البلد الوفاء بسداد ديونه للصندوق، وإن كان ذلك بتأخيرات كبيرة. وانخرط الصندوق في حوار مثمر مع الحكومة من أجل كفالة استمرارية العمليات.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آب/أغسطس 2021]

جرى تشديد الحظر في السنوات الأخيرة وأدى ذلك إلى وضع عراقيل شديدة في وجه إمكانات التنمية في كوبا، وكان له تأثير شديد على ظروف حياة الشعب الكوبي. ومن بين تلك الآثار، على سبيل المثال لا الحصر:

- لا تزال القيود المفروضة على التحويلات المالية تفضي إلى فرض عبء ضريبي كبير غير مباشر على المرتبات التي يُحصَل عليها خارج البلد بصورة مشروعة وتُرسَل لكي تنفقها الأسر المعيشية في تلبية احتياجات إنسانية أساسية كالغذاء، والملبس، والتعليم، والسكن، والمياه، والصرف الصحي.
- لا تزال القيود المفروضة على التجارة والمعاملات المالية تمثل عقبة كبيرة وتكلفة إضافية في مجال تطوير الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل، خصوصا في قطاعات من قبيل الزراعة والسياحة، نظرا إلى أن توفير العمل اللائق يتوقف إلى حد كبير على الاستثمار الإنتاجي والوصول إلى التمويل.
- يترتب على محدودية فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا مواجهة مزيد من الصعوبات في تنمية المشاريع، وفي التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤدي تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون إلى تشديد الحظر من خلال الإضرار بالفرص المتاحة للمستثمرين من بلدان ثالثة فيما يتعلق بمزاولة أعمال تجارية والاستثمار في كوبا؛ وإيجاد مصادر جديدة للعمل والعمل اللائق في كوبا.

والآثار المباشرة وغير المباشرة التي يخلّفها الحظر على الاقتصاد الكوبي لا يقتصر وقعها على الشركات وحدها، بل يطال أيضا، وحتى بصورة أكبر، عمال تلك الشركات والسكان بوجه عام. ويساور منظمةَ العمل الدولية القلق خصوصا إزاء الآثار الواقعة على الأطفال والعمال وكبار السن. وسيؤدي إنهاء الحظر إلى تحويل الخسارة الإجمالية الناجمة عنه إلى فرصة للاستثمار الإنتاجي ولإيجاد فرص العمل وفرص تجارية جديدة وتحقيق الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى عام 2030 وغيرها من الإصلاحات لتحسين النظام الاقتصادي والاجتماعي، مثل التوحيد النقدي وتوسيع خطط العمل الحر.

وفي سياق التعافي من جائحة مرض فيروس الكورونا (كوفيد-19)، يحد الحظر من إمكانيات البلد في تنفيذ استراتيجيات لتوفير فرص العمل والتعافي الاقتصادي.

وكوبا عضو نشط في منظمة العمل الدولية وعضو مناوب في مجلس إدارتها. وترى منظمة العمل الدولية أن الجمعية العامة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[2 أيلول/سبتمبر 2021]

تشارك كوبا، بصفتها دولة عضوا في المنظمة البحرية الدولية، في اجتماعات هيئات المنظمة وتستفيد من برامج التعاون التقني المتاحة (البرامج الإقليمية للمنظمة المتعلقة بدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك البرامج العالمية، حسب الاقتضاء).

وتقيم المنظمة علاقات تعاون مع جميع الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية، بما فيها كوبا. وتتعاون المنظمة، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، تعاونا وثيقا مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين، التي تضم أمريكا الجنوبية وبنما وكوبا والمكسيك.

وتسترشد المنظمة في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية المتبعة في المنطقة، والتي يجري تنقيحها كل خمس سنوات، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد تناولت البلدان الأعضاء في الشبكة التشغيلية مسائل من قبيل معايير السلامة وجوانب التدريب وحماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، حيث نُظِّم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة.

وتتلقى كوبا أيضا مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب على حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز إقليمي مقرّه كوراساو، ويهدف إلى مساعدة بلدان المنطقة على منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والتصدي لها.

ولم تواجه المنظمة صعوبات في تنفيذ أي من الأنشطة المتعلقة بالمشاريع المذكورة أعلاه نتيجةً للحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

المنظمة الدولية للهجرة

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

انضمت جمهورية كوبا إلى المنظمة الدولية للهجرة بصفتها دولة عضواً في عام 2017. غير أن الشراكة بين كوبا والمنظمة الدولية للهجرة بدأت في وقت سابق. فعلى سبيل المثال، دعمت المنظمة استجابة السلطات الكوبية للكوارث الطبيعية في أعوام 2016 و 2017 و 2019 عن طريق توزيع مواد إغاثة غير غذائية على السكان المتضررين من الأعاصير.

وقد اعتمدت كوبا الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وتتمسك بالتزامها بأهداف الاتفاق العالمي، وشاركت بنشاط في المناقشات المتعلقة بالاستعراض الإقليمي لتنفيذ الاتفاق العالمي، وقدمت معلومات، على أساس طوعي، عن التقدم الذي أحرزته في تحقيق أهداف الاتفاق.

وفيما يتعلق بالمساعدة التقنية، تواصل المنظمة تنفيذ مشروع بشأن إدارة الهجرة مع وزارة الداخلية.

وتشارك المنظمة في فريقين من الأفرقة العاملة الأربعة التابعة لإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، يتناولان الخطوط ذات الأولوية التي حددتها حكومة كوبا بالاشتراك مع منظومة الأمم المتحدة، وهما:

1 - التنمية البشرية والإنصاف والعدالة الاجتماعية؛

2 - الموارد الطبيعية والبيئة.

وبالإضافة إلى أنشطة المنظمة، أُدرجت الأنشطة التي تشارك فيها كل من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في خطط العمل المشتركة.

وختاما، تواصل المنظمة تقديم خدمات العودة الطوعية المدعومة إلى المهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، وكذلك المساعدة في إعادة التوطين للاجئين.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيلول/سبتمبر 2021]

خلال الفترة محل النظر، تلقى الاتحاد الدولي للاتصالات، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 289/75، مذكرة مؤرخة 22 حزيران/يونيه 2021 موجهة من ممثل كوبا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا؛ ومذكرة مؤرخة 23 تموز/يوليه 2021 من وزير الاتصالات الكوبي تندد باستخدام الولايات المتحدة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ضد كوبا، من أجل التحريض على الأنشطة الإجرامية والإرهابية، بما في ذلك الهجمات الإلكترونية على المواقع الحكومية ووسائط الإعلام الجماهيري؛ ورسالة مؤرخة 12 آب/أغسطس 2021 من وزير الاتصالات الكوبي تندد، في جملة أمور، باستخدام الولايات المتحدة للإنترنت كسلاح للعدوان ضد بلده.

وردا على رسالة وزير الاتصالات الكوبي المؤرخة 12 آب/أغسطس 2021، أُرسل رد في 13 أيلول/سبتمبر، يشير إلى قرار مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات رقم 262 الذي ينص، في جملة أمور، على أن الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات غير مختص بالتدخل في المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء ويفرض حيادا صارما على الاتحاد وأمانته، وكذلك إلى القرار 69 (المُرَاجَع في الحمامات، 2016) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، الذي قرر دعوة الدول الأعضاء "(1) إلى الامتناع عن اتخاذ أي تدابير من جانب واحد و/أو تمييزية من شأنها أن تعيق نفاذ دولة عضو أُخرى إلى مواقع الإنترنت العمومية واستعمال مواردها، تماشيا مع روح المادة 1 من دستور الاتحاد ومبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات"، و "(2) إلى إبلاغ مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB) بأي حوادث من النوع المشار إليه في الفقرة 1 من" تقرر "أعلاه".

ويكلف القرار 69 (المراجع في الحمامات، 2016) مدير مكتب تقييس الاتصالات بتجميع المعلومات المتعلقة بالحوادث التي تبلغ عنها الدول الأعضاء وتحليلها، وبإبلاغ الدول الأعضاء بهذه المعلومات بواسطة آلية ملائمة- وهي في هذه الحالة، موقع إلكتروني مخصص تابع للاتحاد الدولي للاتصالات تنشئه أمانة مكتب تقييس الاتصالات خصيصا لهذا الغرض[23]. وهكذا فإن أي بلاغات ترد من الدول الأعضاء في الاتحاد تنشر على هذا الموقع الإلكتروني ويتم تقاسمها مع الإدارات المعنية (أي إدارة الدولة العضو التي يصدر منها البلاغ، وإدارة الدولة العضو التي يُدّعى أنها مسؤولة عن إعاقة الوصول إلى مواقع الإنترنت العامة). وجميع البلاغات

(23) https://www.itu.int/net/ITU-T/res69/Default.aspx.

وأي ردود ترد بهذا الشأن تكون متاحة على الموقع المذكور ولا يمكن إلا لمستخدمي خدمة تبادل معلومات عن طريق الاتصالات السلكية واللاسلكية التابعة للاتحاد الاطلاع عليها.

مكتب شؤون الفضاء الخارجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

كوبا دولة عضو في لجنة الأمم المتحدة لاستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام 2001.

وفي عام 1990، نظّمت كوبا، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، حلقة عمل بعنوان "تسخير الاتصالات الفضائية لأغراض التنمية"، في هافانا في الفترة من 26 إلى 30 آذار/مارس 1990. وفي عام 2012، استفاد خبراء كوبيون من المشاركة في حلقة عمل بعنوان "إسهام قانون الفضاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، عُقدت في بوينس آيرس، في الفترة 5-8 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 (انظر A/AC.105/1037).

ويُذكر أن منطقة البحر الكاريبي ترتفع فيها احتمالات حدوث كوارث نتيجة أخطار طبيعية، من قبيل الأعاصير، وأمواج تسونامي وعرام العواصف، والزلازل، والانهيالات الأرضية، وحالات الجفاف، والفيضانات، وموجات الحر. وفي خضم الأزمات المتعددة التي حدثت على مر السنين، وضعت حكومة كوبا نظامَ إنذار فريداً من نوعه يتسم بالكفاءة ويغطي جميع أرجاء البلد. ومع ذلك، يمكن أن يسهم استخدام وكالة الحماية المدنية الكوبية البياناتِ الساتلية، فضلا عن نُظُم تحديد المواقع والملاحة الدقيقة أو الاتصالات الساتلية الحديثة، في تحسين أداء نظام الإنذار، ويسمح في الوقت نفسه بتحسين التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لمواجهتها. وسيتيسر إدماج هذه الأدوات بصورة كبيرة في النُّظُم القائمة في كوبا بمشاركة جميع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات الإدارة في كوبا مشاركةً حسنة التنظيم.

ويكفل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ، الذي ينفّذه مكتب شؤون الفضاء الخارجي، "توفير جميع أنواع المعلومات والخدمات الفضائية المتصلة بإدارة الكوارث لجميع البلدان وجميع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة دعما لدورة إدارة الكوارث بأكملها". ويحقق البرنامج رسالته من خلال التركيز على أن يكون بوابة للحصول على المعلومات الفضائية من أجل دعم إدارة الكوارث، وذلك باعتباره جسراً يربط بين الأوساط المعنية بإدارة الكوارث وإدارة المخاطر والفضاء، وميسراً لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. ويحظى البرنامج بدعم 23 مكتباً من مكاتب الدعم الإقليمية (توجد 5 مكاتب منها في أمريكا اللاتينية)، وتتسم جميعها بأهمية بالغة في تمكين البرنامج من تحقيق رسالته.

ومنذ عام 2009، قدّم البرنامج خدمات استشارية مفصّلة لأحد عشر بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي: إكوادور، وباراغواي، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وشيلي، وغواتيمالا، وكولومبيا، والمكسيك، وهندوراس. وقد مكّن هذا الدعم الحكومات من تحديد الأولويات بغية تعزيز قدراتها في مجال الكشف عن البيانات والمعلومات والمنتجات والخدمات الفضائية والوصول إليها واستخدامها، مما يساعدها على الحد من ضعف سكانها وهياكلها الأساسية في مواجهة الأخطار الطبيعية.

وأخيراً، ومن أجل دعم تنفيذ إطار سِـــنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015–2030، أقام مكتب شؤون الفضاء الخارجي شراكة عالمية باستخدام تطبيقات التكنولوجيا الفضائية في الحد من مخاطر الكوارث، وهي عنصر أساسي في الشبكة الدولية لنُظُم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وتبرز هذه الآليات تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاتها بوصفها مجموعة حاسمة الأهمية من أدوات تخطيط الجهود التي تبذلها الدول للحد من المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية والإعداد لها وقياسها ورصدها.

وإن إيفاد بعثة استشارية تقنية تابعة للبرنامج، من خلال فريق خبراء دولي ناطق بالإسبانية يجري مشـــاورات مع كيانات رئيســـية في كوبا تضـــطلع بمســـؤوليات أو أدوار ممكنة للحد من مخاطر الكوارث والاســتجابة لحالات الطوارئ، لن يسـمح بتقييم القدرات الحالية فحسـب، بل سـيسـمح بتقييم أولويات العمل أيضـــاً. ويمكن التخطيط لهذه البعثة وإيفادها في عام 2021 أو 2022، وذلك رهناً بتوافر التمويل، لتقدّم توصيات واضحة لكي تنظر فيها حكومة كوبا.

مكتب المنســـق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشـــطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

لا تزال كوبا تتمتع بمســـتوى عال من التنمية البشـــرية. وفي عام 2020، احتلت البلاد المرتبة السـبعين على مؤشـر التنمية البشـرية العالمي، والسـادسـة على المسـتوى الإقليمي. ويشـكل النهوض بخطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 أولوية وطنية والتزاما من جانب الدولة الكوبية. ويُكرَّس هذا الالتزام في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو عام 2030، التي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من السـيناريو المعقد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد–19)، فإن التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما فيما يتعلّق بأهداف التنمية المستدامة المتصلة بحصول الجميع على الرعاية الصـــحية، والطاقات الإنتاجية للأدوية والمنتجات التكنولوجية الحيوية، والحصـــول على التعليم والحماية الاجتماعية ونوعيته، سمح بالحد من حدة تأثير الجائحة. غير أن تفشي وباء شديد التعقيد في الأشهر الأخيرة، اتسم بنمو مطرد في الحالات القائمة، إلى جانب طفرة متحوّر دلتا، قد شدد على نظام الرعاية الصحية.

وقد أذنت السـلطة الوطنية التنظيمية – وهي كيان معتمد كسـلطة تنظيمية من المسـتوى الرابع[24] من جانب منظمة الصـــحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصـــحة العالمية – باســـتخدام لقاحين طُوّرا محليا للاستخدام في حالات الطوارئ؛ وعملية تطعيم السكان تتقدم وهي جارية على قدم وساق. وبحلول 22 أيلول/سبتمبر 2021، كان الإنتاج الوطني لجميع جرعات اللقاح اللازمة لتحصين السكان الكوبيين تحصينا كاملا قد اكتمل، بما في ذلك للأطفال الذين تزيد أعمارهم عن سنتين[25].

(24) المسـتوى الرابع: سـلطة وطنية تنظيمية مختصـة وفعالة في أداء وظائف التنظيم الصـحي التي أوصـت بها منظمة الصـحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية لضمان فعالية الأدوية وسلامتها وجودتها. هيئة المراجع الإقليمية.

(25) انـــظـــر www.cubadebate.cu/noticias/2021/09/22/cuba-dispone-de-todas-las-dosis-de-vacunas-necesarias-para-inmunizar-a-su-poblacion/.

ومنذ آذار/مارس 2020، اتّخذت حكومة كوبا عدة تدابير في إطار التصدي لجائحة كوفيد-19، ومن بينها "خطة الوقاية من فيروس كورونا الجديد ومكافحته والاستراتيجية الاقتصادية للمرحلة اللاحقة لمرض فيروس كورونا"[26].

وكان من آثار الأزمة العالمية التي أصابت التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر والسياحة والتحويلات المالية وغيرها من التدفقات، إلى جانب تدابير العزل الاجتماعي في البلد، انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي، بلغت نسبته 10,9 في المائة، وهو معدل أعلى مما كان عليه في العديد من البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وكانت الآثار الاقتصادية الرئيسية هي انخفاض في النشاط الاقتصادي، وارتفاع في البطالة، وانكماش في توافر العملات الأجنبية، وانخفاض في دخل الأسر، وضيق في هامش التصرف في المجال المالي، وارتفاع الضغوط التضخمية.

ومن الآثار الأخرى تراجع توافر الأغذية وتقلص استهلاك الأسر المعيشية بسبب انخفاض الدخل والنقص في السلع، فضلا عن الضغوط على خدمات الصحة العامة والمساعدة الاجتماعية التي أدت إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العام إلى جانب زيادة القيود المفروضة حفاظا على الإمدادات الأساسية للمؤسسات التي تقدم الخدمات الاجتماعية إلى القطاعات الضعيفة أو قطاعات الرعاية، في سياق شيخوخة السكان. ووفقا للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بلغت نسبة التضخم 18,5 في المائة في عام 2020، وزاد العجز المالي زيادة كبيرة لتصل نسبته إلى 17,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[27].

وإضافة إلى ذلك، قامت السلطات الوطنية خلال هذه الفترة، في إطار عملية تحديث النموذج الاجتماعي والاقتصادي للبلد، بتشجيع التحولات المتصلة بالإنتاج الزراعي، والتنمية العمرانية، وزيادة الاستقلال الذاتي في الشركات العامة، وإصلاح النظام العام للأسعار والأجور. وقد أسفر هذا التغيير الأخير عن إيجاد بيئة تضخمية مع توحيد أسعار الصرف في الاقتصاد، وتصحيح أسعار التجزئة والجملة، وتحويل نظام الإعانات والأجور والمعاشات التقاعدية والمساعدة الاجتماعية. وفي الآونة الأخيرة، أُعلن عن إطار تنظيمي جديد لمشاركة أوسع نطاقا من جانب الجهات الفاعلة عير الرسمية ومنها المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم في الاقتصاد.

وفي هذا السياق، لم يكن لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) أثر سلبي على قطاع الصحة فحسب، بل انعكست آثارها أيضا في حياة الناس اليومية في جوانب مثل الحصول على السلع والخدمات الأساسية، ومنها الأغذية، وانعكست آثارها أيضا في سبل العيش والعمالة والرفاه العام. وقد فاقمت من حدة آثار الجائحة على الاقتصاد الكوبي – الذي كان يواجه بالفعل تحديات معقدة – القيود الخارجية التي فرضها الركود العالمي والإقليمي الذي أعقب ذلك والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

(26) تأتي هذه الجهود في إطار عملية تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية نحو عام 2030، وهي تتمشّى مع الخطط والسياسات الوطنية الأخرى مثل خطة السيادة الغذائية والتثقيف التغذوي، وسياسة تعزيز التنمية العمرانية، وخطة الدولة للتصدي لتغير المناخ، المعروفة باسم "رسالة الحياة" (*Tarea Vida*).

(27) انظر *Economic Survey of Latin America and the Caribbean 2021: Labour Dynamics and Employment Policies for a Sustainable and Inclusive Recovery beyond the COVID-19 Crisis*. متاح عبر الرابط التالي: www.cepal.org/en/publications/47193-economic-survey-latin-america-and-caribbean-2021-labour-dynamics-andemployment.

وتعني بعض أشد تدابير الحصار تقييدا أن كوبا، على عكس معظم البلدان النامية الأخرى، لا تتوفر لها سوى إمكانية محدودة للحصول على الائتمانات وغيرها من موارد التنمية والطوارئ التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية للتصدي لهذه الجائحة. وأدى ذلك إلى تضييق نطاق إمكانية حصول البلد على دعم مالي خارجي للتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على الصعيدين الوطني والمحلي. وكان القطاع العام المحلي المصدر الوحيد لتمويل النفقات المتزايدة على الصحة والحماية الاجتماعية خلال فترة تقلص هامش تصرف في المجال المالي.

وكذلك كانت التحويلات المالية، التي كانت تقليديا مصدرا هاما من مصادر دخل الأسر والجهات الفاعلة الاقتصادية الصغيرة غير الرسمية، مقيدة بشدة بسبب الحظر في الوقت الذي كانت فيه الحاجة ماسة إليها بسبب تراجع العمالة وسبل العيش.

وحدثت زيادة في الإنفاق على بنود الصحة والحماية الاجتماعية، لا بسبب الجائحة فحسب، بل أيضا بسبب ارتفاع الأسعار نتيجة تقييد الوصول إلى الأسواق والشحن. وكذلك حال الحصار دون شراء الإمدادات والمعدات الصحية الهامة وحد منها بشدة، مما أدى إلى ثني معظم الموردين الدوليين المحتملين وإجبارهم على الخوض في بدائل أكثر تكلفة. وبالمثل، تسببت القيود المفروضة على التجارة مع سلاسل توريد الأغذية الأقرب والأرخص في ارتفاع تكاليف استيراد الأغذية والمدخلات ذات الصلة.

وفي عام 2020، ظل الحصار يؤثر سلبا على الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية البشرية وعلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في كوبا، وتفاقم أثره في سياق كوفيد-19، ولا سيما بالنسبة للقطاعات الاجتماعية الحيوية مثل الصحة والأمن الغذائي. وكان لهذا أثر مباشر على السكان الكوبيين، كما أنه فرض ضغطا كبيرا على جودة واستدامة بعض أهم إنجازات البلد في مجال أهداف التنمية المستدامة.

الأثر على برامج الأمم المتحدة وعملياتها

في عام 2020، وقعت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وحكومة كوبا إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2020-2024) بما يتمشّى مع أولويات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية نحو عام 2030. ويدعم هذا الإطار الاستراتيجي، الذي يضم 22 كيانا من كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مبادرات البلد المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في المجالات التالية: الحكومة الفعالة، والتحول الإنتاجي، والاهتمام بالبيئة وإدارة مخاطر الكوارث، والتنمية البشرية المنصفة.

ومع الاستجابة الفورية لأثر الجائحة على الصحة وضمن الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، تم الاتفاق مع السلطات على خطة استجابة اجتماعية واقتصادية لأثر كوفيد-19، لتلبية الأولويات الحاسمة بهدف عكس التحديات التي فاقمتها جائحة كوفيد-19، مثل تلك المتعلقة بالصحة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية، والانتعاش الاقتصادي، وإعادة تنشيط سبل العيش وتمويل التنمية، في جملة أمور. ولهذا الغرض، أعيدت برمجة صناديق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في حوار مع السلطات الوطنية والجهات المانحة، لدعم الاستجابة الصحية والاجتماعية والاقتصادية، وتم حشد موارد إضافية.

وخلال هذه الفترة المعقدة من جائحة كوفيد-19، أثّر الحصـــار ســـلبا في تنفيذ برامج ومبادرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في كوبا، مما انطوى على حالات تأخير وفرض اللجوء إلى اســتخدام موارد الميزانية الشحيحة والمحدودة لتغطية التكاليف الإضافية، في جملة أمور.

وفي سـياق الندرة في السـوق الدولية، كان لا بد من الحصـول على المنتجات والخدمات الحاسـمة الأهمية بالنســبة لاســتجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) (وكثير منها ذو طابع إنساني) من بلدان ثالثة ومن موردين احتياطيين بأسعار أعلى بكثير من أسعار المنتجات المماثلة التي تباع في الســوق الدولية، بما في ذلك الأدوية، والمعدات الطبية، ومعدات الحماية الشــخصــية، والمواد المتصـلة بالأغذية مثل الأسـمدة، والمكملات الغذائية، ومعدات المختبرات، والأدوات الزراعية، والأدوات التعليمية، والحواسيب، وبرامجيات المعلومات والاتصالات، ومواد البناء، والموارد الببليوغرافية.

وتعني القيود المفروضـة على شركات الشحن البحري التي ترسو سفنها في الموانئ الكوبية أنه يلزم التوقف في البلدان المجاورة لشـحن الشـحنات العابرة، مما يسـبب تأخيرات وتكاليف إضـافية. وكان ذلك أمرا بالغ الأهمية في ســياق مرض فيروس كورونا، نظرا إلى أن القيود المفروضـــة على التجارة والنقل الدوليين نتيجة الجائحة أضيفت إلى القيود التي يفرضها الحظر.

ورغم أن الاتفاقات الطويلـة الأجل المبرَمـة مع الموردين الـدوليين تنطبق على كيـانـات منظومـة الأمم المتحدة الإنمائية في كوبا، يتعيّن على الموردين الحصـــول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصـــول الأجنبية قبل توفير الخدمات أو المنتجات للمشاريع في البلد. وإضـافة إلى ذلك، وبسبب القيود الخاصـة على الترخيص، قد لا تطبق اتفاقات طويلة الأجل كثيرة مع موردي الأمم المتحدة العالميين، مما يؤدي إلى اللجوء إلى بدائل مكلفة وغير فعالة.

كما كان وصـــول كيانات الأمم المتحدة إلى خدمات الإنترنت والاتصـــالات الســلكية واللاســلكية محدودا أيضـا، مما يعوّق اسـتخدام المنصـات المؤسـسـية بكفاءة ويبطئ العمليات والأنشـطة التي تتم عبر الإنترنت. وبالمثل، كان الوصـول إلى مواقع المعلومات التقنية والدعم التقني والدراسات وتحليل الأسعار، من بين جملة مواقع، مقيدا. وكانت العمليات التي يقوم بها مقدمو خدمات الإنترنت الوطنيون من خلال بوابات الدفع محظورة. وخلال الجائحة، أثّرت محدودية الوصـــول إلى هذه المنصـــات الافتراضـــية ســلبا في قدرات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على التنفيذ.

ولا يمكن للمكـاتـب القطريـة للأمم المتحـدة في كوبـا أن تقوم بتحويلات مـاليـة بـدولارات الولايـات المتحدة. ولهذا السبب، ورغم أن ميزانيات جميع المشاريع تُسجّل بدولارات الولايات المتحدة، فإنه يتعيّن إجراء التحويلات المالية إلى الخارج بعملة أخرى. وحتى في هذه الحالات، ترتفع الرسـوم المصـرفية ارتفاعا كبيرا، لأن المصـارف تطلب معلومات إضـافية لكفالة الامتثال لتعليمات مكتب مراقبة الأصـول الأجنبية على طول السلسـلة المصـرفية (المُـــصـدِر والوسيط والمستفيد)، وكثيرا ما أثرت هذه الطلبات في مدى قدرة المكاتب القطرية على ســـداد المدفوعات للموردين ضـــمن الأطر الزمنية المتفق عليها. وقد تأثرت العمليات المالية المتصلة باستجابة الأمم المتحدة لكوفيد-19 بهذه القيود.

وما زال الحصـــار يعرقل بشـــدة المعاملات المالية التي يجريها موظفو الأمم المتحدة الدوليون والوطنيون، إضـــافةً إلى الخدمات المصـــرفية وخدمات التأمين التي يتلقونها. ويجد المســـؤولون المحليون صـعوبة في اسـتخدام الخدمات المصـرفية للشـركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرا لها، ويجد الموظفون

الدوليون الذين لديهم حسابات مصرفية محلية عموما صعوبات في سداد المدفوعات إلى الخارج. وإضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بالتأمين الصحي، يتأثر موظفو الأمم المتحدة بشكل مباشر أيضا، لأن العديد من شركات التأمين الصحي لا يجوز لها العمل مباشرة مع مقدمي الخدمات الصحية الكوبيين نظرا للقيود المفروضة في إطار الحصار.

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

واصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، الإعراب عن القلق بشأن الأثر السلبي الذي تخلفه الجزاءات المطبقة خارج حدود الولاية الإقليمية للدولة على حقوق الإنسان. وقد أعربت عن هذا القلق أيضاً المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في تقريريها إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/45/7) وإلى الجمعية العامة (A/75/209). وأعرب مجلس حقوق الإنسان عن بالغ قلقه من كون مثل هذه التدابير تعوق تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نحو تام، في بعض البلدان، وتحول دون رفاه السكان، وتترتب عليها عواقب خاصة بالنسبة إلى النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة[28].

وقد أسفر الأثر المباشر لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على البلدان المتضررة من التدابير القسرية الانفرادية عن إصدار بيانات من عدة وكالات وخبراء دعوا فيها إلى الإعفاء من القيود المفروضة على بعض البلدان أو تخفيفها أو تعليق العمل بها أو رفعها، بما في ذلك الأمين العام، ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، والمقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء، والمقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي المترتب على التدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان. وكرر سبعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان ذلك في رسالة دعوا فيها الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي تفرضه على كوبا، والذي يعوق الاستجابات الإنسانية المتخذة لمساعدة نظام الرعاية الصحية في هذا البلد على مكافحة جائحة كوفيد-19.

وكما لاحظت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، فإن "جائحة كوفيد-19 (...) جعلت الآثار الإنسانية السلبية للجزاءات الانفرادية أكثر وضوحا وأكثر كارثية". وأصدرت المقررة الخاصة مذكرة توجيهية تدعو الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى العمل بروح التعاون والتضامن والنظر في اتخاذ خطوات عاجلة على الصعيد الدولي لإعطاء الأولوية لإنقاذ الأرواح في سياق كوفيد-19 بدلا من النزاعات السياسية والاقتصادية وغيرها. وأشارت أيضا إلى أن الجزاءات الانفرادية قد تؤدي إلى إبطاء التعافي وأبرزت أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل للجزاءات الانفرادية على التمتع الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بجميع فئاتها (A/75/209، الفقرتان 97 و 100).

وقد أُبلغ عن صعوبات خاصة في البلدان التي تخضع لتدابير قسرية انفرادية، بما فيها كوبا، في الحصول على معدات طبية حيوية لمكافحة الجائحة، بما في ذلك إمدادات الأكسجين وأجهزة التنفس

(28) انظر، على سبيل المثال، الوثيقة A/HRC/RES/46/5.

الصناعي، ومجموعات الحماية، والبرامجيات، وقطع الغيار (A/75/209، الفقرتان 49 و 93). وبالإضافة إلى ذلك، ازدادت خلال الجائحة أهمية المنصات الافتراضية في مواصلة التنسيق في البلدان المتضررة وفيما بينها، ووردت تقارير تدعي أن البلدان المستهدفة بجزاءات الولايات المتحدة، بما فيها كوبا، مُنعت من استخدام الخدمات الإلكترونية، بما في ذلك زوم (A/HRC/45/7، الفقرة 51؛ و A/75/209، الفقرتان 17 و 24). وعلاوة على ذلك، وردت معلومات عن الصعوبات التي يُدعى أن كوبا تواجهها في الحصول على قروض طارئة من البنك الدولي لمكافحة جائحة كوفيد-19 بسبب النفوذ السياسي في المؤسسات الدولية (A/HRC/45/7، الفقرة 46).

وأبرزت التحديات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 الصعوبات المبلغ عنها سابقا والمتعلقة بالإعفاءات الإنسانية التي ينبغي أن تنطبق على التدابير القسرية الانفرادية. ولاحظت المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان أن الإعفاءات والآليات الإنسانية لتقديم المعونة الإنسانية عادة ما تكون معقدة ومربكة (المرجع نفسه، الفقرة 38)، وأوصت الدول بأن تحرص فيما بينها على اتساق الاستثناءات التي تمنح لأغراض إنسانية وكذلك على وضوحها وشفافيتها. وينبغي أن تكون هذه الاستثناءات ذات طبيعة استشرافية وأن تتوقع حدوث فئات واسعة من حالات الطوارئ الدولية، مثل الجوائح والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، بحيث تتطلب الحد الأدنى من التكيف لكي تكون فعالة. وينبغي النظر دون أي تأخير في أي طلبات للحصول على تراخيص لشراء المعدات الطبية ومكوناتها وبرمجياتها والأدوية والأغذية (A/75/209، الفقرة 108). وأشارت المقررة الخاصة أيضا في تقريرها المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان إلى الأثر المتزايد للجزاءات على سكان الدول التي تفرضها بسبب فرض حظر وعقوبات على مواطنيها بهدف تنفيذ الجزاءات. وأشارت إلى التذييل ألف للجزء 501 من المبادئ التوجيهية لإنفاذ الجزاءات الاقتصادية للولايات المتحدة وأثره الناجم عن الإفراط في الامتثال في الحالات التي تنطبق فيها الإعفاءات لأغراض إنسانية، مما أدى، حسبما ورد، إلى صعوبات في تجهيز تبرع رجل أعمال صيني بمعدات طبية لكوبا نظرا لأن شركة النقل المستأجرة، وهي شركة أمريكية، رفضت تسليم البضاعة في آخر لحظة، متذرعة بقوانين الولايات المتحدة (A/HRC/45/7، الفقرتان 35 و 36).

ودعت المقررة الخاصة الدول أيضا إلى الانخراط ضمن سياقها من أجل إنشاء إطار قانوني شامل، وأشارت إلى أهمية صياغة تعريف للتدابير القسرية الانفرادية، وأبرزت إمكانية إساءة الاستخدام الناجمة عن عدم وجود مصطلحات واضحة ومستعملة باتساق (المرجع نفسه، الفقرات 3 و 101 و 102).

وفي بيان عام صدر عقب الأحداث التي وقعت في كوبا في 11 تموز/يوليه 2021، كررت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دعوتها إلى رفع الجزاءات الانفرادية القطاعية، نظرا لتأثيرها السلبي على حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الصحة.

وفي 11 آب/أغسطس، أكد أربعة من المكلفين بولايات في الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، في بيان صحفي مشترك، أن الجزاءات الانفرادية تمس الحق في التنمية، ودعوا البلدان التي تفرض جزاءات انفرادية إلى سحبها أو على الأقل تخفيفها إلى أدنى حد من أجل ضمان عدم تأثر سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وأشاروا صراحة إلى كوبا بوصفها بلدا مستهدفا وأشاروا إلى أنه بسبب الجزاءات الانفرادية، تغرق بعض البلدان في براثن الفقر لأنها لا تستطيع الحصول على خدمات أساسية مثل الكهرباء والإسكان والمياه والغاز والوقود، ناهيك عن الأدوية والغذاء.

وفي حلقة النقاش التي تعقد كل سنتين بشأن التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان التي عقدت خلال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، أشارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن الجزاءات يمكن أن تسبب معاناة شديدة لا مبرر لها للأفراد الذين لم يرتكبوا جرائم ولم يتحملوا أي مسؤولية عن سلوك غير لائق. فعندما تستهدف العقوبات بلدا بأكمله، أو تهم قطاعات اقتصادية بأكملها، فإن أكثر الناس ضعفا في ذلك البلد – أولئك الأقل حماية – هم الذين يرجح أن يكونوا الأكثر تضررا.

وتكرر المفوضية توصيتها بأن تصدق كوبا على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي وقعته في عام 2008. فمن شأن ذلك أن يتيح لها فرصة لتسليط الضوء، من خلال التزامات الإبلاغ الدوري، على الأثر السلبي الذي يخلفه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على الكوبيين. كما تكرر المفوضية تأكيد دعوتها لتوجيه دعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، وذلك كوسيلة لإجراء تقييم مستقل لأثر هذه التدابير الانفرادية على حقوق الإنسان للكوبيين.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 آب/أغسطس 2021]

كوبا ليست من الدول الموقّعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو على بروتوكولها لعام 1967. ومع ذلك، لطالما وجد آلاف اللاجئين الحماية الدولية في كوبا على مر السنين، وقد سمحت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، بالاضطلاع بولايتها المتمثلة في الاعتراف باللاجئين ومنحهم الحماية الدولية.

وقد تمسكت كوبا بسياستها الفعلية المتمثلة في عدم الإعادة القسرية لجميع اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية. وفي عام 2021، حتى نهاية حزيران/يونيه، لم تُقدّم في كوبا أي طلبات جديدة للحصول على صفة لاجئ، بينما لا تزال عمليات تحديد وضع اللاجئ المتعلقة بتسعة أشخاص قيد النظر منذ السنوات السابقة. ويمثل ذلك انخفاضا ملحوظا في طلبات اللجوء مقارنة بالسنوات السابقة (33 في عام 2017؛ و 38 في عام 2018؛ و 32 في عام 2019؛ و 6 في عام 2020) وهو ما يعود على الأرجح إلى عمليات إغلاق الحدود المرتبطة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ويُسمَح لطالبي اللجوء في كوبا بالبقاء فيها ريثما تبت المفوضية في مدى أهليتهم للحصول على وضع اللاجئ، وبعد أن تمنحهم المفوضية ذلك المركز بموجب ولايتها تبحث لهم عن حلول دائمة.

ورغم أن العدد الإجمالي للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية في كوبا قليل نسبيا، تظل الحلول المتاحة لهم ضئيلة. ففي نهاية حزيران/يونيه 2021، كان 188 لاجئا معترفا بهم بحاجة إلى حل دائم؛ وكان التوطين في بلد ثالث الخيار الوحيد القابل للتطبيق بالنسبة لمعظمهم. بيد أنه، في عام 2021، لم تكن إعادة التوطين متاحة إلا لعدد قليل منهم بسبب قلة عدد أماكن إعادة التوطين التي وفرتها بلدان إعادة التوطين.

ولم تضع كوبا سياسة للاندماج في المجتمع المحلي. بيد أن عددا محدودا من اللاجئين مُنحوا، في السنوات الأخيرة، تصاريح إقامة دائمة على أساس العلاقات الأسرية الوثيقة بمواطنين كوبيين، وذلك عملا

بالتشريعات الوطنية الحالية. ومُنح هؤلاء الأفراد وضعا قانونيا يتمتعون بموجبه ببعض الحقوق والفرص كتلك التي يتمتع بها المواطنون.

ومع أنه لا يُمنح معظم اللاجئين المعترف بهم تصاريح عمل، فإن بوسعهم الحصول على الرعاية الصحية المجانية وعلى قدر من التعليم. وعلى الرغم من أن بعض اللاجئين قد سُمح لهم تحديدا بدخول كوبا في إطار المنح الدراسية الحكومية التي تغطي التعليم العالي، فإن هذا البرنامج لا ينطبق إلا على اللاجئين الذين يتم اختيارهم مسبقا قبل وصولهم، وبالتالي لا يمكن توسيع نطاقه بحيث يشمل جميع اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية.

وقد قدّمت كوبا، في الماضي، إسهامات مهمة في الأطر الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحماية الدولية وتشجيع إيجاد حلول للاجئين وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وفي عام 2014، وافق البلد على إقرار إعلان وخطة عمل البرازيل. وبالمثل، شاركت كوبا بطريقة بنّاءة في المشاورات الرسمية المفضية إلى وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أقرته الجمعية العامة في 17 كانون الأول/ديسمبر 2018. وشاركت كوبا أيضا في الجزء الرفيع المستوى المعني بانعدام الجنسية خلال الدورة السبعين للجنة التنفيذية للمفوضية في تشرين الأول/أكتوبر 2019، حيث تقاسمت أحدث التطورات السياساتية والقانونية في هذا المجال بوصفها ممارسات جيدة.

وفي حال إنهاء الحصار المفروض على كوبا، سيتسنى في نهاية المطاف تهيئة ظروف أكثر ملاءمة في البلد للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وقد تساعد تلك الظروف أيضا على اندماجهم في المجتمع المحلي. وستواصل المفوضية الدعوة إلى انضمام كوبا إلى المعاهدات الدولية المتعلقة باللاجئين وعديمي الجنسية، وهي تتطلع إلى تحسين التعاون الدولي، الذي من شأنه تشجيعُ ذلك الانضمام والمساعدةُ على تعزيز حماية اللاجئين والمشردين.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإنكليزية]
[17 أيلول/سبتمبر 2021]

يؤدي عدم الوصول إلى سوق الولايات المتحدة إلى زيادة تكاليف الشراء التي تؤثر على كفاءة عمليات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وعلى تنفيذ البرامج. وينطبق ذلك على كل من البرمجة العادية والبرمجة الإنسانية استجابة للكوارث الطبيعية، التي تفاقمت بسبب عواقب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

والبضائع والخدمات والتكنولوجيا المنتَجة في الولايات المتحدة، التي تغطيها براءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على مكونات أنتجت أو سُجّلت براءة اختراعها في الولايات المتحدة وبلدان أخرى، ليست متاحة للسوق الكوبية. وفي سياق الاستجابة الإنسانية لجائحة كوفيد-19، زادت نفقات اقتناء الإمدادات فيما يتعلق بعام 2020 بنسبة 137 في المائة، مع ارتفاع تكلفة النقل ومناولة البضائع بنسبة 53 في المائة. وقد أثر ذلك تأثيرا كبيرا على الميزانيات البرنامجية التي يتعين عليها الآن تخصيص مبالغ أكبر للوجستيات، وذلك بسبب اقتناء المنتجات من أسواق أبعد والتعاقد مع كالات الشحن بتكاليف أعلى وعلى فترات تسليم أطول.

وباتت عملية الحصول على الإمدادات دوليا تتأخر بأكثر من ثلاثة أشهر، في المتوسط؛ أي أن الحصول على الإمدادات من الخارج بات يستغرق ضعف المدة المتوقعة. ونتيجة لذلك، اضطر مكتب اليونيسف في كوبا إلى إلغاء العقود المبرمة مع شركات النقل البحري وبدء عملية البحث من جديد عن وكالات جديدة. ومن ناحية أخرى، يطلب بعض البائعين، عند شراء الإمدادات، شهادة مستعمل نهائي تشير إلى أن المكتب القطري لليونيسيف هو وحده الذي سيستخدم المنتج وليس أي منظمة أخرى تستفيد من برامج اليونيسف.

ولا يستطيع مكتب اليونيسف في كوبا أن يستفيد من الوفورات في تكاليف المعاملات التي تتم وفقا للعقود المؤسسية العالمية المبرمة بين اليونيسف وشركات توجد في الولايات المتحدة (اتفاقات طويلة الأجل) لشراء إمدادات وخدمات، ولا سيما تلك المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتراخيص البرامجيات وخدمة الإنترنت وغيرها.

وخلال العام الماضي، استمرت القيود المفروضة على التحويلات المصرفية بدولار الولايات المتحدة إلى كوبا ومنها. ونتيجة لذلك، يُضطر مكتب اليونيسف في كوبا إلى استخدام مصرف وسيط لتجديد أرصدة حسابه المحلي بدولارات الولايات المتحدة، مما يكبّده خسارة تبلغ من 3 إلى 4 في المائة على الأقل من القيمة الإجمالية المحوَّلة نتيجة للفروق في أسعار الصرف. ولضمان القدرة التشغيلية للمكتب، يُحتفظ برصيد مصرفي محلي لضمان 30 يوما من العمليات.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيلول/سبتمبر 2021]

تنص الفقرة 34 من وثيقة مافيكيانو نيروبي، المعتمدة في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقودة في تموز/يوليه 2016، على ما يلي:

تُشجَّع الدول بقوة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب منافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤثر على المصالح الاقتصادية. وتعرقل هذه التدابير إمكانية الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية المرور العابر، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. وسيتطلب تحرير التجارة تحريراً مجدياً أيضاً التصدي للتدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما وجد احتمال أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها[29].

وتخضع كوبا للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ عام 1962. وقد أُرسيت سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه كوبا في المذكرة الرئاسية بشأن الأمن القومي المتعلقة بتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، والصادرة في 16 حزيران/يونيه 2017[30]. فقد حدد هذا الأمر التوجيهي توجهاً سياساتياً رئيسياً يهدف إلى جملة أمور منها تشديد الحصار المفروض على كوبا، بسبل تشمل فرض قيود

(29) انظر TD/519/Add.2. ومن المتوقع أن تعتمد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقدها في الفترة من 3 إلى 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021، في بريدجتاون، بربادوس، وثيقة ختامية جديدة.

(30) Federal Register, Vol. 82, No. 202. 20 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

على المعاملات مع الشركات التي تسيطر عليها كيانات حكومية معينة، ووقف سفر الأفراد الذي هدفه التواصل بين الشعبين.

واتُّخذت بعد ذلك خطوات لزيادة تشديد القيود المفروضة على كوبا، بسبل منها إنفاذ جميع الأحكام الواردة في قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام 1996، المعروف باسم قانون هيلمز – بيرتون لعام 1996[31]. وفي نيسان/أبريل 2019، فرضت الولايات المتحدة جزاءات على الشركات المشارِكة في نقل النفط من فنزويلا إلى كوبا. وفي حزيران/يونيه 2019، فرضت الولايات المتحدة قيوداً على السفر لأسباب غير عائلية. وفي أيلول/سبتمبر 2019، وضع البلد حداً أقصى لمبالغ التحويلات وحظر إجراء معاملات بالدولار من خلال المؤسسات المالية لأطراف ثالثة. وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، قيد الرحلات التجارية والعارضة بين الولايات المتحدة وكوبا[32]. وعلى الرغم من تغير الإدارة في الولايات المتحدة، لا يزال الحصار المفروض على كوبا ساريا ونافذا في عام 2021.

الاتجاهات الاقتصادية العامة

كبدت جائحة كوفيد-19 كوبا تكاليف بشرية واقتصادية لم يسبق لها مثيل. وحتى أيلول/سبتمبر 2021، أُبلغ عن أكثر من 776 000 حالة إصابة بكوفيد-19 و 600 6 وفاة متصلة به في البلد[33]. وقد أثرت تدابير الإغلاق العامة والمستمرة، وإغلاق الحدود، والقيود المفروضة على السفر في جميع أنحاء العالم تأثيرا شديدا على الاقتصاد الكوبي، الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية، وإيرادات السياحة، وتدفقات التحويلات المالية. وانكمش الاقتصاد الكوبي بما يقدر بنسبة 10,8 في المائة في عام 2020. وفي حين يتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بنسبة 5,3- في المائة في عام 2021، واقتصاد منطقة أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 3,9 في المائة في المتوسط[34]، فإن توقعات حدوث انتعاش قوي للاقتصاد الكوبي غير مؤكدة، بالنظر إلى أن الأنشطة المحلية ستظل ضعيفة في مواجهة المزيد من حالات كوفيد-19، فضلا عن الانخفاض المستمر في الطلب على التجارة والسياحة.

وتعزى أشكال الضعف الذي عانت منه كوبا خلال الجائحة إلى حد كبير إلى كون التجارة تؤدي دورا أساسيا في الاقتصاد الكوبي. وتحتاج كوبا، بصفتها دولة جزرية صغيرة، تنقصها الموارد الطبيعية ورأس المال والتكنولوجيا والطلب المحلي، بشدة إلى النفاذ إلى الأسواق الدولية لبيع منتجاتها، وللحصول على كمية كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات، وكذلك رؤوس الأموال والتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، لتلبية الاحتياجات المحلية لسكانها، وبناء قاعدة إنتاجية قوية، وتزويد اقتصادها بالوقود اللازم من أجل إدامة نموها وتنميتها. وفي عام 2019، بلغت صادرات السلع والخدمات نسبة 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا، بينما بلغت الواردات نسبة 11 في المائة.

غير أن الظروف الاقتصادية العامة في كوبا قبل الجائحة كانت معادية للنمو التجاري الدينامي في المستقبل القريب. ففي الفترة الممتدة بين عامي 2015 و 2020، سجل الاقتصاد الكوبي نموا لا يتجاوز

(31) White House (2019), "President Donald J. Trump is taking a stand for democracy and human rights in the Western Hemisphere", 17 April.

(32) Congressional Research Service (2021a), "Cuba: US policy overview", 6 August.

(33) https://www.worldometers.info.

(34) الأونكتاد، "تقرير التجارة والتنمية لعام 2021: من التعافي إلى المرونة – البعد الإنمائي"، أيلول/سبتمبر 2021.

معدله المتوسط 0,12- في المائة، مقارنة بمعدل 2,7 في المائة بين عامي 2010 و 2015، وهو معدل يقل بكثير عن معدل النمو البالغ 5 في المائة الذي يعتبر ضروريا لكي يحقق البلد مسار نمو مستدام[35]. وبعد تسجيل معدل نمو متباطئ بنسبة 2 في المائة في عام 2019، انكمش الاقتصاد الكوبي بنسبة تقدر بـ 10,8 في المائة في عام 2020.

وتباطؤ النمو الذي لوحظ قبل الجائحة مؤشر على الركود المزمن في الإنتاج المحلي وتآكل القدرة التنافسية، وهما أمران يؤثران على القطاعات الإنتاجية في كوبا. ولدى كوبا، التي تعتبر اقتصادا جزريا صغيرا يبلغ ناتجه المحلي الإجمالي 101 بليون دولار (2020)، قطاعٌ زراعي صغير كثيف العمالة يساهم بنسبة 4 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لكنه يستوعب 17 في المائة من القوة العاملة[36]، وقطاعٌ صناعي كثيف من حيث رأس المال يساهم بنسبة 24 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي لكنه لم يكمن يشغل سوى 17 في المائة من العمال في 2019. وعلى العكس من ذلك، فإن الخدمات هي القطاع المهيمن في الاقتصاد، إذ تسهم بنسبة 72 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي و 65 في المائة في العمالة، وقد برزت باعتبارها قطاع التصدير الرئيسي.

التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة

حجم التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة صغير إذا أُخذ في الاعتبار حجم الاقتصادين وأوجه التكامل الاقتصادي بينهما وقربهما الجغرافي[37]. وفي عام 2020، ظلت أسواق الولايات المتحدة شبه مغلقة أمام المنتجات الكوبية بحكم الحصار. وقُدرت الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة[38] بـ 3,8 ملايين دولار، أي حوالي 0,2 في المائة من إجمالي صادرات كوبا إلى العالم.

وفي المقابل، كانت واردات كوبا من الولايات المتحدة أكبر وأهم بكثير. ففي عام 2020، بلغت قيمة الواردات الثنائية لكوبا 383 مليون دولار، أي ما نسبته 4,9 في المائة من إجمالي وارداتها من العالم. وكانت هذه الواردات تتألف أساسا من المواد الغذائية الأساسية (95 في المائة من المجموع)، مثل "اللحوم ومستحضراتها"، و "الحبوب ومستحضراتها"، بما في ذلك اللحوم القابلة للأكل (مثل الدواجن) والقمح والأرز والذرة والبذور الزيتية. ويعكس ذلك كون الصادرات الزراعية التجارية من الولايات المتحدة قد بات مسموحا بها منذ عام 2001، حتى وإن كانت تخضع لقيود ومتطلبات ترخيص متعددة. وتمثل الولايات المتحدة حاليا أحد المورِّدين الرئيسيين للمنتجات الغذائية والزراعية إلى كوبا. كما سُمِح بالصادرات التجارية من الأدوية والمنتجات الطبية منذ أوائل تسعينات القرن العشرين[39].

(35) Richard E. Feinberg, "Cuba's economy after Raúl Castro: a tale of three worlds", Foreign Policy at Brookings, February 2018.

([36]) أرقام العمالة هي تقديرات منظمة العمل الدولية لعام 2019.

(37) إحصاءات الأونكتاد هي مصدر جميع البيانات المشار إليها في هذا النص، ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

(38) تصنيف الأونكتاد "جميع المنتجات المخصصة (التصنيف الموحد للتجارة الدولية 0 إلى 8 + 961 + 971)".

(39) Congressional Research Service (2021b), Cuba: U.S. policy in the 116th Congress and through the Trump Administration, 22 January.

أنماط المبادلات التجارية واتجاهاتها

تتسم أنماط المبادلات التجارية لكوبا عموما، والتي تعكس جزئياً هيكل الإنتاج المحلي، بعجز مستمر في تجارة البضائع (5,9 بلايين دولار في عام 2020)[40] وبفائض مستمر في تجارة الخدمات (8,2 بلايين دولار في 2019). وخلال السنوات القليلة الماضية، سُجل انخفاض في الفائض التجاري الإجمالي، حيث تراجع حجم الفائض من 2,4 بليون دولار في عام 2014 إلى 0,4 بليون دولار في عام 2019.

وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أن الصادرات الكوبية من البضائع قد شهدت انخفاضا كبيرا ومطردا في الفترة من عام 2011 إلى عام 2016، ويعكس ذلك جزئياً ضعف القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية المحليتين. وفي عام 2020، بلغت قيمة الصادرات الكوبية من البضائع 2,2 بليون دولار، أي بالكاد أكثر من ثلث مستواها القياسي التاريخي الذي سُجل في عام 2011 والذي بلغ 6,4 بلايين دولار. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة كوبا من صادرات البضائع العالمية إلى نصف ما كانت عليه، حيث تدنّت من 0,035 في المائة في عام 2011 إلى 0,012 في المائة في عام 2020.

وتشمل سلة صادرات كوبا من المنتجات: المواد الغذائية الأساسية والمشروبات والتبغ والخامات والمعادن والمنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع المصنَّعة. وبتفصيل أكثر، احتل التبغ والسكر والخامات المعدنية والمنتجات الطبية والصيدلانية مكانة بارزة ضمن منتجات التصدير الرئيسية. وعلى الرغم من تراجع دور المحصولين النقديين التقليديين – السكر والتبغ – في الاقتصاد، فقد ظلا يمثلان المصدر الرئيسي لإيرادات البلد من العملة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح قطاع التكنولوجيا الأحيائية والمنتجات الصيدلانية، الذي يوفر لوازم نظام الرعاية الصحية المحلي، قطاعاً تصديريا مهما، وفي الوقت نفسه ولد تعدين النيكل أيضا أنشطة تصدير قابلة للاستمرار.

وكانت الأسواق الرئيسية لصادرات كوبا في عام 2020 هي الاتحاد الأوروبي (الذي استأثر بنسبة 27 في المائة من مجموع الصادرات)، والصين (16 في المائة)، وكندا (16 في المائة)، وفنزويلا (14 في المائة)، والاتحاد الروسي (4,3 في المائة). وعلى الرغم من حدوث انتعاش طفيف في عام 2018، فقد تراجعت الأهمية النسبية لفنزويلا كسوق تصدير منذ عام 2010، وازدادت أهمية الاتحاد الأوروبي وكندا بشكل ملحوظ. وتُواجه الصادرات الكوبية في الأسواق العالمية تعريفات جمركية يبلغ متوسطها المرجَّح نحو 16,8 في المائة[41].

وكانت واردات البضائع، التي تشير التقديرات إلى أنها بلغت 8 بلايين دولار في عام 2020، أكبر بأربع مرات من صادرات البضائع، حيث يعتمد البلد اعتمادا شديدا على الواردات لتوفير الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، فضلا عن السلع الرأسمالية. والمواد الغذائية الأساسية، بما في ذلك الحبوب واللحوم؛ والوقود المعدني؛ وفئات التصنيع المختلفة (الآلات ومعدات النقل، وغيرها من السلع المصنعة والمنتجات الكيميائية) هي الأصناف المستوردة الرئيسية. ووفقا للتقارير، تلبي كوبا حوالي 70 إلى 80 في المائة من احتياجاتها الغذائية المحلية من خلال الواردات. أما فيما يتعلق بالطاقة، فلا يزال البلد يرتبط، منذ عام

(40) وفقاً لما ورد في ميزان المدفوعات. وقد تختلف إحصاءات التجارة في السلع القائمة على ميزان المدفوعات عن إحصاءات التجارة الدولية في البضائع الواردة في مواضع أخرى من النص بسبب الاختلافات في المفاهيم والتعاريف.

(41) جرى الدخول إلى قاعدة بيانات نظام التحاليل والمعلومات التجارية (TRAINS) التابعة للأونكتاد من خلال نظام المعلومات الحل التجاري العالمي المتكامل (WITS).

2000، باتفاق نفطي تفضيلي مع فنزويلا، تتلقى كوبا بموجبه كمية من النفط تعادل ثلثي استهلاكها المحلي. غير أن الإمدادات انخفضت في مطلع عام 2019 إلى ثلث ذلك الاستهلاك[42]. وقد تكون التدابير التي فُرضت في نيسان/أبريل 2019 على عدد من شركات الشحن التي تنقل النفط بين البلدين أثرت سلباً على التجارة الثنائية.

الخدمات والتحويلات المالية

طورت كوبا قدرات تصديرية مهمة في قطاع الخدمات. ففي عام 2019، بلغت صادرات البلد من الخدمات 10,2 بلايين دولار، مقارنةً بوارداتها البالغة 2 بليون دولار، مما حقق فائضاً تجارياً في مجال الخدمات قدره 8,2 بلايين دولار، على نحو ما ورد ذكره. والأنشطة التصديرية الرئيسية هي تصدير الخدمات المهنية، وتتعلق في جزء كبير منها بعاملين في المجال الطبي يقدمون خدمات في فنزويلا، والخدمات السياحية التي تشهد ازدهارا.

وقد نمت السياحة نمواً ملحوظاً منذ منتصف تسعينيات القرن العشرين. وبلغ عدد السياح الوافدين 4,3 ملايين سائح في عام 2019. غير أن الجائحة أثرت تأثيرا كبيرا على قطاع السياحة في كوبا، وفي عام 2020، انخفض عدد الزوار الدوليين إلى 1,1 مليون زائر، بانخفاض نسبته 75 في المائة. وهذا أمر هام، ذلك أن خدمات السفر ذات الصلة ولدت نحو 25 في المائة من مجموع صادرات الخدمات. وقد كان تطور الخدمات السياحية مكبوحا سلفا بالتدابير المشددة التي اتخذتها الولايات المتحدة، مثل حظر السفر التعليمي الذي هدفه التواصل بين الشعبين. وتقصر أنظمة الولايات المتحدة حاليا إمكانية السفر إلى كوبا على المسافرين المرخص لهم بذلك ممن يزاولون بعض الأنشطة المحددة. وحتى الآن لا يلوح في الأفق أي انتعاش للخدمات السياحية في لكوبا، حيث أفادت التقارير بأن الأشهر الستة الأولى من عام 2021 شهدت المزيد من التباطؤ في عدد السياح الوافدين[43].

وفي عام 2019، بلغت قيمة تدفقات التحويلات المالية التي أرسلها المهاجرون والعمال في الخارج إلى كوبا 4,0 بلايين دولار. وفي ذلك العام، قُدر أن 3,7 بلايين دولار جاءت من الولايات المتحدة[44]. وكان مجموع تدفقات التحويلات أكبر من مجموع إيرادات كوبا من صادرات البضائع، أو 30 في المائة من مجموع صادرات البلد من السلع والخدمات، وما يعادل 3,8 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي، وبالإمكان استخدامها كرأس مال استثماري لصالح الأسر والمشاريع الخاصة. ومن المتوقع أن يؤدي القرار الذي اتخذته الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 2019، بوضع حد أقصى لمبالغ التحويلات العائلية هو 000 1 دولار كل فصل، إلى الحد من تدفقات التحويلات إلى البلد.

خاتمة

لقد تسببت جائحة كوفيد-19 في إلحاق ضرر غير مسبوق بالاقتصاد الكوبي وحياة الشعب الكوبي. وتهدد هذه الأزمة بعكس مسار جزء كبير من التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأثرت تدابير الإغلاق العامة والمستمرة، وإغلاق الحدود، والقيود المفروضة على السفر في

(42) Congressional Research Service (2021b), op.cit.

(43) Oficina Nacional de Estadistica e Información, República de Cuba.

(44) Congressional Research Service (2021b), op.cit.

جميع أنحاء العالم، تأثيرا شديدا على كوبا، التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية، وإيرادات السياحة، وتدفقات التحويلات المالية. وقد أثبتت الجائحة مرة أخرى الأهمية الحاسمة للتدفق السليم للتجارة والتمويل الدوليين في الاقتصاد الكوبي، وأهمية بناء القدرة على الصمود والتأهب في ضوء أقصى درجات الهشاشة التي يمكن أن تحدث في حالة حدوث الركود الاقتصادي والصدمات الشديدة.

وأدت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا إلى تكثيف التدابير الاقتصادية ضد كوبا. ولا يزال الحصار ساريا وهو يعرقل النمو السليم للعلاقات التجارية بين البلدين الجارين. ولا يزال هذا الأمر يثير القلق لكوبا لأن التجارة تؤدي دورا حاسما في اقتصادها ولأن البلد يسعى إلى إعادة البناء من الأزمة على نحو أفضل مما كان عليه. وحتى الآن، أحبط الحصار جهود البلد الرامية إلى استخدام التجارة كأداة للتنمية المستدامة بوسائل منها زيادةُ التوسع في الأنشطة الواعدة في مجالي السياحة والخدمات المهنية، وكذلك استخدامُ التحويلات المالية بطريقة منتجة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]
[23 أيلول/سبتمبر 2021]

لا تزال كوبا تحافظ على ترتيب متقدم في دليل التنمية البشرية. وقد أيد الرئيس ميغيل دياس – كانيل التزام كوبا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويستمر النموذج الإنمائي الكوبي في التغير. ولا تزال الوثيقة المعنونة، "المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحزب والثورة" توجه عملية الإصلاح الجارية. وأقر البرلمان الكوبي أيضا الإطار المفاهيمي للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي و "الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية" لعام 2030. وتحدد الخطة الأولويات الاستراتيجية الرئيسية المتعلقة بما يلي: حكومة اشتراكية وفعالة والتكامل الاجتماعي؛ وإدخال تغييرات على القطاع الإنتاجي والمشاركة في التجارة الدولية؛ وتطوير الهياكل الأساسية؛ وتطوير الإمكانات البشرية والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والموارد الطبيعية والبيئة؛ والتنمية البشرية والإنصاف والعدالة. ومن أجل تنفيذ الخطة، تمت الموافقة على نظام عمل يتضمن ستة برامج إنمائية كبرى. وتشكل هذه الأولويات آلية تخطيط ورصد وتقييم تحقيق الأهداف والمؤشرات والأهداف.

وتتسم هذه المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية بطابع ابتكاري ضمن السياق الوطني وتمثل تحديا للبلد. والهدف الرئيسي للمبادئ التوجيهية هو تحفيز الاستثمارات الأجنبية، وتسريع النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، مع الاعتراف بأن للحكومات المحلية دورا حيويا في إطار اللامركزية المقبل. وفي أواخر عام 2013، بدأت كوبا عملية التوحيد النقدي التي تمثل أحد التحديات الرئيسية للبلد. وفي عام 2019، اعتُمدت تدابير جديدة في إطار هذه العملية المعقدة المتواصلة التي تتطلب استعدادات دقيقة من أجل التصدي لآثارها المحتملة على السكان. وفي هذا السياق، لا يزال تعميم الخدمات الاجتماعية وتحقيق التنمية الاجتماعية يشكل أحد أولويات الحكومة. ولذلك، يجري تعديل شبكة الحماية الاجتماعية التقليدية لضمان استدامتها وزيادة تركيزها على أكثر فئات السكان ضعفا، مثل كبار السن.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم 85 من المبادئ التوجيهية الاجتماعية والاقتصادية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل دعم الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030، ويشير بصورة

مباشـرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصـدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة السـلطات الوطنية في معالجتها للقضايا والتحديات الناشئة.

وأقر المؤتمر السـابع للحزب الشـيوعي أيضـا خطة الدولة للتصـدي لتغير المناخ وتعزيز التنمية القادرة على الصمود، المعروفة بخطة "رسالة الحياة" (Tarea Vida).

وقد أُقر نص دستوري جديد بعملية استفتاء واسعة أُجريت في عام 2019. ويعترف الدستور الجديد بحقوق المواطنين، وكذا بأنواع مختلفة من الممتلكات؛ ويؤكد مجددا على الدور المحلي في التنمية؛ ويجيز قانوناً إدخال تغييرات على هيكل الحوكمة. ويجري تنفيذ التغييرات التشريعية المستمدة من الدستور.

وقد تأثرت كوبا أيضـــا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونتيجة لاســـتراتيجية عمل مشتركة بين القطاعات، وافق البلد على خطة للوقاية من الجائحة ومكافحتها. وكجزء من الاستجابة، طورت كوبا عدة لقاحات مرشحة، وتعمل على وضع خطة لتطعيم السكان تعتمد على لقاحاتها الخاصة. وتُستخدم هذه اللقاحات، وهي الأولى التي تنتج في المنطقة، بالفعل في بلدان أخرى.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما تبذله الســـلطات الوطنية من جهود لمعالجة القضـــايا والتحديات الإنمائية الناشئة. وتقوم شراكة البرنامج الإنمائي مع السلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. فقد دعم البرنامج الإنمائي استراتيجيات وسياسات إنمائية رئيسية على الصعيدين المحلي والوطني على مدى أكثر من 40 عاما. وجرت الموافقة في عام 2020 على البرنامج القطري للفترة 2020-2024، وهو متسق مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المســـتدامة المتفق عليه بين كوبا ومنظومة الأمم المتحدة. ويتناول البرنامج الأولويات الاســـتراتيجية للبلد، على النحو الوارد في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصـــادية والاجتماعية لعام 2030، وفي تقرير التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستُعطى الأولوية في إطار كل نتيجة متوقعة لاتباع نهج إنمائي متعدد الأبعاد يجمع بين تحسين الظروف الاقتصادية، ورفاه الناس وتمكينهم، والإدارة المســـتدامة للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والإدارة الشاملة للمخاطر. وسيشجع البرنامج الإنمائي التنسيق بين مؤسسات الدولة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية التي تسهم أعمالها في التغيير.

ويدعم البرنامج الإنمائي مجالات التعاون ذات الأولوية التي تكون أحيانا ابتكارية في الســـياق الوطني، ولها أهمية استراتيجية كبيرة بالنظر إلى التغييرات التي أُدخلت على نموذج التنمية الكوبي، وتسهم في التعافي الاجتماعي الاقتصادي من آثار كوفيد-19. وسيظل تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صميم برنامج التعاون الذي يشجع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والمعارف.

العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة

تضـررت العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا تضـررا شـديدا بالتدابير التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة السابقة. ومن بين التدابير التي تؤثر سلبا على العلاقات الثنائية ما يلي: تعليق تقديم الخدمات القنصـلية في سـفارة الولايات المتحدة في هافانا لفائدة المواطنين الكوبيين الراغبين في السـفر إلى الولايات المتحدة؛ وتقليص عدد الموظفين الدبلوماسـيين للولايات المتحدة في كوبا بشـكل كبير؛ وإلغاء منح تأشـيرات سـياحية صـالحة لمدة خمس سـنوات للكوبيين؛ وبدء نفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون المعنون "قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا" الذي يشدد الظروف العامة للحصار

بسماحه لمواطني وشركات الولايات المتحدة، وكذلك للمواطنين الكوبيين الحاصلين على جنسية الولايات المتحدة، برفع دعاوى قانونية بشأن الممتلكات المصادرة منهم في كوبا.

واتُّخذت تدابير أخرى للحد بشكل كبير من المعاملات المالية مع كوبا، كان من ضمنها توسيع قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المرتبطة بكوبا الخاضعة لقيود والتي يُحظر إجراء معاملات مالية مباشرة معها إلى أكثر من 200 كيان وكيان فرعي[45]؛ وتعديل الترخيص العام المتعلق بمعاملات "المرور العابر" للأموال؛ وإلغاء الإذن بالتحويلات النقدية للهبات؛ ووضع حد أقصى للتحويلات المالية العائلية. وفي أيار/مايو 2019، سُمح بدخول الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون حيز النفاذ، وهو ما يسمح برفع دعاوى قانونية على شركات من بلدان ثالثة تجري معاملات تجارية مع كوبا وتستخدم ممتلكات أممتها الحكومة الكوبية وكانت في وقت سابق مملوكة لمواطني الولايات المتحدة. ويُذكر أن قانون هيلمز – بيرتون سُنّ في عام 1996 كتشريع يزيد من تشديد الحصار الاقتصادي، غير أن الإدارات السابقة كانت تعلق تنفيذ بابه الثالث كل ستة أشهر. وفُرضت قيود إضافية على السفر، ومن ذلك على سبيل المثال منع البواخر السياحية من التوقف في كوبا، وتضييق نطاق تراخيص السفر مع إلغاء فئة السفر لأغراض التواصل بين الشعبين التي كان يُسمَح بموجبها لمواطني الولايات المتحدة بزيارة كوبا في إطار جولات تثقيفية جماعية منظمة، وحظر الرحلات الجوية من الولايات المتحدة إلى جميع المدن الكوبية باستثناء هافانا.

وعلاوة على ذلك، فُرضت على مورّدي النفط الخام الدوليين وعلى كيانات مالية عدةُ جزاءاتٍ شملت فرض عقوبات وتجميد أصول مالية.

وفي كانون الثاني/يناير 2021، أعلنت إدارة الولايات المتحدة إدراج كوبا في قائمة البلدان الراعية للإرهاب. وقد شكل هذا الإجراء – بالإضافة إلى كونه نكسة كبيرة في العلاقات الثنائية – تشديدا للعقوبات المفروضة على كوبا وعلى الشعوب والبلدان التي تقوم بأنشطة تجارية مع البلد.

وفي ظل الإدارة الحالية للولايات المتحدة، اعتُمدت جزاءات جديدة ولا توجد أي مؤشرات تدل على حدوث تغيير في الاتجاه فيما يتعلق بالقيود المفروضة بالفعل على كوبا.

الآثار المحدَّدة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

في ظل ظروف الجائحة، لا يزال الحصار قائما، وقد اتضح أثره السلبي بشكل أكثر تحديدا واتسع نطاقه بشكل كبير جدا مقارنة بما كان عليه في السنوات السابقة، ولا سيما في مجال التجارة والأنشطة المالية. فقد حد الحصار من القدرة على اقتناء الأدوية والمعدات واللوازم الطبية، وهو يؤثر على العلاقات الاقتصادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية للبلد. كما يُبقي الحصار على القيود مفروضةً على استخدام دولار الولايات المتحدة وعلى الواردات من كوبا. وهو يؤثر على التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. وللحصار أثر على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموما.

(45) انظر قائمة الكيانات الخاضعة لقيود: www.state.gov/cuba-sanctions/cuba-restricted-list/list-of-restricted-entities-and-subentitiesassociated-with-cuba-effective-as-of-november-19-2019/.

وتفيد التقديرات الرسمية أن الخسائر المباشرة وغير المباشرة المتراكمة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي من جراء الحصار بلغت، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى آذار/مارس 2020، ما قدره 144,4 بليون دولار بالأسعار الجارية.

وقد حدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وهذا ما قلّص من إمكانية حصول كوبا على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخططها الإنمائية الوطنية و/أو المحلية.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحد الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب – ولا سيما شركات الولايات المتحدة – في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك منطقة التنمية الخاصة في ماريل. ويعوق الحصار تدفق الاستثمارات، ويحدّ من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وقد حدت الإجراءات المتبعة للحصول على التأشيرات من سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون.

واستمر الحصار يؤثر سلباً على الأعمال اليومية في مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يخلق الكثير من الصعوبات لتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو تدابير الحظر التجارية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة وفروع شركاتها الموجودة في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى. وهو يقلل أيضا من عدد الموردين المحتملين ويحد من العمليات التنافسية.

وعلى الصعيد المالي، لا يزال الحصار يمنع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب وعلى الرغم من أن ميزانيات جميع المشاريع تُسجَّل بدولار الولايات المتحدة، أصبحت التحويلات إلى الخارج تجري بعملات أخرى (غالبا اليورو، والجنيه الإسترليني، والدولار الكندي، والين الياباني، والفرنك السويسري). غير أن اقتطاعات المصارف زادت بشكل كبير، حتى عند تسديد المدفوعات بأي من هذه العملات، حيث تطلب المصارف، بصورة مستمرة، الحصول على معلومات إضافية بغية الامتثال لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية عبر جميع مراحل منظومة السلسلة المصرفية (المصدر والوسيط والمستفيد). وبات معظم الموردين الذين كانت تربطهم بالشركات الكوبية والمكتب القطري للبرنامج الإنمائي علاقاتٌ تجارية سلسة طيلة سنوات يرون باستمرار إغلاق حساباتهم بسبب السياسات التي تنفذها مصارف عديدة، أساسا في بنما والمكسيك، ترتبط ارتباطا مباشرا وصريحا بالجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. وفي عام 2020، واجه المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا ومشاريعه عدة مشاكل، حيث إن معظم المعاملات المالية تشارك فيها مصارف وسيطة تخضع للولاية القضائية للولايات المتحدة وينتهي بها الأمر إلى رفض تلقائي من جانب المصارف كجزء من سياسات الامتثال. وأثرت هذه التدابير على قدرة المكتب القطري على الوفاء بسداد المدفوعات للموردين في غضون المهل الزمنية المتفق عليها، كما أدت إلى زيادة تكاليف المعاملات، مما أثر على ميزانيات المشاريع.

وبالإضافة إلى ذلك، يفرض الحصار في مجال النقل قيودا عملية على خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في المرافئ الكوبية. ويقلل هذا الأمر بشكل كبير من عدد شركات النقل البحري التي تُدرِج كوبا ضمن مساراتها، وهو ما يحد من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع. وتؤثر التكاليف المرتبطة بالوسطاء وبالنقل عبر مسافات بعيدة سلباً على إمكانية الحصول على مدخلات أساسية لتنفيذ المشاريع

الإنمائية، كما تؤثر على التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع. وبالمثل، يتعين شراء واستيراد المنتجات اللازمة للمشاريع الإنمائية من أماكن أبعد، وبتكلفة أعلى بكثير.

الآثار على المشاريع

يخلِّف الحصار أثرا مباشرا على جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي، لأنه يزيد من تكاليف المعاملات اللازمة للحصول على مدخلات المشاريع، ومن تكاليف نقل البضائع المستوردة بحراً والوقت الذي يستغرقه. ويتطلب إيجاد شركات نقل بحري بديلة مزيدا من الوقت والجهد. ونتيجةً لذلك، واجهت المشاريع تأخيرات كبيرة في شراء مدخلاتها وتوزيعها، مما كان له أثر سلبي على تنفيذ أنشطة المشاريع في الوقت المناسب وعلى نتائجها.

وكان الوضع معقدا ومثيرا للقلق على نحو خاص في حالة المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية، نظرا لطول الإجراءات التي يتطلبها الوصول إلى المدخلات الزراعية، من مثل نظم الري والآلات والأدوات الزراعية، واستيرادها. وبوجه عام، تستغرق عمليات الشراء وقتا أطول، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها. ولذلك، يجب على العروض المالية والمشاريع الجديدة أن تراعي، في تصميمها، طول المدة التي تستغرقها عمليات الشراء؛ ويجب عليها أيضا لتغطية التكاليف الإضافية تخصيص موارد مالية إضافية كان يمكن تخصيصها، لولا ذلك، لأنشطة إنمائية. وتُغطَّى تلك التكاليف الإضافية من الأموال المقدمة من الشركاء الدوليين في التنمية مما يُوجَّه عن طريق البرنامج الإنمائي.

وكثير من الأصول اللازمة لمشاريع المكتب القطري تنطوي على تكنولوجيات من الولايات المتحدة أو تضم مكوِّنات مصنوعة في الولايات المتحدة. ولا يزال قانون توريتشيللي لعام 1992 وقانون هيلمز – بيرتون لعام 1996 ساريين. وينصان كلاهما صراحةً على حظر المبيعات إلى كوبا عن طريق شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية في بلدان ثالثة، وينصان على فرض جزاءات على الشركات التي تنتهك هذا الحظر. وقد أدى التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، اعتبارا من أيار/مايو 2019، إلى الحد من الشراكات والاتفاقات الجديدة.

وفي السياق الحالي الذي يشهد التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، تُطبَّق هذه القيود على نحو أكثر صرامة وقد ظهرت تحديات جديدة أمام تنفيذ المشاريع الإنمائية في كوبا. ولم يؤثر هذا الأمر على المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة فحسب، بل كان له أيضا أثر رادع في البلدان الأخرى التي يشعر فيها الأشخاص والشركات والمصارف والكيانات الأخرى بتخوف أكبر من الجزاءات. ويعد انخفاض عدد الموردين الدوليين المتوفرين نتيجةً مباشرةً للجزاءات وانتكاسةً في سياق سوق محلية تعتمد على الواردات. ويؤثر هذا الوضع أيضا على عمليات شراء التكنولوجيا الحاسوبية.

وتوفِّر المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والتي يشكل البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي منها، الأدويةَ والكواشف الكيميائية والمعدات المختبرية لفائدة 950 28 شخصا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع الأعمار. وتُشترى هذه المنتجات من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وحتى عندما تنطبق الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل المبرمة بين البرنامج الإنمائي والموردين الدوليين على المشروع في كوبا، يعوق الحصار شراء المنتجات التي صُنّعت في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على مكوِّنات مصنوعة في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يجب على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول

الأجنبية من أجل تقديم خدمات أو تسليم منتجات إلى المشاريع الموجودة في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستهلك الكثير من الوقت والجهد. وعلى سبيل المثال، لم يكن من الممكن في عام 2020 الموافقة على أمر شراء من شركة مختبرات مايلان لأن المصرف لم يقبل دفع ثمن عقاقير العلاج المضاد للفيروسات الرجعية على اعتبار أن كوبا هي البلد المستفيد. وكان معنى ذلك أنه يتعين الاعتماد على مورد آخر وتأخر شراء هذه العقاقير، الضرورية لخدمات فيروس نقص المناعة البشرية في البلد.

آثار الحصار على العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يؤثر الحصار أيضا على العمل اليومي للمكتب القطري للبرنامج الإنمائي. وهناك قيود على استخدام الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي تهدف إلى تنفيذ أنشطة التنمية ورصدها على نحو فعال، في جملة أمور أخرى. ومن باب التقييد الخارجي، يظل الوصول عمليا من كوبا (دورة الشراء المتكاملة) إلى جميع مواقع التجارة الإلكترونية الدولية مغلقا تماما على مستوى الاتصال الإلكتروني. وفي حالات كثيرة، يقوم ذلك على اشتراطات الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ويكون العديد من المواقع الشبكية والخدمات محجوبة عند محاولة الوصول إليها عن طريق مقدمي خدمات الإنترنت الكوبيين بسبب الحصار. كما أن بعض المواقع والخدمات، مثل Adobe و Amazon و Cisco و VMware محجوبة عن مزودي خدمات الإنترنت الكوبيين. وبالمثل، فإن الوصول إلى مواقع المعلومات التقنية، والدعم التقني، والدراسات، وتحليل الأسعار، من بين أمور أخرى، مقيد. ولا تسمح بوابات الدفع بإجراء العمليات من عند مزودي خدمة الإنترنت الوطنيين. وعلى سبيل المثال، لا يمكن الوصول إلى المنصات المؤسسية الرئيسية للبرنامج الإنمائي مثل موقع منصة إدارة الأداء والتنمية، أو موقع تخطيط موارد المشاريع الجديد لأوراكل، أو دوكوسين، إلى جانب غيرها، عند محاولة الاتصال عبر مزودي خدمات الإنترنت الوطنيين. وكذلك، تكون فرص الحصول على التدريب عبر شبكة الإنترنت والوصول إلى الحلقات الدراسية الشبكية محدودة، وفي الوقت نفسه من المستحيل استخدام الخدمات السحابية.

ونتيجة لذلك، يحصل المكتب القطري على إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت عن طريق أحد مقدمي الخدمات الساتلية، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف، ومحدودية عرض النطاق الترددي، ورداءة نوعية خدمات الفيديو والصوت عبر الإنترنت. ويحد هذا الوضع من فعالية استخدام المنابر المؤسسية، مما يزيد من الوقت اللازم لإنجاز العمليات والأنشطة عبر شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، تُتكبد تكاليف إضافية لأن أكثر من 95 في المائة من مستخدمي المكتب القطري يرتبطون، بسبب جائحة كوفيد-19، بالإنترنت في إطار بنمط العمل عن بعد عن طريق تبادل الربط بالبيانات الخاصة بهم من هواتفهم المحمولة المزودة باتصال "مفوتر" بالأنترنت.

وفي الفترة الأخيرة، واجه المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا تأخيرات جديدة في الشحنات بسبب تطبيق بعض شركات النقل البحري لسياسات الامتثال فيما يتعلق بالبلدان التي فرضت عليها جزاءات تجارية.

ويتضرر المكتب القطري أيضا من عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية في مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. ويضطر المكتب إلى اتخاذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالبرامج. وعلى سبيل المثال، يُضطَر إلى استخدام مصارف في بلدان ثالثة، مما يؤدي إلى زيادة تكاليفه وتكاليف مشاريعه وكذلك زيادة العبء الإداري. وتُغطَّى هذه

التكاليف الإضـــافية من أموال البرنامج الإنمائي وأموال المشـــاريع المقدمة من الجهات المانحة، وبالتالي تُستخدم موارد كان من الممكن، لولا ذلك، استخدامها في أنشطة إنمائية.

والمصـرف المالي الدولي (International Financial Bank) هو مصـرف كوبي تسـتخدمه العديد من الكيانات الكوبية والشـــركات الأجنبية الأخرى التي لها وجود في الجزيرة. ويشـــكل إدراجه منذ عام 2020 ضـمن قائمة مكتب مراقبة الأصـول الأجنبية للرعايا الخاضـعين لإدراج خاص ومؤخرا في قائمة الكيانات المقيدة لوزارة الخارجية الأمريكية عقبات جديدة أمام إقامة علاقات تجارية ومالية مع السوق المحلية الناشئة المحتملة. ولا تعاقَب المعاملات بالدولار فحسب، بل تعاقب أيضـا أي عملية يشارك فيها المصـرف المالي الدولي.

وفي عام 2021، ظل الأثر الســـلبي في المجال المالي قائما وظهر في زيادة حالات التأخير في تلقي التحويلات الشـهرية للأموال إلى الحسـابات المصـرفية المحلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد أثر ذلك تأثيرا مباشـــرا على دورات الدفع المتصـــلة بالموردين والأشـــخاص المرتبطين ببرامج الأمم المتحدة وموظفيها، مما أثر سلبا على عمليات البرنامج الإنمائي بصفة عامة.

وفي كانون الثاني/يناير 2021، صـــنفت إدارة الرئيس الســـابق ترامب كوبا دولةً راعية للإرهاب. ونتيجة لذلك، أُتبع ذلك بتعزيز القيود المفروضـة على الصـادرات والحصـول على بعض المزايا التجارية من قبيل الائتمانات من المؤسـسـات المالية الدولية. ومنذ ذلك الحين، جرى تعزيز سـياسـات الامتثال التي تتبعها المصارف التي تتعامل مع كوبا أو العمليات المتصلة بكوبا، مثل العمليات في إطار التعاون الدولي.

ومن الآثار المباشـرة لإدراج كوبا في القائمة تعزيز أشـكال الحظر التي كان يفرضـها سـلفا مكتب الصـــناعة والأمن على قيام كيانات الولايات المتحدة بأي نوع من العمليات التجارية مع كوبا بشـــأن أي من المنتجات التي تخضـع لحكم لوائح إدارة الصـادرات. ويجب على جميع الكيانات دون استثناء أن تتقدم بطلب للحصـــول على ترخيص، وعادة ما تُرفض التوصـــية بالترخيص، باسـتثناء المنتجات الزراعية وبعض المواد الطبية والسفر التي لها تراخيص عامة سلفا.

ويمتد هذا إلى أي كيان من أمريكا الشـــمالية يقوم بتســـويق أي منتج، بما في ذلك المنتجات غير الأمريكية، ولأي كيان في العالم يقوم بتسويق المنتجات ذات المنشأ غير الأمريكي التي تحتوي على 10 في المائة أو أكثر من المكونات من أمريكا الشـــمالية. وإذا كانت منتجات ذات تكنولوجيا متقدمة، فيتم حظرها دائما ومعاقبة الكيان، بغض النظر عن النسبة المئوية.

وقد تضـاعف التدقيق في العمليات المالية التي يقوم بها أي شـخص في الجزيرة بحثا عن الاتجار بالأسـلحة، وما إلى ذلك. وكذلك الأمر بالنسـبة لحظر مفروض على منح التمويل من المؤسـسـات العالمية. والنتيجة هي قبل كل شـــيء ثني موردي البضـــائع والخدمات الأجانب عن المشـــاركة في عمليات تقديم العطاءات الخاصة بالبرنامج الإنمائي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 أيلول/سبتمبر 2021]

لا زال الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يؤثر على التطورات في مجالات اختصاص منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فضلا عن أنشطتها.

وتتأثر الرياضة في كوبا بسبب تقييد إمكانية الحصول على أحدث التكنولوجيات اللازمة لتطوير الرياضيين، والبضائع واللوازم الرياضية اللازمة للتدريب، فضلا عن معدات ولوازم المراكز العلمية الهامة، مثل مختبر مكافحة المنشطات.

وما فتئت الجهود الرامية إلى الحصول على تأشيرات للمشاركة في المسابقات الدولية في الولايات المتحدة تتعرض للعرقلة، أو تُكبد نفقات مفرطة نظرا لضرورة السفر إلى بلدان ثالثة لهذا الغرض.

وأثر الحصار كذلك على المبادلات الأكاديمية بين الطلاب والعلماء. وتأثرت أيضا المعاملات المالية للمشتريات في الخارج ولتسديد المدفوعات للمدربين والرياضيين وثمن الخدمات المقدمة. ويؤثر كل ذلك أيضا على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يمارسون الرياضة.

ويحد الحصار من إمكانيات الوصول إلى المنصات التكنولوجية. ووفقا للإحصاءات المبلغ عنها، فإن أكثر من 60 من البرمجيات الحاسوبية والمواقع الشبكية والخدمات مقيدة، بما في ذلك المواقع الشبكية التعليمية ومنصات خدمات مؤتمرات الفيديو مثل Zoom و WebEx.

وفي خضم القيود المفروضة على التنقل بسبب جائحة كوفيد-19، اضطرت العديد من المؤسسات الكوبية إلى رفض المشاركة في المناسبات والعروض على الإنترنت لتقديم دورات دراسية عن بعد، نظرا لتعذر الوصول إلى هذه المواقع الشبكية من كوبا. وفي مناسبات عديدة، أعاق ذلك مشاركة ممثلي المؤسسات الكوبية في الاجتماعات الافتراضية الدولية والمناسبات التي تنظمها الأمم المتحدة على الإنترنت.

وفي حالة المكتب الإقليمي للثقافة التابع لليونسكو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والمكتب الجامع لكوبا والجمهورية الدومينيكية وهايتي، اضطرت المنظمة إلى طلب ترخيص خاص لاستخدام منصة زوم في كوبا. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من أن الوصول إلى الاجتماعات التي تنظمها اليونسكو ممكن، فإن الوصول إلى موقعها الشبكي الإنترنت لبدء اجتماعات أو تحميل معلومات العملاء محجوب.

وتزيد العقبات التي تعترض الوصول إلى المواقع الشبكية وشراء التكنولوجيات والإمدادات من تكلفة خدمات الإنترنت في الجزيرة، وفي الوقت نفسه تشكل حاجزا يحول دون حصول المواطنين على المعلومات والمعارف.

ويؤثر الحصار على الاتصالات ويؤثر تأثيرا مباشرا على تطوير برنامج حوسبة المجتمع الكوبي (من حيث الزيادة في تكاليف الشراء، واستحالة تحسين التكنولوجيات، وعدم إمكانية الوصول إلى كابلات الألياف البصرية المحيطة بكوبا، والزيادة في تكاليف الاتصال الإلكتروني الدولي).

وفي قطاع الثقافة، لا تزال هناك قيود على تشجيع المواهب الفنية الكوبية وانتشارها وتسويقها، ولا سيما في سوق الولايات المتحدة. ويحول اضطهاد المعاملات المصرفية مع كوبا ومنها دون إجراء معاملات مباشرة مع الولايات المتحدة من أجل توفير البضائع والخدمات الثقافية.

وبالمثل، لا يزال الحظر المفروض على شراء المدخلات التكنولوجية التي تحتوي على أكثر من 10 في المائة من المكونات من الولايات المتحدة ساريا، فضلا عن المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الترخيص المتعلقة باستيراد وتصدير وإعادة تصدير البضائع والتكنولوجيا أمريكية المنشأ إلى الجزيرة. وكان لتشديد هذه المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الترخيص أثر كبير على مشتريات منظومة الأمم المتحدة، مما يزيد من تعقيد عمليات الشراء ويؤخرها ويقيد بشدة استخدام البضائع والتكنولوجيا التي يشتريها المستعملون النهائيون.

ويعوق عمليات الشراء، التي تؤثر في عمليات اليونسكو، الوقت المتزايد الذي يمضي في تحليل الاحتياجات، وبحوث السوق، ووصول البضائع والخدمات إلى البلد. وقد مُنعت بعض الشركات، التي وقعت معها اليونسكو اتفاقات طويلة الأجل بخفض الأسعار والسعي إلى تحسين البنود والشروط، من تقديم العطاءات في كوبا. ونظرا لعدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، اضطرت اليونسكو إلى دفع تكاليف شحن أعلى بكثير بسبب الاضطرار إلى الاستيراد من بلدان ثالثة تقع على مسافة أبعد عن الجزيرة.

وتُلزَم شركات تكنولوجيا المعلومات، التي توجد مقراتها في الولايات المتحدة والتي أبرمت اليونسكو اتفاقات توريد عالمية معها، بأن تطلب تصاريح خاصة من وزارة الخزانة في الولايات المتحدة لتصدير منتجاتها إلى مكتب اليونسكو في كوبا. وتصدر هذه التصاريح بشرط عدم نقل ملكية المنتجات المذكورة إلى أي كيان وطني.

وقد أدت طبيعة الحصار إلى فرض قيود مالية أخرى تمنع أو تعرقل المعاملات المصرفية، حتى بعملات غير دولار الولايات المتحدة. وكان لهذا أثر على المعاملات المالية التي تقوم بها اليونسكو وموظفوها. وعلى سبيل المثال، لا يمكن للموظفين الدوليين تلقي مرتباتهم في حساباتهم المصرفية الشخصية في اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفدرالي، وكثيرا ما يواجهون صعوبات في تسديد المدفوعات عبر الإنترنت باستخدام بطاقات الائتمان. ولا يمكن لموظفي اليونسكو في كوبا استخدام حساباتهم المصرفية الكوبية الخاصة بهم لتسديد مدفوعات تذاكر الطيران أو الإقامة في الفنادق، سواء للسفر الشخصي أو للبعثات الرسمية في الخارج. وكان لكل ذلك أثر على تنفيذ البعثات الرسمية وعلى الأنشطة الرئيسية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالتأمين الصحي، لا يزال موظفو اليونسكو يتضررون بشكل مباشر لأنه يتعذر على العديد من شركات التأمين الصحي العمل مباشرة مع مقدمي الخدمات الصحية الكوبيين نظراً للقيود التي يفرضها الحصار، مما يجعل من الصعب كفالة توفير الخدمات الصحية لموظفي المكتب.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 آب/أغسطس 2021]

من المنظور البيئي، يمتد تأثير الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى كوبا ومنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، بما في ذلك أجزاء من الولايات المتحدة.

أولا، يعوق الحصـــار المفروض على كوبا تبادل المعلومات والتعاون البيئيين الإقليميين، وذلك بالقضـاء على إمكانية الحوار والاسـتراتيجيات والاتفاقات المشـتركة بشـأن البيئة الإقليمية المشـتركة والإدارة الطبيعية. ولهذا تأثير ضار على قدرة البلدان على إدارة النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية المشتركة.

ويعوق الحظر أيضـــاً قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم نقل المعارف وبناء القدرات والتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب، وبين كوبا وسائر البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وذلك عن طريق تنظيم مناسبات تدريبية وأنشطة لبناء القدرات وعقد حلقات عمل.

ويعوق الحظر تعبئة الموارد وتنفيذ مشـاريع حماية البيئة في كوبا. وأدت التحديات المتصـلة بتنفيذ المشـاريع إلى زيادة التكاليف، مما حدّ، خلال السـنوات القليلة الماضـية، من قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعبئة موارد من مرفق البيئة العالمية ومجموعة التنسيق العالمية لصالح كوبا. ويؤثر الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي أيضا على قدرة كوبا على تقديم مساهمتها المالية لمنظمتنا.

وقد أضـــافت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بُعداً آخر إلى آثار الحظر الذي تفرضـــه الولايات المتحدة على كوبا. ومع الانتقال الذي لا يمكن تجنبه إلى الاجتماعات الإلكترونية وطرائق العمل الافتراضية، أعاق انعدام الاتصال في الجزيرة والصعوبات في الوصول إلى المنصات الافتراضية التي تعتمد على الولايات المتحدة مشـاركة كوبا في الاجتماعات الحكومية الدولية. وكثيرا ما يُسـتبعد الممثلون الكوبيون أو يلجأون إلى حلول تكنولوجية إضـــافية على نفقتهم الخاصـــة. وتأثرت مشـــاركة كوبا في الاجتماع الثاني عشر لمنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في يومي 1 و 2 شباط/فبراير 2021، والعمليات التفاوضـــية الســـابقة المتصـــلة به، على الرغم من جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة لاســـتيعاب الممثلين الكوبيين عبر منصات مختلفة.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوبا ضمن حدود إمكانياته. ومع ذلك، فإن إنهاء الحظر سييسر إلى حد كبير العمليات وسـير المشـاريع والبرامج في كوبا، فضـلا عن مشـاركة البلد على النحو السـليم في عمليات التعاون الحكومي الدولي والتقني الإقليمية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمســتوطنات البشــرية (موئل الأمم المتحدة) في كوبا منذ عام 2001 وله مكتب في كوبا منذ عام 2007. والغرض الأســاســي من وجوده هناك هو مواكبة تنفيذ الحكومة الكوبية لخطتها وأولوياتها في مجال التنمية بما يتماشى مع أولويات موئل الأمم المتحدة وولاياته.

وخلال هذه الســنوات الأخيرة، قدّم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى كوبا في تنفيذ عدة مشـــاريع ترد أولوياتها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المســتدامة وفي البرنامج القطري للموئل. ومن بين أبرز هذه المشاريع مشاريع التخطيط والإدارة الحضرية على الصعيد الوطني وعلى صعيد البلديات؛ وإصلاح المســاكن وتعافي المناطق الحضــرية بعد الأعاصــير؛ ودعم التغييرات في قطاع الإسـكان والمســتوطنات؛ وتشـــجيع تنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة، وخطة التنمية المســتدامة لعام 2030 على الصـــعيدين الوطني والمحلي.

والمشـــاريع الجاري تنفيذها موجهة نحو المســـائل الإنمائية. وواجه تنفيذها بعض القيود نتيجة للتداعيات الدولية للحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي. فهو يقيّد المعاملات المالية وإمكانية الوصـول إلى الأســـواق الدولية، وهما أمران على درجة كبيرة من الأهمية لكفالة الحصـــول على اللوازم والمعدات والتكنولوجيات والهياكل الأساسية اللازمة للتنمية الحضرية والعمرانية في كوبا ولتحسين نوعية حياة الشعب الكوبي تدريجيا.

ويؤثر الحصـــار على كوبا بشـــكل يومي. وعلاوة على ذلك، زادت آثار جائحة كوفيد-19 خلال العام الماضي من حدة عواقب الحصار على سكان كوبا. وتشكل هذه السياسة العقبة الرئيسية أمام التنمية المستدامة للبلد، ومن ثم الضرورة الملحة لإنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري.

ومن منظور موئل الأمم المتحدة، سـيمكّن تنفيذ قرار الجمعية العامة 289/75 كوبا من الإســهام على نحو حاسم في تحقيق الخطة الحضـرية الجديدة وفي تنفيذ أهداف التنمية المسـتدامة، لا سـيما الهدف 11 الذي ينص على جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 أيلول/سبتمبر 2021]

تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصـــناعية (اليونيدو)، من خلال تنفيذ برنامج قُطري، بدعم الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتعزيز استدامة الصناعة الكوبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وإيجاد تحالفات اســـتراتيجية تفضـــي إلى تعزيز القدرات الصـــناعية للبلد وتعزيز قدرته التنافســـية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية.

وفي عام 2020، أكمل اليونيدو برنامجه القطري الأول في كوبا، الذي ركز على ثلاثة أهداف رئيسـية هي: (أ) تحسـين بيئة الأعمال التجارية والاسـتدامة؛ و (ب) تحسـين القدرة التنافسـية الصـناعية؛ و (ج) جذب الاستثمار الأجنبي. وشمل البرنامج القطري مشاريع مختلفة في قطاعات ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، مثل السياسة الصناعية، والطاقات المتجددة والكفاءة في استخدام الطاقة، وإنتاج الكيماويات الزراعية الآلات الزراعية.

وتمت تعبئة حوالي 9,4 ملايين دولار من ميزانية إجمالية قدرها 59 مليون دولار حددت مبدئيا على أنها المبلغ المستهدف الذي تتعين تعبئته لتنفيذ البرنامج الذي مدته أربع سنوات. بيد أنه بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي زاد من حدة التحديات الوطنية والقيود القائمة في تعبئة الأموال والشراكات، لم تتمكن اليونيدو من تحقيق التقدم المتوقع والمطلوب في إطار البرنامج القطري.

وقد صـيغ برنامج قطري جديد يغطي الفترة 2021-2025. وسـيتألف البرنامج الجديد من 16 من مقترحات المشـــاريع التي هي في طريقها إلى التنفيذ والبالغة قيمتها 26,4 مليون دولار. وتتماشـــى هذه المقترحات مع الأولويات الوطنية، بما في ذلك بناء قدرات الجهات الفاعلة الرئيســـية في النظم الغذائية المستدامة؛ وتعزيز تطوير صناعة المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الأحيائية؛ والاستفادة من استخدام الطاقات المتجددة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الرئيسية؛ وتطوير سلاسل القيمة ودمجها في سلاسل القيمة الدولية ودعم تطوير المجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

يتولى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث تنسيق الجهود الدولية في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ويقوم بتوجيه التقدم المحرز في تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 (إطار سينداي) ورصده والإبلاغ عنه. ويشمل الدعم إشراك كوبا في المشاريع دون الإقليمية التي ينفذها مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وشركاؤه في منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك تنمية قدرات الحكومات الوطنية والمحلية، وأصحاب المصلحة غير الحكوميين والقطاع الخاص من أجل تنفيذ إطار سينداي؛ ونشر الممارسات الجيدة في السياسات والاستثمارات المراعية للمخاطر؛ وتعزيز نظم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة في المنطقة. ويشمل الدعم الذي يقدمه المكتب كذلك تيسير مشاركة كوبا في عمليات ومبادرات تبادل المعارف في سياق الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة من خلال المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي، الذي سيعقد افتراضيا من 1 إلى 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

وواصلت كوبا، استنادا إلى خبرتها في مجال الحد من مخاطر الكوارث، بذل جهود متواصلة لتنفيذ إطار سينداي وتشجيع إدماج الحد من مخاطر الكوارث في خطة التنمية المستدامة. وتواصل كوبا أيضا تبادل هذه الخبرات مع جيرانها في المنطقة ودعم تنفيذ خطة العمل الإقليمية لتنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 في الأمريكتين، وهو ما كانت له أهمية كبيرة في تعزيز الاتساق والتعاون الإقليميين بشأن الحد من مخاطر الكوارث.

واستنادا إلى خبرة مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث في التعاون مع كوبا، يتطلب الحد من الآثار البشرية والاقتصادية للكوارث، وفقا لأهداف إطار سينداي، الوصول إلى أوجه التقدم العلمي والتقني الراهنة. وفي ضوء زيادة شدة وتواتر الأخطار الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، والحاجة إلى التعافي من الآثار الاجتماعية الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، فمن شان تحقيق المزيد من التقدم أن يستفيد أيضا من الحصول على الموارد من المانحين ومؤسسات التمويل الدولية التي تهدف إلى بناء القدرة على الصمود في المنطقة. وينبغي استكمال الإنجازات المحققة في مجال حماية السكان من مختلف الأخطار، مثل الأخطار البيولوجية والبيئية والتكنولوجية والمائية-الجوية والجيولوجية، إلى جانب غيرها، من خلال تعزيز عمليات الاستعداد والاستجابة المبكرة وتخطيط التعافي وفقا لنهج إعادة البناء على نحو أفضل. وسيتعزز هذا أكثر من خلال الحصول على معدات الاستجابة للكوارث والإنذار المبكر، بما في ذلك في القطاع الصحي، فضلا عن التكنولوجيا اللازمة لنمذجة المخاطر، والهياكل الأساسية القادرة على الصمود، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتصلة بالكوارث.

ويرى مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث أن تداعيات الحصار تعوق تحقيق الأهداف والغايات المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث في كوبا. فهي تحد من إمكانية حصول البلد على المعلومات والمعارف والتكنولوجيات الأساسية، بما في ذلك المنصات والبرمجيات الافتراضية الحاسمة، التي لها أهمية قصوى في بناء القدرات اللازمة للوفاء بالتزامات إطار سينداي لإنقاذ الأرواح والحد من الخسائر الاقتصادية

والأضرار التي تلحق بالهياكل الأساسية والخدمات الاجتماعية البالغة الأهمية. والحد من الخسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث أمر بالغ الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع عدم ترك أحد خلف الركب.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 أيلول/سبتمبر 2021]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) أن منطقة البحر الكاريبي لا تزال تواجه تحديات فيما يتعلق بالإنتاج غير المشروع للكوكايين الذي منشؤه أمريكا اللاتينية والاتجار به بصورة غير مشروعة، فضلا عن أنشطة أخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، والجرائم الإلكترونية، والاتجار بالأسلحة النارية، والعنف، والفساد. وبالإضافة إلى ذلك، كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والأخطار البيئية، الناجمة عن الكوارث الطبيعية بسبب تغير المناخ، أثر كبير على المنطقة، وذلك من خلال زيادة الأنشطة الإجرامية في مجال الاتجار بالحياة البرية والغابات، إلى جانب غيرها. ونتيجة لذلك، يحاول المكتب زيادة تعزيز وجوده في منطقة البحر الكاريبي والتكيف مع الأزمة الناشئة، بغية دعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى التصدي لهذه التحديات. ويهدف المكتب إلى تعزيز تعاونه مع كوبا، في سياق المبادرات الإقليمية، بما في ذلك تعزيز الرقابة على الحدود.

ويغطّي كوبا المكتبُ الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يقع مقره في بنما. وإضافة إلى ذلك، بات للمكتب وجود في بربادوس والجمهورية الدومينيكية. وانطلاقا من هذه المواقع، يقدم المكتب الدعم لكوبا في إطار وجوده المعزز في منطقة البحر الكاريبي، وذلك بتنسيق وثيق مع النظراء الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والوطني. وليس للمكتب أي وجود في كوبا ولا ينفذ برامج وطنية فيها. وتقدم جميع أشكال المساعدة التقنية في إطار البرامج العالمية للمكتب.

وفي مجال مكافحة الفساد، تشكل كوبا إحدى الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتشارك بنشاط في آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية. وخلال دورة الاستعراض الأولى، التي أُكملت في 2013، أجرت البرازيل وغواتيمالا استعراضا لكوبا واختارتا نشر تقرير الاستعراض القُطري الكامل المتعلق بها على الموقع الشبكي للمكتب. وبالنسبة لدورة الاستعراض الثانية، تجري استعراض كوبا أوروغواي وموزامبيق. وقد أُجريت زيارة قطرية في حزيران/يونيه 2019. وقد نُشر الموجز التنفيذي لتقرير الاستعراض القطري حسبما تقتضيه الآلية. ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على الصيغة النهائية للتقرير.

وفي مجال إنفاذ القوانين وبناء القدرات في مجال المنع، تشارك كوبا في البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب، والذي يجري تنفيذه بشراكة مع منظمة الجمارك العالمية. وقد أنشأ البرنامج وحدةً لمراقبة الموانئ في ميناء ماريل ووحدةً لمراقبة الشحن الجوي في مطار خوسيه مارتي الدولي في هافانا. وتتألف الوحدات في ميناء ماريل من ضباط شرطة الجمارك ومكافحة المخدرات، وجميعهن إناث، يعملون معا في نوبات يومية مدتها 12 ساعة. وقد تلقت الوحدات تدريبا نظريا وعمليا أساسيا وتدريبا متخصصا، بما في ذلك في مجال الاتجار بالممتلكات الثقافية، فضلا عن النباتات والحيوانات المهددة بالانقراض. وشاركت في جولات عمل ودراسة أوفدت إلى الموانئ الدولية للمقارنة المرجعية وفي أنشطة التوجيه خلال عام 2019.

وخلال عامي 2020 و 2021، أبلغت وحدات مراقبة الموانئ في كوبا عن حالتي ضبط حجوزات من الكوكايين بلغ مجموعها 2,9 كيلوغرام وحالة واحدة من السلع غير المصرح بها.

وكان الأثر الأكبر للجزاءات على تنفيذ برنامج مراقبة الحاويات هو القيود المفروضة على السفر، وهو ما حد من القدرة على تقديم وتنفيذ زيارات التدريب والتوجيه والدراسة تنفيذا كاملا، فضلا عن اجتماعات أصحاب المصلحة وارتباطاتهم. وللأسف، لم تكن أساليب التدريب الإلكتروني وشراء المعدات البديلة التي تم تحديدها واستخدامها بنجاح في أماكن أخرى من المنطقة متاحة في كوبا، وذلك بسبب الضوابط المحلية الصارمة، وتقييد الوصول إلى الإنترنت والسفر، فضلا عن محدودية فرص الشراء المتأثرة بالضوابط التجارية والجزاءات المعمول بها. وطوال عامي 2020 و 2021، كان التدريب والاجتماعات وتوفير المعدات صعبا، إن لم يكن مستحيلا، وذلك أيضا بسبب كوفيد-19.

وهناك مشروع آخر متعدد الوكالات هو برنامج التخاطب بين المطارات التابع لكل من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ويهدف إلى تعزيز قدرات المطارات الدولية المشارِكة في كل من أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط على كشف وضبط المخدرات والسلع المحظورة والركاب ذوي الخطورة العالية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، والهدف العام لذلك هو تعطيل الشبكات الإجرامية الخارجة عن القانون. وقد حصل المكتب على التمويل اللازم لدعم تنفيذ مشروع التخاطب بين المطارات في كوبا. ويجمع التنفيذ الذي أطلق في مطار خوسيه مارتي الدولي معا وكالات إنفاذ القانون الرئيسية: الجمارك الوطنية، والهجرة، والشرطة، والإنتربول. وقد أكدت السلطات الوطنية التزامها واهتمامها بتنفيذ مشروع التخاطب بين المطارات من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص والممتلكات الثقافية والحياة البرية وتهريب النقود وصكوك حامليها القابلة للتداول.

وأرسى المكتب أيضا أسس التعاون مع كوبا في سياق مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية. وقد شاركت كوبا بنشاط في الأنشطة الإقليمية التي نظمها البرنامج العالمي بشأن الأسلحة النارية، مثل الاجتماعات الإقليمية المعنية بتعزيز التعاون الإقليمي في أمريكا (اللاتينية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، حيث أتاحت منصة لتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز التعاون الدولي.

وفي قطاع الصحة، تشارك كوبا في برنامج إقليمي ينفذه المكتب لصالح 11 بلدا في أمريكا اللاتينية، أُطلق في عام 2020، بشأن خفض الطلب على المخدرات وعلاج متعاطيها وإعادة تأهيلهم، بهدف تعزيز معايير الجودة في علاج الاعتلالات المرتبطة بتعاطي المخدرات. وقد استفادت كوبا حتى الآن من الأنشطة الإقليمية التي نفّذت خلال عام 2021.

وواجهت كوبا صعوبات عديدة في المشاركة في الاجتماعات وغيرها من المناسبات الافتراضية التي عقدها المكتب بالنظر إلى أن كوبا قيدت الوصول إلى العديد من المنصات الرقمية المستخدمة لهذه الأغراض، مثل Zoom و Microsoft Teams.

وفي عام 2021، بدأ المكتب في وضع رؤية استراتيجية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2021-2025، تتماشى مع استراتيجيته الشاملة التي أطلقت في شباط/فبراير 2021. وتهدف الرؤية الاستراتيجية الخاصة بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى دعم الدول الأعضاء في مواجهة التحديات الأمنية الآخذة في التطور التي تواجه المنطقة وتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك تأثير كوفيد-19.

ومن ثم، سيكون بمثابة أداة توجيهية لجميع الشركاء المهتمين من أجل البرمجة المستقبلية في المنطقة بطريقة شاملة للجميع ومتكاملة.

وختاما، المكتب ملتزم بمواصلة وتعزيز تعاونه وشراكته التنفيذية مع كوبا من أجل التصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات والجريمة. وستتيح الرؤية الاستراتيجية المقبلة للمكتب بشأن أمريكا اللاتينية فرصة لتوسيع وتنويع مساعدته التقنية لمنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك كوبا. وفي الوقت ذاته، يبذل المكتبُ الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قصارى جهده لإدراج كوبا باعتبارها مستفيدة/شريكة في المبادرات الجديدة التي ستُعرَض على الجهات المانحة التماسا للتمويل. ومن المفترض أن يؤدي إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى تيسير الأعمال التنفيذية للمكتب في كوبا مستقبلاً، وذلك بشراكة وثيقة مع السلطات الكوبية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 أيلول/سبتمبر 2021]

في ظل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يؤثر على حالة المرأة والشباب في كوبا وحقوقهم الأساسية. وقد استُشعرت آثاره السلبية في نقص لوازم وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل، المنتجة على الصعيد الوطني بمواد يتم شراؤها من مناطق أخرى، وكذلك في عمليات الشراء المتصلة بتعداد السكان والمساكن لعام 2022، وتوفير الخدمات الأساسية لرعاية ضحايا العنف الجنساني، بسبب التأخير في شراء المواد من الموردين الدوليين.

وفي هذا السياق، لا يزال تنفيذ البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان يواجه تحديات، لا سيما في شراء سلع ولوازم الصحة الإنجابية التي تنتجها الولايات المتحدة أو تغطيها براءات الاختراع الأمريكية، والتي يتعين شراؤها من مناطق أخرى بتكاليف نقل وشحن مرتفعة. ويعمل المكتب القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشراكة مع المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ووحدات المقر من أجل تعبئة موارد إضافية تهدف إلى التخفيف من آثار التدابير المتصلة بالحصار على توافر إمدادات الصحة الجنسية والإنجابية.

والصندوق هو إحدى المنظمات القليلة التي تدعم الصحة الجنسية والإنجابية، وقضايا السكان والتنمية، والبرامج الجنسانية في كوبا. ورغم محدودية الموارد البرنامجية المتاحة لكوبا، يواصل الصندوق تعزيز تعاونه مع الحكومة والجهات الفاعلة الأكاديمية والجهات الفاعلة غير الحكومية لدعم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويواصل الصندوق أيضا دعم الجهود التي تبذلها كوبا للحفاظ على التقدم الذي أحرزته في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، بما في ذلك الحصول على وسائل تنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي، وكذلك في مجال توليد البيانات بشأن الديناميات السكانية والتنمية المستدامة وتحليلها.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

اَعتبر الاتحاد البريدي العالمي (الاتحاد) كوبا على الدوام عضـــوا كامل العضـــوية في المنظمة. وعليه، تتمتع كوبا بالحقوق والالتزامات نفسها التي تتمتع بها البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

وفي هذا الصـــدد، ربما تجدر الإشـــارة إلى أن كوبا تعمل حاليا عضـــواً في مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي، عقب نتائج الانتخابات التي جرت في 26 آب/أغســـطس 2021، خلال المؤتمر البريدي العالمي السابع والعشرين الذي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار.

وعلاوة على ذلك، تســـتفيد كوبا بانتظام من المســـاعدة في تطوير قطاع البريد المقدمة في إطار أنشطة الاتحاد في مجال التعاون التقني. وفيما يتعلق بالتطورات ذات الصلة منذ حزيران/يونيه 2020، يمكن تسليط الضوء على الأنشطة التالية:

- في إطار مبادرة الاتحاد للاســتعداد التشــغيلي للتجارة الإلكترونية، شــاركت كوبا في خمس حلقات عمل عن بعد عقدت بين تموز/يوليه 2020 وأيلول/سبتمبر 2021؛
- حضرت كوبا حلقة عمل عن بعد في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في إطار مشروع عالمي للاتحاد بشأن البيانات الإلكترونية المسبقة ؛
- في إطار مبادرة مرفق المساعدة التقنية للشمول المالي التابعة للاتحاد البريدي العالمي، قدم الاتحاد دعمه في عام 2021 للمشـغِّل المعين لكوبا (Correos de Cuba) بهدف تحديد مدى اسـتعداده لتنفيذ مشروع يتعلق بتطوير الدفع البريدي وغيره من الخدمات المالية بالوسائل الرقمية في كوبا؛
- حضرت كوبا أيضا حلقة عمل عن بعد بشأن إدارة مخاطر الكوارث في تموز/يوليه 2021؛
- أخيرا، حضرت كوبا اليوم التعريفي الذي عقده الاتحاد عن بعد في تموز/يوليه 2021 لفائدة منطقة أمريكا اللاتينية، بشأن المؤتمر البريدي العالمي السابع والعشرين.

ولم يواجه الاتحاد صعوبات في تقديم المساعدة الآنفة الذكر أو في الاضطلاع بأي أنشطة مشتركة أخرى مع كوبا نتيجة للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك البلد.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 آب/أغسطس 2021]

على مدار الســنوات الســتين الماضــية، تمكنت برامج الحماية الاجتماعية الشــاملة في كوبا من القضـــاء على الجوع والفقر إلى حد بعيد. وقد كانت كوبا من أنجح البلدان في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تحتل المرتبة السبعين في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2020.

وفي تسـعينات القرن العشـرين، تعرّضـت كوبا لأزمة اقتصـادية حادة، كان لها أثر دائم على الأمن الغذائي والتغذية. وازداد تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد بفعل الأزمة المالية العالمية لعام 2008

والكوارث الطبيعية المتكررة، بما فيها موجات الجفاف التي يعاني منها البلد في الوقت الراهن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ومحدودية سبل الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة.

وفي عام 2011، شرعت حكومة كوبا في عملية تهدف إلى تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وخفض تكاليفها وتعزيز استدامتها. وتسترشد تلك الجهود بالتزام الحكومة بكفالة عدم ترك أي مواطن كوبي دون حماية اجتماعية. وفي إطار هذه العملية، حُدِّد الأمن الغذائي بوصفه أولوية وطنية، مع التركيز على نُظُم الحماية الاجتماعية المتصلة بالغذاء، وتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار المتصلة بالموارد الغذائية، واعتماد نموذج جديد لإدارة قطاع الزراعة، وتعزيز سلاسل القيمة، وخفض الواردات الغذائية.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في كوبا منذ عام 1963 بهدف دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام 2015، استهلت الوكالة أول برنامج قُطري لها يمتد على أربع سنوات لصالح كوبا. وفي كانون الثاني/يناير 2020، بدأ برنامج الأغذية العالمي تنفيذ أنشطة بموجب خطته الاستراتيجية القطرية المؤقتة الجديدة التي مدتها سنة واحدة. وفي حزيران/يونيه 2021، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة للفترة 2021–2024. ويعمل برنامج الأغذية العالمي في المقاطعات الشرقية الخمس (سانتياغو دي كوبا، وغرانما، وغوانتانامو، ولاس توناس، وهولغين)، التي تسجّل أدنى معدلات في مجال التنمية وتُعَدّ عرضة للجفاف والأمطار الغزيرة والزلازل العرضية. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج في مقاطعة ماتنساس في غربي كوبا، المعرضة للأعاصير المدارية التي تلحق أضراراً جسيمة بالأمن الغذائي والتغذية. وتتواءم أنشطة برنامج الأغذية العالمي مع إطار الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية المستدامة في كوبا للفترة 2020–2024.

ويركز برنامج العمل الحالي لبرنامج الأغذية العالمي في كوبا على بناء القدرات وزيادتها، باستخدام تحويلات مركّزة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الملحة، ولتعزيز شبكات الأمان المتصلة بالغذاء في كوبا بصفة عامة. ويدعم البرنامج السلطات الوطنية والمحلية في التحول إلى نُظُم حماية اجتماعية أكثر استدامة وأكثر تركيزاً على أهداف محددة.

آثار الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة

طيلة عامي 2020 و 2021، ظل الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة يؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصاد كوبا، فضلا عن تأثيره على الظروف التشغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالتكاليف المرتفعة لاستيراد المعدات والمدخلات الزراعية عاملٌ مقيّد للإنتاجية الزراعية في كوبا، مما يؤثر على قدرة البلد على تغطية جميع احتياجاته الغذائية. ويشكّل هذا الأمر عبئا يثقل كاهل ميزانية البلد وتهديدا للفئات الأشد اعتمادا على شبكات الأمان الاجتماعي، ويفرض تحديات في مجال الأمن الغذائي في كوبا.

ويؤثر الحظر أيضا على قدرة البرنامج على شراء الخدمات والمنتجات من شركات مقرها الولايات المتحدة أو شركات تجهّز مدفوعاتها عن طريق فروع لها في الولايات المتحدة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مشاريع مكتب البرنامج وعلى مواصلة تشغيله.

ويتأخر أيضا شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما فيها الأغذية المدعّمة التي يوفرها البرنامج، بسبب المصاعب اللوجستية المذكورة أعلاه. وفي تموز/يوليه 2021، لم يتمكن برنامج الأغذية العالمي في كوبا من تلقي شحنة من العدس من كندا لأنه لم يكن من الممكن العثور على شركة شحن مستعدة للرسو في ميناء كوبي. فكثيراً ما تضطر السفن إلى التوقف في بلد مجاور من أجل نقل الشحنات إلى سفن أخرى، مما يتسبب في حالات تأخير وتكاليف إضافية تؤثر أيضا على شحنات البرنامج.

كذلك يتأثر العمل الجاري الذي يضطلع به البرنامج في كوبا بصعوبات ترتبط بشراء المعدات بأسعار أكثر تنافسية، بالنظر إلى أن الموردين في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرا ما يُمنعون من البيع مباشرة إلى كوبا. وهذا ينطبق على معدات المشاريع، ومعدات المكاتب، ومعدات تكنولوجيا المعلومات، وقطع غيار السيارات، واللوازم القرطاسية المكتبية، وغيرها من المعدات التقنية المتخصصة للمشاريع، مما يزيد من التكاليف العادية للبرنامج. وعلاوة على ذلك، فإن الاتصالات الصوتية وعمليات نقل البيانات باهظة التكلفة للغاية، إذ يتعيّن ألا تمر عبر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة.

وتطال القيود التي يفرضها الحظر على المؤسسات المالية التي تتعامل مع كوبا المعاملاتِ المصرفية أيضا. ويمكن أن يؤثر هذا الأمر على دفع استحقاقات الموظفين، وكذلك على أنشطتهم المالية الشخصية. وبالرغم من أن مدفوعات المكتب القطري تُجهَّز عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنها عرضة لهذه القيود أيضا.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

يشير هذا التقرير، الذي أعده المكتب الإقليمي للأمريكتين لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية استجابة لقرار الجمعية العامة 289/75 المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، إلى بعض المسائل المتعلقة بأثر الحصار على الصحة العامة وعلى أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/ منظمة الصحة العالمية مع البلد. ويغطي الفترة بين شباط/فبراير 2020 وأيلول/سبتمبر 2021.

ووفقا لما ذكرته الحكومة الكوبية، فإن الحصار يؤثر سلبا على قطاع الصحة الكوبي، ويرجع ذلك أساسا إلى الصعوبات في اقتناء الأدوية، والمواد الخام اللازمة لإعداد الأدوية ذات الأولوية، والكواشف، والأدوات، وقطع الغيار اللازمة للمعدات الطبية، وغيرها من اللوازم اللازمة لتشغيل هذا القطاع. ويشمل ذلك وجود تأثير على كفاءة الآليات العالمية لشراء العقاقير والتكنولوجيا العاملة في كوبا.

ويُعزى هذا الأثر السلبي، وفقا للسلطات الكوبية، إلى الحاجة إلى الحصول على تراخيص خاصة من وزارة الخزانة الأمريكية للقيام بأنشطة معينة. وذكرت حكومة الولايات المتحدة أن الحظر يسمح بشحن السلع لأغراض إنسانية إلى كوبا وأن حكومة الولايات المتحدة تعجل بطلبات تصدير الإمدادات الإنسانية أو الطبية إلى كوبا. بيد أنه أفيد من الناحية العملية أن إصدار هذه التراخيص قد يستغرق عدة أشهر، ومن ثم، فإن الموردين الدوليين المحتملين لا يعيرون اهتماما في بعض الحالات لهذه المعاملات نظرا للتكاليف والوقت اللازمين. وأفادت الحكومة الكوبية أنه نتيجة لما سبق، اضطر البلد، في بعض الحالات، إلى

الحصول على بعض المنتجات الطبية من أسواق نائية و/أو عن طريق وسطاء، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى زيادة أسعار هذه الإمدادات أو الحد من وصول المرضى إليها.

وفي الفترة بين شباط/فبراير 2020 وأيلول/سبتمبر 2021، واجهت منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية تحديات في شراء بعض المعدات الضرورية للاستجابة لجائحة كوفيد-19 في كوبا. واحتجزت في النظام المالي الدولي دفعتان خاصتان بالإمدادات، وتطلب الإفراج عنهما جهداً ومناقشة كبيرين، مما أدى إلى تأخير شراء إمدادات كوفيد-19. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تحديات تواجه شراء نظام فحص تشخيصي جزيئي لاستخدامه في البلد، حيث رُفض طلب أول للحصول على ترخيص إنساني من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية. ولا تزال هذه المسألة قائمة.

وقد تؤثر عدم إتاحة بعض منصات الاتصال الإلكتروني (مثل زووم ومايكروسوفت تيمز) في كوبا في بعض الحالات على فعالية التعاون التقني لمنظمة الصحة العالمية في البلد، بما في ذلك مع المراكز التسعة المتعاونة لمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الصحية، والمراكز المرجعية الوطنية والدولية الموجودة في البلد. وليس واضحا مدى كون هذه المسائل المتعلقة بإمكانية الوصول ناجمة عن الحصار.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[11 آب/أغسطس 2021]

نتيجة للحظر، لوحظت في كوبا الظروف المبيّنة أدناه بوصفها عقبة تحول دون تقدّم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر تأثيرا مباشرا في تنميته التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية.

ويحدّ الحظر، بتقييده دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، من إمكانيات تنمية الموارد البشرية في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، قد لا يستفيد المهنيون الكوبيون المتخصصون استفادة كاملة من فرص أكبر للتخصص في ميدان الملكية الفكرية، لا سيما تلك المتاحة في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص، بصفة خاصة، جوانب من إدارة أصول ومكاتب الملكية الفكرية، وكذلك فرصة الاطلاع على تجارب ناجحة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيا وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة.

وأدت القيود المتزايدة المفروضة على وصول المواطنين الكوبيين الذين يتصلون من عناوين بروتوكول الإنترنت في كوبا إلى المنصات وخدمات الإنترنت التي تقدمها الولايات المتحدة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو شركات الولايات المتحدة، مثل منصات غوغل السحابية وزوم وويبيكس للتداول الشبكي، إلى تقييد شديد لمشاركة الممثلين الكوبيين في العديد من الاجتماعات الافتراضية وأنشطة بناء القدرات التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية خلال جائحة كوفيد-19. وعلاوة على ذلك، يمنع تقييد الوصول هذا السلطات والمستخدمين في كوبا من الوصول إلى منصات النشر العامة العالمية مثل Espacenet و Latipat-Espacenet (المكتب الأوروبي للبراءات)، والتي تشارك كوبا بنشاط في إطارها من خلال توفير بيانات براءات الاختراع الخاصة بهم وتبادل المعلومات حول طلبات البراءات المودعة والبراءات الممنوحة من قبل المكتب الكوبي.

وتعوق القيود المفروضة على التأشيرات أيضا إمكانية مشاركة المهنيين الكوبيين العاملين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في الولايات المتحدة بانتظام.

ويؤثر ضعف مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية تأثيرا سلبيا أيضا في إمكانية وصول المواطنين الكوبيين إلى قواعد البيانات الإلكترونية التابعة للمنظمة وإلى خدمات رقمية أخرى في مجال الملكية الفكرية، ويعرقل وصولهم إليها. ويؤثر هذا الوضع، وبخاصة تعذّر الوصول إلكترونيا إلى قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية، من قبيل قاعدة Patentscope للبيانات (للمعلومات عن براءات الاختراع) وقاعدة البيانات العالمية للعلامات التجارية من قواعد البيانات المتاحة فقط عبر الإنترنت، تأثيرا سلبيا للغاية في تقدّم برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من برامج الابتكار التي تنفّذها حكومة كوبا في مجالات علوم البيئة والطب والحياة، وكذلك التكنولوجيا الأحيائية والنانوتكنولوجيا، ويحد من المعرفة بسلوك العلامات التجارية في أسواق التصدير المحتملة.

ويؤثر الحظر أيضاً في توافر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وبخاصة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن كوبا مهيئة إداريا لأداء هذه المهام بفضل الوجود الكثيف لفروع المكتب الكوبي للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توفر برامجيات متخصصة يعوق بصورة حرجة أداء هذه المهام. والواقع أن إجراءات شراء المعدات والبرامجيات اللازمة من الخارج مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم حالات التأخير في تقديم الخدمات المطلوبة من هذه المكاتب، ويحول دون تطوّر هذه الخدمات وتوسّعها بصورة طبيعية. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يقضي على إمكانية الاستفادة بشكل كامل من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة، نظرا إلى أن المستخدمين في كوبا لا يمكنهم الوصول بحرّية إلى بعض الأدوات التشغيلية لذلك النظام. ويقوّض ذلك بصورة كبيرة إمكانيات توسيع نطاق هذا النظام ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات).

وتمتد آثار الحظر التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضا. فلا يمكن سداد المدفوعات المستحقة على كوبا للمنظمة بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) إلاّ باليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود التي يفرضها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية. ويجب سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الصناعية بنفس هاتين العُملتين. وتؤدي تكلفة هذه المعاملات غير المباشرة الهادفة إلى تفادي مصارف الولايات المتحدة إلى خسائر مالية كبيرة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد.

وتمتد الآثار المالية المترتبة على الحصار لتشمل أيضا دفع إتاوات حقوق التأليف على أساس الحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. فليس بإمكان عدد من المصارف الوطنية تلقّي الودائع من الجمعية الكوبية للإدارة الجماعية للمؤلفين أو إرسالها إليها. وبالإضافة إلى ذلك، من غير الممكن ممارسة الحقوق استنادا إلى الاتفاقية المذكورة من خلال اتفاقات التمثيل المتبادل بين جمعيات الإدارة الجماعية في كوبا والولايات المتحدة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]
[30 أيلول/سبتمبر 2021]

في إطار أنشـــطة المكتب الإقليمي للأمريكتين للمنظمة العالمية للأرصـــاد الجوية، كثيرا ما تكون كوبا حاضـــرة من خلال ممثليها في الاجتماعات، والدورات وحلقات العمل، وتبادل البيانات الجوية والهيدرولوجية، فضلا عن المشاريع التي تغطي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وباستثناء استحالة استخدام الزملاء في كوبا لمنصة زووم لعقد اجتماعات افتراضية مع أعضاء رابطة المنطقة الرابعة، مما يحد من مشاركتهم في العمل المشترك، لم تواجه المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خلال عام 2020 أي عناء أو قيود فيما يتعلق بكوبا والتعاون العلمي الإقليمي.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 تشرين الأول/أكتوبر 2021]

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا لا يزال باديا على الأنشطة العامة، بما في ذلك القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على قطاع السياحة الكوبي وعلى مساهمة البلد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ونظرا للانكماش الاقتصـــادي الحالي الناجم عن الجائحة العالمية، فمن المرجح جدا أن يتباطأ انتعاش قطاع الســـياحة الكوبي مع مرور الوقت إذا اســـتمرت هذه التدابير، وبالتالي قد تتعرّض مســـاهمة القطاع في النمو الاقتصادي والتنمية للخطر.

ووفقا لآخر تقرير من تقارير "بارومتر السياحة العالمية"، صدر عن منظمة السياحة العالمية في تموز/يوليه 2021، كان أداء قطاع الســـياحة في كوبا محبطا إلى حد ما بالمقارنة مع الســـنوات الســـابقة. ومع ذلك، فبمجرد استئناف السياحة، يمكن أن تتحسن نتائج قطاع السياحة في كوبا في السنوات القادمة بشكل كبير إذا ما رفعت التدابير التي تؤثر على السياحة أو خففت.

وظلت الســـياحة الدولية والمحلية في كوبا على مر الســـنين تتعرض لخســـائر فادحة في مجالات وخدمات هامة.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آب/أغسطس 2021]

يحدّد اتفاق مراكش المنشـــئ لمنظمة التجارة العالمية نطاق عمل المنظمة ومهامها. وتســـلّم ديباجة الاتفاق المذكور بأن المساعي التجارية والاقتصادية ينبغي أن تجرى لأغراض منها تحقيق مستويات معيشة أعلى وكفالة العمالة الكاملة، بما يتوافق وهدف التنمية المستدامة، وعلى نحو يتسق مع احتياجات وشواغل

الأعضاء في مختلف مستويات التنمية. وتشدّد الديباجة أيضاً على استصواب القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

وقد أُثيرت المسألة المشار إليها في قرار الجمعية العامة 289/75 شفويا في سياق اجتماعات المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية التي عقدت في 1 و 2 و 4 آذار/مارس 2021، وبين 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وخلال الاجتماع الذي عقد في آذار/مارس 2021[46]، ذكرت كوبا أنها قدمت لقاحات مرشحة لكوفيد-19 كانت في مرحلة التجارب السريرية على الرغم من جميع الصعوبات التي جاءت مع الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وفي اجتماع المجلس العام، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2020[47] وفي كانون الأول/ديسمبر 2020[48]، أكدت كوبا أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضه الولايات المتحدة قد اشتد خلال السنتين الماضيتين، حتى خلال الجائحة. وأشارت كوبا أيضا إلى فرض تدابير جديدة تشمل فرض غرامات على الشركات التي لها علاقات مالية مع كوبا.

وأُشير إلى المسألة أيضا في تقرير كوبا السنوي إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية، المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2020[49]، بشأن تمديد إعفاء مُنِح بموجب القرار المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2016[50]. وقد مُنحت كوبا هذا الإعفاء في الأصل بموجب القرار، المؤرخ 14 تشرين الأول/أكتوبر 1996[51]، فيما يتعلق بالمادة الخامسة عشرة: 6 من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (1994). وفي التقرير السنوي، أبلغت كوبا بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي قد اشتد مع فرض قيود جديدة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، مما منع البلدان من إعادة تصدير المواد المصنعة التي تحتوي على أكثر من 10 في المائة من المكونات من الولايات المتحدة إلى كوبا. كما يشير التقرير إلى أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة قام، في أيلول/سبتمبر 2019، بتحديث لوائح مراقبة الأصول الكوبية بفرض حد أقصى قدره 000 1 دولار في كل فصل على التحويلات الأسرية، وإلغاء تحويلات المنح (غير العائلية)، وتعليق التحويلات ذات الصلة التي يكون منشؤها ووجهتها خارج الولايات المتحدة.

(46) انظر WT/GC/M/190.

(47) انظر WT/GC/M/187.

(48) انظر WT/GC/M/188.

(49) انظر WT/L/1102.

(50) انظر WT/L/1003.

(51) انظر WT/L/182.

رابعا - الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها

المنظمة الدولية للحماية المدنية

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 آب/أغسطس 2021]

إن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي يجعل من المستحيل على المنظمة الدولية للحماية المدنية أن تفي بولايتها المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء في المنظمة، مثل كوبا، في تأهبها للطوارئ وبناء قدراتها على الاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان.

وتعتبر المنظمة أنه من غير المنصف وغير الإنساني للناس العاديين الأبرياء في كوبا، وهم الأكثر عرضة للخطر في أي كارثة. ولذلك تؤيد المنظمة إنهاء الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا فورا ودون تحفظات.

الاتحاد البرلماني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 أيلول/سبتمبر 2021]

يتمسك الاتحاد البرلماني الدولي بأحكام قرار الاتحاد المعنون "هل لا تزال عمليات فرض الحصار وتوقيع الجزاءات الاقتصادية مقبولة أخلاقيا، وهل لا يزال لها تأثير، وهل تتناسب مع تحقيق أغراضها في عالم دائم التحول إلى المزيد من العولمة؟"، المعتمد في المؤتمر البرلماني الدولي 104، المعقود في جاكرتا في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2000، وقرار الاتحاد بشأن "دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، المعتمد في الجمعية البرلمانية الدولية 136 في دكا في 5 نيسان/أبريل 2017. ويكرر الاتحاد تأكيد الرأي الذي مفاده أنه يجب تجنب الجزاءات الاقتصادية قدر الإمكان لأنها تسبب المعاناة لأعداد كبيرة جدا من الأبرياء، ويعارض اعتماد دولة أو مجموعة من الدول قوانين أو تدابير أخرى يتجاوز أثرها حدود الولاية الإقليمية وتهدف إلى إجبار أطراف ثالثة من الدول أو مواطنيها على تطبيق تلك الجزاءات الاقتصادية[52]. وعلاوة على ذلك، يشدد الاتحاد على أن لشعب كل بلد من البلدان حقا غير قابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي وفي السعي بحرية إلى تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا للقانون الدولي[53].

وواصل الاتحاد ممارسة دوره بوصفه المنبر العالمي الأول للحوار البرلماني وعقد سلسلة من الاجتماعات العالمية، لا سيما الجمعية البرلمانية 142، المعقودة افتراضيا في أيار/مايو 2021، والمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، المعقود افتراضيا في آب/أغسطس 2020، وحضوريا في فيينا في

(52) قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعتمد في المؤتمر البرلماني الدولي الرابع بعد المائة، جاكرتا، 20 تشرين الأول/أكتوبر 2000.

(53) قرار الاتحاد البرلماني الدولي المعتمد في الجمعية البرلمانية 136، دكا، 5 نيسان/أبريل 2017.

أيلول/سبتمبر 2021. وأتاحت الاجتماعات الرفيعة المستوى للبرلمانات الوطنية المشاركة في مجموعة من القضايا العالمية التي تتطلب تعاونا متعدد الجنسيات، وبناء علاقات الحوار والتعاون البرلمانيين.

وفي السنوات السابقة، رحب الاتحاد بالتفاعل بين المشرعين من كوبا والولايات المتحدة بهدف تطبيع العلاقات. ويرى الاتحاد البرلماني الدولي أن هذا التفاعل يمكن متابعته أكثر من خلال الدبلوماسية البرلمانية.

وقد أكدت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) الأهمية الحيوية للتضامن والعمل التعاوني من أجل كفالة حصول الفئات الضعيفة من السكان على الأدوية والغذاء والرعاية الصحية. ويأمل الاتحاد البرلماني الدولي في أن يتسنى التصدي، من خلال الحوار السياسي، للتحديات الإنسانية، وأن يتسنى في نهاية المطاف رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويكرر الاتحاد الإعراب عن تأييده القوي لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويعرب عن تضامنه مع الشعب الكوبي، الذي لا يزال يعاني من عواقب هذا الحصار.

مركز الجنوب

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 أيلول/سبتمبر 2021]

اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة في 9 حزيران/يونيه 2021 القرار 289/75 المعنون، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

وكانت السنة التاسعة والعشرين على التوالي التي يُعتمد فيها قرار بشأن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا، والذي تعود جذوره إلى الحرب الباردة. وأبرز القرار 289/75 وكرر تأكيد ما ورد في القرارات والتقارير والإعلانات التي اعتمدتها الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية سابقا، والتي ترفض استخدام تدابير قسرية انفرادية من قبيل "الجزاءات التجارية المفروضة في شكل حصارات ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين البلدان المرسلة والمستهدفة"[54]، كما في حالة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا[55].

وعلى مر السنين، أصبح التقرير السنوي للأمين العام أداة هامة لتسليط الضوء على الأثر السلبي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والدعوة إلى إنهائه.

ومركز الجنوب هو المنظمة الحكومية الدولية للبلدان النامية التي أنشئت عام 1995 عملا باتفاق عام 1995 الذي ينص على إنشاء مركز الجنوب، والذي أودع لدى الأمم المتحدة وفقا للتوصيات الواردة في تقرير *التحدي الذي يواجه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب*. وقد أعدت هذا التقرير لجنةُ الجنوب، ونظرت

(54) انظر، على سبيل المثال، "Human rights and unilateral coercive measures"، متاح على الرابط التالي: http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Seminars/Pages/WorkshopCoerciveMeasures.aspx.

(55) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا: تقرير الأمين العام، الوثيقة A/75/81، 21 أيلول/سبتمبر 2021.

الجمعية العامة في النتائج الصادرة عنه في قرارها 46/155[56]. ويتمتع المركز بمركز المراقب لدى الجمعية العامة، ويتألف حاليا من 54 عضوا من البلدان النامية، ومنها كوبا. وهو يدعم البلدان النامية في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق تعزيز مصالحها المشتركة على الساحة الدولية. ويضطلع المركز أيضا ببحوث ذات منحى سياساتي في مختلف المجالات الدولية بغية الإسهام في تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتعددية الأطراف. وهو يضم صوته إلى المجتمع الدولي في إدانة التدابير القسرية الانفرادية، التي تمس مبدأي تقرير المصير والتعاون الدولي.

ومنذ أن قدم المركز مساهمته في تقرير الأمين العام لعام 2020 بشأن "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"، لم يتغير شيء على الرغم من الأزمة الإنسانية الخطيرة التي مر بها العالم، والتي أثرت تأثيرا شديدا أيضا على الشعب الكوبي. ولم ينجم عن تشكيل إدارة جديدة للولايات المتحدة عكسٌ لسياسةٍ تتعارض ومفهوم حقوق الإنسان واحترام القانون الدولي.

تداعيات الحصار

وصل الحصار المفروض على كوبا إلى مستويات جديدة في ظل قانون الولايات المتحدة المعروف بهيلمز – بيرتون لعام 1996، الذي يتنافى مع مبادئ الميثاق التي تدعو جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم المساس بها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولا تزداد الآثار الضارة للتدابير القسرية الانفرادية إلا تفاقما في أوقات جائحة ما. وكما لاحظ خبراء الأمم المتحدة أيضا، فإن "الجزاءات تجعل من الصعب أكثر على جميع السكان الحفاظ على صحتهم وتعرقل نقل السلع اللازمة للتنمية الاقتصادية، وتؤدي إلى إهدار الموارد الطبيعية، وتقوض الاستدامة البيئية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة"[57]. وكان السكان الكوبيون ضحايا لهذه التدابير. وقد أثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على حياة كل كوبي لما يقرب من 60 عاما.

وكانت القدرات العلمية والتكنولوجية التي رست على مر السنين في كوبا وكذا قوة قطاعها الطبي هي ما أتاح لها المشاركة في السباق لتطوير لقاحات ضد كوفيد-19. ومع الموافقة على لقاح عبد الله في 9 يوليو/تموز 2021 للاستخدام في حالات الطوارئ، أصبحت كوبا أول دولة في أمريكا اللاتينية تطور لقاحا لكوفيد-19. وتلا ذلك لقاح سوبيرانا 2، الذي تمت الموافقة عليه في 20 آب/أغسطس 2021. وقد فتحت هذه الإنجازات نافذة أمل ليس للشعب الكوبي فحسب، بل أيضا لشعوب البلدان النامية الأخرى. وسيوفران أدوات جديدة للمشاركة القوية لكوبا في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي امتد حتى إلى البلدان المتقدمة النمو خلال الجائحة الحالية من خلال تقديم الدعم الطبي للمساعدة في علاج المرض في 40 بلدا وإقليما. وينبغي أن تتلقى كوبا دعما مماثلا لتفكيك الحصار غير القانوني الذي تفرضه الولايات المتحدة.

(56) الأمم المتحدة، الجمعية العامة، تقرير لجنة الجنوب، الوثيقة A/RES/46/155، 19 كانون الأول/ديسمبر 1991. متاح على الرابط التالي: https://digitallibrary.un.org/record/136143?ln=en.

(57) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Unilateral sanctions impinge on right to development – UN experts", 11 August 2021. متاح على الرابط التالي: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27373&LangID=E.

خاتمة

إن اســتمرار الحصــار المالي والتجاري الذي تفرضــه الولايات المتحدة على كوبا لا يتوافق مع نظام دولي يقوم على سيادة القانون. بل يقوم على ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية. وتوضح المعلومات الواردة أعلاه بعض أبعاد الحصــار وأثره، والحاجة إلى تفكيك التدابير القسـرية الانفرادية التي تقوض الحقوق السـيادية، وإعمال حقوق الإنسان، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للبلدان التي صوتت لصالح القرار 289/75 أن تستمر في التعاون لوضع حد لهذا الرفض غير العادل لحق كوبا في التنمية وتقرير المصير.